

شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الصَّغْرَى

وَهُوَ شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الْمُسَمَّاهِ بِـ «أَمِّ الْبَرَاهِينِ»

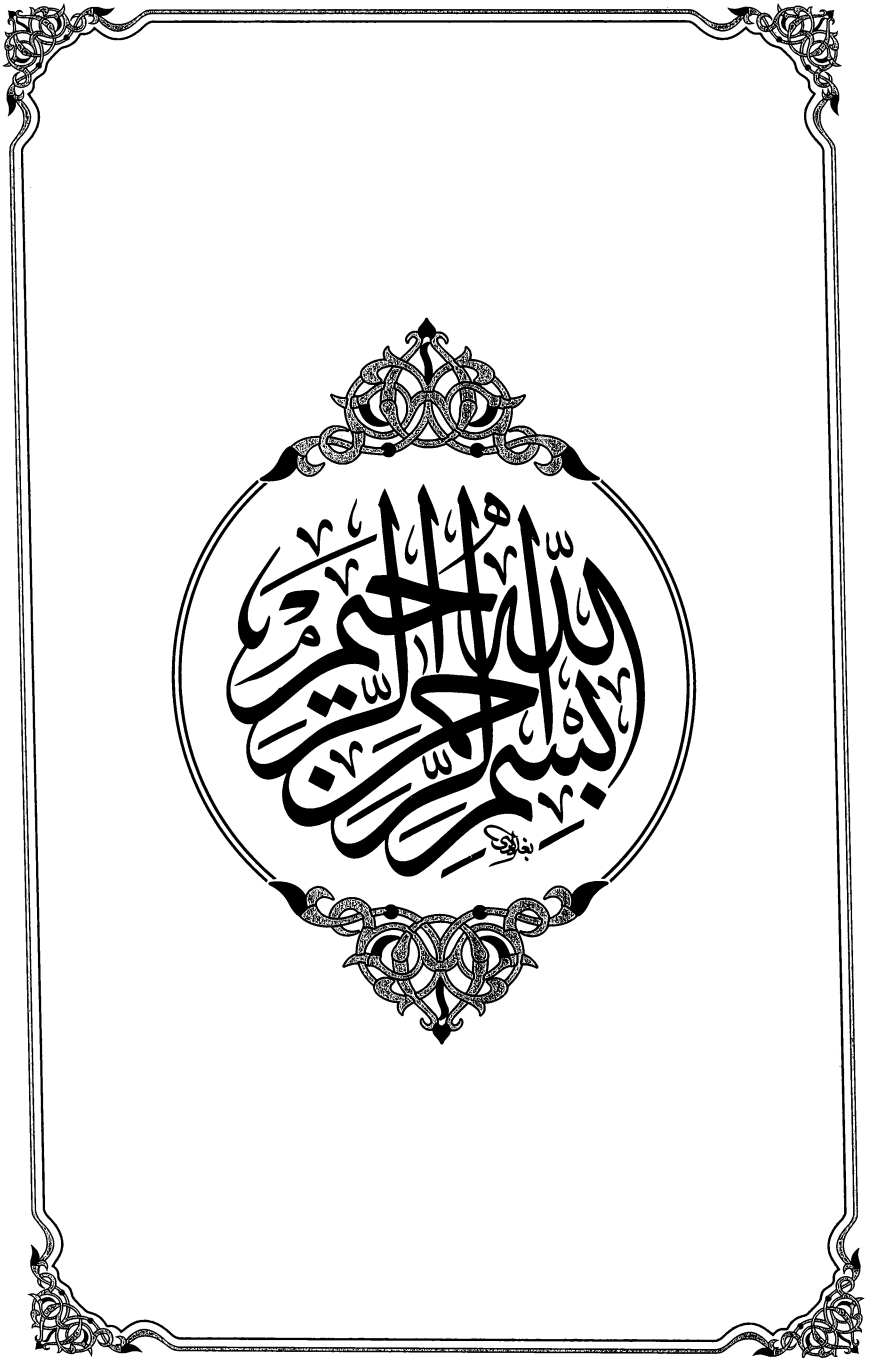
تَأَلَّفَ

مُحَبِّ مَآئِدَسَ مِنَ الدِّينِ، وَنَاصِرِ سُنَّةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ﷺ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ يُوسُفَ بْنِ عُمَرَ السَّنُوسِيِّ الرَّبَّاعِيِّ

(ت ١٨٩٥ هـ)

شَرَّفَ بِمُخَدَّمَتِهِ
أَنَسُ مُحَمَّدَ عَدْنَانَ الشَّرْفَاوِي

بَنَ إِذَا التَّقْوَى
مَشَقَّافَام



شرح العقيدة الصغرى

لَبَّاسٌ

الكتاب : شرح العقيدة الضحري

المؤلف : محمد بن يوسف بن عمر الشنوبلي

الطبعة الأولى : ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م

الرقم الدولي : 978-9933-610-27-2



لايسمح بإعادة نشر هذا الكتاب
أو أي جزء منه ، وبأي شكل من
الأشكال ، أو نسخه ، أو حفظه
في أي نظام إلكتروني أو
ميكانيكي يمكن من استرجاع
الكتاب أو أي جزء منه ، وكذلك
ترجمته إلى أي لغة أخرى دون
الحصول على إذن خطي مسبق
من الناشر .

دارالتقوى

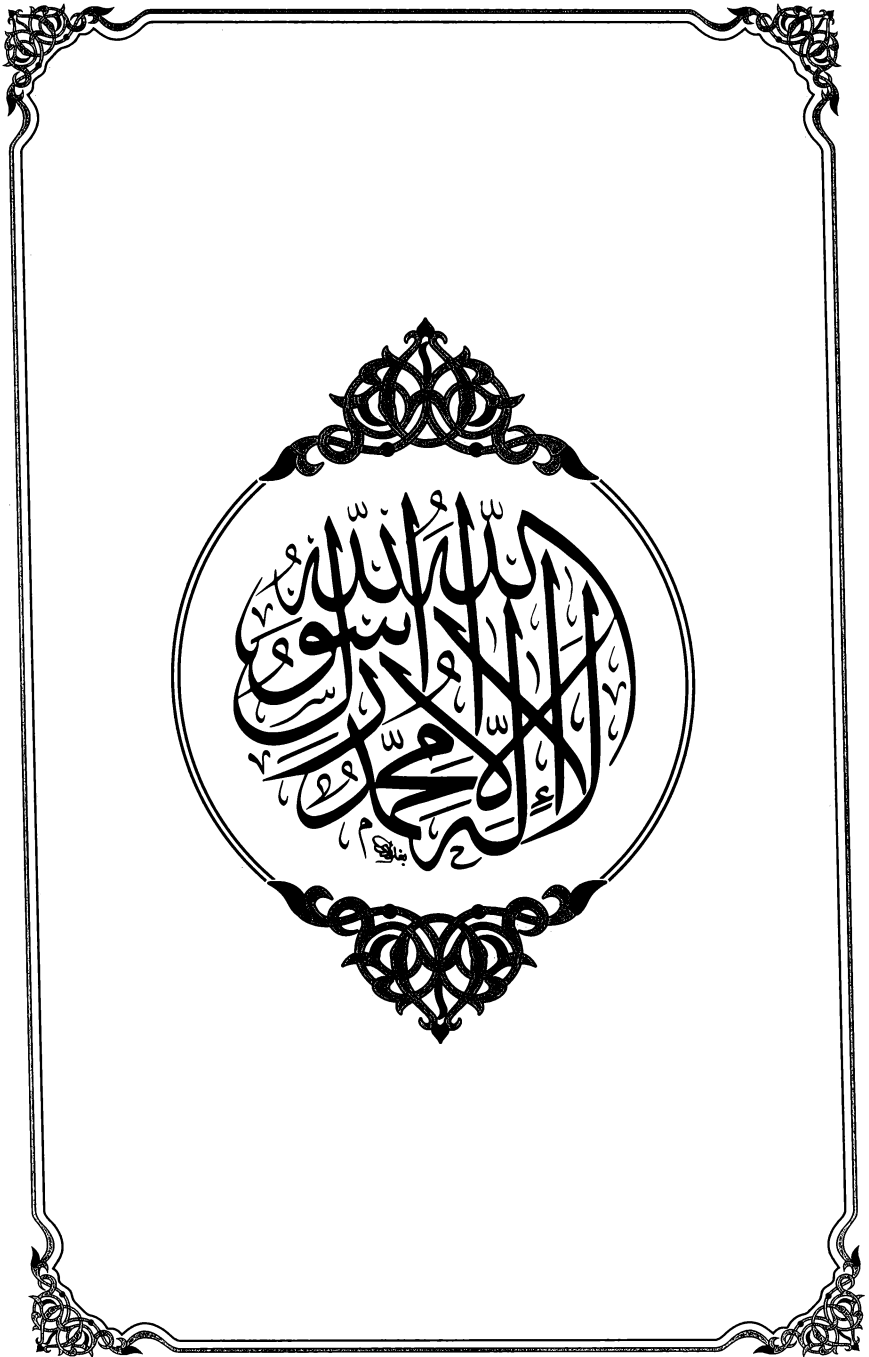
للطباعة والنشر والتوزيع

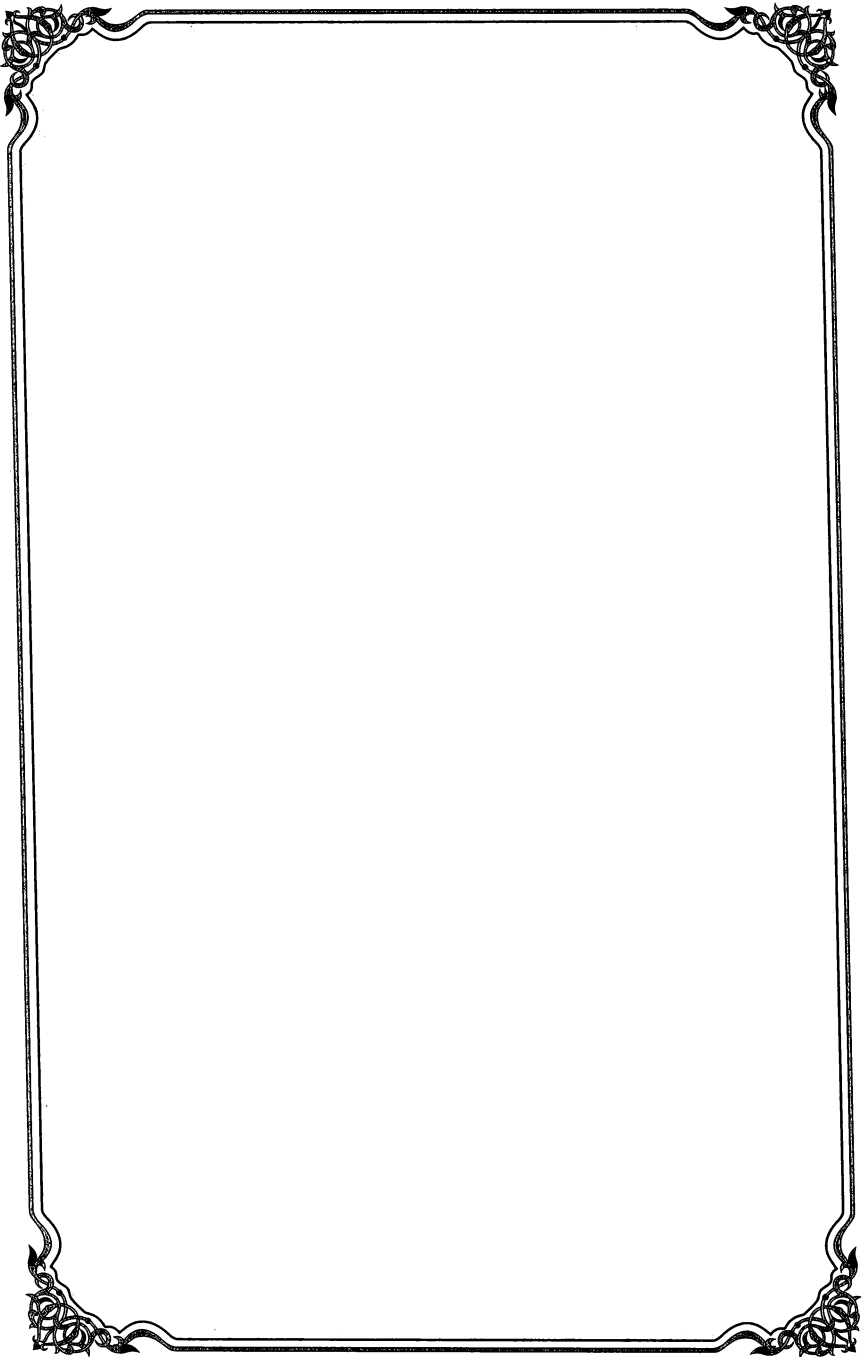
سورية - دمشق - حلبوني

هاتف : ٢٢١٥٤٦٤ / ٩٦٣ ١١ / ص . ب : ٣٠٧٢١

جوال : ٩٦٣ ٩٤١٩٤٤٣٨٧ / ٩٦٣ ٩٣٣٢٠٦٠٧

daraltaqwa.pu@gmail.com





بين يدي الكتاب

حمداً لمن صيرَ سابق فضله الثَّبتَ تَبْراً ؛ فجعلَ بين القلبِ الأجردِ
وماءِ المعرفةِ نسباً وصهراً ، وصلاةً وسلاماً على نبيِّمِ حضرةِ الإيواءِ ،
وصفيِّ مجلى الاهتداءِ ؛ سيِّدنا ومولانا محمَّدِ سيِّدِ الأوليِّينِ
والآخريِّينِ ، وفخرِ الأنبياءِ والمرسلينِ ، وعلى آلِهِ الطَّيِّبينِ ، وصحابتِهِ
نجومِ سماءِ المهتدينِ ، وتابعيهم بإيمانٍ إلى يومِ الدينِ .

وبعدُ :

فمثلُ الإمامِ السنوسيِّ مَنْ يُحْتَسِمُ ؛ فترى الناسَ عندَ ذكْرِه تخفضُ
من عليَّاتها ، وتستصغرُ أمانةَ أقدارِها ، ولا يُعظِّمُه إلا مَنْ رَفَعَ اللهُ قدرَهُ
عنده ، وأثمرتْ شجرةُ التقوى في قلبه ؛ ﴿ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعْرَكَ اللهُ فَإِنَّهَا مِنْ
تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ ، وهو وأمثاله هم كعبةُ العرفانِ التي جعلها اللهُ قياماً
لِقُصَادِ معرفته ، وهم حجَّةُ اللهِ على العائينِ من خلقه ، وهم أهلُ الذكرِ
إن كنتم لا تعلمون .

ولا حياةَ كحياةِ المدمنِ النظرِ في كتبهم ، بل لا حياةَ كحياةِ المُكْرَمِ
بصحبتهِم ومحبيِّهم ، فهم صبغةُ اللهِ ومن أحسنَ من الله صبغةً !؟
يصبغون قلوبَ جلسائهم بالإيمانِ ، ويهدونهم طريقَ الإحسانِ ، فما
جالسهم مجالسٌ وشقيٌّ ؛ فهم القومُ لا يشقى بهم جليسُ .

لقد كان للإمام السنوسي في القرن التاسع الهجري زيادةٌ بارزة في علم العقائد ؛ حتى آلت رأيُّها إليه ، فعكف الناس تحت لوائه ، واتَّخذوا من كُتبه مفرعاً يفزعون إليه ، حتى إنَّ الناظر ليرى أن جُلَّ الكتب المؤلفة من بعده عالَّةٌ في أكثر سطورها عليه ، فمن أتقنها فقد أتقن هذا الفن ، وما وراءها من كتب الكلام فلن تعسرَ عليه مطالعتها ، على أن رشاقة العبارة وبعْدَ مرماها في معناها أحبُّ إلى الطالب من عبارة حجريَّةٍ يَمْضغُها فلا تلين ، وبهذا يظهر فضل السابقين على اللاحقين .

وهذا السُّفرُ الذي بين يديك قد جَلَّ قدرُهُ عند العلماء ، حتى طاف الشرق الإسلامي وغربه ، وحطَّ رحالُهُ في المساجد والمدارس ، ودارت به ألسنةُ العلماء والفقهاء وعامةُ المعمِّمين ، وتنوَّرت بكلماته مجالسُ الأُنس وزوايا الذكر ، وترك في كلِّ بيتٍ أثراً حميداً ، فلا أحلى على قلب المؤمن من حديثٍ فيه ذكرُ الله وصفاته ، وحكيم أحكامه وأفعاله ، وذكرُ أنبيائه وصفاتهم ، وكمالاتِ نعوتهُم ، بما يُطمئنُّ الفؤاد ، يصحبُ ذلك نظراً سديداً ، ومنطقاً حسنٌ رشيد .

فهو من الجوامع التي تلمُّ الشمل ؛ فليس كوحدة الاعتقاد وسلامته ما يؤلَّف بين القلوب ؛ إذ للقلوبِ نَفرةٌ عن المخالف لا تعادلُها نَفرةٌ ظنيِّ نافر ، ولصحته قهراً لا يستطيعه ظالمٌ قاهر ، والله درُّ إبراهيم القصار حيث يقول : (أشدُّ البلاء صحبةً من يخالفك في اعتقادك ، أو تحتاج إلى أن ترائيَ له في صحبتك ، وأولى الناس بالصحبة من

يوافقك في اعتقادك ، وتحثّمهُ في مجالستك معه ، ذاك الذي يمنعك
عن أنواع المخالفات رؤيته وصحبته (١) .

فإن كان ظلماً أن تُحملَ الرؤوس على طريقةٍ ومذهب ، وتُدارَ
عليها كؤوس الأحكام فلا يمكنها أن تردَّ كأساً أو ترفعَ رأساً . فأظلمُ
من ذلك أن تُتركَ البشريةُ سُدىً تختارُ ما شاءت دون رقيب شفيقٍ بدعوى
الحرية ، فتلهو عن الحقِّ وتهزأُ به وتحسبُ أنّها على شيء ، وتختارُ
لنفسها في أغلب أحوالها ما يختارُ الطفل من العيب بعيداً عن عينِ أمِّه
وأبيه ، ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وليس عجباً أن
يُحرقَ نفسه إن جذبهُ بريقُ النار ، ولكنَّ العجبَ أن يحرقها بمرأى
ومسمعٍ من أوليائه !

وقديماً قال أباة الضيم ، وأهل الكرامة والفتوة والعزة (٢) : (من البسيط)

لا يصلحُ الناسُ فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهّالهم سادوا
تُلغى الأمورُ بأهلِ الرشيدِ ما صلحت فإن تولّوا فبالأشرارِ تنقادُ

فأيُّ جريمةٍ تُرتكبُ حينما نتركُ الناسَ يختارون ما يهلكهم وحكماءُ
الأمّةِ ينظرون هلكهم؟! وأيُّ دجلٍ تلوّكُهُ السنّةُ العاطلين عن الحكمة
حين يزعمون بحريّة اختيار الدين؟!

وقديماً قال زيادٌ في يومٍ ظلّلتُهُ فيه سحابةٌ حكمة : إني رأيتُ خِلالاً

(١) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (٩٠٣٩) .

(٢) البيتان للأفوه الأودي . انظر « ديوانه » (ص ٦٦) .

ثلاثاً نبذتُ إليكم فيهنَّ النصيحة : رأيتُ إعظامَ ذوي الشرف ، وإجلالَ ذوي العلم ، وتوقيرَ ذوي الأسنان .

والله ؛ لا أوتى بوضيحٍ لم يعرف لشريف شرفه إلا عاقبته له ، ولا يأتيني كهلٌ بحدّثٍ لم يعرف له فضل سنه على حدائته إلا عاقبته له ، ولا يأتيني عالمٌ عاقلٌ بجاهلٍ لم يعرف له فضل علمه على جهله إلا عاقبته له ؛ فإنّما الناس بعلمائهم وأعلامهم وذوي أسنانهم !^(١) .

ولئن ظلمَ زيادٌ بأفعاله ، وعتا وتجبّرَ بسلطانه . . فقد والله أنصفَ بقالته هذه وعدلَ ، وربّ حكمةٍ شرود أبت إلا أن تستطيرَ على ألسنة الجبارين ! ولعلّ علم أصول الدين من أهمّ العلوم التي تعينُ على حملِ الناس على مرآشدهم ، فيبقاظُ الصدقِ في القلوب نبعه لكل خير ، ولا صدق أعظم من أن يكون المرء ظاهره كباطنه فلا نفاق ، وباطنه سليماً فلا شقاق .

ورامَ اللهُ الخير لـ (دار التقوى) وسدّدَ خطاها ؛ حيث حمّلت نفسها عبءَ إنعاش هذه السلسلة العقدية السنوسية تنشُد الرضا وهي تبعثها إلى رتبة الكمال ، وقد خدّمت لها فنون الطباعة الحديثة وملاحح جمالها ؛ فأتت - والكتاب الذي بين يديك درّتها - على ما تقرُّ به أعين المحييين ، نسألُه سبحانه نعيم الإخلاص وبرّد اليقين .

* * *

(١) رواه العسكري في « المصون في الأدب » (ص ١٤٦) .

ترجمة الإمام السنوسي

شيخ متكلمي عصره ومصره ، الإمام العلامة المشارك ، المحدث
المُقرئ ، الفقيه الأصولي المحقق ، الصوفي التقي الورع ؛
أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني
المالكي الأشعري التوحيدي .

والسنوسي : نسبة إلى سَنُوسَة ؛ قبيلة من البرابرة في المغرب ،
قال العلامة الزبيدي في « تاج العروس » : (وإليهم نسب الولي
الصالح أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي ؛
لأنه نزل عندهم ، وقيل : بل هو منهم ، وأمه شريفة حسنية^(١) ، كذا
حققه سيدي محمد بن إبراهيم المَلّالي في « المواهب القدسية »^(٢) ،
ووجد بخطه عليّ « شرح الأجرومية » له : « السنوسي العيسي الشريف
القرشي القصّار » ، قلت : العيسي : من بيت عيسى^(٣) .

والتوحيدي : نسبة للاشتغال بعلم التوحيد ، كذا ذكر الحفناويّ

(١) لعله أراد جدّته أم أبيه كما سترى .

(٢) المَلّالي : نسبة إلى مَلّالة بوزان جَبّانة ؛ قرية قرب بجاية ، و« المواهب القدسية » : كذا
في المخطوط الذي بين أيدينا ، وطبع باسم : « المواهب القدسية » ، والله أعلم .

(٣) تاج العروس (س ن س) ، وانظر « البستان في ذكر الأولياء والعلماء
بتلمسان » (ص ٢٣٧) .

هذه النسبة له في « تعريف الخلف »^(١) .

مولده ونشأته

اختلف في سنة ولادة الإمام السنوسي ؛ وسبب ذلك يرجع لعدم نصّه هو على ذلك ، واضطراب نقل تلميذه الملاي في ذلك أيضاً ، قال العلامة التنبُكتي في « نيل الابتهاج »^(٢) : (رأيت مقيداً عن بعض العلماء : أنه سأل الملاي المذكور عن سنّ الشيخ ، فقال له : مات عن ثلاث وستين سنة)^(٣) .

فعلى هذه الرواية : تكون السنة التي وُلد فيها الإمام السنوسي هي (٨٣٢هـ)^(٤) .

(١) تعريف الخلف برجال السلف (١/١٧٦) ، ومن الألقاب التي صاغها المؤرخ ابن القاضي المكناسي في « درة الحجال » (٢/١٤١) أن قال : (أبو عبد الله ، الإمام المعقولي الفقيه المحدث الفرضي الحيسوبي) نسبة لعلوم المعقول وعلم الحساب .

(٢) وقد لخصّ في هذا الكتاب سيرة الإمام السنوسي ، من كتاب « المواهب القدسية » لتلميذ الإمام السنوسي ؛ وهو الشيخ محمد بن عمر الملاي رحمه الله تعالى . . أحسن تلخيص .

(٣) نيل الابتهاج (ص ٥٧٠) .

(٤) وفي « نيل الابتهاج » (ص ٥٧٠) أيضاً نقل قول الملاي : (وأخبرني قبل موته بنحو عام أنّ سنّه خمس وخمسون سنة) ، فتكون سنة ولادته على هذا (٨٤٠هـ) ، والله أعلم ، ولهذا اكتفى ابن مريم والتنبكتي بقولهما : (مولده بعد الثلاثين وثمان مئة) ، وانظر « البستان » (ص ٢٤٤) ، وعندما ذكر العلامة أبو جعفر البلوي خبر وفاته في « ثبته » (ص ٤٣٨) قال : (وكانت سنّه يومئذ ستاً وخمسين سنة) .

نشأ الإمام السنوسي في بيت فضل وعلم ؛ فوالده هو الشيخ الصالح الزاهد الخاشع الأستاذ المحقق يوسف أبو يعقوب^(١) ، وعنه أخذ الإمام مبادئ العلوم ، وكان ذلك في تلمسان حاضرة العلم يومها ، وطينة الأولياء والصالحين .

وجدة الإمام السنوسي لأبيه كانت حسنيّة النسب ، ولذا قد يلقَّب الإمام السنوسي بالحسني من جهة والده أبيه^(٢) ، وقال الشيخ الماللي في صفة والد الإمام : (كان سيدي يوسف السنوسي رحمه الله تعالى ورضي عنه وعن شيخنا ابنه . . رجلاً صالحاً ورعاً ، خاشعاً لله تعالى ، زاهداً [في] الدنيا معرضاً عنها ، مقبلاً على طاعة الله تعالى ، سالم الصدر ، حسن الأخلاق ، ومبتسماً في وجه كل من لقيه ، حسن المعاشرة ، كريم الطبع)^(٣) .

وكانت حرفة هذا الوالد المبارك هي إقراء القرآن للأولاد في المكتب ، ويظهر من كلام الشيخ الماللي أنّ عناية الله قد رافقته من طفولته ، فأجرى الله على يديه الكرامات وكشف عن بصيرته .

شيوخه

أخذ الإمام السنوسي العلمَ عن جلة علماء عصره ، ونالته عناية ولحظات الأولياء والصالحين .

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ٧) ، وهو أوّل ناعت له بهذه الألقاب .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ٧) .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ٧) .

وكان للإمام السنوسي علوُّ كعب في جمع القراءات ؛ فقد قال العلامة أبو جعفر البلوي : (أخذ القراءات السبع : عن الفقيه الأستاذ العالم العامل المحقق المقرئ أبي الحجاج يوسف بن الشيخ الصالح أبي العباس أحمد بن محمد الشريف الحسيني تلاوةً عليه في خمتين ، قال : وزدت من الثالثة قدراً صالحاً لم أتحقق الآن منتهاه جمعاً للسبعة بمضمن « التيسير » و« الشاطبية » وأجازه في المقارئ السبعة وفي غيرها من مروياته إجازة مطلقة عامة ، وحدثه بالسبع عن الإمامين العالمين المدرسين : الأستاذ الجليل الأعراف الأشهر المقرئ المحقق الأدرك الخاشع أبي العباس أحمد بن أبي عمران موسى اليزناسني ، والأستاذ الجليل المعظم الشهير المحقق الضابط المتقن النحوي اللغوي الحافظ الصالح الأزكى أبي العباس أحمد بن الفقيه العالم المتقن أبي عبد الله محمد بن عيسى اللجائي ، قراءةً على الأول جمعاً في ختمه للسبعة ، قال : وزدت ثلاثة أحزاب من سورة « البقرة » ، وعلى الثاني لـ « فاتحة الكتاب » و« البقرة » وأوائل « آل عمران » جمعاً للسبع ، وإجازة فيما قرأ وفيما بقي ، حدثاه معاً بذلك عن الأستاذين : أبي عبد الله القيسي ، وأبي الحجاج بن مبخوت بسندهما (١) .

ومن جملة العلماء الذين قرأ عليهم : الشيخ العلامة نصر

(١) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي الوادي آشي » (ص ٤٣٨) .

الزواوي ، والشيخ العالم محمد بن تومرت الصنهاجي^(١) ، والشيخ الشريف أبو الحجاج يوسف بن أبي العباس أحمد بن محمد الشريف الحسني ، أخذ عنه القراءات السبع ، والشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى المغيلي الشهير بالجلاب ، أخذ عنه الفقه ، والعالم المعدل أبو عبد الله الحباك ، أخذ عنه علم الأسطرلاب ، والإمام محمد بن العباس التلمساني ، قرأ عليه الأصول والمنطق والبيان والفقه ، والحافظ أبو الحسن علي بن محمد التالوتي الأنصاري أخوه لأمه ، قرأ عليه « الرسالة » ، وقرأ هو وأخوه هذا على الإمام الورع الصالح أبي القاسم الكناشي « الإرشاد » لإمام الحرمين الجويني وعلم التوحيد .

واشغل بالرواية وعلوم الأثر : على الإمام الورع الصالح أبي زيد عبد الرحمن الثعالبي ، فروى عنه « الصحيحين » وغيرهما من كتب الحديث والأثر ، وأجازه بما يجوز له وعنه ، وأسمعه المسلسلات وغيرها .

وقرأ الفرائض والحساب : على العلامة الجليل أبي الحسن القلصادي الأندلسي ، وأجازه بجميع ما يروي ، كما أجازه أيضاً ابن مرزوق الكفيف عن والده ابن مرزوق الحفيد^(٢) .

(١) ويقال : (توزت) بدل (تومرت) وهو غير ابن تومرت مهدي الموحدين كما لا يخفى .

(٢) ذكر ذلك العلامة محمد مخلوف في « شجرة النور الزكية » (١/٣٨٧) . =

قال العلامة البلوي : (وأخذ من شيوخ بلده عن جماعة من
أشياخنا وغيرهم ، ومن أكابرهم : وليُّ الله سبحانه الإمام العالم
الصالح أبو علي الأحسن المعروف بـ « أبركان » ، والإمام
أبو عبد الله بن العباس ولم يكثر عنه وغيرهم ، وأخذ أيضاً عن شيخنا
أبي عبد الله بن مرزوق ، وشيخنا أبي الحسن القلصادي ، والفقير
الفروعي أبي عبد الله الجلاب ، والفقير الجليل أبي الفرج الغرابلي
صاحب « نظم المختصر » ، أظنه أخذ عنه ، وأخذ علم الحساب
والفرائض عن الفقيه المبرز فيهما أبي عبد الله بن تومرت ، وأخذ أيضاً
عن أخيه المتقدم ذكره ، وعن هؤلاء ممن ضمنه تلميذه صاحبنا الفقيه
الأجل المحصل المبارك أبو عبد الله محمد بن عمر الماللي في كتاب
التعريف به) .

تصوف وتربيته الأخلاقية

هناك شخصيات عرفانية كبيرة تأثرت بها الإمام السنوسي ، لكن الذي
يظهر أنّ الشيخ الولي العارف الصالح إبراهيم بن محمد بن علي التازي
نزىل وهران . . كان صاحب الأثر الأكبر في الإمام السنوسي من هذا

= وذكر العلامة الكتاني في « فهرس الفهارس » (٢ / ٩٩٩) أن الإمام السنوسي
كان يروي بالإجازة العامة عن أبي زيد عبد الرحمن الثعالبي وأبي الحسن
القلصادي وعن غيرهما ، قال : (وله ثبت صغير ذكر فيه إسناد حديث الأولية
وحديث الضيافة على الأسودين والمصافحة والمشابكة ولبس الخرقة ومناولة
السبحة وتلقين الذكر من طريق شيخه أبي إسحاق إبراهيم التازي) .

الجانب ؛ فالإمامته في علوم القرآن وعلم اللسان ، وحفظ الأحاديث ، وسعة علمه بالفقه وأصوله ، وحِدَّةِ نظره وفهمه . . كان ممتعاً بآداب الأولياء والكُمَّل ، نقل العلامة التنبكتي في « نيل الابتهاج » عن ابن سعد صاحب « النجم الثاقب » : (وحسبك من جلالته وسعادته : أنَّ المثل ضرب بعقله وحلمه ، واشتهر في الآفاق ذكر فضله وعلمه حتى الآن ؛ إذا بالغ أحد في وصف رجل قال : كأنه سيدي إبراهيم التازي ، وإذا امتلأ أحدهم غيظاً قال : لو كنتُ في منزلة سيدي إبراهيم التازي ما صبرتُ لهذا ؛ لما كان يتحمّله من إذاية الخلق ، والصبر على المكاره ، واصطناع المعروف للناس ، والمداراة ، فهو أحد من أظهره الله لهداية خلقه ، وأقامه داعياً لبسط كراماته ، مجللاً برداء المحبة والمهابة ، مع ما له من القبول في قلوب الخاصة والعامة ؛ فدعاهم إلى الله ببصيرة ، وأرشدهم لعبوديته بعقائد التوحيد ووظائف الأذكار)^(١) .

وكان من نعيم الإمام السنوسي : صحبته لهذا العارف الجليل ، وانتسابه له ، وقد شاركه في هذا أعلامٌ ؛ كأخيه لأمه الشيخ علي التالوتي ، والحافظ التنسي ، والإمام أحمد زروق .

قال العلامة المؤرخ ابن مريم المليتي في « البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان » : (أخذ عن الإمام العلامة الولي الزاهد الناصح

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٦٠) ، وذكر أنه توفي سنة (٨٦٦هـ) ، وإليه تنسب الطريقة التازية .

إبراهيم التازي نزيل وهران ؛ ألبسه الخرقه ، وحدثه بها عن شيوخته ،
وبصق في فيه ، وروى عنه أشياء كثيرة (١) .

والعارف التازي قد لبس الخرقه على طريقة السادة الصوفية من
شرف الدين الداعي ، ولبسها من الشيخ صالح بن محمد الزواوي
بسندته إلى أبي مدين العارف الشهير والقطب الكبير (٢) .

ومن النفوس الشريفة التي اتصلت أنفاس إمامنا السنوسي بها . .
الإمام الفقيه والقطب الكبير الحسن بن مخلوف بن مسعود المزيلي
الراشدي ، شهر بأبركان ، ومعناه بلسان البربرية : الأسود ، فلازمه
كثيراً وانتفع به ، وكان يقول : (رأيت المشايخ والأولياء ، فما رأيت
مثل سيدي الحسن أبركان) (٣) ، وكان إذا دخل عليه الإمام السنوسي
تبسم له ، وفتحه بالكلام ، وقال له : (جعلك الله من الأئمة
المتقين) ، قال العلامة ابن مريم : (فحقَّق الله فراسته ودعوته
فيه) (٤) .

وفي صغره كان إذا مرَّ مع الصبيان على الإمام ابن مرزوق
الحفيد . . وضع يديه على رأسه وقال : نقرة خالصة ! (٥) .

(١) البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان (ص ٢٣٨) .

(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٦١) .

(٣) انظر « نيل الابتهاج » (ص ١٦١) .

(٤) انظر « البستان » (ص ٢٣٨) ، و« نيل الابتهاج » (ص ٥٧٢) ، و« تعريف

الخلف » (١/١٨٦) .

(٥) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٥٧١) .

ويظهر أن محبة الصوفية قد تبكّت فؤاده ، فسعى سعياً حثيثاً للزيادة في طريقهم ، وهي ليست بطريقٍ قالٍ ، بل جدّ ومثابرة وفعال ، ولذا تجد الشكاية بطيئاً بساطها ، حتى قال الإمام السنوسي نفسه : (من الغرائب في زماننا هذا أن يوجد عالم جُمع له علمُ الظاهر والباطن على أكمل وجه ؛ بحيث يُنتفع به في العلمين ، فوجود مثله في غاية الندور ، فمن وجده فقد وجد كنزاً عظيماً دنيا وأخرى ، فليشدّ عليه يده ؛ لئلا يضيع عن قرب فلا يجد مثله شرقاً وغرباً أبداً) .

عقب على هذه الكلمة الشيخ الملاي تلميذ الإمام : (وكأنه أشار به لنفسه ، فلم يلبث بعده حتى خطف ، فكأنه كاشفنا بذلك ، ولا شك أنه لا يوجد مثله أبداً)^(١) .

وقال العلامة الشفشاوني : (وأشياخه وأشياخ ابن زكري واحدٌ ، ومن أشياخهما العالم الرحّال الأيُّليّ ، بسكون اللام وفتح الهمزة وضم الياء وكسر اللام ، وهو أول من أدخل علم الكلام إلى المغرب في الأزمنة المتأخرة ، والشيخ ابن مرزوق شارح « البردة » ، والشيخ أبو عبد الله بن العباس شارح « لامية ابن مالك » ، والشيخ أبو العباس أحمد بن زاغ ، والشيخ أبو عبد الله أقرقار ، والشيخ أبو عثمان قاسم العقباني ، والشيخ أبو عبد الله بن الجلاب ، أفادني بذلك شيخنا أبو عبد الله محمد شقرون بن هبة الله)^(٢) .

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٥٦٥-٥٦٦) .

(٢) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢٢) .

تلامذته

قال العلامة التنبكتي : (أخذ عنه أعلامٌ ؛ كابن سعد ، وأبي القاسم الزواوي ، وابن أبي مدين ، والشيخ يحيى بن محمد ، وابن الحاج البيدري ، وابن العباس الصغير ، وولي الله محمد القلعي ريحانة زمانه ، وإبراهيم الوجديجي ، وابن ملوكة ، وغيرهم من الفضلاء)^(١) .

ولم يعقد الشيخ الملالي باباً للحديث عن الآخذين عن الإمام السنوسي ، وهو واحد من أعيان تلامذته ، والمؤرخ لسيرته ، ومجمع أخباره وأحواله .

وكان ممن تلمذ للإمام السنوسي وهو من جملة أقرانه ، وأعيان أهل زمانه . . الإمام الشيخ العارف بالله تعالى أحمد بن أحمد البرنسي الفاسي المعروف بـ (زروق) ، والمتوفى سنة (٨٩٩ هـ) . على جلالة شأنه وعلو قدره ، وقد شاركه في كثير من شيوخه ، وقد نصَّ على التلمذة للإمام السنوسي بنفسه كما نقل ذلك المؤرخ العلامة التنبكتي^(٢) .

ومن جملة الأعلام الذين اجتمعوا به ، وحضروا عموم مجالسه دون

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٥٧٢) .

(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص ١٣١) ، وقد ماز الإمام زروق عن الإمام السنوسي من حيث الشيوخ بأخذه وروايته عن المصريين ؛ كالحافظ الدميري والحافظ السخاوي ، ولم تكن للإمام السنوسي فيما يظهر رحلة مشرقية .

القراءة عليه مباشرةً : أبو جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي أشي ،
 المتوفى سنة (٩٣٨هـ) ، وقد أَرَّخَ له ولسيرته العطرة في « ثبته »
 المشهور ، ومن جملة ما قاله : (لقيته رضي الله تعالى عنه ،
 وحضرت مجلسه الغاصّ بالمستفيدين من طلبة العلم والعامّة بمسجده
 قرب داره بدرج مسوفة من داخل تلمسان أمَّنَها الله تعالى ، وحضرت
 « الفاتحة » وأوائل سورة « البقرة » تقرأ عليه بالسبع ، وكتباً غير
 ذلك ؛ منها « البخاري » ، كان يُقرأ عليه في بعض مجالسَ حضرتها ،
 ويتكلَّم على أحاديثه بالكلام الذي يدلُّ على مقامه في العلم والعبادة ،
 وغيره من كُتُب المجلس .

وحضرنا - يومَ سلمنا عليه إثرَ ما صلينا العصر خلفه - « عقيدته
 الصغرى » تقرأ بين يديه ، يقرؤها طلبته وجمعٌ من العوام الملازمين
 لمجلسه عن ظهر قلب سرداً على صوتٍ واحدٍ إثرَ سلامِهِ من صلاة عصر
 يوم الجمعة عادةً مستمرة ، وهو قاعد بمحراه ، مقبل على الذكر ^(١) .

وقال : (ولم تقدَّر لي القراءة عليه مع رغبتى في ذلك وحرصى
 عليه ؛ لاستغراق طلبته أوقات ععوده ، حتى إنهم كانوا يقرؤون عليه
 والرملية في يد أحدهم إذا فرغت قطع ، وكنت أؤمل القراءة وأترصد
 لها وقتاً ، فعاجلته - قدَّسه الله تعالى - المنيَّةُ ، ولم أنل من ذلك
 الأُمْنِيَّةُ) ^(٢) .

(١) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي » (ص ٤٣٦) .

(٢) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي » (ص ٤٣٧) .

مؤلفاته ومخلفه العلمي

تنوّعت تأليف الإمام السنوسي في المكتبة الإسلامية ، وهو واحد ممّن أكثر من التأليف ، ورغم هذا التنوع كانت تأليفه العقديّة تاج مخلفه العلمي ، وقد عقد تلميذه الشيخ الملاي باباً خاصاً للحديث عنها ، وسترى بين يديك كلّ التآليف التي ذكرها ؛ وهي^(١) :

- « المقرب المستوفي في شرح فرائض الحوفي » : وهو أول مؤلفاته ، وكان عمره حين كتبه تسع عشرة أو ثماني عشرة سنة على اضطراب في ذلك ، وسيأتي خبره مع الشيخ العارف بالله الحسن أركان وأمره له بإخفائه حتى يبلغ سنّ الأربعين^(٢) .

- « عقيدة أهل التوحيد » أو « العقيدة الكبرى »^(٣) : وهي أول ما صنف في علم التوحيد ، وعبارتها متينة مستصعبة كما نصّ في « شرح العقيدة الوسطى »^(٤) .

- « عمدة أهل التوفيق والتسديد » أو « شرح العقيدة الكبرى » :

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٢) .

(٢) انظر (ص ٤٥) .

(٣) كذا كان يسميها الإمام السنوسي نفسه ، أمّا الزيادة في عنوانها الأصلي : (المخرجة من ظلمات الجهل وربقة التقليد . . .) إلى آخره ، فهي وصف لها ، وليست جزءاً من اسمها كما يرى ذلك كل من العكاري والحامدي ، مع إثبات الملاي له .

(٤) انظر « شرح العقيدة الوسطى » (ص ١٢٣) .

وهذا الشرح يعدُّ من أوسع الكتب العقديّة التي ألفها الإمام .

- « العقيدة الوسطى » : وهي أخصر من « الكبرى » وفوق « الصغرى » .

- « شرح العقيدة الوسطى » : وهو من عيون ما ألف في علم التوحيد .

- « العقيدة الصغرى » المعروفة بـ « أم البراهين » و« ذات البراهين » و« السنوسية الصغرى » : وهي درّة « عقائده » ، والمقصودة بقولهم : « عقيدة السنوسي » عند الإطلاق ، وكتب لها من الذبوع ما لم يكتب لغيرها ، وأقبل عليها العلماء شرحاً ، والطلاب حفظاً ودرساً ، قال العلامة الماللي : (وهي من أجلّ العقائد ، ولا تعادلها عقيدة من عقائد من تقدم ولا من تأخر ، وقد أشار الشيخ رضي الله عنه إلى ذلك في صدر شرحه لها)^(١) .

- « شرح العقيدة الصغرى » ، ويعرف أيضاً بـ « توحيد أهل العرفان ومعرفة الله ورسله بالدليل والبرهان » ، وبـ « شرح أم البراهين » وهو أيضاً قد كتب له الذبوع والانتشار في الآفاق ، وكم من حاشية وضعت عليه .

- « صغرى الصغرى »^(٢) : وصفها الشيخ الماللي بقوله :

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٣) .

(٢) وقد تسمّى أحياناً : « العقيدة الوجيزة » ، وبذا تسمّى أيضاً : « صغرى صغرى الصغرى » كما سترى .

عقيدته المختصرة في غاية الاختصار ، وهي أصغر من « العقيدة الصغرى » المتقدم ذكرها الآن ، ولهذا يقال لها : « صغرى الصغرى » ، وقد كان وضعها لوالدي حفظه الله تعالى من كل آفة وبلية ، وأناله الدرجة العلية ، وذلك أنّ والدي لمّا قرأ على الشيخ رضي الله عنه « عقيدته الصغرى » وختمها عليه بالتفسير غير مرة . . رأى أنه قد ثقل عليه درسها وحفظها لكبره وكثرة همومه ، فطلب من الشيخ رضي الله عنه أن يجعل له عقيدة أصغر من « الصغرى » ، بحيث يمكنه درسها وحفظها ، فعمل له هذه العقيدة ، وكتبها له بخطّه ، وقد نبّه رضي الله عنه فيها على نكت فائقة ودرر راقية ، لم يذكرها في « العقائد » السابقة (١) .

- « شرح صغرى الصغرى » : وهو شرح نفيس ، لا يستغني عنه طالب مستبحر ، قال الشيخ العلامة الماللي : (وفيه فوائد عجيبة ، ونكت غريبة) (٢) .

- « المقدمات » ويعرف أيضاً بـ « المقدمة » : قال الشيخ الماللي : (ومنها « المقدمة » التي وضعها مبينة لـ « عقيدته الصغرى » ، وهي قريبة منها في الجرم) (٣) ، وهي ثماني مقدمات .

- « شرح المقدمات » : وقراءة هذا الشرح تعدُّ خير معين لطلاب

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .

الأصول وعلم الكلام ، خصوصاً في مرحلة التمهيد .

- عقيدة كتب بها لبعض الصالحين : قال الشيخ الملاي : (وفي هذه العقيدة دلائل قطعية ترد على من زعم وأثبت التأثير للأسباب العادية)^(١) .

- « شرح أسماء الله الحسنى » : قال الشيخ الملاي : (فبعدهما يذكر تفسير كل اسم من أسمائه تعالى . . يقول بإثره : في حظ العبد من الاسم كذا وكذا)^(٢) ، ولا يخفى تأثره بحجة الإسلام الغزالي بذلك .

- شرحه للتسبيح الذي حضَّ عليه الشرع دبر كل صلاة : ذكره العلامة الملاي ، وقال : (وهو : سبحان الله ، والحمد لله ، والله أكبر)^(٣) .

- « شرح واسطة السلوك » : و« واسطة السلوك » منظومة رجزية للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحوضي ، وهو مَنْ طلب من الإمام السنوسي شرحها .

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) ، وقال العلامة البلوي في اسم هذا المؤلف : (« كلامٌ على المعقبات المشروعة دبر الصلوات » جزء) .

- « المنهج السديد في شرح كفاية المريد » ، ويعرف أيضاً بـ « شرح الجزائرية » : وهو شرح لمنظومة الإمام الفقيه أبي العباس أحمد بن عبد الله الجزائري ، وقد نعت الإمام السنوسي هذا النظم في طالعة كتابه بقوله : (هو منظوم مشتمل على طريقي هداية الخواص والعوام) ، وهي قصيدة لامية من البحر البسيط ، وعرفت أيضاً بـ « الجزائرية في العقائد الإيمانية » ، والعلامة الناظم هو من طلب من الإمام السنوسي شرحها ، وقال العلامة البلوي : (وهي قصيدة نفيسة بعث بها إليه من الجزائر ليشرحها ، فوضع عليها هذا الشرح الجليل ، وهو كبير محشو بالفوائد في علوم شتى)^(١) .

- « مكمل إكمال الإكمال » للإمام الأبيّ : وهو في شرح « صحيح الإمام مسلم » ، قال الشيخ الملاي : (زاد فيه نكتاً غريبة ودرراً عجيبة ، وهو في سفرين كبيرين)^(٢) .

- « شرح صحيح الإمام البخاري » : قال الشيخ الملاي : (ولم يكمله) ، وذكر أنه وصل إلى (باب من استبرأ لدينه)^(٣) .

- « شرح مشكلات صحيح البخاري » : وقعت هذه الأحاديث

(١) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي » (ص ٤٤١) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) ، و « الإمام العلامة محمد بن يوسف السنوسي وجهوده في خدمة الحديث النبوي الشريف » للأستاذ الدكتور عبد العزيز دخان .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .

المتشابهة في آخره ، وهي مشكلة عند ضيق الفهم ضعيف البيان .

- « مختصر شرح الزركشي على صحيح البخاري » : قال الشيخ الملالي : (وقد رأيت به خطه)^(١) .

- « مختصر حاشية التفتازاني على الكشاف » : ولعله مختصر لطيف ؛ إذ إن « حاشية السعد على الكشاف » لم تكتمل .

- « شرح الياسمينية » : قال الشيخ الملالي : (ومنها شرحه الذي وضعه على « مقدمة الجبر » لأبي محمد عبد الله بن حجاج شهر بـ « ابن الياسمين » ، وقد وضع هذا الشرح في زمن صغره ، ورأيت به خطه)^(٢) .

- « شرح جمل الخونجي » في المنطق : لعله لم يكمله ، قال الملالي : (رأيت منه كراريس)^(٣) .

- « شرح إيساغوجي » في المنطق : قال الشيخ الملالي : (وهو لأبي الحسن إبراهيم بن عمر بن الحسن الرُّبَاط ابن علي بن أبي [بكر] البقاعي الشافعي ، وهو شرح كبير الجرم ، كثير العلم)^(٤) .

- « شرح مختصر الإمام ابن عرفة الورغمي » في المنطق : وقد حلَّ فيه ما صَعُب من عبارة الإمام ابن عرفة ، قال الشيخ الملالي :

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .

(٤) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .

(وأخبرني الشيخ رضي الله عنه قال لي : كلام ابن عرفة صعب جداً ،
وخصوصاً في هذا « المختصر »)^(١) ، وكان يستعين على حل عباراته
بالخلوة ، ولم يكمله .

- « المختصر في المنطق » : وقد زاد فيه زيادات على « جمل
الخونجي » .

- « شرح المختصر في المنطق » : شرح فيه كتابه السابق ذكره ،
وهو ممّا يُكفَى به في هذا الفنّ ؛ ففيه جُلّ ما يحتاجه المتكلّم .

- « عمدة ذوي الألباب ونزهة الحساب في شرح بغية الطلاب في
علم الأسطرلاب » : و« بغية الطلاب » لشيخه الإمام أبي عبد الله
الحباك .

- « شرح أرجوزة ابن سينا » : قال الشيخ الماللي : (لم
يكمله)^(٢) .

- « مختصر في القراءات السبع » : لم يعرف به الشيخ الماللي .

- « شرح الشاطبية الكبرى » : قال الشيخ الماللي : (وقد رأيت
بخطه غير مكمل)^(٣) .

- « شرح المدونة » في الفقه المالكي : قال الشيخ الماللي :

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

(شرح منها جملة كافية ، وقد رأيتَه بخطه ، ولا أدري هل كَمَلَه أم لا) .

- « شرح الوغليسية » في الفقه المالكي : قال الشيخ الملاي :
(شرح منها شيئاً يسيراً ، ولم يكمله)^(١) .

- نظم في الفرائض : قال الشيخ الملاي : (و صدره : [من
الرجز]

الحمْدُ للمميّتِ ثمّ الباعثِ الوارثِ الأرضَ وغيرِ وارثِ
وقد رأيتَه بخطه رضي الله عنه ، وعمل هذا النظم في حال
صغره ، ولا أدري هل كمله أم لا)^(٢) .

- « مختصر رعاية المحاسبي » : في الأخلاق والتصوف .

- « مختصر الروض الأنف » في السيرة النبوية الشريفة : وأصله

للسهيلي ، قال الشيخ الملاي : (ولم يكمله ، والله أعلم) .

- « مختصر بغية السالك في أشرف المسالك » في التصوف :

وأصله للساحلي المعروف بالمعجم .

- شرح أبيات في التصوف منسوبة للإمام الإلبيري : ومطلعها :

(من مخلع البسيط)

رأيتُ ربي بعينِ قلبي فقلتُ لا شكَّ أنتَ أنتَ

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

شرحها على طريقة أهل الحقائق .

- شرح لثلاثة أبيات لبعض العارفين في التصوف : ومطلعها :

(من الطويل)

تَطَهَّرَ بِمَاءِ الْغَيْبِ إِنْ كُنْتَ ذَا سِرٍّ وَإِلَّا تَيْمَّمْ بِالصَّعِيدِ أَوْ الصَّخْرِ

- شرح لبيتين لبعض العارفين في التصوف : ومطلعهما : (من الخفيف)

طَلَعَتْ شَمْسٌ مِّنْ أَحَبِّ بَلِيلٍ فاستضاءت وما لها من غروب^(١)

- « شرح العقيدة المرشدة » : قال الشيخ الملاي : (رأيته مُكَمَّلًا

بخطه)^(٢) .

- « الدرُّ المنظوم في شرح قواعد ابن آجرُّوم » : وهو شرح لـ

« الأجرومية » في علم النحو ، قال الشيخ الملاي : (رأيته بخطه مُكَمَّلًا)^(٣) .

- « شرح جواهر العلوم » في علم الكلام : والأصل للعلامة العضد

الإيجي ، وهو على منهج الإمام البيضاوي في « طوابع الأنوار » ، بل بلغت صعوبته حتى قال الشيخ الإمام السنوسي : (البيضاوي نقطة في بحر هذا الكتاب)^(٤) .

(١) كذا في « المواهب القدسية » (ق ١٥١) ، وقد أورد البيت (ق ١٠٧) مغلوطاً فيه ، فليتنبه .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

(٤) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) ، والمعنى : كتاب البيضاوي نقطة في =

- « تفسير القرآن العزيز » : وصل فيه إلى قوله تعالى من سورة (البقرة) : ﴿ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ . [البقرة : ٥] .

- « تفسير سورة (ص) » وما بعدها إلى آخر القرآن الكريم : قال الشيخ الملاي : (ولا أدري إلى ما انتهى إليه من السور)^(١) .

قال الشيخ العلامة الملاي المؤرخ لسيرة الإمام السنوسي بعدما أورد جميع هذه التصانيف : (فهذا ما علمنا من تأليفه رضي الله عنه ، وزد مع ذلك : ما كتبه من الأجوبة على المسائل التي ترد عليه في جلّ الأوقات ، وبعض الأجوبة يحسن أن تعدها من تأليفه رضي الله عنه ؛ لكبرها واستقلالها بنفسها ، وما كتب من المواعظ والوصايا والرسائل والحُجُب التي يطلب فيها ، وما نسخ بيده من تصانيف العلماء ودواوين القدماء)^(٢) .

وتمّ كتبٌ فيها تأمّل عند نسبتها إليه ، فليقع الكلام عليها :

- « حقائق السنوسي » ، ويعرف أيضاً بـ « الحقائق في التعريفات »^(٣) : ما تراه من الحدود والتعريفات في هذه الرسالة جلّه للإمام السنوسي ، ولكنه ليس هو المؤلف لهذه الرسالة ، وإنما هي

= بحر هذا الكتاب ، وهو مؤلّف على طريقة الحكماء .

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٨) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٨) .

(٣) ذكره البغدادي في « هدية العارفين » (٢١٦/٢) .

لشيخه الإمام الحافظ عبد الرحمن الثعالبي الهواري ، وقد جمع مادة رسالته هذه من « شرح العقيدة الصغرى » لتلميذه الإمام السنوسي ، هذا الشرح الذي اعتنى فيه الإمام ببيان كلِّ مصطلح دائر في علم الكلام ، ويظهر أنَّ جمعها قد راقَ لشيخه الإمام الثعالبي ، ولكن لَمَّا كانت هذه المادة للإمام السنوسي وهم بعضهم فنسبها إليه ، هذا ما يظهر والعلم عند الله تعالى .

والناظر في النسخ المنتشرة لهذه « الحقائق » سيرى اختلافاً كثيراً من حيث الزيادة والنقصان ، ولعله قد وقعت محاولات مقارنة مع كتب الإمام السنوسي ألجأت إلى زيادة بعض التعريفات ، وأياً ما كان الأمر فالكتاب نافع ومفيد .

- « توحيد أهل العرفان ، ومعرفة الله ورسله بالدليل والبرهان » : ذكره البغدادي في « هدية العارفين » ، ولكن نبّه أنه ليس تأليفاً مستقلاً ، بل هو « شرح أم البراهين »^(١) ، وقد سبق ذكره في تأليف الإمام السنوسي^(٢) ، وإنما أعيد ذكره هنا لتوهم بعضهم أنه تأليف مستقل .

- « العقد الفريد في حل مشكلات التوحيد » : قال البغدادي في « هدية العارفين » : (وهو شرح « لامية الجزائري » في الكلام)^(٣) ،

(١) انظر « هدية العارفين » (٢١٦ / ٢) .

(٢) تقدم (ص ٢٣) .

(٣) انظر « هدية العارفين » (٢١٦ / ٢) .

وقد سبق لك أن علمت أنّ « شرح الجزائرية » هو : « المنهج السنيد في شرح كفاية المرید » ، والعجيب من المؤرخ البغدادي أنه ذكره بهذا العنوان الصحيح وذكر أنه شرح لـ « الجزائرية » !

- « نصرة الفقير في الردّ على أبي الحسن الصغير » : ذكره البغدادي أيضاً في « هدية العارفين »^(١) ، ويظهر أنه رسالة من الرسائل المطولة التي ذكرها الشيخ الملاي ، ولهذه الرسالة نسخ خطية مفردة^(٢) ، وبعيداً أن تكون تأليفاً مستقلاً برأسه ، بل كأنها فتياً استفتي بها الشيخ السنوسي في حق أبي الحسن الصغير ، وكان منكرّاً للرمز والإشارة على طريقة السادة الصوفية ، ومتبعاً للظاهر ، فأفتى الشيخ السنوسي بإحراق كتبه ، وتحريم النظر فيها ، أما الاستدلال بالنفي لنفي نسبة هذه الرسالة أو الفتوى للسنوسي . . فهو مسلك نازل ، لا يُعوّل عليه عند المحققين .

- « العقيدة السادسة » : ذكرها العلامة الحفناوي الديسي في « تعريف الخلف برجال السلف » في ترجمة (محمد بن أحمد البوني) حيث قال : (ونظم « عقيدة السنوسي السادسة » ، وهي عقيدة مجهولة عند الكثير من الناس ، وشرحها صاحبه العلامة سيدي

(١) انظر « هدية العارفين » (٢١٦ / ٢) .

(٢) منها في المكتبة الوطنية في الجزائر (١٤٦) (٣) ، والمكتبة الوطنية في تونس (١٥٠٢) .

عبد الرحمن الجامعي ، قيل : إنَّ الشيخ وضعها للنسوان والصبيان^(١) .

وترتبط بهذه « العقيدة » أعلامٌ أخرى أطلقت عليها ، يجدر إيرادها قبل الحديث عنها ؛ وهي :

- « صغرى صغرى الصغرى » .

- « العقيدة الحفيدة » .

- « عقيدة النساء » .

- « عقيدة النسوان والصبيان » .

- « العقيدة الوجيزة » .

وهذه العناوين كلها لعقيدة لطيفة جداً ، لا تتجاوز الصفحتين ، سهلة العبارة ، واضحة الدلائل ، قريبة - كما وصفت - من جميع الأذهان على تفاوت فهمها ، ولكن لا مستند يقطع بنسبة هذه العقيدة المباركة المتفق على ما فيها إلى الإمام السنوسي ، بل النصُّ المنقول إليك عن العلامة الحفناوي هو الذي دار عليه المتأخرون في إثباتها .

نعم ؛ تعدد شروحيها ، واتفاق عباراتها ، وتقدم هذه الشروح تاريخياً ؛ إذ يعود كثيرٌ منها إلى مطلع القرن الحادي عشر الهجري إلى منتصفه . . قد يجعلنا نثق بنسبتها إلى الإمام السنوسي ، على أن الإمام السُّكَّتاني - وهو واحد من شراحها - اكتفى بقوله : (وكان من جملة ما

(١) تعريف الخلف برجال السلف (٥١٦/٢) .

نُسبَ إليه - يعني: الإمام السنوسي - العقيدةُ المسماةُ بـ « الحفيدة »^(١).

وهذه من الإمام السُّكَّتاني كلمةٌ إنصافٍ وتحقيقٍ ، ولو كان بين يديه حينها ما يؤكِّد نسبتها إلى الإمام السنوسي . . لجزم وقطع بذلك ، لكنه اكتفى بهذه العبارة المشكَّكة ، ولم يعبأ بهذا التشكيك مع حسن عبارة هذه العقيدة ووجازتها وقرب مأخذها .

- « شرح الموجهات » في المنطق : ولعله جزء من أحد كتبه المنطقية ؛ إذ الموجهات من أبحاثه .

- « رسالة في الطب » أو « شرح حديث : المعدة بيت الداء » : وهو كتابه في « شرح أرجوزة ابن سينا » في الطب .

وقد تقف على بعض العناوين الأخرى منسوبة إلى الإمام السنوسي وهي مما يُقطع بعدم نسبتها إليه ، فلا داعي للتعرُّض لها .

وقد وصف الشفشاووني تأليف الإمام السنوسي بكلمة جامعة فقال : (ناهيك بتنوير كلامه ، وإتقان عبارته ، حتى لا يجد المتعسف مدخلاً للتعقب بوجهٍ ولا بحال ، واتفاقٍ فحول الأولياء وأكابر العلماء على فضله وتلقِّي تأليفه بالقبول)^(٢) .

ونقل عن الإمام أبي عبد الله الهبطيني قوله : (كلامُ السنوسي محفوظٌ من السقطات)^(٣) .

(١) انظر « التحفة المفيدة » (ص ٤٠) .

(٢) انظر « دوحه الناشر » (ص ١٢١) .

(٣) انظر « دوحه الناشر » (ص ١٢٢) .

قبسٌ من عظيمِ أخلاق

جمع الله تعالى للإمام السنوسي إلى عظيمِ علمه وبحبوحةِ معرفته . . سعةَ الأخلاق الحميدة ، فجابَ شُعبَ الإيمان وطنَّبَ فيها خيامه ، فعهدَ عنه أنه خيرٌ برًّا ، تقي ورع زاهد ، حلیم صبور ، سَكَنَتِ الرحمة فؤاده ، وغلبت عليه الشفقة على جميع خلق الله تعالى ، هيِّنُ لِينُ القياد ، شديد الحياء ، كثير التواضع ، قليل الكلام والضحك ، تجلَّى عليه الخوف من الله تعالى ؛ فأكثر من إحياء الليل مناجياً ، وأكثر من الصدقة والدعاء راجياً .

وبالجملة : كانت طينته نورانية ، وسيرته محفوفة بعناية ربانية .

أمَّا سعة علمه :

فآثاره العلمية الواسعة تشهد له بذلك ، ولا سيما علم التوحيد والتصوف .

قال فيه العلامة الشفشاوَنِي : (كان من مشايخ المئة التاسعة ، وتوفي على رأسها ، فكان من جدِّ لهذه الأمة أمر دينها على رأس تلك المئة كما أخبر الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم ، وكان من أكابر الأولياء ، وأعلام العلماء ، وتأليفه تدلُّ على تحقيقه وغزارة علمه)^(١) .

(١) انظر «دوحة الناشر» (ص ١٢١) .

وقال العلامة الحضيكي : (كان آية في العلم والصلاح والهدى
والزهد والورع ، له أوفر حظ في العلوم فروعها وأصولها ، إذا تحدّث
في علم ظنَّ السامع أنه لا يحسن غيره ، لا سيما في التوحيد ، وانفرد
بعلم الباطن ، لا يقرأ شيئاً من علم الظاهر إلا خرج لعلوم الآخرة ،
لا سيما في التفسير والحديث ، كأنه يشاهد الآخرة ؛ لكثرة مراقبته لله
تعالى)^(١) .

وقد جعل رحمه الله تعالى للعالم علامات يعرف بها ؛ حيث قال :
(العالم حقّاً : من يستشكل الواضح ، ويوضح المشكل ؛ لسعة فهمه
وعلمه وتحقيقه ، فهو الذي يُحضر مجلسه ، ويُستمع فوائده)^(٢) .

وقال العلامة ابن مريم في « البستان » : (أمّا علومه الظاهرة فله
فيها أوفر نصيب ، وجمع من فروعها وأصولها السهم والتعصيب)^(٣) .

وأما زهده وورعه :

فحسبك بكلمته التي تنوّلت في ترجمته ؛ حيث قال : (حقيقة
الولي العارف : من لو كشف له عن الجنة وحورها . . ما التفت إليها ،

(١) انظر « طبقات الحضيكي » (ص ٢٣٥) .

(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٥٦٥) ، وقال مؤلفه العلامة التنبكتي بعد سوجه
لهذا القول : (ويموته فُقد من يتصف بها ، وإن كان العلماء الحافظون
موجودين ، لكن المراد العلم النافع المتصف صاحبه بالخشية ، فهو في علوم
الباطن قطب رحاها ، وشمس ضحاها) .

(٣) البستان (ص ٢٣٩) نقلاً عن الملاي .

ولا ركن لغيره تعالى) (١) ، فمن زهد بمثل هذا فهو عمّا دونه أزهّد .

وقد بعث إليه السلطان في أخذ شيء من غلات مدرسة الوليِّ الصالح الحسن أبركان ، فامتنع ، فألحوا عليه ، فكتب في الاعتذار كتابة مطوّلة ، فقبل منه (٢) .

كان لا يأنس بأحدٍ ولا يتسبّب في معرفته ، وقد تبغّض إليه الاجتماع بأهل الدنيا والنظر إليهم وقربهم ، وهو لمن بسط لهم فيها ونالوا رتبها . . أشدُّ بغضاً ، قال تلميذه الملالي : (خرج يوماً معنا للصحراء ، فرأى فرساناً بثياب فاخرة على بُعد ، فقال : من هؤلاء ؟ قلنا : خواص السلطان ، فتعوّذ ورجع لطريق آخر .

ولقيهم مرة أخرى ، وما تمكن من الرجوع ، فجعل وجهه للحائط وغطّاه حتى جازوا ولم يروه) (٣) .

ولما أراد ختم التفسير عزم على قراءة سورة (الإخلاص) يوماً (والمعوّذتين) يوماً ، فسمع به الوزير وأراد حضور الختم ، فبلغه ذلك ، فقرأ السور الثلاثة يوماً واحداً ؛ خيفة حضور الوزير عنده ورؤيته والاجتماع به (٤) .

وطلبه السلطان أن يطلع إليه ويقرأ التفسير بحضرته على عادة

(١) انظر «طبقات الحضيكي» (ص ٢٣٦) ، و«نيل الابتهاج» (ص ٥٦٦) .

(٢) انظر «نيل الابتهاج» (ص ٥٦٦) .

(٣) انظر «طبقات الحضيكي» (ص ٢٣٦) .

(٤) انظر «طبقات الحضيكي» (ص ٢٣٧) ، و«نيل الابتهاج» (ص ٥٦٦) .

المفسرين ، فامتنع ، فألحُوا عليه ، فكتب إليه معتذراً بغلبة الحياء له ، ولا يقدر على التكلم هناك ، فأيسوا منه .

وإذا سمع يوماً بوليمة أحد من أبناء الدنيا تخلف يومه عن الحضور ؛ خيفة أن يُدعى ، فلا يظهر بالكلية حتى تمرَّ أيام الوليمة ، وربما تخلف قبله أياماً .

وحاشى نفسه عن قبول عطايا السلطان ومن لاذ به ، وربما تأتي داره وهو غائب ، فإذا وجدها أنكر على أهل داره ، وتغيَّر كثيراً ، وكان يقبل هدايا غيرهم ممن طابت أكسابهم ، ويدعو لهم .

وقد جاءه يوماً ابن الخليفة ومعه عبدٌ ، فأقبل يقبل يديه ورجليه ، وطلب منه قبوله هدية ، فأبى ، ثم تبسَّم مطيئاً قلبه ودعا له ، فطلب منه أن يأخذه ويتصدق به على الفقراء ، فأبى ولم يرضَ لهم ذلك .

ولعله كان يُقصد بشفاعات وقضاء حوائج ، ويُطلب منه الكتابة إلى الأمراء ، فكان يكره ذلك ، وإن فعل فعن حياء ؛ فقد كلّفه إنسانٌ يوماً بكتبٍ ثلاثين براءة ، فكتبها وقال : هذه مصائب ابتلينا بها .

وكان يتمنى ألا يرى أحداً وألا يراه أحدٌ ، وكان يقول : لا حاجة لي بأحد ولا بماله^(١) ، وقد قال فيه العلامة الحوضي^(٢) : (من الكامل)

(١) انظر « طبقات الحضيكي » (ص ٢٣٦-٢٣٧) ، و« نيل الابتهاج »

(ص ٥٦٦-٥٦٧) ، وفيها كل هذه الأخبار .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٦٢) .

كم جاءت الدنيا تسوقُ رئاسةً يبغي إليك تقرباً أبناءها
فأبيت عنها معرضاً مستحقراً لم يخدعنك جمالها وبهاؤها
وأما عبادته وتبته وخوفه من الله تعالى ، وحسن معاملته مع عباده :
فكان في هذا إمام زمانه ، وقد أثرت فيه صحبة الصوفية وعلماء
الحقائق ، فطاب خبره ومخبره ، وحسنت سيرته وسريته .

كان رضي الله عنه طويل الحزن ، كثير الخوف ، ولشدة خوفه
يسمع لصدره أنين وهو مستغرق في الذكر ، فلا يشعر بمن معه ، مع
تواضع وحسن خلق ورقة قلب ، رحيماً متبسماً في وجه من لقيه ، مع
إقبال وحسن كلام ، يتراحم الأطفال على تقبيل أطرافه ، ليناً هيناً حتى
في مشيه ، ما ترى أحسن خلقاً ، ولا أوسع صدرأ ، ولا أكرم نفساً ،
ولا أعطف قلباً ، ولا أحفظ عهداً . منه ؛ يوقر الكبير ، ويقف مع
الصغير ، ويتواضع للضعفاء ، مُعظماً جانب النبوة في غاية ، حتى
ارتحل الناس إليه وتبركوا به .

لا يعارضه أحد إلا أفحمه ، جمع له العلم والعمل والولاية إلى
النهاية ، مع شفقتة على الخلق وقضاء حوائجهم عند السلطان ،
والصبر على إذائتهم ، وضع له من القبول والهيبة والإجلال في
القلوب ما لم ينله غيره من علماء عصره وزهاده .

وكان جلُّ وعظه للناس في الخوف من المولى الجليل ومراقبته ،
وذكر أحوال الآخرة ، وهو إلى هذا يعظ كل أحد بما يناسب حاله ،

وقلَّ أن تراه إلا وهو يحرك شفّتيه بذكر الله تعالى^(١) .

ومن صور شفقتة وخوفه من مولاه سبحانه : أنه مرَّ به ذئب يطارده صيَّادٌ وكلابُه فحبسوه ثم ذبح ، فلمَّا وصل إليه ورآه ملقئ على الأرض . . بكى وقال : لا إله إلا الله ، أين الروح التي يجري بها؟!^(٢) .

وكان يقول : (ينبغي للإنسان أن يمشي برفق وينظر أمامه ؛ لئلا يقتل دابة في الأرض) .

وإذا رأى من يضرب دابة ضرباً عنيفاً . . تغيرَ ، وقال لضاربها : ارفق يا مبارك !

وكان ينهى مؤدّبي الكتّاب عن ضرب الصبيان ، ويقول : (الله تعالى مئة رحمة ، لا مطمع فيها إلا لمن اتّسم برحمة جميع الخلق وأشفق عليهم)^(٣) .

وزاره في مرض موته بعض العلماء وكان قد أساء إليه ، فطلب منه السماح ، فغفر له ودعا له بالخير ، ولمّا مات الإمام بكى عليه هذا العالم وتألّم جداً وقال : فقدت الدنيا بفقده .

وكان يتصدّق ويأمر أهله بالصدقة ، لا سيما أيام الشدة والجوع ،

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٥٦٦-٥٦٧) .

(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٥٦٧) ، و« طبقات الحضيكي » (ص ٢٣٧) .

(٣) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٥٦٨) ، و« طبقات الحضيكي » (ص ٢٣٧) .

ويقول : (من أحب الجنة فليكثر الصدقة خصوصاً في الغلاء)^(١) .

وكان يؤثر الخلوات ، ويزور المواضع الخربة للاعتبار ، ويقول :
أين سكاؤها ؟ وكيف يتنعّمون ؟

وكان يقول : (كم من ضاحك مع الناس وقلبه يبكي خوف ربه ،
فهذا شأن العارفين)^(٢) .

وحالُهُ مع الدنيا حال المسجون ، فقلَّ نومه وطال صومه ، فكان
ينام أول الليل ويحيي سائره ، مع التزام الصوم عاماً إن هو رجع إلى
النوم متى استيقظ ، وهذا ما قد أثر في وجهه .

وصدق فيه ما قيل : (باطنه حقائق التوحيد ، وظاهره زهد
وتجريد ، وكلامه هداية لكل مرید)^(٣) .

وهو مع هذا كله شديد الحياء ، حتى إنه كان يكتب الشفاعات
للسلاطين حياءً ممن يسأله ذلك ، فلامه على ذلك أخوه لأمه الشيخ
علي التالوتي يوماً ، فقال له الإمام : والله يا أخي ؛ يمنعني منه غلبة
الحياء ، ولا أقدر أن أقول : لا أكتب ، إذا كان الحياء يدخل صاحبه
النار فأنا أدخلها^(٤) .

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٥٦٨) ، و« طبقات الحضيكي » (ص ٢٣٨) .

(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٥٦٩) ، و« طبقات الحضيكي » (ص ٢٣٨) .

(٣) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٥٦٥) .

(٤) انظر « البستان » (ص ٢٤١) .

أحواله في يومه، وأثره من أخلاقه

كان رحمه الله تعالى يصوم يوماً بيوماً صوم سيدنا داود على نبينا وعليه الصلاة والسلام ، ويفطر على يسير الطعام ، ولا يبحث يوم فطره عمّا يأكل ، وربما بقي ثلاثة أيام أو أزيد لا يأكل ولا يشرب ، إن أتى بطعام أكل ، وإلا بقي كذلك ، وربما سألوه بعد مضي جلّ النهار : هل مفطر هو؟ فيقول : لا مفطر ولا صائم ، فيقال له : لمّ لا تعلمنا بفطرك؟! فيبتسم .

وربما مازح بعض أصحابه ، فلا تجد أحسن منه حينئذ ، ولا يرفع صوته ، بل يعتدل فيه ، ويصافح الناس ولا يمنع من قبّل يده ، ولا يلبس لباساً مخصوصاً يعرف به ، بل ثوبه ما اعتاده الناس .

كان يكره الكلام بعد الصبح والعصر ، ويتراخى في صلاته بتكبيرة الإحرام بعد الإقامة ، ولا يكبر إلا بعد حين ، وكان بعد صلاة الصبح في مسجده يقرأ أوراده ، ثم يباشر بإقراء العلم إلى وقت الفطور المعتاد ، ثم يقف ساعة مع الناس على باب داره ، ثم يدخل ويصلي الضحى قدر قراءة عشرة أحزاب ، ثم يشتغل بالمطالعة نهائراً .

وكان بعد الزوال يخرج لخلواته إلى الغروب ، وأحياناً يصلي الظهر مع الناس ثم يجلس يصلي ويتنفل ويقرأ إلى العصر ، ثم يشتغل بورده إلى الغروب ، فإذا صلى المغرب صلى ستّ ركعات ، وبقي في مسجده حتى يصلي العشاء ، ويقرأ ما تيسر .

ثم يرجع إلى داره وينام ساعة ، ثم يشتغل بالنظر أو النسخ ساعة ،
ثم يصلي إلى طلوع الفجر^(١) .

فيا لها من أحوال شريفة ، نال صاحبها المقامات المنيفة ! فأكرم به
من عالم عامل ، ومنارة هدي تتلمّحها أعين القُصّاد ، وسالكي سبل
الرشاد !

طرفٌ من كراماته

مثلُ الإمام السنوسي لا يعظم شأنه بحكاية كرامة له ؛ إذ حسبنا
ما أكرمه الله به حين بوّأه هذه المنزلة العلمية الرفيعة ، وأقامه علماً
هدى لإرشاد الخلق ، واستنقذ بما أجراه الله على يراعه كثيراً من
التائهين المتحيرين ، ولكن حكاية ذلك من باب زيادة العناية
والتعظيم .

ومن اللطيف أن ترى له بعض الكرامات ممزوجةً بعلم الكلام !
وهذا دالٌّ على صدق حال الإمام مع هذا العلم المقرب من الله
تعالى ؛ فقد حكى العلامة الشفشاووني عن بعض الأولياء أنه رأى والد
الشيخ السنوسي بعد موته في المنام ، فقال له : ما فعل الله بك ؟
فقال : غفر لي ، فقال : بم ؟ قال : بتفكّر ولدي في الجبل ساعة
دفني !

فلمّا سُئل الإمام السنوسي عن ذلك قال : نعم ؛ كنت أتفكّر في

(١) انظر « البستان » (ص ٢٤٤) ، و« نيل الأبتهاج » (ص ٥٧٠) .

الجبل الذي كان أمامي ؛ وهو المطلُّ على تِلْمَسَانَ ، وكم فيه من جواهر ، وكيف ركبُه الحكيم بقدرته وحكمته .

ومن كراماته : أنَّ رجلاً اشترى لحماً من السوق ، فسمع الإقامة في المسجد ، فدخل واللحم معه يحمله ، فخاف من طرحه فوات ركعة ، وكَبَّرَ على هذه الحال ، فلَمَّا سَلَّمَ وعاد إلى أهله طبخ أهله اللحم إلى صلاة العشاء فلم ينضج ، فأرادوا طرحه فإذا هو على حاله بدمه ، فقالوا : لعله لحم شارف ، فباتوا يوقدون عليه إلى الصبح ، فلم يتغيَّر عن حاله !

فتذكر الرجل ، فذهب إلى الإمام فأعلمه بذلك ، فقال له : يا بني ؛ أرجو الله تعالى أن كل من صلَّى ورائي لا تعدو عليه النار ، ولعل هذا اللحم كان معك حين صليت معي ، ولكن اكنتم ذلك^(١) .

ومن ذلك : أنه كان يقول ثقةً بمولاه : (من كانت له إلى الله حاجة فليتوسل بنا وليقدمنا) ، فرُوي أنَّ امرأة ضاع منها مفتاح بيتها ، فحاولت بكل حيلة فتحه فلم تفجح ، فتوسلت بالشيخ وبجاهه عند ربه ، ففُتِح الباب وانحلَّ القفل^(٢) .

ومن ذلك : تأليفه للشرح الكبير لـ « الحوفية » ، الذي سماه : « المقرب المستوفي » ، ألفه وهو ابن تسع عشرة سنة ، فلما وقف

(١) نقلها صاحب « البستان » (ص ٢٤٤) عن الشيخ الملاي تلميذ الإمام السنوسي .

(٢) انظر « البستان » (ص ٢٤٥) .

عليه الشيخ القطب الحسن أركان . . تعجب منه ، وأمر بإخفائه حتى يكمل مؤلفه أربعين سنة ؛ لثلا يصاب بالعين ، ويقول له : لا نظير له فيما أعلم ، ودعا لمؤلفه^(١) .

ومن ذلك : أنه رُئي يوماً كثير الانقباض متغير اللون ، فسُئل عن ذلك ، فأجاب بعد إلحاح وشرط كتم الأمر ، فقال : أطلعني الله تعالى على رؤية جهنم وما فيها ، نعوذ بالله منها ، فمن حينئذٍ صرت أتغير وأحزن إلى الآن ، فهذا سبب تغيري^(٢) .

ومذهب الإمام السنوسي في الكرامة ووقوعها مذهب عامة المحققين من أهل السنة والجماعة ، وقد نثر الحديث عنها مختصراً تارة ومطولاً أخرى في « سنوسياته » المباركة ، وله عبارة ذهبية نقدية لم تحجّم قدرة الله تعالى ولم تقصر من شأن الكرامة في « شرح العقيدة الوسطى » إذ قال فيها :

(فكرامات الأولياء باعتبار ظهورها تكاد تلحق بمعجزات الأنبياء ، وإنكارها ليس بعجيب من أهل البدع والأهواء ؛ إذ لم يشاهدوا ذلك من أنفسهم قطُّ) إلى أن قال : (وإنما العجب من بعض فقهاء أهل السنة ؛ حيث قال فيما روي عن إبراهيم بن أدهم أنهم رأوه بالبصرة يوم التروية وفي ذلك اليوم بمكة : إنَّ من اعتقد جواز ذلك يكفر !!)^(٣) .

(١) انظر « البستان » (ص ٢٤٥) ، و« نيل الابتهاج » (ص ٥٧١) .

(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٥٦٩) .

(٣) انظر « شرح العقيدة الوسطى » (ص ٥١٦) .

ولك أن تتأمل كلمته المتواضعة المنكسرة حينما حكى شروط الولي التي ذكرها الإمام ابن دهاق ؛ إذ قال : (ونحن بالنسبة إلى هذا المقام مقام أولياء الله تعالى وخاصة حضرته . . على ساحل التمني ، نعترف من بحر التوحيد والعرفان الذي خاضوا لُججه ، وغابوا فيه بقدر الإمكان ، ونعترف لهم بأن ما هم فيه من درجة العيان أو ما يقرب منها . . فوق ما الكثير عليه من درجة البرهان)^(١) .

اللوحة الأخيرة من حياته

لندع الشيخ محمد بن عمر الماللي تلميذ الإمام السنوسي يرسم لنا هذه اللوحة وهو يحدثنا عن ساعات اللقاء والرحيل عن هذه الفانية إلى الدار الباقية ، قال رحمه الله تعالى :

(كان رضي الله عنه في أواخر عمره كثير الانقباض عن الخلق ، لا يكاد ينبسط مع أحد كما كانت عادته قبل ذلك ، ويشق عليه الخروج إلى المسجد للإقراء والصلاة ، ولا يخرج إليه في بعض الأيام إلا حياءً من الناس الذين ينتظرونه في المسجد للصلاة .

ولمّا أحسّ رضي الله تعالى عنه بألم مرضه الذي توفي منه . . انقطع عن المسجد ، فسمع الناس بمرضه ، فصاروا يأتون إلى المسجد فلا يجدونه ، فتتغير قلوبهم من فقدان الشيخ وعدم رؤيته لهم ، فأخبر الشيخ بذلك ، فصار يتكلف الخروج إلى المسجد للصلاة لأجل

(١) انظر « شرح العقيدة الوسطى » (ص ٥٢١) .

الناس ، فإذا رأوه فرحوا وسُرُّوا بخروجه ورؤيته .

فخرج يوماً وأتى لباب المسجد ، وأراد الصعود إليه ، فلم يقدر ، فقال : كيف أطلع إلى المسجد يا ربّ ؛ أو كما قال ، فهمّ بالرجوع إلى داره فبدا له خوفاً من أن يدخل على الناس حزناً برجوعه ، فتكلّف الصعود إلى المسجد ، وصلّى بالناس صلاة عصر يوم الجمعة ، ولم يكمل الصلاة إلا بشق النفس ، وهذه آخر صلاة صلاها .

فرجع إلى داره ، فبقي إلى صبيحة يوم السبت من الغد ، فقربت إليه زوجته طعاماً ، فقال لها : لا أقدر على شيء^(١) ، فقالت له : وأي شيء بك ؟ فقال لها : أنا تخلفت ، ثم غاب عن حسّه ، فبقي على تلك الحالة النهار كله .

ثم كلمته زوجته وقالت له : ما الذي غيَّبك عن حسِّك ؟ أو قريباً من هذا ، فقال لها : إنّ الملائكة قد سعدت بي إلى السماء الدنيا ، فسمعت قائلاً يقول لي : اترك ما أنت عليه فقد قرَّبَ أجلك ، ثم قال : لا أستطيع أن أفسِّرَ لك بقية ما رأيت ، أو كما قال .

فقال له زوجته : وما الذي أمرت بتركه ؟ قال لها : قد تركت حبس ذلك المحبس لا آخذ منه شيئاً أبداً .

ثم إنه لازم الفراش من حينئذٍ إلى أن توفي ، ومدة مرضه عشرة

(١) وقد ذكر الملاي في « المواهب القدسية » (ق ١٣) أنه بلغ به الجهد حتى عجز عن التيمم وأركان الصلاة ، فقال : (رحم الله تعالى أبا حنيفة حيث قال بسقوطها) يعني : الصلاة .

أيام ، وفي كل ساعة يتقوّى مرضه وتضاعف ألمه وتضعف قوته وحركته ، ويثقل لسانه ، وهو مع ذلك ثابت العقل [لم] يتأوّه ولا أن بالكلية ، ثم تجده مع ذلك يكلم من كلمه ، ويسلم على من سلم عليه أو يشير له .

فلما قُرب أجله بثلاثة أيام دخلته سكرات الموت ، فرجع يتأوّه بالقهر ويميل يميناً وشمالاً ، فنظرت إليه وقد احمرّت وجنتاه وأرخيت عيناه وشفّته^(١) ، واشتدّ نفسُه ، وتقوّى صعوده وهبوطه ، فلم أملك صبراً على البكاء بما عاينت من شدة مقاساته وعظيم صبره على ذلك ، ففارقته وظننتُ أنه لا يبقى تلك الليلة ، وكانت ليلة السبت ، فبقي في النزع تلك الليلة والأحد إلى بعد العصر ، فكان ابن أخيه حينئذٍ يلقيه الشهادة مرة بعد مرة ، فالتفت الشيخ له وقال بكلام ضعيف جداً : وهل ثمّ غيرها؟! يعني : أنه رضي الله تعالى عنه ليس بغافل عنها بقلبه في هذا الوقت ، وإن كنت لم أنطق بها اللسان .

فحينئذٍ استبشروا بذلك ، وعرف الحاضرون أنه ثابت العقل ، ليس بغافل عن الله سبحانه .

وكانت بنته رضي الله عنها تقول له حينئذٍ : تمشي وتتركني؟!!

فقال لها : الجنة تجمعنا عن قريب إن شاء الله تعالى .

وكانت في يده رضي الله تعالى عنه سبحة ، فلما اشتدّ مرضه

(١) وانظر هنا « المواهب القدسية » (ق ٩٣) .

سقطت السبحة من يده ، فبقي كذلك ما شاء الله ، ثم التفت إلى السبحة فلم يجدها في يده ، فقال : مشيت العبادة يا محمد ؛ يعني : نفسه .

وكان رضي الله عنه يقول عند موته : نسأله سبحانه أن يجعلنا وأحبتنا عند الموت ناطقين بكلمتي الشهادة عالمين بها .

وتوفي رحمه الله تعالى ورضي عنه يوم الأحد بعد العصر ، الثامن عشر من جمادى الآخرة ، من عام خمسة وتسعين بعد ثمان مئة .

وأخبرتني والدتي رحمها الله تعالى عن بنت الشيخ رضي الله عنها أنها شمّت رائحة المسك في البيت بنفْسٍ موت أبيها ، وشمّت أيضاً في جسده ، والله تعالى أعلم .

نسأله سبحانه أن يُقدّس روحه ، وأن يسكنه في أعالي الفردوس فسيحّه ، وأن يجعله ممّن يتنعم في كل لحظة برؤية ذاته العلية العديمة النظير والمثال ، وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة ، وأن يجمعنا معه بفضلهِ وكرمه في أعلى المنازل الفاخرة ، بجاه سيدنا ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وعلى آله عدد خلقه ، ورضا نفسه ، وزنة عرشه ، ومداد كلماته (١) .

قال العلامة أبو جعفر البلوي : (ودفن بين ظهري يوم الاثنين بعده

(١) انظر « المواهب القدسية في المناقب السنوسية » للشيخ محمد بن عمر المالبي (ق ١٥٨) .

حذاء قبر أخيه الصالح العلامة أبي الحسن التالوتي^(١) قدس الله تعالى روحه بعين وانزوته خارج باب الجياد ، حضرنا جنازته ، وكانت في غاية الحفول ؛ غصّت الشوارع فيها بالناس ، وحضرها السلطان فمن دونه ، وأتبع ثناءً يليق مثله ، وتأسّف الناس لفقده وبحقّ ، وكانت سنّه يومئذٍ لستاً وخمسين سنة ، نفعنا الله تعالى به ، وجمعنا به في مستقر رحمته ، إنه ولي ذلك والقادر عليه^(٢) .

وممّا رثاه الفقيه الأجلّ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحوضي بعد وفاته^(٣) :

(من الكامل)

والأرضِ رَجَّتْ حينَ خَابَ رجاؤها	ما للمنازلِ أظلمتِ أرجاؤها
عللُ الضلالِ به استفيدَ دواؤها	هذا الذي ورثَ النبيّ فأصبحتُ
فانجابَ عن سُبُلِ الهدى ظلماؤها	هذا الذي تبعَ النبيّ وصحبهُ
لبقائِها المحمودِ كانَ فناؤها	يا أيُّها النفسُ المقدسةُ التي
كلُّ العلومِ بدتْ لنا أنحاؤها	يا أوحدَ العلماءِ يا علماً به
يُرجى لأمراضِ القلوبِ شفاؤها	يا درّةَ الزهّادِ يا غوثاً به
باللهِ منشورٌ عليكِ لواؤها	أخلاقكُ التسليمُ يصحبُها الرضا

بلتْ ترابه سحْبُ الرضوان ، وجعل الله مستقرّه فراديس الجنان .

* * *

(١) مرّ غير مرة أنه التالوتي .

(٢) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي » (ص ٤٣٧-٤٣٨) .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٦١) .

كلمة

في سلسلة العقيدة للإمام السنوسي

قال العلامة المؤرخ الشفشاوَنِي في الإمام السنوسي : (وعقائدهُ الخمسُ وشروحاتها مِنْ أفضلِ ما أُلِّفَ في الإسلامِ ؛ وهي : « المقدمةُ » ، و« الصغرى » ، و« صغرى الصغرى » ، و« الوسطى » ، و« الكبرى »)^(١) ، وهي كلمة ذهبية في تقويم « السنوسيات » .

واكتفى المؤرخ ابن القاضي المكناسي في التعريف بالإمام السنوسي بقوله : (صاحبُ العقائد التي لم يأتِ أحدٌ بمثلها من المتأخرين)^(٢) .

وسلسلةُ « السنوسيات » بشروحها ممَّا تشبَّثَ بذاكرة التاريخ فما كانت لتُنسى ، ورغم زحمة التآليف العقديّة وتنوعها حجماً ومنهجاً ، ودخولها مكتبةَ علم الكلام بكل ثقة وحرصانة . . كان لـ « السنوسيات » أعظم الأثر في الغرب الإسلامي ثم شرقه ؛ إذ دخلت بقدّم راسخة سلسلة التعليم المنهجي لعلم الكلام ؛ بما تميّزت عن غيرها من كتب

(١) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢١) .

(٢) انظر « درة الحجال » (١٤١/٢) .

الاعتقاد بالابتداء بمعتصر المختصر الذي تجده في وجيز متونها ، إلى المختصر الذي تراه في كبير المتون ووجيز الشروح ، إلى الوسيط ، ثم إلى سعة البسيط .

هذا الترتيب البديع الذي انتهجه إمامنا السنوسي لم يكن بدعاً ؛ فقد سبق إليه من قبَلِ أعلام علم الكلام ، فلحجة الإسلام الغزالي مثله ؛ في « قواعد العقائد » و« الرسالة القدسية » و« الاقتصاد في الاعتقاد » ، وللعلامة المحقق سعد الدين التفتازاني شِبْهُهُ ؛ في « تهذيب المنطق والكلام » و« المقاصد » و« شرح المقاصد » ، وكلاهما من أقصى المشرق الإسلامي ، ولكن البديع في سلسلة الإمام السنوسي هو استحياؤه وكشفه الإلهامي عن ترثُّع هذه السلسلة المباركة مناحي النظر والتدريس في علم العقائد في المستقبل القريب ، بل إنَّ تأليفه هذه عانقتها أنظار العلماء وأقلامهم في حياته قبل موته ، كلُّ هذا كان مدعاة له أن يتفرَّس وجوه طلبة المستقبل ، مُلِمّاً بضعف الضعيف وبلادة ذهنه ، وشروذ النَّصَفِ النّصيف في عقله ، وكدورة وهم الذكي على حدّته ونباهته ، واكتفاء الموفِّق بلمحته وإشارته .

كل هذا هو بعضُ ما أدركه الإمام السنوسي لتنفيذ همّته في إنشاء مدرسة كلامية لها منهاجها وأسلوبها ، تبدأ حدودها بصبيان الكُتّاب ، وعامة أهل الصنائع والحرف الذين لا شغل لهم بالعلم ، بل بالنسوة اللاتي همهنَّ بيوتهنَّ وقضاء حوائجهنَّ ، لتصل إلى العالم المحقق

المدقق الحريص على نفاث العلم وحلله ، والباحث الغواص في
لُججه لاستخراج دُرره ؛ فمن « صغرى صغرى الصغرى » إلى « شرح
العقيدة الكبرى » ، ومن تقليد أعمى إلى تحقيق أسمى ، فسبحان
الفتاح على ما فتح ! وله الحمد تعالى على ما أعطى ومنح .

ومكنة الإمام في علم الكلام صارت مضرب مثل ، حتى قال الشيخ
أبو عمران موسى بن عقدة الأعضاوي إذا ذكر علم الكلام : (ما رأيتُ
مَنْ غرِبَ لهذا العلم مثل هذا الرجل) يعني : السنوسي ^(١) .

وقبل رحيل إمامنا السنوسي عن هذه الدنيا الفانية . . قرّت عينه
حينما رأى مؤلفاته - وعلى رأسها « سنوسياته » - قد أقبل عليها طلبة
العلم ، بل إنَّ بعض شيوخه نظر فيها واستخرج ما سُمِّي بكتاب
« حقائق السنوسي » .

أمَّا الناظر في كتب فهارس المخطوطات فسيرى الأثر الكبير الذي
أحدثته « السنوسيات » ؛ إذ أعملت العلماء أعلامها في شرح متونها ،
والتحشية على شروحها ، ولا سيما « الصغرى » و« شرحها » ، فقد
كانت لهذه العقيدة تحديداً عنايةً فائقة ندر أن ترى مثلها لكتاب في
رحاب المكتبة الإسلامية .

والبديع في منهج السنوسي في « سنوسياته » المباركة هو التأليف
المتراكم الذي لا بد فيه من جديد مفيد ، فالمتون على تفاوت حجمها

(١) نقله العلامة الشفشاوَنِي في « دوحه الناشر » (ص ١٢١-١٢٢) .

ترى فيها تكراراً في معالمها العامة ، ولكن مع جديد في أسلوب العرض ، وتنوع في الدليل والمثال ، وزيادة تنفرد بها كل « سنوسية » لا توجد في غيرها ، وكم ترى للعلماء نقولاً وتحريرات عن إمامنا السنوسي يختمونها بقولهم : كما في « شرح العقيدة الكبرى » ، أو « شرح العقيدة الوسطى » ، أو « شرح العقيدة الكبرى » مثلاً عن غيرها .

وكل ناظر يعلم تنوع الخطاب الذي روعي فيه تنوع المخاطب ، فقد كان للسنوسي نية حسنة في استنقاذ المقلّدين من جميع الشرائح ؛ فتراه يخاطب العامي والمختصّ ، والصغير والكبير ، والأمة والصبي ، بلغة حريصة على التفهيم والبيان ، دون اشتغال بتميق عبارة ، ومع هذا كله جاءت « سنوسياته » حلوة الكلمات ، رائقة العبارات .

ثم من الملامح البديعة في هذه السلسلة الموقفة : المنزج الهادف والمتعمد لبعض الإشارات المعرفية على طريقة السادة الصوفية ، وبعض الأدعية الرقيقة التي يختم بها فصوله على سبيل الإيناس والتذكير ، وشحن الهمم واستلهام التوفيق ، وبعض الأشعار والحكم والأقوال التي ترطب جفاف النص وتطري من خشونته ، وكم لهذا الملمح من أثر طيب ، وطمأنينة تسري في النفوس ، فله درّه من عالم نحير موفق !

وقد لَوَّح الإمام السنوسي بوفاء هذه الطريقة في عرض الاعتقاد بالمقصود ، وبركتها وسلامتها من كدر الخوض فيما لا يعني ؛ فقد

قال في طالعته كتابه « المنهج السديد » المعروف بـ « شرح الجزائرية » وهو يتحدث عن « منظومة الإمام أبي العباس الجزائري » : (إذ هو منظوم مشتمل على طريقي هداية الخواص والعوام ؛ لأنه قد ضم فيه إلى حلاوة النظم المستميلة للطباع تقرير الأدلة البرهانية للعقائد على التمام ، ثم وشّحها بخطابات تصوفية تهزُّ النفوس النائمة لتعظيم جناب الحق ويدخل بها الضعيف مع القوي في سلك الانتظام ، وتلك سنّة الله تعالى في تقرير الأدلة في كتابه العزيز ، ثم سنّة مصطفاه الرسول ، وما أبركها من طريقة ، وأنصحها من دلالة ! لتضمنها الهداية العامة ، وإنالة البغية لكل موفق يروم إلى الحق الوصول)^(١) .

نعم ؛ قد اشتعلت نار الغيرة والحسد في قلوب بعض علماء عصره حينما رأوا عقائد السنوسي يُكتب لها التوفيق والمسيرة التعليمية ، ولم تلبث أن خبت ؛ رحمةً بالإمام وبهم من قبل ، قال العلامة المؤرخ الحضيكي في « طبقاته » : (ولما أُلّف بعض عقائده أنكره كثير من علماء وقته ، وتكلموا بما لا يليق ، فكثرت تغيّره بذلك ، ثم رأى في منامه عمر بن الخطاب رضي الله عنه واقفاً على رأسه يتهدده على الخوف من الناس ، فأصبح وقد زال حزنه ، وقوي على المنكرين ، فخرسوا من حينئذٍ ، ثم أقرّوا بفضله)^(٢) .

ولعلَّ الرغبة الجامحة التي حملت إمامنا السنوسيَّ إلى منصّة

(١) المنهج السديد (ص ٢٢) .

(٢) طبقات الحضيكي (ص ٢٣٧) .

الإمامة في علم الكلام والتوحيد . هي حسنُ ظنِّه بهذا العلم ، وصفاء نيَّته في تعلُّمه وتعليمه ؛ تعرف هذا من قوله رحمه الله تعالى : (ليس علم من علوم الظاهر يورث معرفته تعالى ومراقبته غير التوحيد ، وبه يفتح فهم كل العلوم ، وبقدر معرفته يزيد خوفه منه تعالى)^(١) .

فحالفه التوفيق والتأييد ، فرقيَ درَجَ هذا العلم حتى رَأَسَ فيه ، وصارت تآليفه في علم التوحيد يُشار إليها بالبنان ، ووُسمت بالفضل ، حتى قيل فيها : (وعقائده كافية فيه ، خصوصاً « الصغرى » ، لا يعادلها شيء من العقائد كما أشار إليه)^(٢) .

وكان الشيخ أبو محمد عبد الله الورياجلي قد نذر على نفسه ألا تفارقه « عقيدة السنوسي الصغرى » ، وقد جعلها في جيبه على جلاله قدره وعظيم إنصافه^(٣) .

ومن جملة المبشَّرات التي رُئيت : ما حكاه تلميذُ الإمام السنوسيّ الشيخ الملاي في « المواهب القدسية » حيث قال : (حدثني بعضهم أنه مات قريبه ، وكان صالحاً ، فرآه في النوم ، فسأله عن حاله ، فقال : دخلت الجنة ، فرأيت إبراهيم الخليل عليه السلام يُقرئ صبياناً « عقيدة السنوسي » ، يدرسونها في الألواح يجهرون بقراءتها)^(٤) .

(١) طبقات الحضيكي (ص ٢٣٥) .

(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص ٥٦٤) نقلاً عن تلميذه الملاي .

(٣) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢٢) .

(٤) انظر « المواهب القدسية » (ص ١٠٣) ، ونقله العلام التنبكتي في « نيل =

وقد بلغ شأن « السنوسيات » عموماً و« شرح العقيدة الصغرى » خصوصاً شأواً جعل بعض محققي العلماء يتضجّر من ذلك ، لا من باب الاعتراض على ما حوته من علم جمّ ، بل أن يُخطأ ما سواها لمجرّد مخالفتها ، حتى قال العلامة الشيخ حسن العطار في « حاشيته على شرح المحلي لجمع الجوامع » : (ليت هذا القائل عاش حتى الآن ؛ ليرى ما يقوله المدرسون في دروسهم ، بل ما ينقله المؤلفون في عصرنا ممن يتعلّق بعلم الكلام ؛ فإنهم اتخذوا « الصغرى » وما كتب عليها من الحواشي والشروح عمدة وإماماً ، ولم تطمح نفوسهم بما قرره محققو هذا الفن في كتبهم ، حتى إنه لو أتى لواحد منهم بنقل ساطع أو برهان قاطع . . لم يعدل عمّا استقرّ في ذهنه ممّا يخالف الصواب ، وقال : لا أعدل عمّا رأيته في ذلك الكتاب)^(١) .

وهذه الكلمة من شيخ الأزهر العلامة العطار يقدر قدرها العالمُ والموفق ، فحاشا أن يفهم منه الطعن في « السنوسيات » ، بل هو تنبيهٌ على ألا تجعل - لا سيما « الصغرى » و« شروحها » - كلّ شيء في هذا العلم المترامي الأطراف ، فقد ترى تحقيقاً في مسألة أو أكثر لا تجده أو تجد خلافه فيها .

ولو أن العلامة العطار عاش حتى الآن ؛ ورأى حال طلبة علم

= الابتهاج « (ص ٥٧١) .

(١) حاشية العطار على شرح جمع الجوامع (٢/٤٥٥) .

العقائد والكلام ، وما هم عليه من اهتمام بالوجبات العلمية السريعة ، والاختصارات المحدثة المخلة وغير المحققة ، والتأليفات الهشة التي داهنَ فيها مؤلفوها أهل البدع وجانبوا المداراة ، وأخرى تعصّب فيها أصحابها فضيّقوا واسعاً ، وجعلوا الجنةَ وقفاً على أهل السنة دون غيرهم ، ورأى إلى ذلك أحوال مدرّسي هذا العلم العظيم ، والذين عانتهم تلقُّ ألسنتهم بمصطلحات هذا العلم دون دراية ، وبعضهم قد أضر الخصومة له وهو يدرسه محتسباً بزعمه ليصحح الأخطاء ويردّ البدع التي انتشرت فيه ! ولا يعلم أنه قد ضلّ بفعله وأضلّ^(١) . . لرجا المولى تعالى أن تعود تلك العصبية لهذه المدرسة العريقة ، وأن يؤول الأمر إلى ما كان عليه ، والشكوى إلى المولى العظيم .

* * *

(١) وإليك هذه الذكرى في صفات القاصد لتعلم علم التوحيد والعقائد ، وهي صفات ذكرها حجة الإسلام إمامنا الغزالي في كتابه (قواعد العقائد) من كتب « إحياء علوم الدين » (١ / ٣٦٠) حيث قال : (العالمُ به ينبغي أن يخصَّص بتعليم هذا العلم من فيه ثلاث خصال :

إحداها : التجرد للعلم والحرص عليه ؛ فإنَّ المحترف يمنعه الشغل عن الاستتمام وإزالة الشكوك إذا عرضت .

والثانية : الذكاء والفتنة والفصاحة ؛ فإنَّ البليد لا ينتفع بفهمه ، والقدم لا ينتفع بحجاجة ، فيخاف عليه من ضرر الكلام ، ولا يرجى فيه نفعه .

والثالثة : أن يكون في طبعه الصلاح والديانة والتقوى ، ولا تكون الشهوات غالبية عليه ؛ فإنَّ الفاسق بأدنى شبهة ينخلع عن الدين ؛ فإن ذلك يحلُّ عنه الحجر ويرفع السدَّ بينه وبين الملاذِّ) ، وهذه الثالثة يدخل فيها الفاسق بالاعتقاد كما لا يخفى .

كلمة شريفة عن كتاب « شرح العقيدة الصغرى »

لَبِن كانت مؤلفات الإمام السنوسي كالآبناء البررة بأبائهم . فلا شك أن « شرح العقيدة الصغرى » أشدها برًا بالسنوسي ، وأجبتها إلى قلبه ؛ تعرف هذا من الرقعة التي ألفت بالإمام السنوسي مع السطور الأخيرة التي خطتها يراعته ؛ تلك الرقعة التي حملته على دعاء لاهج بالضراعة لمن أخذ بما في هذا الكتاب فأسكنه في طوايا صدره ، وأشغل بمعانيه فؤاده ، وعمل بوصاياه التي جاءت في خاتمته ؛ من الإكثار من ذكر الله تعالى بترديد كلمة التوحيد على الوصف المذكور ، وإدمان ذلك إلى لقاء الحق سبحانه ببشائر الرضا على ركائب اليقين . ولعل الفتح الذي فُتح به للإمام بتأصيل العقائد السننية جمعاء ، وردّها إلى تلك العروة الوثقى (لا إله إلا الله محمد رسول الله) بطريقة لم يسبق إليها أحد قبلاً^(١) ، وما خالط الإمام بعد ذلك من أسرار وأنوار ، وكوشف به . كل ذلك كان مدعاةً للبهجة الكبرى التي تجلّت بتأليفه لهذا الكتاب ، والبشارة العظمى التي بشرها في حق

(١) اللهم إلا ما أشار إليه العلامة ياسين الحمصي في « حاشيته » من أن الإمام الحلي قد أتى ببعض ذلك في كتابه « المنهاج » . انظر (ص ١١٠) .

الأخذين بهذه العروة على النحو الذي سطره فيه ، حتى قال مستبشراً ومبشراً : (فاسرُحْ - يا مَنْ مَنَّ اللهُ عليه بفضلِه هذه العقيدة المباركة إن شاء اللهُ تعالى - في رياض الجنة كيف شئت ، وحيث شئت)^(١) .

والإمام قد عرف قدر هذه العقيدة التي هي موهبة ربّانية ، وأنها على لطف حجمها ذات شؤون عرفانية ؛ فلذا قال فيها : (ومن جملة نِعَم مولانا العظيمة ، ومنجيه الفاتحة الكريمة : أن وفقنا سبحانه بفضلِه في هذا الزمان الكثير الجهل . . لوضع عقيدة صغيرة الجِرم ، كثيرة العلم ، محتوية على جميع عقائد التوحيد) إلى أن قال : (فدونك أيها المتعطش للدخول في زمرة أولياء الله تعالى عقيدة لا يعدل عنها بعد الاطلاع عليها ، والاحتياج إلى ما فيها . . إلا من هو من المحرورمين ؛ إذ لا نظير لها فيما علمت ، وهي بفضل الله تعالى تزهر بمحاسنها على كبار الدروابين)^(٢) .

ثم أثنى على شرحها فقال : (وهأنأ أملاكُ ثانياً بعون الله تعالى بشرح لها مختصر ؛ يُكمل لك منها المقصود ، ويكشف لك إن شاء الله تعالى الغطاء عمّا انبهم عليك منها من المعنى المسدود ؛ فتظفر إن شاء الله تعالى بكيماة السعادة وإكسير النجاة ، وتظلّ تجتني بها إن

(١) انظر (ص ٣١٧) .

(٢) انظر (ص ١١١) .

وَفَقَّكَ اللهُ تَعَالَى ثَمَرَاتِ الْإِيمَانِ إِلَى أَنْ يَنْزَلَ بِكَ عَرَضُ الْمَمَاتِ (١) .

لقد بقيت محبَّةً هذه العقيدة تنمو إلى أن لقيَ مولاه ، وبقيت أنسه الذي يأنسُ به ويرغبُ فيه ويُتَحَبَّبُ إليه به ؛ حتى قال العلامة الحافظ أبو جعفر البلوي وهو يحدث عن مجلس الإمام السنوسي يومَ زاره : (وحضرنا - يومَ سلمنا عليه إثرَ ما صلينا العصر خلفه - « عقيدته الصغرى » تُقرأ بين يديه ، يقرؤها طلبتهُ وجمعُ من العوامِّ الملازمين لمجلسه عن ظهر قلب سرداً على صوتٍ واحدٍ إثرَ سلامِهِ من صلاةِ عصر يوم الجمعة عادةً مستمرةً ، وهو قاعدٌ بمحرابه ، مقبلٌ على الذكر) (٢) .

وقد لَهَجَ الإمام بالدعاء لكلِّ من حفظها ، ورجا له الجنة (٣) ، وخصَّ بعد تعميمِ أحبَّتهُ ، ولمَّا سئل عنهم : مَنْ هم ؟ قال : مَنْ أَحَبَّنِي ، لا مَنْ أَحَبَّيْتَهُ ، ففتح البوابةَ على مصراعيها إلى يوم الدين ، وإنَّا نغتنمُ صالحَ دعائه ونزعمُ أننا له من المحبِّين .

وقد وصف تلميذه ومؤرِّخ سيرته العلامة المَلالي هذه « العقيدة » - وهو واحدٌ من عشرات شارحيها - فقال : (وهي من أجلِّ العقائد ، ولا تعادلها عقيدة من عقائد مَنْ تقدم ولا من تأخَّر) (٤) .

(١) انظر (ص ١١٢) .

(٢) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي » (ص ٤٣٦) .

(٣) انظر ذلك (ص ٣٢٨) .

(٤) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٣) .

ومن البشائر اللطيفة في فضلها ما حكاها المَلالي أيضاً فقال : (حدثني بعضهم : أنه مات قريبه وكان صالحاً ، فرآه في النوم ، فسأله عن حاله ، فقال : دخلت الجنة ، فرأيت إبراهيم الخليل عليه السلام يُقرئ صبيانياً « عقيدة السنوسي » ، يدرسونها في الألواح يجهرون بقراءتها)^(١) .

وكان الشيخ أبو محمد عبد الله الورياجليُّ رحمه الله تعالى قد نذر على نفسه ألا تفارقه « عقيدة السنوسي الصغرى » ، وقد جعلها في جيبه على جلالته قدره ، وهذا من عظيم إنصافه^(٢) .

وقد نعت العلامة المؤرخ الشفشاوَنِي عقائد الإمام السنوسي فقال : (من أفضل ما أُلِّف في الإسلام)^(٣) .

وإلى زمن ليس ببعيدٍ ، بل إلى يومنا هذا . . لا تزال قراءة السنوسيات محطةً علمية لا بدَّ منها لطالب العلم ؛ يأتي المتخصص عليها كلّها ، ويكتفي غيره ببعضها ، إلا أن « العقيدة الصغرى » و« شرحها » ممَّا يشتركَ في دراستهما الجميع .

وقد امتدحها العارفُ الزاهد الواصل أبو عبد الله بن يجبشَ التازيُّ بقوله^(٤) :

(من الكامل)

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٣) ، ونقله التنبكتي في « نيل الابتهاج » (ص ٥٧١) .

(٢) انظر « دوحه الناشر » (ص ١٢٢) .

(٣) انظر « دوحه الناشر » (ص ١٢١) .

(٤) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٣) ، وقال : (انتهت القصيدة ، وهي في غاية الحسن) .

وفريدة صاغ الإمام المرتضى العالم الحبرُ النقيُّ الأجمعُ
 الظاهرُ الأصلُ الشريفُ محمدُ
 بين الأنام بعصره والمرشدُ
 قد صاغها هذا الإمامُ الأوحُدُ
 وينيلها نوراً حكاة الفرقدُ
 تدرُكُ فوائدَ دونها لا توجدُ
 فاقصدُ إليه وردُ فنعَمَ الموردُ
 تغنيك عن طلبِ الشيوخِ وتُسعِدُ
 فالقلبُ يقبلُ ما يقولُ السيدُ
 رامَ الذي قد صاغه ويؤيدُ
 ونجا به حيثُ النبيُّ محمدُ
 ما دامَ في أعلى الجنانِ مخلدُ
 والتابعينَ ومنَ إليهم يُسندُ
 وقد أكثرُ العلماءُ عنايتهم بهذه العقيدة وبشرحها ؛ حتى إنه من
 العبثِ حصراً أسماءَ المعتمدينَ بهما ؛ إذ قد صارت نواة مدرسة عقديّة ،
 تزامت أطرافها ، وتنوعت مناهج شرحها ، وعالقتها أقلامَ أعلام
 العلماءِ والعارفينَ ، إلى أن بلغت العشرات^(١) .

(١) انظر بعضها في «جامع الشروح والحواشي» (٢٧١/١) ، ووراء ما أوردته
 سيّلاً عارم لم يذكره .

عنوان هذه العقيدة وشرحها :

أمّا اسم هذه العقيدة : فلا شكَّ أنَّ الإمام السنوسي قد سمّاها :
« العقيدة الصغرى »^(١) ، وقد يختصر فيقال : « الصغرى » ، أو تذكر
منسوبةً إلى المصنف فيقال : « صغرى السنوسي » ، و« السنوسية
الصغرى » ، أو « عقيدة السنوسي »^(٢) ، أو « العقيدة السنوسية » ،
وإذا قيل : « السنوسية » فهي المقصودة ، كما عرفت بـ « ذات
البراهين » قريباً من عصر المؤلف^(٣) ، وبعدها شاعت تسميتها بـ « أم
البراهين » .

أما بشأن شرحها : فلم يزد مصنفها على التعريف به بأكثر من
« شرح العقيدة الصغرى » ، ولكن يطالعنا البغدادي في « هدية
العارفين » بأنَّ اسم هذا الشرح هو : « توحيد أهل العرفان » ،
ومعرفة الله ورسله بالدليل والبرهان »^(٤) ، ولعله اعتمد في هذه النسبة
على ما وجدته على ظهر بعض مخطوطاته .

وقد ورد لهذا الشرح أيضاً اسم آخر موجود في الورقة الأولى من

-
- (١) نصَّ على ذلك العلامة الملالي في « المواهب القدسية » (ق ١٠٣) ،
وبالإضافة إليها عُرفت مختصرتها المسماة بـ « صغرى الصغرى » .
- (٢) كذا سمّاها مؤلفها في حكاية رؤيا حكاها الملالي عنه في « المواهب القدسية »
(ق ١٠٣) .
- (٣) قال العلامة الملالي في « المواهب القدسية » (ق ١٠٣) وهو يتحدث عنها :
(المسماة عندنا اليوم بـ « ذات البراهين ») .
- (٤) انظر « هدية العارفين » (٢ / ٢١٦) .

النسخة السلطانية المعتمدة له^(١) ؛ وهو : « نبذة التوحيد المخرجة من ظلمات الجهل والتقليد » ، وقد تفرّدت هذه النسخة بهذا العنوان .

ماذا في « شرح العقيدة الصغرى » :

كلُّ تأليف الإمام السنوسي وسمت بالتحقيق ، وشدة التحريّ والعناية في تقرير العقائد بعيداً عن الأقوال الشاذة ، والاختيارات البعيدة أو التالفة ، وستجد زيادة على ذلك هنا أموراً ، منها :

- تليّفه القول بشأن التقليد ؛ حيث نقل كلام الإمام أبي بكر بن العربي المالكي ، ثم نعتة بالحسن ، وعاب على المقلدين اكتفاءهم بالتقليد ، واستبعد حصول إيمان جازم عن غير نظر ، وكلامه هنا على أي حال دون صولته الغبراء في « شرح العقيدة الكبرى » .

- ردُّ جميع العقائد التي تحصل بمعرفتها النجاة والفوز عند الله تعالى إلى كلمة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله) بطريقة لم يسبق إليها .

- تأثره الجلي بالإمام محمد الساحلي المالقي صاحب كتاب « بغية السالك في أشرف المسالك » .

- الخاتمة الذهبية في تطبيق العلوم العقديّة ؛ بذكر كلمة الإخلاص بتمامها على طريقة العارفين المحققين ، وتأكيدُه أن كثرة ذكر الله تعالى بها سببٌ لبلوغ أرفع المراتب العليّة .

(١) وهي النسخة (هـ) ، وانظر صورة هذه الورقة (ص ٨٣) .

- حرصُهُ أن تكون هذه العقيدة رائدة جميع عقائده وأسمائها ؛
وليس هذا لما حوته من علم وتحقيق فحسب ، بل لمبشراتٍ حَفَّت
بها ، ومنازلاتٍ كوشف مؤلفُها بها ، جعلته - كما رأيتَ - يستحلي
سماعها من طلبته إلى أخريات حياته .
إلى غير ذلك ممَّا لا يخفى على مطالعه ، نفعنا الله به .

* * *

منهج العمل في الكتاب

ككل كتب الإمام السنوسي امتدّت يدُ العناية العلمية لهذا الشرح المبارك ؛ إذ كان ممّن اعتنى بالتحشية عليه أسماءٌ لامعة في سماء علم العقيدة والكلام ؛ كالعلامة السكتاني ، والعلامة ياسين العليمي ، والعلامة الجمل ، والعلامة المقري ، والعلامة الدسوقي ، وكان لحواشيهم هذه إثراء كبير لهذا الشرح الذي دخل سلاسل التعليم العقديّة بقدّم وثيقة ، وكُتِبَ له الذبوع ، فكانت هذه العناياتُ نتاجَ اهتمامات متنوعة من قبل العلماء والطلبة .

وقد تمّ اعتماد خمس نسخ رئيسة في إخراج نصّه ، وثلاث نسخ رافدة للاستئناس والترجيح ؛ حيث قوبلت النسختان (أ ، ب) بمقابلة تامة ، وعورضت أكثر العبارات على باقي النسخ الرئيسة ، ونُظِرَ في مواضع يسيرة من نسخ الاستئناس في بعض العبارات الحرجة .

وقد خُرِّجت جميع الآثار والأخبار ، وتمّ عزوُ الأقوال إلى قائلها على قدر الاستطاعة ، ذُكِرَ القائل أو لم يذكر ، وشُكِلَ النصُّ شكلاً إعرابياً تاماً ، وزيدَ من ضبط الكلمات المشكّلة ، وشرحَ المشكل ، وعُلِّقَ عليه باختيارات منتقاة من أشهر الحواشي التي ذُكِرَت لك .

ولكيلا تطول الحواشي عمدت إلى إنشاء اختصاراتٍ لبيان أصل النقل ، متَّبَعاً في ذلك السادة العلماء في طريقة تعليقهم ؛ فرمزت لكل حاشية بما يناسبها ، وإليك ما اعتمدت في ذلك مع رمزه :

- حاشية العلامة أحمد بن محمد المقرئ القرشي (ت ١٠٤١ هـ) :
وهي نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة ذات الرقم العام (٥٧٣٧)
والخاص (٤٠٦) ، ورُمز لها بـ « مقرئ » .

- حاشية العلامة الشيخ ياسين بن زين الدين العلمي الشامي الحمصي (ت ١٠٦١ هـ) : وهي نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة ذات الرقم العام (١٤٨١) والخاص (٧١) ، ورُمز لها بـ « ياسين » .

- حاشية العلامة عيسى بن عبد الرحمن السكتاني (ت ١٠٦٢ هـ) :
وهي نسخة مكتبة السيدة زينب بالقاهرة ذات الرقم العام (٩٠٧) ،
ورُمز لها بـ « سكتاني » .

- حاشية مجردة من تقييدات وتعليقات العلامة سليمان بن عمر العجيلي المعروف بالجمل (ت ١٢٠٤ هـ) : وهي نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة ذات الرقم العام (٤٤٦٥٣) والخاص (٣٣٥٤) ،
ورُمز لها بـ « جمل » .

- حاشية العلامة محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠ هـ) : وهي مطبوعة المطبعة العامرة الميمية سنة (١٢٩٠ هـ) ، ورُمز لها بـ « دسوقي » .

كما تمَّ إعداد ترجمة طيبة للإمام السنوسي ، وكلمة عن هذا الشرح وأصله ، وعن عموم العقائد السنوسية ، وإعداد فهرسة تفصيلية لأبحاث الكتاب ، إلى غير ذلك ممَّا تقرُّ به عينُ المحيِّين .

وبعد :

فها هي ذي صحيفةُ العمل في سلسلة الإمام السنوسي تُطوى ، وستصبح عمًّا قريبٍ أحوثةً لمن أجرى قلمَ العمل بها كما صارت من قبل علماء يُنتفعُ به لمؤلِّفها ، وقد كان للفقير الذي قامَ بخدمتها من قرابة اثنتي عشرة سنة زيارةً لمشهد الإمام السنوسي في تلمسان المحروسة ، انطلقتْ لهاتهُ يومها فرجًا أن يكون من جملة خُدَّامه ، ولم تكن ساعتها أيُّ صورة لهذه الخدمة وكيف تكون ، إلى أن أمضى الله بفضله هذا الرجاء من غير اختيار ، وأيُّ فضلٍ جرَّتْ به الأقدارُ بالانتساب إلى هؤلاء الأخيار؟! روى الله جدَّتهُ بعاطر رحماته ، وأعادَ علينا جميعاً من طيبِ نفحاته ، وجمعنا به آمينين مطمئنِّين في ربَّآ جنَّاته ، آمين .

وكتبه

الفقير لعموم الأئمة الغني

أنس محمد عدنان الشرفاوي الحسني

وصف النسخ الخطية

ر ((العقيدة الصغرى))

النسخة الأولى

نسخة مكتبة الإسكوريال بإسبانيا ، ذات الرقم (١٥٥٤) ، وهي ضمن مجموع عقدي عتيق ، قريب عهد بالإمام السنوسي ، وقد كتبت هذه النسخة في أواخر القرن التاسع الهجري .

ورمز لها بـ (أ) .

النسخة الثانية

نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، ذات الرقم (٤٣٦٣) ، والمكتوبة سنة (١٠٩٥ هـ) ، وهي من تملكات عبد السلام الشطي الحنبلي .

ورمز لها بـ (ب) .

النسخة الثالثة

نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق (٤٩٥٨) ، والمكتوبة سنة (١١٠٢ هـ) ، وقد اعتني بشكلها وضبطها .

ورمز لها بـ (ج) .

* * *

وصف النسخ الخطية

ل (شرح العقيدة الصغرى)

لعلَّ سمة العناية بهذا الكتاب نسخاً وشرحاً من قبل أعلام العلماء . . كانت سبباً رئيساً في العناية بإخراج النصِّ وضبطه على ما يرضي مؤلفه بإذن الله تعالى ، ولا سيما أنَّ النصَّ ليس فيه من التعويض ما يوقع في حيص بيص .

وقد تمَّ بفضل الله سبحانه اعتمادُ خمسِ نسخٍ خطيةٍ رئيسةٍ ، إضافة إلى ثلاث نسخٍ كانت لمجرد الاستئناس ، عند حصول هُناةٍ من الإلباس ، وهذه النسخ هي :

النسخة الأولى

نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩٤٠٧١)
والخاص (٦٠٨٨) توحيد مغاربة .

وهي نسخة تامة ، كتبت بخط مغربي جلي ، وبلونين متغايرين ؛
حيث كُتِبَ متن « العقيدة الصغرى » بتمامه باللون الأحمر ، وضبطت
متناً وشرحاً بالشكل التام ، مع وقوع بعض الأخطاء في ذلك ، ووقعت
في (١١٣) ورقة ، وجاء في هوامشها ما يفيد أنها قوبلت وروجعت ،

كما أُثبت عليها بعض المطالب التي راقّت لمالكها أو قارئها .

وقع الفراغ من نسخها سنة (١٠٤٣ هـ) ، ولم يُذكر اسم ناسخها ، ولا ذُكر عنوان الكتاب أيضاً ، وقد تفرّدت هذه النسخة ببعض المغايرات ، وعلى ندرّة ببعض الزيادات اللطيفة .
ورُمز لها بـ (أ) .

النسخة الثانية

نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩٤٠٧٤) والخاص (٦٠٩١) توحيد مغاربة .

وهي نسخة تامة ، كتبت بخط مشرقي جميل ، وكتبت عناوينها باللون الأحمر ، ووقعت في (٥١) ورقة ، وهي نسخة مقابلة كما تفيدنا هوامشها .

وقع الفراغ من نسخها سنة (١١٠١ هـ) ، على يد ناسخها خليل بن حسن ، وجاء عنوان الكتاب في أولها : « كتاب أم البراهين » وُصحّ بقلم محدث بزيادة كلمة : (شرح) ، وقد تطابقت جلّ خاتمها مع النسخة (أ) ، إلا أننا نجزم أنها لم تنسخ عنها ؛ وذلك للفروق الجليّة والفاشية بين النسختين ، وكان لهذه النسخة أثر كبير في إخراج النصّ .

ورُمز لها بـ (ب) .

النسخة الثالثة

نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩١٤٦١)
والخاص (٥٨٦٥) توحيد مغاربة .

وهي نسخة مبتورة الأول بترأ يسيراً ؛ حيث افتتحت بحدِّ
المستحيل ، وقد كتبت بخط مشرقي معتاد ، وكتب المتن باللون
الأحمر ، ووقعت في (٥١) ورقة أيضاً ، ولو تمت من أولها لجاءت
قراية (٥٥) ورقة ، وهي نسخة مقابلة كما تفيدنا هوامشها ، وعُلِّقَ
عليها ببعض التعليقات العلمية التي أغنتنا عن إثباتها الحواشي العلميةُ
الرفيعة المعتمدة .

ولم يذكر العنوان للبتر المشار إليه ، وقد تطابقت جلُّ خاتمتها مع
النسخة (أ) أيضاً ، وهي موافقة في كثير من الأحيان لها ، كما أنها
لم تؤرِّخْ ، ولم يُذكر اسم ناسخها ، ولعلها كُتبت في القرن الحادي
عشر على ما يظهر .

ورُمز لها بـ (ج) .

النسخة الرابعة

نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩٤٠٧٨)
والخاص (٦٠٩٥) توحيد مغاربة .

وهي نسخة تامة ، وقد كتبت بخط مشرقي معتاد ، وكتب المتن

باللون الأحمر ، ووقعت في (٧١) ورقة ، وجاء على هوامشها بعض الفوائد العلمية المفادة على الأغلب من الحواشي العلمية الموضوعية على الكتاب .

جاء العنوان أولها : « شرح السنوسية » ، وقد كتبت سنة (١٠٣٥ هـ) ، ولم يذكر اسم ناسخها ، إلا أنها على تقدّمها على بعض النسخ تاريخاً متأخراً من حيث العناية والضبط ، ولذا أُخِّرت .
ورُمز لها بـ (د) .

النسخة الخامسة

نسخة مكتبة آيا صوفيا بإستنبول ، ذات الرقم (٢٣٣٧) .

وهي نسخة سلطانية تامة ، وقد كتبت بخط مشرقي رائق ، جاء على ورقة العنوان منها : (وقد كتبت هذه النسخة الشريفة المباركة المعظمة برسم المقام الشريف الإمام الأعظم والملك المكرم ، خليفة الله في أرضه ، السلطان ابن السلطان ؛ سلطان بايزيد بن السلطان محمد بن السلطان مراد خان ، عزَّ نصره ، وسقى الله عهدهم) .

جاء في أولها : (هذه العقيدة المسماة بـ « نبذة التوحيد المخرجة من ظلمات الجهل والتقليد »)^(١) ، ولم تُؤرِّخ ، كما لم يذكر اسم ناسخها ، إلا أنها ترجع إلى ما قبل سنة (٩١٨ هـ) التي هي سنة وفاة

(١) انظر الكلام عن اسم الكتاب (ص ٦٥) .

السلطان المذكور ، والعلم عند الله تعالى .

وَرُيِّمَزَ لَهَا بـ (هـ) .

* * *

أما بشأن نسخ الاستثناس فهي :

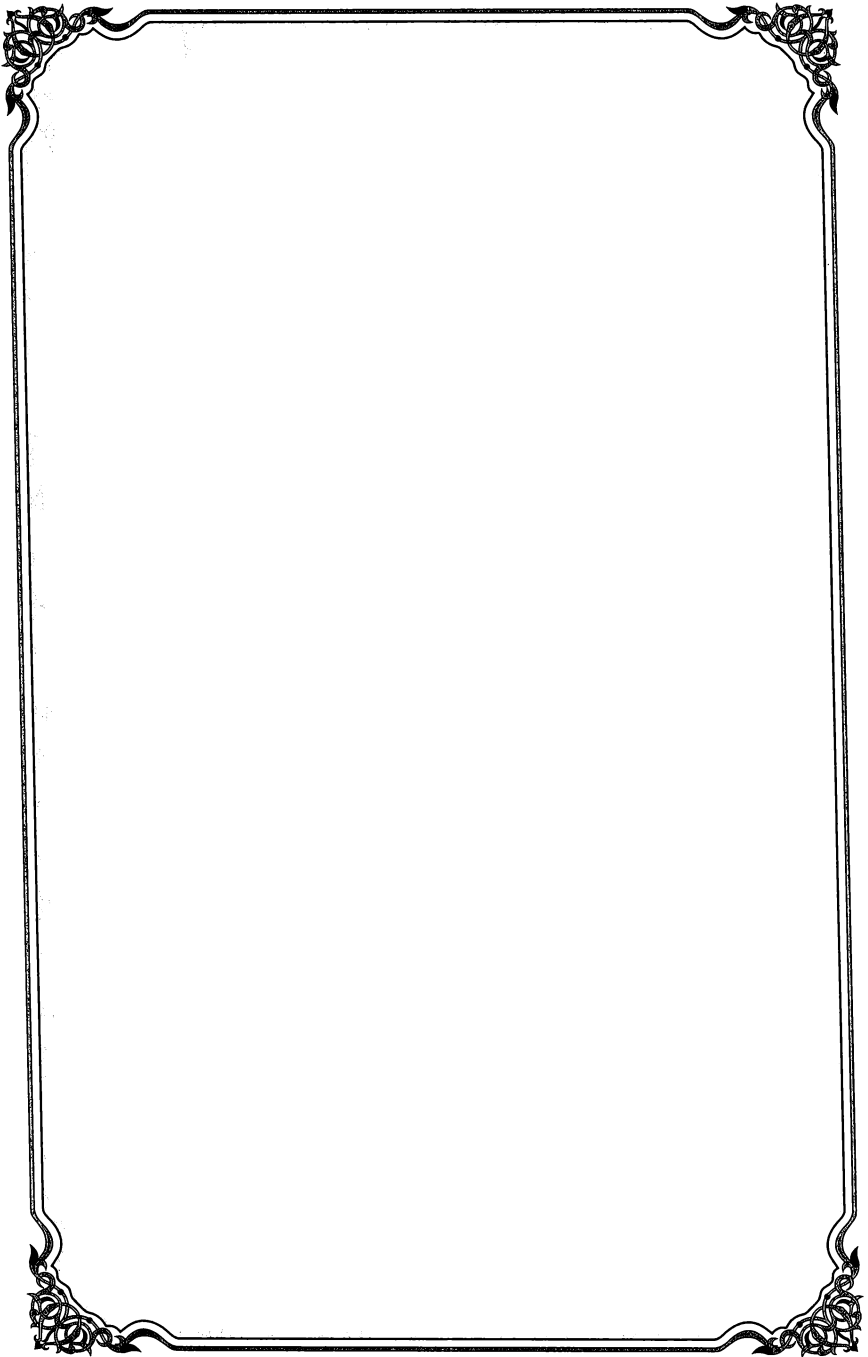
- نسخة مكتبة سليم آغا بإستنبول ، ذات الرقم (٣١) ، ضمن مجموع هي في آخره ، وقد كتبت سنة (١٠٧٦ هـ) .

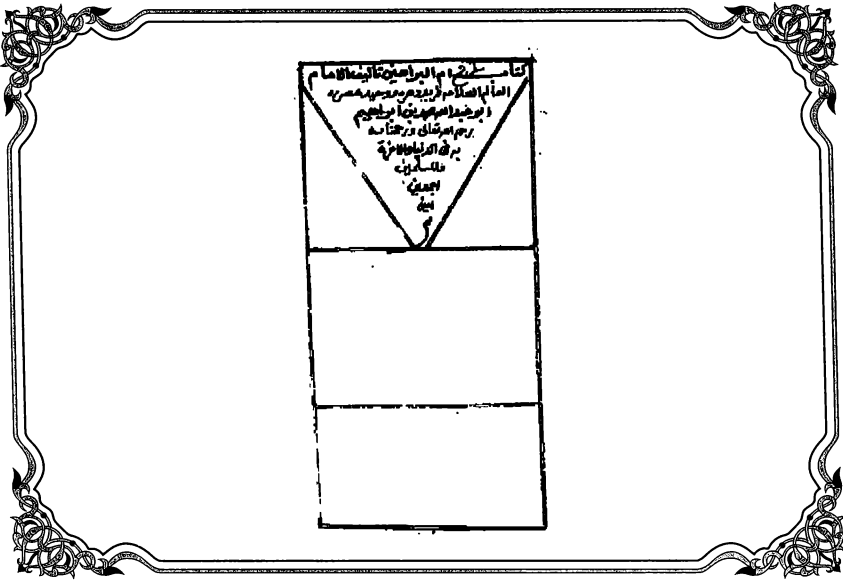
- نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩١٤٢٦) والخاص (٥٨٣٠) توحيد الشوام ، وقد كتبت سنة (١١١٧ هـ) .

- نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩٤٠٧٠) والخاص (٦٠٨٧) ، كتبت قبل سنة (١١٣٨ هـ) .

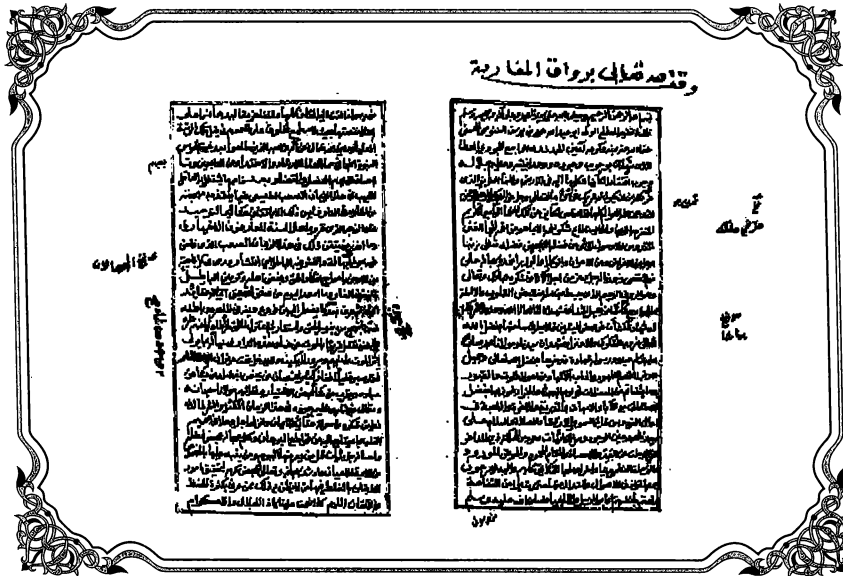
* * *

صور من المخطوطات
المستعان بها



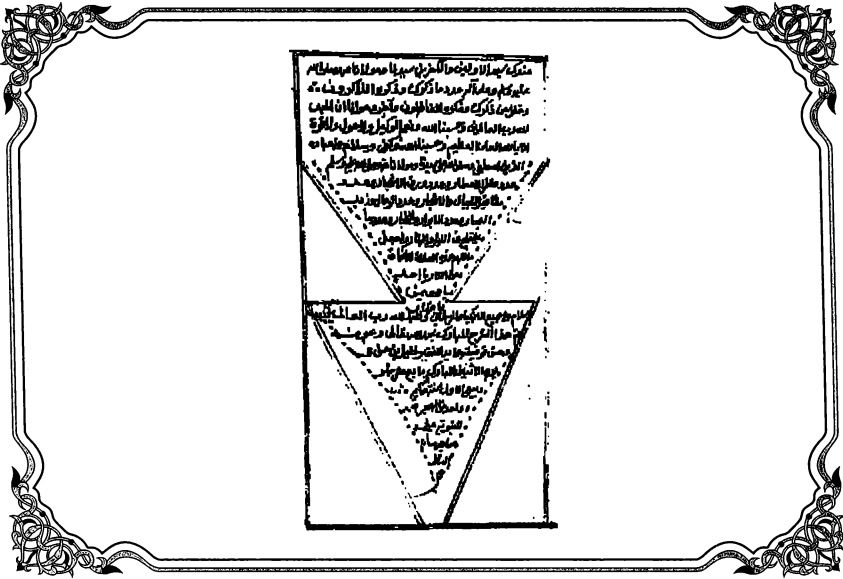


رأبموز ورقة العنقلا من النسخة (ب)



وقد صدر كتاب برواق المغاربة

رأبموز الورقة للأوطى من النسخة (ب)



رأبوز الورقة الأخرى من النسفة (ب)

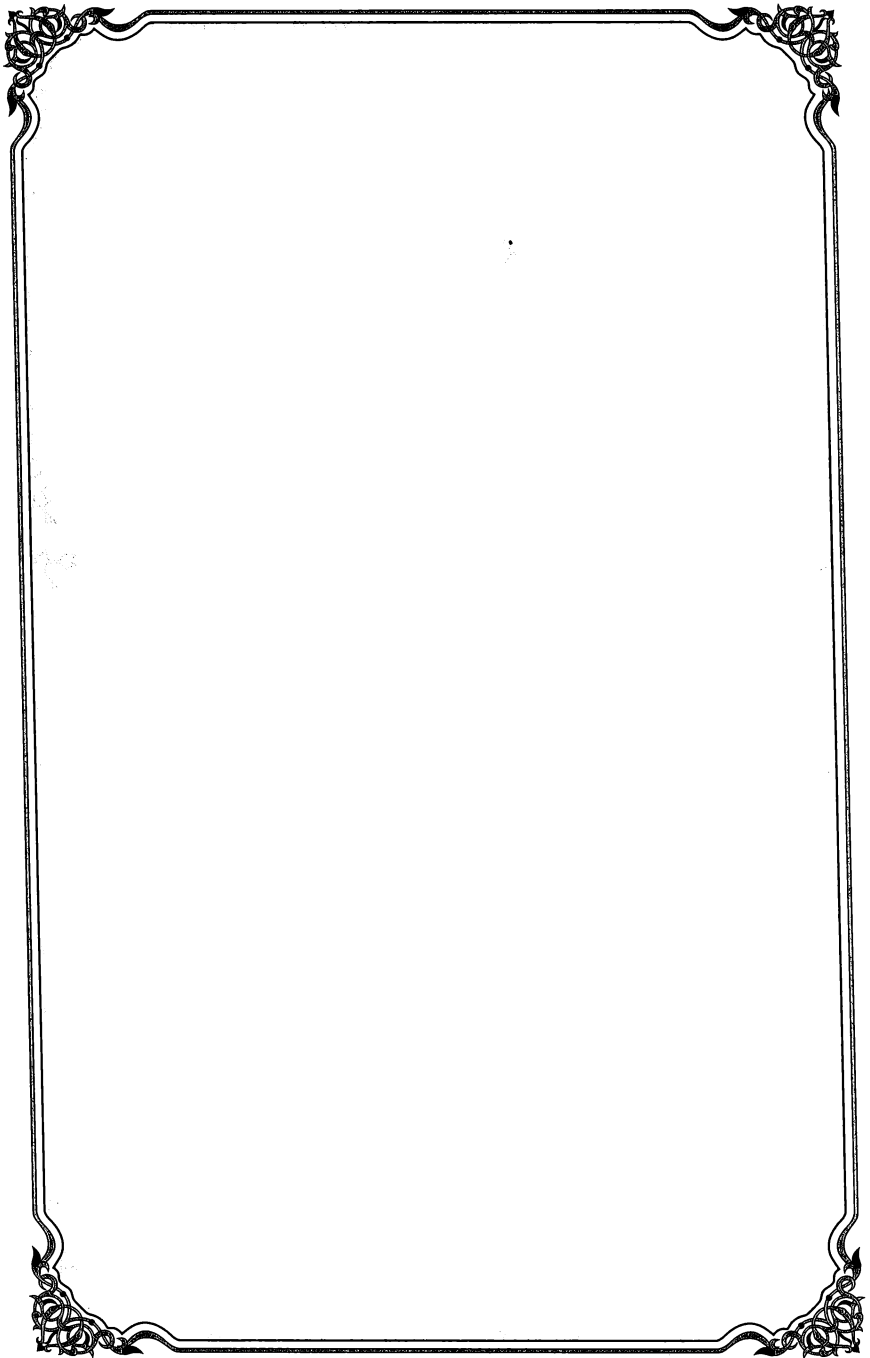


رأبوز الورقة الأخرى من النسفة (ج)

وأعلمهم سرها المصنوعة من الزهور والخل المأخوذ من الفاصحة
 واختاروا الأهم إليها ما استخرج من الترسيلج من تطويش
 الظا الذي يسطر في الحوتنا وبعثنا ما أظلم من الرطب الطين
 بين الأوكامان ما كان في هذه المطالب جعلها في تلك العلية
 ثم ترك وهو كقوي الثمر الرطبة التي تخرج المفع من
 سرها الألبان والآن من زواجرها المصنوعة على إبطه
 وهو على الأمد حاد حركه الناظر من وفقرت
 فحركه الثابتين ولتروها أن المندس رب العالمين
 جعلها في الفرج المراكب من استعملها من غير أن
 له صكابه وسكابه ما روي في الطب والجم
 وذلك في الطب من السور والسنن
 في الما من الطب الما على سرنا
 صلا من الطب الما

من طبها
 الما

رالموز والورقة الأخيرة من النسفة (هـ)



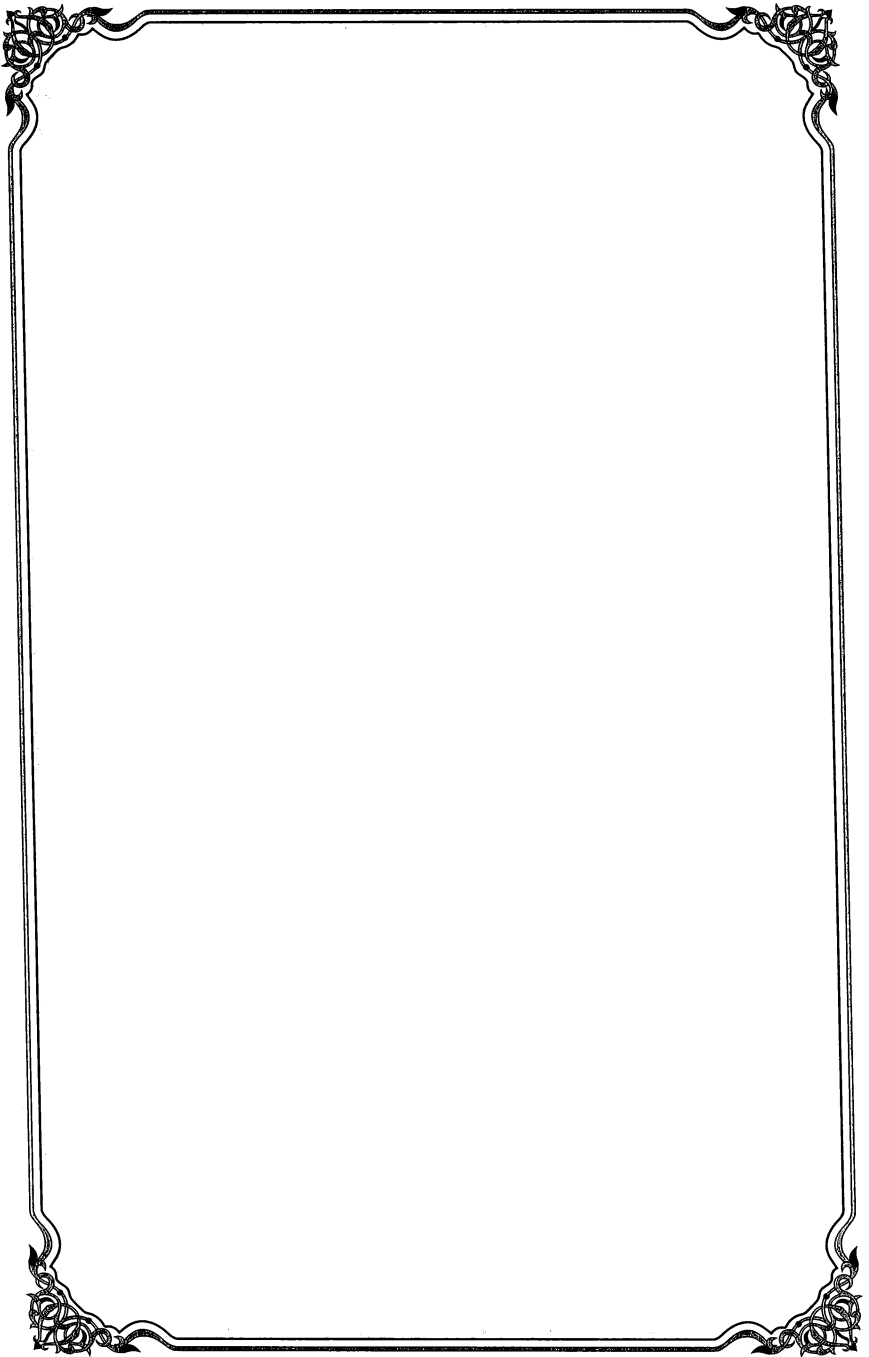
مَهْنُ إِمْرِ الْبِرِّ الْهَادِي

تَأَلِيفُ

مُحَبِّي مَا أُنْدَسَ مِنَ الدِّينِ، وَنَاصِرِ شَيْخَةِ الْمُرْتَلِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ يُوسُفَ بْنِ عُمَرَ السَّنُوسِيَّ الرَّمَالِيَّ

(ت ١٨٩٥ هـ)



[مقدمة]

الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ .

[أقسامُ الحكمِ العقليِّ]

إِعلمُ : أَنَّ الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ يَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :
الْوُجُوبُ ، وَالْإِسْتِحَالَةُ ، وَالْجَوَازُ .

فَالْوُجُوبُ : مَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمَهُ .

وَالْمُسْتَحِيلُ : مَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وُجُودَهُ .

وَالْجَائِزُ : مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ .

[الكلامُ على المكلفِ ، وما يجبُ عليه معرفتهُ]

وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ شَرْعاً : أَنْ يَعْرِفَ مَا يَجِبُ فِي
حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ ، وَمَا يَسْتَحِيلُ ، وَمَا يَجُوزُ ،
وَكَذَلِكَ ^(١) يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ
عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

فَمِمَّا يَجِبُ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ : عِشْرُونَ صِفَةً .

(١) في (ب، ج) : (كذا) .

[الصفات الواجبة لله تعالى]

وَهِيَ : الوجودُ ، والقَدَمُ ، والبَقَاءُ ، ومُخَالَفَتُهُ تَعَالَى
لِلْحَوَادِثِ ، وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ ؛ أَي : لَا يَفْتَقِرُ إِلَى
مَحَلٍّ ، وَلَا مُخَصَّصٍ ، وَالْوَحْدَانِيَّةُ ؛ أَي : لَا ثَانِيَّ لَهُ فِي
ذَاتِهِ ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ ، وَلَا فِي أَعْمَالِهِ .

فَهَذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ ، الْأُولَى نَفْسِيَّةٌ ؛ وَهِيَ الوجودُ ،
وَالْخَمْسَةُ بَعْدَهَا سَلْبِيَّةٌ .

ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى : صِفَاتِ الْمَعَانِي .
وَهِيَ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِجَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ .
وَالْعِلْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ
وَالْمُسْتَحِيلَاتِ .

وَالْحَيَاةُ ، وَهِيَ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ .

وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ الْمُتَعَلِّقَانِ بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ .

وَالكَلَامُ الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ ، وَيَتَعَلَّقُ بِمَا
يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ .

ثُمَّ ^(١) سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى : صِفَاتِ مَعْنَوِيَّةً ،

(١) في (ب ، ج) زيادة : (ثم يجب له تعالى) .

وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلسَّبْعِ الْأُولَى .

وَهِيَ كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا ، وَمُرِيدًا ، وَعَالِمًا ، وَحَيًّا ،
وَسَمِيعًا ، وَبَصِيرًا ، وَمُتَكَلِّمًا .

[الْمَسْتَحِيلَاتُ فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى]

وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى : عِشْرُونَ صِفَةً ؛ وَهِيَ
أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الْأُولَى .

وَهِيَ : الْعَدَمُ ، وَالْحُدُوثُ ، وَطُرُوءُ الْعَدَمِ ،
وَالْمُمَائِلَةُ^(١) لِلْحَوَادِثِ ؛ بِأَنْ يَكُونَ جِرْمًا ؛ أَيْ : تَأْخُذُ ذَاتَهُ
الْعَلِيَّةُ قَدْرًا مِنَ الْفِرَاقِ ، أَوْ يَكُونَ عَرَضًا يَقُومُ بِالْجِرْمِ ، أَوْ
يَكُونَ فِي جِهَةِ الْجِرْمِ ، أَوْ لَهُ هُوَ جِهَةٌ ، أَوْ يَتَّقِيدُ بِمَكَانٍ أَوْ
زَمَانٍ ، أَوْ تَتَّصِفُ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ بِالْحَوَادِثِ ، أَوْ يَتَّصِفُ بِالصَّغَرِ
أَوْ الْكِبَرِ ، أَوْ يَتَّصِفُ بِالْأَغْرَاضِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَحْكَامِ .

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَلَّا يَكُونَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ ؛ بِأَنْ
يَكُونَ صِفَةً يَقُومُ بِمَحَلٍّ ، أَوْ يَخْتَاجُ إِلَى مُخَصَّصٍ .

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَلَّا يَكُونَ وَاحِدًا ؛ بِأَنْ يَكُونَ
مُرَكَّبًا فِي ذَاتِهِ ، أَوْ يَكُونَ لَهُ مُمَائِلٌ فِي ذَاتِهِ أَوْ صِفَاتِهِ^(٢) ، أَوْ

(١) فِي (ب ، ج) : (وَوَمَائِلَتُهُ تَعَالَى) .

(٢) فِي (ب ، ج) : (فِي صِفَاتِهِ) بَدَل (صِفَاتِهِ) .

يَكُونُ مَعَهُ فِي الْوُجُودِ مُؤَثَّرٌ فِي فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ .

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْعَجْزُ عَنْ مُمَكِّنِ مَا ، وَإِبْجَادُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ مَعَ كَرَاهَتِهِ لَوُجُودِهِ ؛ أَي : عَدَمِ إِرَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى^(١) ، أَوْ مَعَ الْذُّهُولِ ، أَوْ الْغَفْلَةِ ، أَوْ بِالْتَّغْلِيلِ ، أَوْ بِالطَّنْبِ .

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ أَيْضاً عَلَيْهِ تَعَالَى الْجَهْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِمَعْلُومِ مَا ، وَالْمَوْتُ ، وَالصَّمَمُ ، وَالْعَمَى ، وَالْبَكَمُ .

وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هَذِهِ .

[الْجَائِزُ فِي فِعْلِهِ سَبْحَانَهُ]

وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَفِعْلُ كُلِّ مُمَكِّنٍ أَوْ تَرْكُهُ .

[بَرَاهِينُ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ]

أَمَّا بُرْهَانُ وُجُودِهِ تَعَالَى : فَحُدُوثُ الْعَالَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحَدِّثٌ بَلْ حَدَثَ بِنَفْسِهِ^(٢) لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْمَتَسَاوِيَيْنِ مُسَاوِياً لِصَاحِبِهِ رَاجِحاً عَلَيْهِ بِلا سَبَبٍ ، وَهُوَ مُحَالٌ .

(١) إنما فسّر الكراهة بما ذكر مع أن التفسير من وظائف الشراح لا المتون ؛

لأجل أن يحتز من الكراهة الشرعية التي هي من أقسام الحكم الشرعي .
« دسوقي » (ص ١٥٨) .

(٢) في (أ ، ب ، ج) : (لنفسه) بدل (بنفسه) ، والمثبت من نسخ الشرح .

وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْعَالَمِ : مُلَازِمَتُهُ لِلْأَعْرَاضِ الْخَادِثَةِ مِنْ
حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ وَظَرْهِيهِمَا ، وَمُلَازِمُ الْخَادِثِ حَدِثٌ ، وَدَلِيلُ
حُدُوثِ الْأَعْرَاضِ : مُسَاهَمَةُ تَغْيِيرِهَا مِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ ،
وَمِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ .

وَأَمَّا بَرَهَانُ وُجُوبِ الْقَدَمِ لَهُ تَعَالَى : فَلَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ
قَدِيمًا لَكَانَ حَدَاثًا ، فَيَقْتَضِي إِلَى مُخْدِثٍ ، وَيَلْزِمُ اللَّهَ وَهُوَ أَوْ
الْتَسْلُسُلُ .

وَأَمَّا بَرَهَانُ وُجُوبِ الْبَقَاءِ لَهُ تَعَالَى : فَلَأَنَّهُ لَوْ أَمَكَّنَ أَنْ
يُلْحِقَهُ الْعَدَمُ لَأَنْتَفَى عَنْهُ الْقَدَمُ ؛ لِكَوْنِ وُجُودِهِ حِسْبِيذٍ يَصِيرُ
جَائِزًا أَوْ وَاجِبًا ، وَالْجَائِزُ لَا يَكُونُ وُجُودُهُ إِلَّا حَدَاثًا ، كَيْفَ
وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا وَجُوبَ قَدَمِهِ تَعَالَى ؟

وَأَمَّا بَرَهَانُ وُجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ : فَلَأَنَّهُ لَوْ
مَاتَلُ شَيْئًا مِنْهَا لَكَانَ حَدَاثًا مِثْلَهَا ، وَذَلِكَ مُحَالٌ^(١) ؛ لِمَا
عَرَفْتُ قَبْلَ مِنْ وُجُوبِ قَدَمِهِ تَعَالَى وَبِقَائِهِ .

وَأَمَّا بَرَهَانُ وُجُوبِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ : فَلَأَنَّهُ لَوْ اخْتَجَعَ
إِلَى مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً ، وَالصِّفَةُ لَا تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ الْأَعْيَانِ
وَلَا الْأَعْمُونِيَّةِ ، وَمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِمَا ، فَلَيْسَ

(١) في (ب ، ج) : (وهو) بدل (وذلك) .

بِصِفَتِهِ ، وَلَوْ اِخْتِجَاحٌ اِلَى مُخَصَّصِيں لَكَانَ حَادِثًا ، وَقَدْ قَامَ
اِبْتِرَاهَانٌ عَلَى وُجُوبِ قَدَمِهِ تَعَالَى وَتَعَالَاهُ .

وَأَمَّا بِيْرَهَانُ وُجُوبِ اَلْوَحْدَانِيَّةِ لَهُ جَلٌّ وَعَوْرٌ : فَلَا تَلَّاهُ لَوْ لَمْ
يَكُنْ وَاِحْدًا لَزِمَ اَلَا يُوجَدُ شَيْءٌ مِّنَ اَلْعَالَمِ ؛ لِاَلزُّومِ عَجْزِهِ
جِسْمِيًّا .

وَأَمَّا بِيْرَهَانُ وُجُوبِ اِتِّصَافِهِ تَعَالَى بِاَلْقَدْرَةِ وَاَلِاِرَادَةِ وَاَلْعِلْمِ
وَاَلْحَيَاةِ : فَلَا تَلَّاهُ لَوْ اِنْتَفَى شَيْءٌ مِّنْهَا لَمَّا وُجِدَ شَيْءٌ مِّنْ
اَلْحَوَادِثِ .

وَأَمَّا بِيْرَهَانُ وُجُوبِ اَلسَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَاَلْبَصْرِ وَاَلكَلَامِ (١١) :
فَاَلكَلِمَاتُ وَاَلشُّبُهَاتُ وَاَلْاِجْمَاعُ (١٢) ، وَاَيْضًا : لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا
لَزِمَ اَنْ يَتَّصِفَ بِاَصْدَادِهَا ، وَهِيَ تَقَاتِيصُ ، وَاَلتَّقْصُصُ عَلَيْهِ
تَعَالَى مُحَالٌ .

وَأَمَّا بِيْرَهَانُ كَوْنِ فِعْلِ اَلْمُمْكِنَاتِ اَوْ تَرْكِهَا جَانِزًا فِى حَقِّهِ
تَعَالَى : فَلَا تَلَّاهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِّنْهَا عَقْلًا اَوْ
اِسْتِحَالَ عَقْلًا .. لِاِنْتَقَلَبِ اَلْمُمْكِنُ وَاِجْبَابًا اَوْ مُسْتَحِيلًا ،
وَذَلِكَ لِاِيْعْقَلُ .

(١١) اِطْلَاقِ اَلْبِرَهَانِ هُنَا عَلَى اَلدَّلِيلِ مُحِطًا ؛ لِعَدَمِ تَرْكِهِ ، وَلِكَوْنِهِ تَقْلِبًا .

(١٢) مَعَ ضَمِيَّةٍ فَهِيَ اَهْلُ اَللُّغَةِ . « دِسْتَوْقِي » (ص ١٩٩) .

[الكلام في النبوات]

وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمْ :
الْصِّدْقُ ، وَالْأَمَانَةُ ، وَتَبْلِيغُ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ ^(١) لِلخَلْقِ .

وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : أَضْدَادُ
هَذِهِ الصِّفَاتِ ؛ وَهِيَ : الْكُذْبُ ، وَالْخِيَانَةُ بِفِعْلِ شَيْءٍ مِمَّا
نُهِيَ عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ ، وَكَيْفَانُ ^(٢) شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا
بِتَبْلِيغِهِ لِلخَلْقِ .

وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : مَا هُوَ مِنْ
الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمْ
الْعَلِيَّةِ ؛ كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ .

أَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ صِدْقِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
فَلَأَنَّهْمُ لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا لَلَزِمَ الْكُذْبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى ؛
لِتَصْدِيقِهِ تَعَالَى لَهُمْ بِالْمُعْجَزَاتِ النَّازِلَةِ مِنْزِلَةَ قَوْلِهِ تَعَالَى :
صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبْلَغُ عَنِّي .

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْأَمَانَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
فَلَأَنَّهْمُ لَوْ خَانُوا بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ لَأَنْقَلَبَ الْمُحَرَّمُ أَوْ

(١) في (أ ، ب ، ج) : (بإبلاغه) ، والمثبت من نسخ الشرح .

(٢) في (ج) : (أو كتمان) .

الْمَكْرُوهَ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَنَا بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ ، وَلَا يَأْمُرُ تَعَالَى بِمُحَرَّمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ ، وَهَذَا بَعِيْنُهُ هُوَ بُرْهَانٌ وَجُوبُ الثَّالِثِ .

وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازِ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - : فَمُشَاهَدَةُ وَقُوعِهَا بِهِمْ ؛ إِمَّا لِتَعْظِيمِ أَجْرِهِمْ ، أَوْ لِلتَّشْرِيْعِ ، أَوْ لِلتَّسْلِيِ عَنِ الدُّنْيَا ، وَالتَّتَبُّهِ (١) لِخِسَّةِ قَدْرِهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَعَدَمِ رِضَاهُ تَعَالَى بِهَا دَارَ جَزَاءٍ لِأَوْلِيَائِهِ ؛ بِاعْتِبَارِ أَحْوَالِهِمْ فِيهَا عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

[العَقَائِدُ الْمُنْجِيَةُ مَجْتَمِعَةٌ فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ]

وَيَجْمَعُ مَعَانِي هَذِهِ الْعَقَائِدِ كُلَّهَا قَوْلُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللَّهِ .

إِذْ مَعْنَى الْأَلُوْهِيَّةِ : اسْتِغْنَاءُ الْإِلَهِ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ ، وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ ؛ فَمَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) : لَا مُسْتغْنِيَاءَ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ ، وَمُفْتَقِرًا إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى .

أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ : فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ

(١) فِي (ب ، ج) : (وَالتَّيْبِيهِ) .

تَعَالَى : الوجودَ ، وَالْقِدَمَ ، وَالْبَقَاءَ ، وَالْمُخَالَفَةَ
لِلْحَوَادِثِ ، وَالْقِيَامَ بِالنَّفْسِ ، وَالْتِزُّهُ عَنِ النَّقَائِصِ ،
وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ : وَجُوبُ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى ، وَالْبَصَرِ ،
وَالكَلَامِ ؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ تَعَالَى هَذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ
مُحْتَاجاً إِلَى الْمُحَدِّثِ أَوْ الْمَحَلِّ أَوْ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النَّقَائِصَ .

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ : تَنْزُهُهُ تَعَالَى عَنِ الْأَغْرَاضِ فِي أَعْمَالِهِ
وَأَحْكَامِهِ ، وَإِلَّا لَزِمَ أَفْتِقَارُهُ تَعَالَى إِلَى مَا يُحْصَلُ غَرَضُهُ ،
كَيْفَ وَهُوَ جَلٌّ وَعَزٌّ الْغَنِيِّ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ ؟!

وَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً : أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ شَيْءٍ
مِنَ الْمُتِمَكِّنَاتِ وَلَا تَرْكُهُ ؛ إِذْ لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا
عَقْلاً ؛ كَالثَّوَابِ مَثَلاً . لَكَانَ جَلٌّ وَعَزٌّ مُفْتَقِراً إِلَى ذَلِكَ
الشَّيْءِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ ؛ إِذْ لَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِلَّا مَا هُوَ
كَمَالٌ لَهُ ، كَيْفَ وَهُوَ جَلٌّ وَعَزٌّ الْغَنِيِّ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ ؟!

وَأَمَّا أَفْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ : فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى
الْحَيَاةَ ، وَعُمُومَ الْقُدْرَةِ ، وَالْإِرَادَةَ ، وَالْعِلْمَ ؛ إِذْ لَوْ أَتَتْغَى
شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ لَمَا أُمِكنَ أَنْ يُوجِدَ تَعَالَى شَيْئاً مِنَ الْحَوَادِثِ ،
فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ جَلٌّ وَعَزٌّ شَيْءٌ ، كَيْفَ وَهُوَ تَعَالَى الَّذِي يَفْتَقِرُ
إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ ؟!

وَيُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْوَحْدَانِيَّةَ^(١) ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ تَعَالَى
ثَانٍ فِي الْوَهَيْتِهِ^(٢) لَمَا أَفْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ؛ لِلزُّومِ عَجْزِهِمَا
حِينَئِذٍ ، كَيْفَ وَهُوَ جَلٌّ وَعَلَا الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ ؟!
وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً : حُدُوثُ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ^(٣) ؛ إِذْ لَوْ كَانَ
شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَعِينًا عَنْهُ تَعَالَى ، كَيْفَ
وَهُوَ جَلٌّ وَعَلَا الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ ؟!
وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً : أَنْ لَا تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرِ
مَا ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَسْتَعِينِي ذَلِكَ الْأَثَرُ عَنْ مَوْلَانَا جَلٍّ وَعَزٍّ ،
كَيْفَ وَهُوَ تَعَالَى الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ عُمُومًا وَعَلَى
كُلِّ حَالٍ ؟!

هَذَا إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْكَائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ .

وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّرًا بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ كَمَا يَزْعُمُهُ
كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ . . فَذَلِكَ مُحَالٌ أَيْضاً ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ حِينَئِذٍ
مَوْلَانَا جَلٌّ وَعَزٌّ مُفْتَقِرًا فِي إِيجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ ،
وَذَلِكَ بَاطِلٌ ؛ لِمَا عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وُجُوبِ اسْتِعْنَائِهِ جَلٍّ وَعَزٍّ
عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ .

(١) كلمة التوحيد يؤخذ منها وجوب الوجدانية بالمطابقة ، وما ذكر زيادة تأكيد .

(٢) في (ب ، ج) : (الألوهية) بدل (ألوهيته) .

(٣) قوله : (بأسره) ردُّ على القائلين بأنه قديم بالمادة حادث بالأشخاص .

فَقَدْ بَانَ لَكَ بِهَذَا : تَضَمَّنُ قَوْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)
 لِلْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتَهَا فِي حَقِّ
 مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ ؛ وَهِيَ : مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى ، وَمَا
 يَسْتَحِيلُ ، وَمَا يَجُوزُ .

وَأَمَّا قَوْلُنَا : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 فَيَدْخُلُ فِيهِ الْإِيمَانُ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ ، وَالْكِتَابُ السَّمَاوِيَّةِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَاءَ بِتَصْدِيقِ جَمِيعِ ذَلِكَ .

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ : وَجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ ، وَأَسْتِحَالَةُ الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُونُوا رُسُلًا
 أَمْنَاءَ لِمَوْلَانَا الْعَالِمِ بِالْخَفِيَّاتِ جَلَّ وَعَزَّ ، وَأَسْتِحَالَةُ فِعْلِ
 الْمَنْهِيَّاتِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُرْسِلُوا
 لِيَعْلَمُوا الْخَلْقَ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ ، فَيَلْزَمُ أَلَّا
 يَكُونَ فِي جَمِيعِهَا مُخَالَفَةٌ لِأَمْرِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ الَّذِي
 اخْتَارَهُمْ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ ، وَأَمِنَهُمْ عَلَى سِرِّ وَحْيِهِ ^(١) .

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا : جَوَازُ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ [الَّتِي

(١) يقال : أَمِنَهُ وَأَمَنَهُ عَلَى كَذَا ؛ إِذَا جَعَلَهُ مُؤْتَمِنًا عَلَيْهِ ، قَالَ تَعَالَى حَاكِبًا
 قَوْلَ سَيِّدِنَا يَعْقُوبَ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : ﴿ قَالَ هَلْ أَمَنَّكُمْ عَلَيْهِ
 إِلَّا كَمَا أَمَنَّكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف : ٦٤] .

لا تُؤدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ [عَلَيْهِمُ] [الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ] (١) ؛ إِذْ ذَاكَ لَا يَقْدَحُ فِي رِسَالَتِهِمْ وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ
عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، بَلْ ذَاكَ (٢) مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا .

فَقَدْ أَتَّضَحَ لَكَ تَضَمُّنُ كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ مَعَ فَلَةٍ حُرُوفِهَا
لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ فِي
حَقِّهِ تَعَالَى وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

وَلَعَلَّهَا لِإِخْتِصَارِهَا مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جَعَلَهَا
الشَّرْعُ تَرْجِمَةً عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ
أَحَدِ الْإِسْلَامِ إِلَّا بِهَا (٣) .

فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا ، مُسْتَحْضِرًا لِمَا أُخْتَوَتْ
عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ ، حَتَّى تَمْتَرَجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ
وَدَمِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الْأَسْرَارِ وَالْعَجَائِبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ حَضْرٍ ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ ،
لَا رَبَّ غَيْرُهُ ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ .

(١) ما بين معقوفين في الموضوعين ليس في (أ ، ب ، ج) ، والمثبت من نسخ
الشرح .

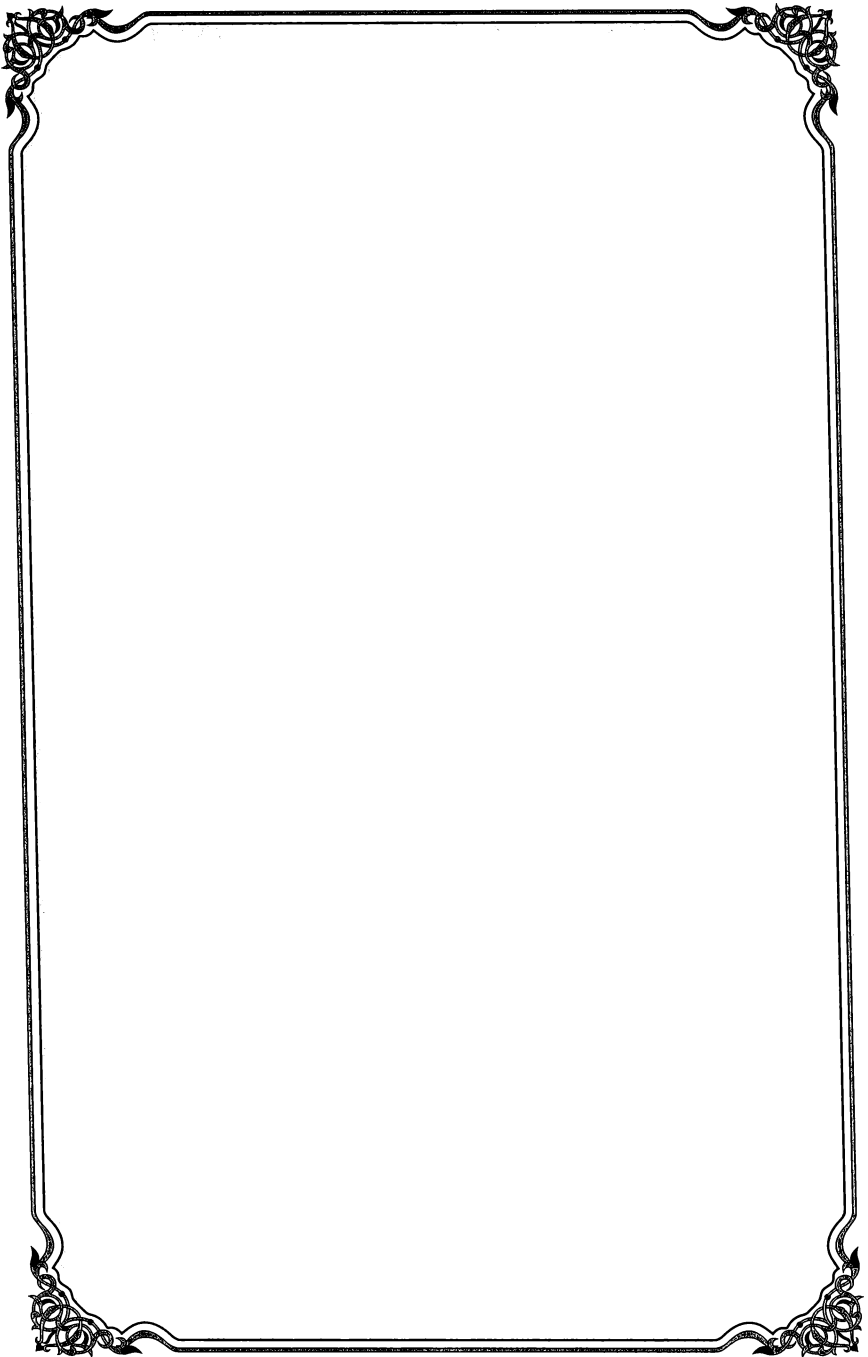
(٢) في (أ ، ب ، ج) : (ذلك) ، والمثبت من نسخ الشرح .

(٣) في (أ ، ب ، ج) : جاءت كلمتي (الإيمان) و (الإسلام) كل منهما
محل الأخرى ، والمثبت من نسخ الشرح .

نَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَنَا وَأَحِبَّتَنَا عِنْدَ الْمَوْتِ نَاطِقِينَ
بِكَلِمَتِي الشَّهَادَةِ عَالِمِينَ بِهَا .

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ عَدَدَ مَا ذَكَرَهُ
الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَن ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ ، وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَن
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ ، وَعَنِ التَّابِعِينَ وَتَابِعِ التَّابِعِينَ
لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ، وَسَلَامٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ
وَالْمُرْسَلِينَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

* * *



شرح العقيدة الصخرية

وهو شرح العقيدة المسماة بـ «أمر البراهين»

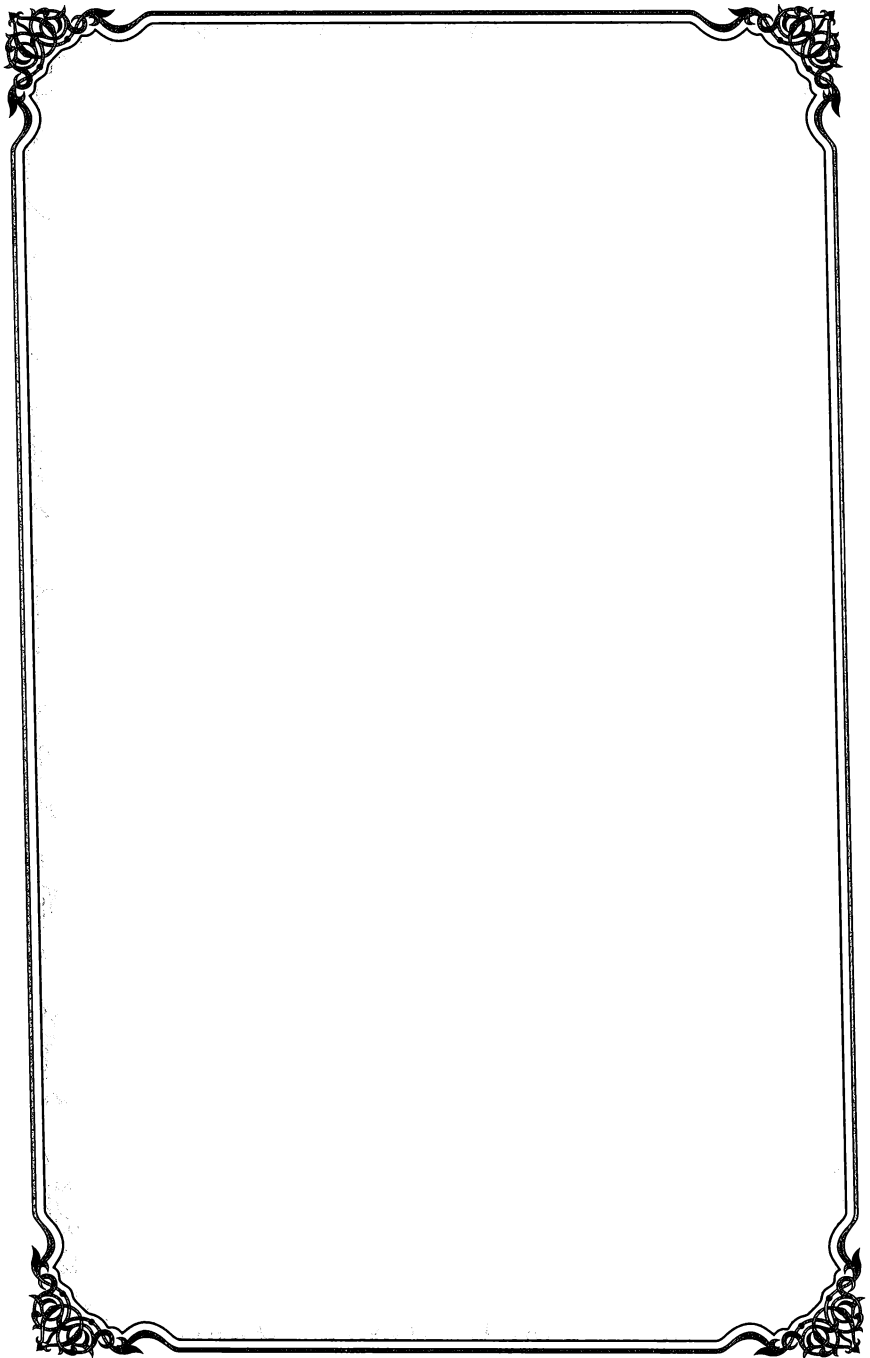
تأليف

مُحِبِّي مَا انْدَرَسَ مِنَ الدِّينِ ، وَنَاصِرِ مَنَّةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ﷺ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ يُوسُفَ بْنِ عُمَرَ السَّنُوسِيِّ الدَّلَالِيِّ

(ت ١٨٩٥ هـ)

شرف بمخدمته
أنس محمد عدنان الشرفاوي

دار الشؤون
دمشق الشام



مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

قالَ الفقيهُ الصالحُ الوليُّ أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ يوسفَ السنوسيِّ
الحسنيِّ عفا اللهُ عنه بمَنِّهِ وكرَمِهِ ، آمينَ :

الحمدُ للهِ الواسعِ الجودِ والعطاءِ ، الذي شهدَ بوجوبِ وجودِهِ
ووحدانيَّتِهِ وعظيمِ جلالِهِ وجوبُ افتقارِ الكائناتِ كُلِّها إليه في الأرضِ
والسمااءِ^(١) ، العزيزِ الذي عزَّ مُلكُهُ عن أن يكونَ له شريكٌ في تدبيرِ
شيءٍ ما فتعالى وجلَّ عنِ الشركاءِ^(٢) ، الرحيمِ الرحمنِ الذي عمَّتْ
نعمُهُ العوالمَ كُلِّها فلا مَخْلَصَ لكائنٍ عن تلكِ النعماءِ^(٣) ، الواسعِ

(١) قوله : (في الأرض والسمااء) أراد بهما : جهتي السفلى والعلو . « ياسين »
(ق ٦) .

(٢) في (ب) : (في ملكه) بدل (ملكُهُ) ، وكلٌّ من النسختين صحيح ، ولمَّا
ضَمَّنَ (عزَّ) معنى (تنزَّهَ) عدَّاه بـ (عن) ، والتدبير : إن أضيف إلى
العبد كان معناه النظرُ في عواقب الأمور ، وإن أضيف إليه تعالى كان معناه
إيجاد الشيء على وجهٍ مُحْكَمٍ متقن . مفادُ « دسوقي » (ص ٦) .

(٣) قوله : (الرحيمِ الرحمنِ) سلك فيه طريق الترقى ، والأكثر طريق التذلي كما
في البسملة ؛ ووجهُ الترقى : الانتقال من الوصف بالإنعام بدقائق النعم إلى =

الكريم المنفرد بالإيجاد فلا يُستطاع شكرُ نعمه إلا بما هو من نعمه
الجماء^(١) ، الغنيّ القدوس فلا وصولٌ إلى شيءٍ من فضله إلا بمخض
فضله تعالى ربُّنا وجلٌّ عن الأغراض والأعوان والوكلاء والوزراء^(٢) .

نحمدُه سبحانه على نعمٍ لا تُحصى وحمدنا له جلٌّ وعزٌّ من أجلِّ
الآلاءِ^(٣) ، ونشكُرُه تبارك وتعالى وهو الرؤوف الرحيم الذي يبسطُ فضله
مُنقِضَ القلوبِ والألسنةِ والجوارحِ بما شاء من جميلِ الثناء^(٤) .

ونشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدهُ لا شريكَ له شهادةً نشأتُ عن محضِ
اليقينِ فلا يطرقُ ساحتها بفضلِ اللهِ تعالى ضرورُبُ الشكوكِ
والامتراءِ^(٥) ، ونشهدُ أن سيِّدنا ومولانا محمداً صلى اللهُ عليه وسلَّمَ
عبدهُ ورسولهُ شهادةً ندخرها بفضلِ اللهِ تعالى وجميلِ عونهِ لما قصمَ
الظهورَ وأدأبَ الأكبادَ من أهوالِ الموتِ والقبرِ وما يتفاقمُ من

- = جلائها ، والمخلص : الخلوص ، والنعماء : جمع نعمة ، أو مفرد مرادف
لها . فمأذُ « دسوقي » (ص ٧) .
- (١) الواسع : من كثرت تعلقات قدرته ، والجماء : الكثيرة ، وقد عبر المصنف عن
هذا المعنى في « شرح العقيدة الوسطى » (ص ٣٠٣) : (من الطويل)
لك الحمد مولانا على كلِّ نعمةٍ ومن جملةِ النعماءِ قولِي لك الحمدُ
فلا حمدٌ إلا أن تمسَّ بنعمتي تعاليت لا يقوى على شكرِكَ العبدُ
(٢) الغني القدوس : اسمان دالان على التنزيه ، ناسب ذكرهما السياق .
(٣) الآلاء : النعم ، (لا تحصى) : لا تتناهى تعلقاتها .
(٤) الرأفة : رحمةٌ خاصَّةٌ ؛ وهي إيصال المنحة بلا محنة .
(٥) ضرورِبُ الشكوكِ : أنواعها ، فدخل فيها الظنُّ والوهم ، والامتراء : الشكُّ ، أو
شكٌّ خاصٌّ ؛ وهو ما يكون مع الشبه من غير حلِّها ، أو يكون مع الجدل .

المعضلاتِ في يومِ البعثِ والجزاءِ ، ونحورُ بها بفضلِ اللهِ تعالى مع الآباءِ والأمهاتِ والذريةِ والإخوةِ والأحبةِ في أعالي الفردوسِ غايةَ السموِّ والارتقاءِ .

والصلاةُ والسلامُ على سيِّدنا ومولانا محمدٍ عينِ الوجودِ وسرِّ الكائناتِ وعروسِ المملكةِ ذي المفاخرِ السنيَّةِ التي جَلَّتْ عنِ العَدِّ والإحصاءِ^(١) ، ذي المقامِ المحمودِ والحوضِ المورودِ والوسيلةِ العظمى دنياً وأخرى وملجأِ الخلائقِ كلِّهم وإليه يُهرعونَ يومَ تترادفُ الأهوالُ وتمتدُّ أزمتُها حتى يتبرأَ مِنَ الشفاعةِ ويهتمَّ بأنفسهم أكبرَ الرُّسلِ والأنبياءِ^(٢) .

فصلَّى اللهُ عليه وسلَّم من رسولٍ ألقَتْ إليه المحاسنُ والمفاخرُ كلُّها مقاليدَها فسما على أعلى مِنصَّتها بحيثُ لا مطمعَ لمخلوقٍ على العمومِ في نيلِ تلكَ الرتبةِ العلياءِ ، ورضيَ اللهُ عنِ آلهِ وصحبِهِ الذينَ طلعوا بعدَ غيبةِ شمسِ النبوةِ أنجماً في سماءِ العلا للإرشادِ والاهتداءِ ، وعنِ التابعينَ وتابعيهم بإحسانٍ إلى يومِ الفضلِ والقضاءِ .

(١) قوله : (عين الوجود) يحتمل : أنه أراد العين الباصرة أو الشمس ، على التشبيه أو الاستعارة ، ويحتمل : أنه أراد بالعين خيارَ الشيء . « ياسين » (ق ١٥) ، أو أشار إلى أوليته عليه الصلاة والسلام وإلى طيبته النورانية ، على أن العالم ينتهي إلى جوهره عليه الصلاة والسلام ، وانظر في ذلك « معارج القدس » (ص ١١٧) .

(٢) يهرعون : يسرعون المشي في اضطراب ؛ من أهرع الرجل ؛ إذا أقبل يرعد ويسرع ، والأزمة : الشدة .

وبعد :

فأهمُّ ما يشتغلُ به العاقلُ اللبيبُ في هذا الزمانِ الصعْبِ : أن يسعى فيما ينقذُ به مهجتهُ من الخلودِ في النارِ ، وليس ذلك إلا بإتقانِ عقائدِ التوحيدِ على الوجهِ الذي قرَّره أئمةُ أهلِ السنَّةِ العارفونَ الأخيارُ ، وما أندرَ مَنْ يَتقِنُ ذلكَ في هذا الزمانِ الصعْبِ الذي فاضَ فيه بحرُ الجهالاتِ وانتشرَ فيه الباطلُ أيَّ انتشارٍ ، ورمى في كلِّ ناحيةٍ مِنَ الأرضِ بأموجِ إنكارِ الحقِّ وبُغضِ أهلهِ وتزيينِ الباطلِ بالزخرفِ الغارِّ ! وما أسعدَ مَنْ وُفِّقَ اليومَ لتحقيقِ عقائدِ إيمانهِ ثم عرفَ بعدَ ذلكَ ما يُضطرُّ إليه من فروعِ دينه في ظاهره وباطنه حتى ابتهجَ شرهَ بنورِ الحقِّ واستنارَ ، ثم اعتزلَ الخلقَ طُراً طوايياً عنهم شرهَ إلى أن ينتقلَ قريباً بالموتِ عن فسادِ هذهِ الدارِ^(١) ! فهنيئاً له بما يرى إثرَ الموتِ من نعيمٍ وسرورٍ لا يُكَيِّفُ ولا يدخلُ تحتَ ميزانِ الأنظارِ^(٢) ، لقد صبرَ قليلاً ففازَ كثيراً فسبحانَ مَنْ يخصُّ بفضلهِ مَنْ شاءَ من عبادهِ ويقربُ مَنْ

(١) انظر شكوى المصنف من أهل زمانه في « شرح العقيدة الوسطى » (ص ١٢٣) ، وفي سياق المصنف تنبيهٌ على أهمِّ شروطِ العزلة ؛ كإتقانِ العلمِ المصححِ للعبادة ، واعتقادِ كَفِّ شرِّه عن الناس ، لا العكس ؛ فقد روى البخاري (٢٧٨٦) ، ومسلم (١٨٨٨) من حديث سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قيل : يا رسول الله ؛ أيُّ الناس أفضل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مؤمنٌ مجاهدٌ في سبيلِ اللهِ بنفسه وماله » ، قالوا : ثم من ؟ قال : « مؤمنٌ في شعبٍ من الشعبِ يتقي اللهَ ، ويدعُ الناسَ من شرِّه » .

(٢) يعني : لا يدرك بالفكر والنظر فضلاً عن أن يكون ضرورياً .

شاءً ويبعدُ مَنْ شاءَ بمحضِ الاختيارِ (١) .

[مِنْهُ اللهُ تَعَالَى عَلَى الْمَصْنُفِ بِتَأْلِيفِهِ لِعَقَائِدِهِ الْمَشْهُورَةِ]

وقد ألهمَ مولانا سبحانهَ بفضلِهِ وعظيمِ جودِهِ في هذا الزمانِ الكثيرَ الشرِّ لما لا نطيقُ شكرَهُ مِنْ معرفةِ عقائدِ الإيمانِ (٢) ، وأنزلها جَلَّ وَعَزَّ في صميمِ القلبِ بما يُحتاجُ إليه مِنْ قواطعِ البرهانِ (٣) ، وعَلَّمَ سبحانهَ بمحضِ فضلِهِ وإحسانِهِ جزئياتٍ قلَّ مَنْ يعرفُها اليومَ وَمَنْ يَنْبَهُ عليها بالخصوصِ مِنَ الأئمةِ الأعيانِ (٤) ، وأرشدَ سبحانهَ بمحضِ كرمِهِ لتحقيقِ أمورٍ قدِ ابتليَ بالغلطِ فيها مَنْ لا يُظنُّ بِهِ ذلكَ مَمَّنْ عُرِفَ بكثرةِ الحفظِ والإتقانِ .

اللهمَّ ؛ كما أنعمتَ فزدنا يا ذا الجلالِ والإكرامِ بفضلِكَ وتمِّمْ لنا ذلكَ بحُسنِ الخاتمةِ والحلولِ إثرَ الموتِ معَ الأحبَّةِ في دارِ الأمانِ ،

(١) قوله : (فسبحانَ من يخصُّ . . .) كالتعليلِ لقوله قبلُ : (لقد صبر قليلاً ففاز كثيراً) ، وتأكيدي لنفي الأغراضِ عنه سبحانه .

(٢) قوله : (لما لا نطيقُ) اللامُ زائدة في المفعول الثاني ، وليست أصلية متعلقة بـ (ألهم) لأنه يتعدى للمفعول الثاني بنفسه ؛ قال تعالى : ﴿ فَالْمَهْمَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [الشمس : ٨] . « دسوقي » (ص ١٩) ، والمفعول الأول محذوف ، تقديره : وقد ألهمنا . « جمل » (ق ٤) ، وكذا يقال في (وعَلَّمَ ، وأرشد) الآتين .

(٣) يعني : أنزل المعرفةَ مصاحبةً أو ملابسةً للأدلة القاطعة للتردُّدِ .

(٤) أراد بالجزئيات : المسائل الجزئية المتفرعة عن المسائل الكلية ؛ كنفْيِ الأغراضِ عن أفعاله وأحكامه تعالى المتفرعة عن مسألة (لا يجب على الله تعالى شيء) .

ولا تجعلنا يا أرحمَ الراحمينَ مِنَ المستدرَجينَ بنعمتِكَ يا ذا الفضلِ
والامتنانِ ، فبكرمِ جلالِكَ وعلوِّ ذاتِكَ ثم برحمتِكَ المهداةِ إلينا سيِّدنا
ومولانا محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ^(١) نعوذُ بِكَ مِنَ السلبِ بعدَ العطاءِ
ومِنَ عذابِكَ الذي لا يُطاقُ ومِنَ أنْ تُلحقنا بأهلِ الخيبةِ والحرمانِ .

[تعظيمُ نعمةِ اللهِ على المصنِّفِ بتأليفِهِ

« العقيدة الصغرى » ، وبيانُ فضلِها]

ومِنَ جملةِ نِعَمِ مولانا العظيمةِ ، ومنحِهِ الفائقةِ الكريمةِ : أنْ وفَّقنا
سبحانهُ لوضعِ عقيدةِ صغيرةِ الجِرمِ ، كثيرةِ العلمِ ، محتويةِ على جميعِ
عقائدِ التوحيدِ ، ثم تأييدها بالبراهينِ القطعيَّةِ القرييةِ لكلِّ مَنْ لَهُ نظرٌ
سديدٌ ، ثم ختمناها بشيءٍ لم نرهُ سَمَحَ بِهِ أَحَدٌ غيرُنا مِنَ المتقدمينَ
ولا مِنَ المتأخِّرينَ^(٢) ؛ وهو أَنَّا شرحنا كلمتي الشهادةِ التي لا غنى
للمُكَلَّفِ عن معرفتِها ، وإلى عَذَبِ مواردِها يشتدُّ عطشُ المتعطِّشينَ ؛

(١) قوله : (فبكرم) الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
حال من ضمير (نعوذ) أي : نعوذ بك من السلب . . . إلى آخره ، حالة كوننا
متوسلين إليك في قبول دعائنا بكرم جلالك . « دسوقي » (ص ٢١) ، أو
واقعة في جواب شرط مقدر ، وهي مقدمة من التأخير ؛ أي : فإذا أُجيب
سؤالنا . « ياسين » (ق ١٩) ، وانظر علة تقديم لفظ (السيد) على (المولى)
في « شرح صغرى الصغرى » (ص ١١٨) .

(٢) نفى رؤية سماح غيره بذلك ، لا نفسَ السماحة ؛ تحريماً للصدق ، وإمكان أن
يكون غيره سمح به ولم يره هو ، وقد ذكر الحليمي في « المنهاج » ما يقرب من
صنيع المصنّف . « ياسين » (ق ٢٠) .

إذ بها تُقرَعُ أبوابُ فضلِ اللهِ تعالى للدخولِ في زمرةِ النبيِّينَ والصَّديِّقينَ والشَّهَداءِ والصَّالِحِينَ ، وبإتقانِ معرفتِها يسلمُ العبدُ مِنْ آفاتِ الخلودِ في غضبِ اللهِ تعالى ويرتقي بفضْلِ اللهِ تعالى إلى أعلى عَلَيِّينَ^(١) ، وذكرنا معناها أوَّلاً ثم بيَّناً وَجَهَ دخولِ جميعِ عقائدِ الإيمانِ فيها بحيثُ تبتهجُّ عندَ ذلكَ بذكرِها قلوبُ المتقينَ ، وينبسطُ على بواطنِهم وظواهرِهم ما انطوى مِنْ محاسنِها فأصبحوا يتبخثرونَ في حُلَلِ معارفِها بينَ رياضِ الجَنَّةِ مُتردِّدينَ .

فدونكَ أيُّها المتعطِّشُ للدخولِ في زمرةِ أولياءِ اللهِ تعالى عقيدةً لا يعدلُ عنها بعدَ الاطلاعِ عليها والاحتياجِ إلى ما فيها إلا مَنْ هو مِنَ المحرومينَ ؛ إذ لا نظيرَ لها فيما علمتُ وهي بفضْلِ اللهِ تعالى تزهو بمحاسنِها على كبارِ الدواوينِ ، فثِقُ بها أيُّها الحافظُ لها إن فهمتَها بغايةِ الأُمِّيَّةِ^(٢) ، واشكرِ اللهَ تعالى إذ مَنْ عَلَيْكَ بنعمةٍ عظيمةٍ طُرِدَ عنها كثيرٌ مِنَ الخلقِ فباؤوا في أصولِ عقائِدِهِم بأعظمِ رزِيَّةٍ ، وأخْلِصْ لي مِنْ دعائِكَ إذ أخرجَها مِنْ جوفي وحرَّكَ بها يدي ولساني مولايَ المنفردُ بإيجادِ الكائناتِ كُلِّها والعالمِ بِكُلِّ طويَّةٍ .

- (١) قوله : (في غضبِ الله) أراد به : النار مجازاً ؛ بدليلِ مقابلته ، وعلِيُّونَ : كتاب جامع لأعمالِ أهلِ الخيرِ ، فيكونُ أعلاهُ صدره ، وقيل : مكان في السماء السابعة تحت العرشِ فيه أرواحُ المؤمنين . مفادُ « ياسين » (ق٢١) بتصرف .
- (٢) أي : بغايةِ ما يتمنَّاهُ أهلُ العقولِ مِنَ الكمالاتِ ، وغايةِ الكمالاتِ التي يتمنَّاهُ أهلُ العقولِ : معرفةِ العقائدِ على الوجهِ الحقِّ ، وقوله : (بغاية) على حذفِ مضافٍ ؛ أي : بحصولِ غايةِ الأُمِّيَّةِ . « دسوقي » (ص٢٦) .

[بيان فضل هذا الشرح المبارك]

وهأنذا أمداك ثانياً بعون الله تعالى بشرح لها مختصر يُكمل لك منها المقصود^(١) ، ويكشف لك أن شاء الله تعالى الغطاء عما انبهم عليك منها من المعنى المسدود ، فتظفر إن شاء الله تعالى بكيّماء السعادة واكسير النجاة^(٢) ، وتظلل تجتني بها أن تفتك الله تعالى ثمرات الإيمان إلى أن يترآ بك عرض الممات .

وهذا أو أن الشروع في هذا الشرح المبارك بفضل الله تعالى الكريم الوهاب ، نسأله سبحانه أن يعينني عليه ويوفقني فيه لعين الصور^(٣) ، بجاه سيّدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلّم وعلى آله ومن انتمى إليه وحاز بمشاهدته أعظم شرف من ساداتنا الأصحاب .

* * *

(١) قوله : (هأنذا) فيه إدخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن الخبر ليس باسم إشارة ، ومثله يقع في تركيب العلماء ، وقيل : إنه ليس بعربي ، وقوله : (يكمل لك منها المقصود) لا ينافي ما سبق من صفاتها ؛ لأنه إما على وجه المبالغة ، أو بالنسبة لعلم المصنف . « ياسين » (ق ٢٣) .

(٢) الاكسير : الكيياء ، والنجاة : السعادة ، فالعطف مرادف . « دسوقي » (ص ٢٧) ، ويرتق على (النجاة) ببناء ، أو على (الممات) بالهاء ؛ مراعاة للسجعة .

(٣) قوله : (نسأله سبحانه) جملة مستأنفة ، والسؤال قسمان : سؤال استخبار ، ويتعدّى بـ (عن) نحو : سألته عن حاله ، وسؤال استعطاف وهو المراد هنا ، ويتعدّى بنفسه ؛ نحو سألته العفو ، ولذا قيل : أن (عن) في قوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ﴾ [الأنفال : ١١] صلة . « ياسين » (ق ٢٣) .

[الكلامُ على الحمدِ والشكرِ]

الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ .

الحمدُ : هو الثناءُ بالكلامِ على المحمودِ بجميلِ صفاته ، سواءً كانت^(١) مِنْ بابِ الإحسانِ ، أو مِنْ بابِ الكمالِ المختصِّ بالمحمودِ ؛ كعلمه وشجاعته مثلاً .

وإنما قلنا : (الثناءُ بالكلامِ) عوضاً عن قولِ بعضهم : (الثناءُ باللسانِ) ليشملَ الحدَّ الحمدَ القديمَ والحادثَ .

والشكرُ : هو الثناءُ باللسانِ أو بغيره مِنَ القلبِ وسائرِ الأركانِ على المنعمِ بسببِ ما أسدى إلى الشاكرِ مِنَ النعمِ .

فبينهُ وبينَ الحمدِ عمومٌ وخصوصٌ مِنْ وجهٍ ؛ يعني : أنَّ الحمدَ أعمُّ مِنَ الشكرِ بحسبِ المتعلِّقِ ؛ لأنَّهُ يتعلَّقُ بالكمالِ سواءً كانَ إحساناً أو غيرهً ، والشكرُ لا يتعلَّقُ إلا بالإحسانِ ، والشكرُ أعمُّ مِنَ الحمدِ بحسبِ المحلِّ ؛ لأنَّهُ يكونُ باللسانِ والقلبِ وسائرِ الجوارحِ^(٢) ،

(١) أي : تلك الصفات ، فهو تقسيم للمحمود عليه . « ياسين » (ق ٢٥) .

(٢) في هامش (ب) نسخة زيادة : كما قال الشاعر : [من الطويل]

أفادتكمُ النعماءُ مِنِّي ثلاثةٌ يدي ولساني والضميرُ المحجَّبُ =

والحمدُ لا يكونُ إلا باللسانِ .

والصلاةُ مِنَ اللهِ تعالى على رسوله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ^(١) : زيادةُ
تَكْرِمَةٍ وإنعامٍ ، وسلامُهُ عليه : زيادةُ تأمينٍ لَهُ وطيبُ تحيةٍ وإعظامٍ .

* * *

= وما أحسبُ أنه من كلام المصنف هنا ؛ إذ قد أورده في « شرح العقيدة الوسطى » (ص ١٣٢) وقال : (وفي الاستدلال به نظر ؛ إذ لم يطلق الشاعر لفظ الشكر على الثلاثة حتى يستدلّ بلفظه) ثم وجّههُ بأنه استدلالٌ معنوي ، والبيت أورده الزمخشري في « الفائق » (١ / ٣١٤) دون نسبة ، وانظر « عروس الأفراح » (١ / ٣٦) .

(١) لم يصرح باسمه عليه الصلاة والسلام ؛ لأن لفظ (رسول الله) صار علماً بالغلبة عليه صلى الله عليه وسلم ، وقال العارف بالله تعالى عبد الغني النابلسي في « الأنوار الإلهية » (ص ٥٥) : (ولم يصرّح باسمه الشريف ؛ لأنه هو الرسول من الله تعالى حقيقة إلى كافة الخلق ، والمرسلون جميعهم كالتائبين عنه في تبليغ الرسالة إلى العالمين) ثم قال : (من البسيط)

كلُّ النبيينِ وَالرُّسُلِ الكرامِ أتوا نيابةً عنه في تبليغِ دعواه
فهو الرسولُ إلى كلِّ الخلائقِ في كلِّ الدهورِ ونايَبَتْ عنه أفواه

أقسام الحكم

أَعْلَمُ : أَنَّ الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ يَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :
الْوُجُوبُ ، وَالْإِسْتِحَالَةُ ، وَالْجَوَازُ .
فَالْوَاجِبُ : مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُهُ .
وَالْمُسْتَحِيلُ : مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ .
وَالْجَائِزُ : مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ .

الحكمُ : هو إثباتُ أمرٍ أو نفيه^(١) .

والحاكمُ بذلكَ : إمَّا الشرعُ ، أو العادةُ ، أو العقلُ .

فهذا انقسمَ الحكمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ : شرعيٍّ ، وعاديٍّ ،
وعقليٍّ^(٢) .

(١) انظر « شرح المقدمات » (ص ١١١) ، ففيه التمهيد لهذا المبحث .

(٢) اعلم : أن المقصود بالذات إنما هو قوله : (ويجب على كل مكلف . . .) إلى آخره ، وإنما قدم هذا لأن معرفة أقسام الحكم العقلي مما يتوقف عليه الشروع في هذا الفن ؛ لاستمداده منها ؛ لأن صاحب علم الكلام تارة يشبتها ، وتارة ينفىها . « ياسين » (ق ٣٢) ، وقوله في المتن : (اعلم) يعني : يا طالب معرفة الله تعالى ، ومعنى (اعلم) : ابحث لتحصّل اليقين والجزم بما سأذكر لك .

[الكلامُ على الحكمِ الشرعيِّ]

فالشرعيُّ : هو خطابُ اللهِ تعالى المتعلِّقُ بأفعالِ المكلفينَ بالطلبِ
أو الإباحةِ ، أو الوضعِ لهما .

[الأحكامُ التكليفيَّةُ]

فدخلَ في قولنا : (بالطلبِ) أربعةٌ^(١) :

الإيجابُ : وهو طلبُ الفعلِ طلباً جازماً ؛ كالإيمانِ باللهِ تعالى
وبرسليهِ ، وكقواعدِ الإسلامِ الخمسِ .

والندبُ : وهو طلبُ الفعلِ طلباً غيرَ جازمٍ ؛ كصلاةِ الفجرِ
ونحوها^(٢) .

والتحريمُ : وهو طلبُ الكفِّ عنِ الفعلِ طلباً جازماً ؛ كالشركِ
والزنا ونحوهما .

والكراهةُ : وهي طلبُ الكفِّ عنِ الفعلِ طلباً غيرَ جازمٍ ؛ كقراءةِ
القرآنِ في الركوعِ والسجودِ مثلاً^(٣) .

(١) قوله : (أربعة) أثبتت من (أ) وحدها ، وهي كذلك في « شرح المقدمات »
(ص ١١٨) .

(٢) صلاة الفجر هنا : سنَّتها ، ومثَّل بعضهم بالضحى ، ولعلَّه أوضح .

(٣) قال العلامة السرقسطي البناني في « المواهب اللدنية » (ص ١١) : (وإنما
كره ذلك فيهما ؛ لأنهما محلُّ تدلُّل ، وكلام الله تعالى يجعلُ قراءته في تلك
الحالة) .

وأما الإباحة : فهي إذن الشارع في الفعل والترك ؛ كالنكاح والبيع

ونحوهما^(١) .

[الأحكام الوضعية]

وأما الوضع لهما ؛ أي : للطلب والإباحة : فعبارة عن نصب الشارع سبباً أو شرطاً أو مانعاً لما ذُكر من الأحكام الخمسة الداخلة في كلاهما تحت الطلب والإباحة^(٢) .

فالسببُ : ما يلزم من وجوده الوجود ، ومن عدمه العدم ، بالنظر إلى ذاته ؛ كالزوال مثلاً ؛ فإن الشارع وضعه سبباً لوجوب الظُّهر ، فيلزم من وجوده وجوب الظُّهر ، ومن عدمه عدم وجوبها .

وإنما قلنا : (بالنظر إلى ذاته) لأنه قد لا يلزم من وجود السبب وجودُ المسبب ؛ لعروض مانع أو تخلف شرط ، وذلك لا يقدر في تسميته سبباً ؛ لأنه لو نظر إلى ذاته مع قطع النظر عن موجب التخلف . لكان وجوده مقتضياً لوجود المسبب .

وأما الشرطُ : فهو ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده

(١) يعني : نظراً إلى حقيقتيهما الأصلية ، وإلا فقد يعرض لهما ما يخرجهما عن الإباحة المذكورة كما تقرّر في محله . « ياسين » (ق ٤١) .

(٢) قوله : (الداخلة) أي : الأحكام الخمسة باعتبار مجموعها (تحت الطلب والإباحة) باعتبار مجموعهما أيضاً ، فلا يرد على كلام الشارع لزوم أن الإباحة تدخل تحت نفسها ؛ لأنها في الداخل والمدخول تحته ، فتأمل ، حنفي . « جمل » (ق ٩) .

وجودٌ ولا عدمٌ لذاته ، ومثالهُ : الحولُ بالنسبةِ إلى وجوبِ الزكاةِ في العينِ والماشيةِ ؛ فإنه يلزمُ من عدمِ تمامِ الحولِ عدمُ وجوبِ الزكاةِ فيما ذُكِرَ ، ولا يلزمُ من وجودِ تمامِ الحولِ وجوبُ الزكاةِ ولا عدمُ وجوبِها ؛ لتوقُّفِ وجوبِ الزكاةِ على ملكِ النصابِ ملكاً كاملاً .

وأما المانعُ : فهو ما يلزمُ من وجودِهِ العدمُ ، ولا يلزمُ من عدمِهِ وجودٌ ولا عدمٌ لذاته ، مثالهُ : الحيضُ ؛ فإنه يلزمُ من وجودِهِ عدمُ وجوبِ الصلاةِ مثلاً ، ولا يلزمُ من عدمِهِ وجوبُ الصلاةِ ولا عدمُ وجوبِها ؛ لتوقُّفِ وجوبِها على أسبابٍ أُخرَ قد تحصلُ عندَ عدمِ الحيضِ وقد لا تحصلُ .

فخرجَ من هذا : أنَّ السببَ يؤثرُ بطرفيه ؛ أعني : طرفي وجودِهِ وعدمِهِ ، والشرطُ يؤثرُ بطرفِ عدمِهِ فقط في العدمِ فقط ، والمانعُ يؤثرُ بطرفِ وجودِهِ فقط في العدمِ فقط ، ومحلُّ استيفاءِ ما يتعلَّقُ بمباحثِ الحكمِ الشرعيِّ في فنِّ الأصولِ .

[الكلامُ على الحكمِ العاديِّ]

وأما الحكمُ العاديُّ : فحقيقتهُ : إثباتُ الربطِ بينَ أمرٍ وأمرٍ وجوداً أو عدماً بواسطةِ تكرُّرِ القرانِ بينهما على الحسنِ^(١) .

مثالُ ذلكَ : الحكمُ على النارِ بأنَّها محرقةٌ ، فهذا حكمٌ عاديٌّ ؛ إذ

(١) في هامش (ب) مصححاً زيادةً : (مع صحة التخلفِ وعدمِ تأثيرِ أحدهما في الآخرِ ألبتة) .

معناه : أن الإحراق يقتربُ بمسِّ النارِ في كثيرٍ من الأجسام ؛ لمشاهدة تكرُّر ذلك على الحسِّ ، وليس معنى هذا الحكم أن النارَ هي التي أثَّرت في إحراق ما مسَّته مثلاً أو في تسخينه ؛ إذ هذا المعنى لا دلالة للعادةِ عليه أصلاً ، وإنما غاية ما دلَّت عليه العادةُ الاقترانُ فقط بين الأمرين ، أمَّا تعيينُ فاعلِ ذلك فليس للعادةِ فيه مدخلٌ ، ولا منها يُتلقَى علمٌ ذلك ، وقس على هذا سائرَ الأحكامِ العاديَّةِ ؛ ككونِ الطعامِ مشبعاً ، والماءِ مروياً ، والشمسِ مضيئةً ، والسكينِ قاطعةً ، ونحو ذلك ممَّا لا ينحصرُ ، وإنما يُتلقَى العلمُ بفاعلِ هذه الآثارِ المقارنةِ لهذه الأشياءِ من دليلي العقلِ والنقلِ ، وقد أطبقَ العقلُ والشرعُ على انفرادِ المولى جلَّ وعزَّ باختراعِ جميعِ الكائناتِ عموماً^(١) ، وأنه لا أثرَ لكلِّ ما سواه تعالى في أثرٍ ما جملةً وتفصيلاً .

وقد غلط قومٌ في تلك الأحكامِ العاديَّةِ ؛ فجعلوها عقليَّةً ، وأسندوا وجودَ كلِّ أثرٍ منها لما جرتِ العادةُ أنَّه يوجدُ معه ؛ إمَّا بطبعه ، أو بقوةٍ أُودعت فيه^(٢) ، فأصبحوا في هوسٍ ذميمٍ ، وبدعةٍ

(١) مع القطع أن العلاقة بين السبب والمسبب العلمُ بها ضروري ، واعتبرها الشرع وبنى أحكامه عليها ، قال العلامة الفرهاري في « النبراس » (ص ٥٨١) : (قال المحققون : العلم العادي علمٌ يقيني ضروري ، جرت عادة الله بخلقه في العاقل مع حكم العقل بأن نقيضه غير محال) ، فما ينسب للأشاعرة من عدم الاكتراث بالربط العادي . . زيفٌ وافتراء .

(٢) اعتقاد الناس في الأسباب العادية على أربعة أوجهٍ :

- الطبايعون : فالأشياء المؤثرة تؤثرُ عندهم بطبعها ، فلا يصحُّ التخلفُ ، وقد =

شنيعة في أصول العقائد وشركٍ عظيم^(١) ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ
العليِّ العظيم .

نسأله سبحانه النجاةَ إلى المماتِ مِنْ مضلاتِ الفتنِ ، والمرورَ
ظاهراً وباطناً على أهدى سبيلِ سنين^(٢) ، بجاهِ سيِّدنا ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ
عليه وسلَّم وعلى آله .

[الكلامُ على الحكمِ العقليِّ]

وأما الحكمُ العقليُّ : فهو عبارةٌ عمَّا يُدركُ العقلُ بمجردِهِ ثبوتهُ أو
نفيهُ مِنْ غيرِ توقُّفٍ على تکرُّرٍ ولا وضعٍ واضحٍ^(٣) .

- =
حكى ابن دهاق الإجماع على كفرهم .
- القائلون بالقوة المودعة : فالتخلف لا يتصور عندهم ، ولكن رجعوا في
خلق أصل التأثير (القدرة الحادثة) إلى الله تعالى ، وهم فساق مبتدعة .
- القائلون بالربط العقلي دون اعتقاد الطبع والقوة المودعة : وهؤلاء يعتقدون
الملازمة أيضاً ، وهذا اعتقاد يؤول بصاحبه للكفر .
- من يعتقد أنها أسباب عادية مع انفراده سبحانه بالخلق : وهم أهل الحق ،
والتلازم عندهم أمانة ودليل فقط ، والمؤثر هو الله تعالى .
وانظر « شرح المقدمات » (ص ١٧٨) .
(١) وهو شرك الأسباب ، وانظر تفصيله في « شرح المقدمات » (ص ١٨٨) .
(٢) كأنه قال : نسأله تعالى أن يجعل لساننا وقلبنا مارتين على الطريق المستقيم ؛
بألا ينطق لسانه إلا بما في النطق به ثواب ، ويعتقد قلبه كل ما هو صواب .
« دسوقي » (ص ٤٨) .
(٣) جعل العقل مُدركاً من تجرُّز إسناد الشيء إلى آله ؛ لأن المدرك حقيقة هو
النفس ، وهو آلة الإدراك . « ياسين » (ق ٥٦) .

وهذا الثالث هو الذي تعرّضنا له في أصل العقيدة ، فقولنا :
(الحكمُ العقليُّ) احترازٌ مِنَ الشرعيِّ والعاديِّ ، وقد عرفتَ معناهما .

قولهُ : (ينحصرُ في ثلاثةِ أقسامٍ) يعني : أن كلَّ ما يُتصوَّرُ في
العقلِ - أي : يدركُهُ - لا يخلو عن هذهِ الثلاثةِ الأقسامِ ؛ أي : لا بدُّ
لهُ أن يتَّصفَ بواحدٍ منها ؛ إمَّا بالوجوبِ ، أو الاستحالةِ ، أو الجوازِ .

[حدُّ الواجبِ]

قولهُ : (فالواجبُ : ما لا يُتصوَّرُ في العقلِ عدمُهُ) يعني : أن
الواجبَ العقليَّ^(١) : هو الأمرُ الذي لا يُدركُ في العقلِ عدمُهُ^(٢) ؛ إمَّا
ابتداءً بلا احتياجٍ إلى سبقِ نظرٍ ، ويُسمَّى الضروريِّ ؛ كالتحيزِ للجرمِ
مثلاً ؛ فإنَّ العقلَ ابتداءً لا يُدركُ انفكاكَ الجرمِ عن التحيزِ ؛ أي : أخذِ
قدرِ ذاتهِ مِنَ الفراغِ ، وإمَّا بعدَ سبقِ النظرِ ؛ ويُسمَّى نظريًّا ؛ كالقدمِ
لمولانا جلَّ وعزَّ ؛ فإنَّ العقلَ إمَّا يُدركُ وجوبَهُ لهُ تعالى إذا فكَّرَ وعرفَ

(١) مراده : الواجبُ الأعمُّ من المطلق والمقيد ؛ بدليل تمثيله بالتحيزِ للجرمِ ؛ فإنه
واجبٌ مقيد ؛ أي : ما دام الجرمُ . « ياسين » (ق ٥٨) ، وجعله في « شرح
المقدمات » (ص ١٤١) تعريفاً للواجبِ الذاتي ، وقال : (وإنما لم يحتج إلى
تقييد الواجبِ بالذاتي ؛ لأنه عند الإطلاق لا يُحمل إلا على الذاتي ، ولا يُحمل
على العرضي إلا بالتقييد) .

(٢) يعني : لا يدركُ العقلُ نفيه ؛ سواء كانت حقيقة ذلك الواجبِ وجودية ؛
كذات الله تعالى ، أو عدمية ؛ كقدمه وبقائه سبحانه ، فلا يقال : العقلُ يدركُ
عدم الأوليَّةِ للقديمِ تعالى مثلاً ، والأحسن أن تعتبرَ السلوبَ أموراً ذهنية ؛
وعليه يكون لها وجودٌ في الذهن ، فتكون داخلية في التعريف .

ما يترتّب على ثبوتِ الحدوثِ لهُ جلٌّ وعزٌّ مِنَ الدورِ أو التسلسلِ
الواضحِ الاستحالةِ .

فقد عرفتَ بهذا انقسامَ الواجبِ إلى ضروريٍّ ونظريٍّ .

[حدُّ المستحيلِ]

قولهُ : (والمستحيلُ : ما لا يُتصوّرُ في العقلِ وجودُه) يعني

أيضاً : ابتداءً ، أو بعدَ سبقِ النظرِ .

فمثالُ الأوّلِ : عروُّ الجرمِ عنِ الحركةِ والسكونِ ؛ أي : تجرُّدُه

عنهما معاً ؛ بحيثُ لا يوجدُ فيهُ واحدٌ منهما ؛ فإنَّ العقلَ ابتداءً

لا يتصوّرُ ثبوتَ هذا المعنى للجرمِ .

ومثالُ الثاني : كونُ الذاتِ العليّةِ جِزماً تعالَى اللهُ عن ذلكَ علواً

كبيراً ؛ فإنَّ استحالةَ هذا المعنى عليهُ جلٌّ وعزٌّ إنّما يدركُه العقلُ بعدَ

أنْ يسبقَ لهُ النظرُ فيما يترتّبُ على هذا من المستحيلِ ؛ وهو الجمعُ

بينَ النقيضينِ ؛ وذلكَ أنّهُ قد وجبَ لمولانا جلٌّ وعزٌّ القدمُ والبقاءُ ؛

لثلا يلزمُ الدورُ أو التسلسلُ حينئذٍ لو كانَ تعالَى حادثاً سبحانههُ ، فلو

كانَ تعالَى جِزماً لوجبَ لهُ الحدوثُ ، تعالَى عن ذلكَ علواً كبيراً ؛ لما

تقرّرَ منْ وجوبِ الحدوثِ لكلِّ جِرمٍ ، فيلزمُ إذاً لو كانَ تعالَى جِزماً أنْ

يكونَ واجبَ القدمِ ؛ لألوهيَّتهِ ، وواجبَ الحدوثِ ؛ لجرميَّتهِ تعالَى

عن ذلكَ ، وذلكَ جمعٌ بينَ النقيضينِ لا محالةَ .

فقد عرفتَ أيضاً بهذا : انقسامَ المستحيلِ إلى ضروريٍّ ونظريٍّ .

[حُدُّ الْجَائِزِ]

قوله : (والجائزُ : ما يصحُّ في العقلِ وجودُهُ وعدمُهُ) يعني أيضاً : إمَّا ضرورةً ، وإمَّا بعدَ سبقِ النظرِ .

فمثالُ الأوَّلِ : اتصافُ الجرمِ بخصوصِ الحركةِ ؛ فإنَّ العقلَ يدركُ ابتداءً صحَّةَ وجودِها للجرمِ وصحَّةَ عدمِها له .

ومثالُ الثاني : تعذيبُ المطيعِ الذي لم يعصِ اللهَ قطُّ طرفةَ عينٍ ؛ فإنَّ العقلَ إنَّما يحكمُ بجوازِ هذا التعذيبِ في حقِّه عقلاً بعدَ أن ينظرَ في برهانِ الوجدانيَّةِ ويعرفَ أنَّ الأفعالَ كلَّها مخلوقةٌ لمولانا جلَّ وعزَّ ، لا أثرٌ لكلِّ ما سواهُ تعالى في أثرٍ ما ألبتةً ، فيلزمُ من ذلك استواءُ الإيمانِ والكفرِ والطاعةِ والمعصيةِ عقلاً ، وأنَّ كلَّ واحدٍ من هذه يصحُّ أن يُجعلَ أمانةً على ما جُعِلَ الآخرُ أمانةً عليه^(١) .

والظلمُ على مولانا جلَّ وعزَّ مستحيلٌ كيفما فعلَ أو حكم^(٢) ؛ إذ الظلمُ هو التصرُّفُ على خلافِ الأمرِ ، ومولانا جلَّ وعزَّ هو الأمرُ النهائي المبيحُ المحرَّمُ ، فلا أمرَ ولا نهْيَ يتوجَّهُ إليه من سواهُ ؛ إذ كلُّ

(١) قوله : (من هذه) المذكورات الأربع ، سكت عن المباح والمكروه للعلم بهما بطريق المقايسة ، وقوله : (يصلح أن يُجعلَ أمانةً) أي : بجعل الله تعالى . « ياسين » (ق ٧٥) .

(٢) هذا علة لمحذوف ؛ أي : وليس في جعل أحدهما علامة على ما جعل الآخر علامة عليه . . ظلمٌ ؛ لأن الظلم على مولانا محال ، فلا تتعلق به قدرته ؛ لأنها إنما تتعلق بالممكنات . « دسوقي » (ص ٥٥) .

ما سواه ملكٌ له جلٌّ وعلا^(١) ، لا يُبدئُ شيئاً ولا يعيده^(٢) ، ولا أثر له في شيءٍ ألبتة ، ولا شريك له تعالى في ملكه ، ولا يُسألُ عمّا يفعل .

فصحَّ إذاً أن يُدرِكَ العقلُ لكلِّ من المؤمن والكافرِ والمطيعِ والعاصي صحَّةَ وجودِ الثوابِ والعقابِ أو عدمِهما^(٣) ، واختصاصُ كلِّ واحدٍ بما اختصَّ به من ذلك إنَّما هو بمحضِ اختيارِ مولانا جلٌّ وعزٌّ ، لا بسببِ عقليِّ اقتضى ذلك ، لكنَّ إدراكَ العقلِ لجوازِ هذا المعنى موقوفٌ على تحقيقِ النظرِ الذي قدَّمنا .

فبان لك بهذا : أنَّ الجائزَ ينقسمُ أيضاً إلى قسمين ؛ ضروريٍّ ونظريٍّ ، كما انقسمَ القسمانِ اللذانِ قبله .

واتضح بهذا : أنَّ الأقسامَ الثلاثةَ قد تفرَّعتْ إلى ستةِ أقسامٍ ؛ من ضربِ ثلاثةٍ في اثنين ؛ إذ كلُّ قسمٍ منها فيه قسمانِ .

وإنَّما قيَّدنا الصحَّةَ بالعقلِ في حقِّ الجائزِ^(٤) ؛ فقلنا فيه : (ما يصحُّ في العقلِ) ليدخلَ فيه نحوُ جوازِ العذابِ في حقِّ المطيعِ ؛ فإنَّ العقلَ هو الحاكمُ بصحَّةِ وجودِ العذابِ وعدمه في حقِّه ؛ بمعنى : أنَّه لو وقعَ كلُّ منهما لم يلزمُ من وقوعه نقصٌ في حقِّ مولانا تعالى ولا محالٌّ ألبتة ، أمَّا الشرعُ : فقد بيَّنَ أنَّ الله تعالى قد اختارَ بمحضِ

(١) في (ب) وحدها خلافاً لسائر النسخ : (من) بدل (ما) .

(٢) قوله : (لا يبدئُ) أي : لا يُوجدُ ابتداءً ، وقوله : (ولا يعيده) أي : لا يُوجدُ بعد العدم . «دسوقي» (ص ٥٦) .

(٣) قوله : (لكلِّ) متعلق بقوله بعدُ : (صحَّة وجود...) .

(٤) ولم نطلقها ، ونقول : ما يصحُّ وجوده وعدمه . «ياسين» (ق ٧٦) .

فضله للمؤمن المطيع أحد الأمرين الجائزين في حقه ؛ وهو الثواب
والنعيم المقيم ، كما اختار تعالى بعدله للكافر الجائر الآخر ؛ وهو
النار والعذاب الأليم .

واعلم : أن الحركة والسكون للجزم يصح أن يُمثَّلَ بهما لأقسام
الحكم العقليّ الثلاثة ؛ فالواجب العقليّ : ثبوت أحدهما لا بعينه
للجزم ، والمستحيل : نفيهما معاً عن الجرم ، والجائر : ثبوت
أحدهما بالخصوص للجرم .

واعلم : أن معرفة هذه الأقسام الثلاثة وتكريرها تأنيس القلب
بأمثلتها^(١) ؛ حتى لا يحتاج الفكر في استحضار معانيها إلى كلفة
أصلاً . . مما هو ضروريٌّ على كلِّ عاقلٍ يريد أن يفوز بمعرفة الله تعالى
ومعرفة رُسُلِهِ عليهم الصلاة والسلام ، بل قد قال إمام الحرمين
وجماعة : إن معرفة هذه الأقسام الثلاثة هي نفس العقل ، فمن لم
يعرفها فليس بعاقلٍ أصلاً^(٢) .

* * *

(١) قوله : (تأنيس القلب) بالنصب مفعول لأجله ، وقوله : (تكريرها) قبل :
معطوف على قوله : (معرفة) ، وخبر (أن) هو قوله الآتي : (مما هو
ضروري) ، وفي (د) وحدها : (للقلب) بدل (القلب) ، وعليه يقع تكلف
في الإعراب ؛ بجعل (تكريرها) مبتدأ ، و (تأنيس) خبراً له ، ولا داعي
إليه ، وعند العلامة الدسوقي في « حاشيته » (ص ٥٨) نسخة : (تأنيساً)
وهي مؤكدة للمثبت .

(٢) انظر « البرهان » لإمام الحرمين (ص ١١١) .

الكلام على المكلف، وما يجب عليه معرفة

وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ شَرْعاً : أَنْ يَعْرِفَ مَا يَجِبُ فِي
حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ ، وَمَا يَسْتَحِيلُ ، وَمَا يَجُوزُ ، وَكَذَلِكَ
يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرَّسْلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ .

يعني : أنه يجب شرعاً على كلِّ مُكَلَّفٍ - وهو البالغُ العاقلُ^(١) - أنْ
يعرفَ ما ذَكَرَ ؛ لأنه بمعرفة ذلك يكونُ مؤمناً مُحَقِّقاً في إيمانه ، على
بصيرةٍ في دينه .

وإنما قالَ : (يعرف) ولم يقلْ : (يجزم) إشارةً منه إلى أنَّ
المطلوبَ في عقائدِ الإيمانِ المعرفةُ ؛ وهي الجزمُ المطابقُ عن دليلٍ^(٢) ،

(١) لعله لم يزد شرط بلوغ الدعوة - ولا بد منه عند المحققين - ؛ لتقييده الوجوب
بالشرع ، أو لظهور دعوته صلى الله عليه وسلم وعمومها في الأقطار .

(٢) وقع هنا في (أ) زيادة ليست في سائر النسخ : (واحترز بقوله : « المطابق » -
أي : للحق لما في نفس الأمر - من الجزم غير المطابق ؛ كالجزم بالكفریات
على سبيل التقليد لأئمة الكفر ، واحترز بقوله : « عن دليل » من الجزم المطابق
للحق المستند إلى غير دليل ولا أصل) ، وقوله : (المطابق) قال العلامة
الدسوقي في « حاشيته » (ص ٦٣) : (أي : المطابق مُتعلِّقٌ ؛ وهو النسبة
المعتقدة ؛ إذ المطابقة إنما تعتبر بين النسبة المعتقدة ، وبين النسبة التي في =

ولا يكفي فيها التقليد ؛ وهو الجزمُ المطابقُ في عقائدِ الإيمانِ بلا دليل^(١) .

وإلى وجوبِ المعرفةِ وعدمِ الاكتفاءِ بالتقليدِ ذهبَ جمهورُ أهلِ العلمِ ؛ كالشيخِ الأشعريِّ والقاضي أبي بكرِ الباقلانيِّ وإمامِ الحرمين^(٢) ، وحكاةُ ابنِ القصارِ عن مالكٍ أيضاً^(٣) .

ثم اختلفَ الجمهورُ القائلونَ بوجوبِ المعرفةِ :

فقالَ بعضهم : المقلدُ مؤمنٌ إلا أنه عاصٍ بتركِ المعرفةِ التي ينتجُها النظرُ الصحيحُ .

وقالَ بعضهم : إنه مؤمنٌ ولا يعصي إلا إذا كانت فيه أهليةٌ لفهمِ النظرِ الصحيحِ .

وقالَ بعضهم : المقلدُ ليسَ بمؤمنٍ أصلاً ، وقد أنكره بعضهم^(٤) .

ولإمامِ الحرمينِ في « الشاملِ » تقسيمُ المكلفينَ إلى أربعةِ أقسامٍ :

= نفس الأمر ؛ وهو علم الله ، وقيل : اللوح المحفوظ) .

(١) هذا حدُّ للتقليد الذي التحقُّبُ القول بنجاة صاحبه ، أما مطلق التقليد فقد عرفه الإمام ابن عرفة في « المختصر الكلامي » (ص ١١٠) بأنه اعتقاد جازم بقول غير معصوم .

(٢) انظر « شرح العقيدة الكبرى » (ص ١٤١) ، و« شرح العقيدة الوسطى » (ص ١٤٨) .

(٣) انظر « الذخيرة » للعلامة القرافي (٢٣١ / ١٣) .

(٤) هذا خلاف ما صححه في « شرح الكبرى » وادعى الإجماع عليه . « ياسين » (ق ٨٦) .

فَمَنْ عاشَ بعدَ البلوغِ زماناً يسعُهُ للنظرِ ونظرَ . . لم يُختلفَ في صحَّةِ إيمانهِ ، وإن لم ينظرَ لم يُختلفَ في عدمِ صحَّةِ إيمانهِ ، ومَنْ عاشَ بعدَهُ زماناً لا يسعُهُ للنظرِ ، وشغلَ ذلكَ الزمانَ اليسيرَ بما يقدرُ عليه فيه مِنْ بعضِ النظرِ . . لم يُختلفَ في صحَّةِ إيمانهِ ، وإن أعرَضَ عن استعمالِ فكرِهِ فيما يسعُهُ ذلكَ الزمانَ اليسيرَ بما يقدرُ عليه فيه مِنْ النظرِ . . ففي صحَّةِ إيمانهِ قولانٍ ؛ والأصحُّ : عدمُ الصحَّةِ (١) .

قلتُ : ولعلَّ هذا التقسيمَ إنّما هو في حقِّ مَنْ لا جزمَ معه بعقائدِ الإيمانِ أصلاً ولو بالتقليدِ .

وذهبَ غيرُ الجمهورِ إلى أنّ النظرَ ليسَ بشرطٍ في صحَّةِ الإيمانِ ، بل وليسَ بواجبٍ أصلاً ، وإنّما هو مِنْ شروطِ الكمالِ فقط ، وقد اختارَ هذا القولَ الشيخُ العارفُ الوليّ ابنُ أبي جمرةَ والقشيريُّ وابنُ رشدٍ والإمامُ أبو حامدٍ الغزاليُّ وجماعةٌ (٢) .

(١) انظر « الشامل » لإمام الحرمين (ص ١٢٢) ، و« المختصر الكلامي » للإمام ابن عرفة (ص ١١٢) .

(٢) وقد نصَّ حجة الإسلام الغزالي على هذا في مواضع متفرقة من كتبه ، مع ذمِّه الشديد لصاحب هذه الرتبة والراضي بها إن أمكنه الترحيح عنها ، وقد قال في « إحياء علوم الدين » (٥٦ / ١) : (فإذا بلغ الرجل العاقل بالاحتلام أو السنَّ ضحوة نهار مثلاً . . فأول واجب عليه تعلم كلمتي الشهادة وفهم معناهما ؛ وهو قول : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وليس يجب عليه أن يحصل كشف ذلك لنفسه بالنظر والبحث وتحريير الأدلة ، بل يكفيه أن يصدق به ويعتقد جزمًا من غير اختلاج ريب واضطراب نفس ، وذلك يحصل بمجرد التقليد والسماع من غير بحث ولا برهان ؛ إذ اكتفى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجلاف =

والحق الذي يدلُّ عليه الكتابُ والسنةُ : وجوبُ النظرِ ، مع التردُّدِ في كونه شرطاً في صحَّةِ الإيمانِ أو لا^(١) ، والراجحُ : أنَّه شرطٌ ، وقد عزا ابنُ العربيُّ القولَ بأنَّه تعالى يُعلِّمُ بالتقليدِ . . إلى المبتدعةِ ، ونصُّه في كتابه « المتوسِّطِ في الاعتقادِ » :

(اعلموا علِّمكم اللهُ تعالى : أنَّ هذا العلمَ المكلفَ به لا يحصلُ ضرورةً ولا إلهاماً ، ولا يصحُّ التقليدُ فيه ، ولا يجوزُ أن يكونَ الخبرُ طريقاً إليه ، وإنَّما الطريقُ إليه النظرُ ، ورسمه^(٢)) : أنَّه الفكرُ المرتَّبُ في النفسِ على طريقٍ يفضي إلى العلمِ أو الظنِّ ، يطلبُ به مَنْ قامَ به علماً في العلميَّاتِ ، أو غلبةً ظنِّ في المظنوناتِ .

ولو كانَ هذا العلمُ يحصلُ ضرورةً لأدركَ ذلكَ جميعُ العقلاءِ ، أو إلهاماً لوضعهُ اللهُ تعالى في قلبِ كلِّ حيٍّ^(٣) ؛ ليتحقَّقَ به التكليفُ ،

= العرب بالتصديق والإقرار من غير تعلُّم دليل) ، ونحو هذا في « الاقتصاد في الاعتقاد » (ص ١١٤) ، قال الإمام ابن عباد في « رسائله الصغرى » (ص ٢٨) : (التقليد في نفسه مذموم ، لا ينبغي الاعتماد عليه إلا عند الضرورة ، ألا ترى أن الأبله البالغ في البله يسعُّه من التقليد في اعتقاداته ما لا يسعُّ غيره إذا وافق الصواب !؟) .

(١) قوله : (في كونه شرطاً في صحَّةِ الإيمان) أي : فيكون واجباً وجوب الأصول ، وقوله : (أو لا) فيكون واجباً وجوب الفروع ، وهذا الحق الذي ذكره هنا هو عين ما ذهب إليه جمهور أهل العلم سابقاً . « دسوقي » (ص ٦٦) .

(٢) أي : النظرِ ، أي : تعريفه بالرسم . « دسوقي » (ص ٦٨) ، وهو رسمٌ بالفائدة ؛ لأنَّ فائدة الفكر التوصل إلى علم أو ظن . « ياسين » (ق ٨٨) .

(٣) لأنه كلف بالنظر ، والإلهام لا يكتسب . « ياسين » (ق ٨٩) .

وأيضاً : فإنَّ الإلهامَ نوعٌ ضرورةً^(١) ، وقد أبطلنا الضرورةَ ، فلا يصحُّ أن يُقالَ : إنَّه يُعلمُ بالتقليدِ^(٢) كما قالتهُ جماعةٌ من المبتدعةِ ؛ لأنَّه لو عُرِفَ بالتقليدِ لَمَا كَانَ قَوْلُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُقَلِّدِينَ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ وَالِانْقِيَادِ إِلَيْهِ مِنَ الْآخِرِ ، وَأَقْوَاهُمْ مُتَضَادَّةٌ وَمُخْتَلَفَةٌ .

ولا يجوزُ أيضاً أن يُقالَ : إنَّه يُعلمُ بالخبرِ ؛ لأنَّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْهُ فَكَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ الْخَبَرَ خَيْرُهُ ؟!

فثبتَ أنَّ طَريقَةَ النَّظَرِ ؛ وَهُوَ أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ^(٣) ؛ إِذِ الْمَعْرِفَةُ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ ، وَلَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهِ^(٤) ، فَبِضَرُورَةٍ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهَا تَثَبُّتُ لَهُ صِفَةُ الْوَجُوبِ قَبْلَهَا ، وَإِيجَابُ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ الْأُمَّةِ ضَرُورَةً .

فصل^(٥)

مَعَ أَنَّا نَقُولُ : إِنَّ الْمَعْرِفَةَ وَاجِبَةٌ ، وَإِنَّ النَّظَرَ الْمَوْصَلَ إِلَيْهَا

-
- (١) أي : نوع من أنواع العلم الحاصل بالضرورة . « دسوقي » (ص ٦٩) .
(٢) على معنى : أن التقليد هو المخاطب والمكلف به ، وتحرم المعرفة التي ينتجها النظر الصحيح ، وبهذا يلتزم مع قوله بعدُ : (فإن بعض أصحابنا . . .) إلى آخره ؛ لأنهم يقولون : المعرفة واجبة ، وإيمان المقلد صحيح ، ولهذا هو المستدل به من كلام ابن العربي . « ياسين » (ق ٨٩) .
(٣) أي : أول واجب وسيلةً ، فلا يعارضه قوله بعدُ : (إذ المعرفة أول الواجبات) لأن المراد بها أول الواجبات قصداً . « ياسين » (ق ٩١) .
(٤) لعل الحصر إضافي ؛ فقد تحصل المعرفة بدونه خرقاً للعادة كما يقع لبعض العارفين . « ياسين » (ق ٩٢) .
(٥) ما يزال الكلام للإمام ابن العربي المالكي .

واجبٌ . . فإنَّ بعضَ أصحابنا يقولُ : إنَّ منَ اعتقدَ في ربِّه تعالى الحقَّ وتعلَّقَ به اعتقادهُ على الوجهِ الصحيحِ في صفاته . . فإنه مؤمنٌ موحِّدٌ ، ولكنَّ هذا لا يصحُّ في الأغلبِ إلا لناظرٍ ، ولو حصلَ لغيرِ ناظرٍ لم يأمنُ أن يتخلخلَ اعتقادهُ ، فلا بدَّ عندنا من أن يعلمَ كلَّ مسألةٍ من مسائلِ الاعتقادِ بدليلٍ واحدٍ ، ولا ينفعُهُ اعتقادهُ إلا أن يصدرَ عن دليلٍ علَّمَهُ بذلك (١) .

فلو اخترِمَ وقد تعلَّقَ اعتقادهُ بالبارئِ تعالى كما ينبغي ، وعجزَ عن النظرِ . . قال جماعةٌ منهم (٢) : إنَّه يكونُ مؤمناً ، وإن تمكَّنَ من النظرِ ولم ينظرَ . . قال الأستاذُ أبو إسحاقَ : يكونُ مؤمناً عاصياً بتركِ النظرِ ، وبناءه على أصلِ الشيخِ أبي الحسنِ ؛ فأما كونهُ مؤمناً مع العجزِ والاخترامِ فظاهرٌ إن شاء اللهُ تعالى ، وأما كونهُ مؤمناً مع القدرةِ على النظرِ وتركه اختياراً . . فقولُهُ فيه نظرٌ عندي ، لا أعلمُ صحَّتهُ الآن .

فإن قيلَ : فقد أوجبتمُ النظرَ قبلَ الإيمانِ على ما استقرَّ من كلامِكم ، فإذا دُعِيَ المكلَّفُ إلى المعرفةِ ، فقالَ : حتى أنظرَ ؛ لأنِّي الآنَ في مهلةِ النظرِ وتحتَ ترداده . . ماذا تقولونَ ؟ أتُلزِمونهُ الإقرارَ بالإيمانِ فتتقضونَ أصلَكم في أنَّ النظرَ يجبُ قبلها ، أم تمهلونهُ في

(١) يعني : عن دليلٍ أوصله إلى تحقيقِ هذا المعتقد ؛ ففاعل (علَّمَهُ) هو ضميرُ يعود على الدليلِ ، أو يُقرأ : (عن دليلٍ علمه بذلك) على الإضافة ، أو بالرفع على أنه فاعل (يصدر) .

(٢) أي : من أصحابنا . «دسوقي» (ص ٧٢) ، وهذا شروع في تقييد ما تقدَّم بالقدرة على النظر . «جمل» (ق ١٥) .

نظرة إلى حد يتجاوز به المدى فيه ، أم تقلدونه بمقدار فتحكمون فيه
بغير نصٍّ ؟^(١) .

فالجواب : أأ تقول : أما القول بوجود الإيمان قبل المعرفة
فضعيفٌ ؛ لأن الزام التصديق بما لا تعلم صحته يؤدي إلى التسوية بين
النبِيِّ والمُتَّبِعِي ، وأنه يؤمن أو لا فينظر ؛ فإن تبين له الحق فيتمادى ،
وإن تبين له الباطل فيرجع وقد اعتقد الكفر .

وأما إذا دعا المطلوب بالإيمان إلى النظر^(٢) . . . فيقال له^(٣) : إن
كنت تعلم النظر فاسرده^(٤) ، وإن كنت لا تعلمه فاسمعه ، ويسرد في
ساعةٍ عليه ؛ فإن آمن تُحقّق استرشاده ، وإن أبى تبين عناؤه ، فوجب
استخراجه منه بالسيف أو يموت^(٥) .

(١) كذا في النسخ برقع (فتنقصون ، فتحكمون) على أن الجملة خبر لمبتدأ
محذوف ، تقديره : فأنتم تنقصون .

(٢) هذا شروع في الجواب ، و(دعا) : مبني للفاعل ، وفاعله : (المطلوب) ،
و(بالإيمان) : متعلق ب(المطلوب) ، وقوله : (إلى النظر) متعلق
بمحذوف معمول لـ (دعا) أي : وإذا دعا ؛ أي : طلب من طلبنا منه الإيمان
الإمهال للنظر . « دسوقي » (ص ٧٤) .

(٣) حاصله : أنه لا يسهل زناً معيماً ، ولا يُهمل ؛ وحديثه فليس فيه نقض
لأصلنا ؛ من وجوب النظر قبل الإيمان . « ياسين » (٩٨ق) .

(٤) أي : في نفسك ؛ أي : أجره على قلبك ؛ بأن تقول في نفسك : العالم
حادث ، وكل حادث له صانع ، فينتج لك : أن العالم له صانع . « دسوقي »
(ص ٧٤) .

(٥) في (أ) : (أو يضرب حتى يموت) بدل (أو يموت) ، و(أو) بمعنى
(إلى) .

فإنَّ كَانَ مَمَّنْ ثَافَنَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ^(١) ، وَعَرَفَ طَرِيقَ الْإِيمَانِ . .
 لَمْ يُمَهِّلْ سَاعَةً ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُرْتَدَّ اسْتَحَبَّ الْعُلَمَاءَ فِيهِ الْإِمَهَالَ^(٢) ؛
 لَعَلَّهُ إِنَّمَا ارْتَدَّ لَرِيْبٍ ، فَيُتْرَبَّصُّ بِهِ لَعَلَّهُ أَنْ يَرَاغَعَ الشُّكَّ بِالْيَقِيْنِ
 وَالْجَهْلَ بِالْعِلْمِ ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ لِحَصُولِ الْعِلْمِ بِالنَّظَرِ الصَّحِيْحِ
 أَوْلاً^(٣) .

وَكَيْفَ يَصِحُّ لِنَازِرٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ الْإِيمَانَ يَجِبُ أَوْلاً قَبْلَ النَّظَرِ ،
 وَلَا يَصِحُّ فِي الْمَعْقُولِ إِيْمَانٌ بغيرِ مَعْلُومٍ !؟

وَذَلِكَ الَّذِي يَجِدُهُ الْمَرْءُ فِي نَفْسِهِ حَسَنٌ ظَنٌّ بِمَخْبِرِهِ ، وَإِلَّا^(٤) فَإِنَّ
 تَطَرَّقَ إِلَيْهِ التَّجْوِيزُ وَالتَّكْذِيبُ . . تَطَرَّقَ^(٥) .

وَأَيْضاً : فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا الْخُلُقَ إِلَى النَّظَرِ
 أَوْلاً ، فَلَمَّا قَامَتِ الْحَجَّةُ بِهِ وَبَلَغَ غَايَةَ الْإِعْذَارِ فِيهِ . . حَمَلَهُمْ عَلَى
 الْإِيمَانِ بِالسَّيْفِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ مَنْ دَعَاهُ إِلَى الْإِيمَانِ قَالَ لَهُ : اعْرَضْ

(١) ثافن : لازم وجالس وخالط ، قال العلامة الجمل في « حاشيته » (ق ١٦) :

(بأن كان ذمياً خالط المسلمين ثم حارب ، وإن أعطى الجزية) .

(٢) هذا قول ضعيف في المذهب ، والمعتمد : أنه يجب إمهاله ثلاثة أيام ،
 ويستتاب فيها كل يوم مرة ؛ فإن رجع إلى الإسلام فظاهر ، وإلا قتل .
 « دسوقي » (ص ٧٥) .

(٣) أي : قبل الردة . « دسوقي » (ص ٧٦) .

(٤) بأن كان إيماناً حقيقةً ؛ بكونه جزءاً مطابقاً للواقع .

(٥) يعني : تطرق التجويز والتكذيب ، ويلزم من ذلك ألا يكون مؤمناً ، ويستفاد
 هذا التقدير من الشرط .

عَلَيَّ آيَتِكَ ، فَيَعْرِضُهَا عَلَيْهِ ، فَتَظْهَرُ لَهُ ، فَيُؤْمِنُ فَيَأْمَنُ ، أَوْ يَعَانِدُ فِيهِلِكَ) انتهى (١) .

قلتُ : هذا كلامُ ابنِ العربيِّ ، وهو حسنٌ .

وقد استُشْكِلَ القولُ بأنَّ المقلدَ ليسَ بمؤمنٍ ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه تكفيرُ أكثرِ عوامِّ المسلمينَ ؛ وهم معظمُ هذه الأمةِ ، وذلكَ ممَّا يقدحُ فيما عَلِمَ أَنَّ سَيِّدَنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ أَتْبَاعًا ، ووردَ أَنَّ أُمَّتَهُ الْمَشْرُفَةَ ثَلَاثًا أَهْلَ الْجَنَّةِ (٢) !

وأجيبُ : بأنَّ المرادَ بالدليلِ الذي تجبُ معرفتهُ على جميعِ المكلفينَ هو الدليلُ الجُمليُّ الذي يحصلُ في الجُملةِ للمكلفِ العلمُ والطمأنينةُ بعقائدِ الإيمانِ ؛ بحيثُ لا يقولُ قلبُهُ فيها : لا أدري ، سمعتُ الناسَ يقولونَ شيئاً فقلتهُ ، ولا يُشترطُ معرفةُ النظرِ على طريقِ المتكلمينَ ؛ من تحريرِ الأدلَّةِ وترتيبها ، ودفعِ الشبهةِ الواردةِ عليها ، ولا القدرةُ على التعبيرِ عمَّا حصلَ في القلبِ مِنَ الدليلِ الجُمليِّ الذي حصلتُ بهِ الطمأنينةُ ، ولا شكُّ أَنَّ النظرَ على هذا الوجهِ غيرُ بعيدٍ حصولهُ لمعظمِ الأمةِ أو لجميعِها فيما قبلَ آخرِ الزمانِ الذي يرتفعُ فيه العلمُ النافعُ ، ويثبتُ فيه الجهلُ المضرُّ ، ولا يبقى فيه التقليدُ المطابقُ فضلاً

(١) انظر « المتوسط في الاعتقاد » (ص ١١١) ، وقد استفيد منه عدم صحة إيمان المقلد . « دسوقي » (ص ٧٧) .

(٢) روى الترمذي (٢٥٤٦) من حديث سيدنا بريدة رضي الله عنه مرفوعاً : « أهل الجنة عشرون ومئة صف ، ثمانون منها من هذه الأمة ، وأربعون من سائر الأمم » .

عن المعرفة عند كثير ممن يُظنُّ به العلمُ ، فضلاً عن كثيرٍ من العامَّةِ !

ولعلنا أدركنا هذا الزمانَ الصعبَ بلا ريبٍ ، واللهُ المستعانُ ،
ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ العليِّ العظيمِ ، وفي الحديثِ عن أبي أمامةٍ
رضي اللهُ عنه قالَ : قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ : « تَكُونُ فِتْنَةٌ
فِي آخِرِ الزَّمَانِ يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا ، إِلَّا مَنْ أَجَارَهُ
اللهُ تَعَالَى بِالْعِلْمِ » (١) .

وبالجملةِ : فالاحتياطُ في الأمورِ هو أحسنُ ما يسلكُهُ العاقلُ في
أموره ، لا سيَّما في هذا الأمرِ الذي هو رأسُ المالِ ، وعليه مبنَى كلِّ
خيرٍ ، فكيفَ يرضى ذو همَّةٍ أن يرتكبَ منه ما يكدرُ مشربهُ من التقليدِ
المختلفِ فيه ، ويتركَ المعرفةَ والتعلُّمَ للنظرِ الصحيحِ ، الذي يأمنُ
معهُ من كلِّ مخوفٍ ، ثم يلتحقُ معهُ بدرجةِ العلماءِ الداخلينَ في سلكِ
قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا
بِالْقِسْطِ . . . ﴾ [آل عمران : ١٨] الآية ؟! فلا يتقاصرُ عن هذه الرتبةِ
المأمونةِ الزكيَّةِ إلا ذو نفسٍ ساقطةٍ وهمَّةٍ خسيسةٍ .

(١) رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧٩١٠) ، و« مسند الشاميين »
(١٢٣٦) ، قال العلامة الإمام المحقق ابن عباد الرندي في « رسائله
الصغرى » (ص ٢٧) وهو يتحدث عن بدعة التقليد : (واعلم : أن هذه
الصفة الذميمة قد استطار في هذا الزمان شررها ، وعمَّ ضررها ، فترى المتنفِّهَ
الغبيَّ إذا قرع سمعه شيءٌ من علوم التحقيق ، أو علم من أعلام أهل
التصديق . . يلوي خدَّه ويقطَّبُ وجهه ، ويقول لفرط غباوته : لو كان هذا
حقاً لنصَّ عليه فلان ، ولتداولته القرون والأزمان) .

لكن على العاقل أن ينظر أولاً فيمن يحقق له هذا العلم ويختاره للصحة ؛ من الأئمة المؤيدين من الله تعالى بنور البصيرة ، الزاهدين بقلوبهم في هذا العَرَضِ الحاضر ، المشفقين على المساكين ، الرؤفاء على ضعفاء المؤمنين^(١) ، فمن وجد أحداً على هذه الصفة في هذا الزمان القليل الخير جداً . فليشدَّ يدهُ عليه ، وليعلم أنه لا يجد له - والله تعالى أعلم - ثانياً في عصره ؛ إذ من يكون على هذه الصفة أو قريباً منها لا يكون منهم في أواخر الزمان إلا الواحدُ ومن يقربُ منه على ما نصَّ عليه العلماء ، ثم الغالبُ عليه في هذا الزمان الخفاء ؛ بحيث لا يُرشدُ إليه إلا القليلُ من الناس ، وليشكر الله تعالى من أطلعَهُ اللهُ سبحانه وتعالى على هذه الغنيمة العظمى آناء الليل وأطراف النهار ؛ إذ أظفره مولاة الكريم جلاً وعزّاً بمحض فضله بكنزٍ عظيمٍ من كنوز الجنة ينفقُ منه مهما شاء وكيف شاء .

وقلَّ أن يتفقَ اليومَ وجودُ مثلِ هذا إلا لنادرٍ من السعداء ، وأما أن يقرأ هذا العلم على كلِّ من يتعاطى التعرُّضَ له وليسَ على هذه الصفة التي ذكرنا . فمفاسدُ صحبةِ هذا دنيا وأخرى أكثرُ من مصالحها ، وما أكثرَ وجودَ أمثالِ هؤلاء في زماننا في كلِّ موضعٍ !

نسألُ اللهَ تعالى السلامةَ من شرِّ أنفسنا ، ومن شرِّ كلِّ ذي شرٍّ ، بجاهِ سيِّدنا ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم .

(١) قيل : المراد بالمساكين : الذين لا علم عندهم ، وبالضعفاء : البُله الذين لا يفهمون بسهولة . « ياسين » (ق ١٠٧) .

[التحذيرُ من استفتاحِ قراءةِ علمِ العقائدِ مِنَ الكُتُبِ
التي تُكثِرُ من إيرادِ الشُّبُه والمذاهبِ]

وليحذرِ المبتدئُ جهدهُ أن يأخذَ أصولَ دينه من الكُتُبِ التي حُشيتْ
بكلامِ الفلاسفةِ ، وأولعَ مؤلفوها بنقلِ هوسهم وما هو كفرٌ صراحٌ من
عقائدهمُ التي ستروا نجاستها بما يَنبَهُمُ على كثيرٍ (١) ؛ من
اصطلاحاتهم وعباراتهم التي أكثرها أسماءٌ بلا مُسمياتٍ ؛ وذلك
ككتبِ الإمامِ الفخرِ في علمِ الكلامِ و« طوابعِ » البيضاويِّ ومنَ هذا
حدوثهما في ذلك ، وقلَّ أن يُفلحَ من أولعَ بنقلِ كلامِ الفلاسفةِ أو يكونَ
لَهُ نورٌ إيمانٍ في قلبه أو لسانه (٢) .

وكيفَ يفلحُ من والى منَ حادَّ اللهَ ورُسلهَ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ،
وخرقَ حجابَ الهيبةِ ، ونبذَ الشريعةَ وراءَ ظهره ، وقالَ في حقِّ مولانا
جلَّ وعزَّ وفي حقِّ رُسلهَ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ما سوَّكتَ لَهُ نفسهُ
الحمقاءُ ودعاهُ إليه وَهْمُهُ المختلُّ !؟

ولقد خُذِلَ بعضُ الناسِ ؛ فتجدُهُ يُشرفُ كلامَ الفلاسفةِ
الملعونينَ ، ويُشرفُ الكُتُبَ التي تعرَّضتْ لنقلِ كثيرٍ من حماقاتهم ؛
لِمَا تمكَّنَ في نفسه الأمانةُ بالسوءِ من حبِّ الرئاسةِ وحبِّ الإغرابِ على

(١) أي : بما يخفى على كثيرٍ . « دسوقي » (ص ٨٢) .

(٢) لم يقصد بذلك الفخر ومن معه ، بل العقباني من معاصريه ؛ لأن هؤلاء
لا اعتراض عليهم ؛ لأنهم إنما فعلوا ذلك ليتمكنوا من الرد عليهم ، فقد فعلوا
المناسب في ذلك الزمان ، قاله شيخنا المَلُوي . « دسوقي » (ص ٨٣) .

الناسِ بما يَنْبَهُهُمُ على كثيرٍ منهم مِنْ عباراتٍ واصطلاحاتٍ ، يوهمُهُمُ أَنَّ
تحتَهَا علوماً دقيقةً نفيسةً ، وهي ليسَ تحتَهَا إلا التخليطُ والهوسُ
والكفرُ الذي لا يرضى أن يقولَهُ عاقلٌ^(١) .

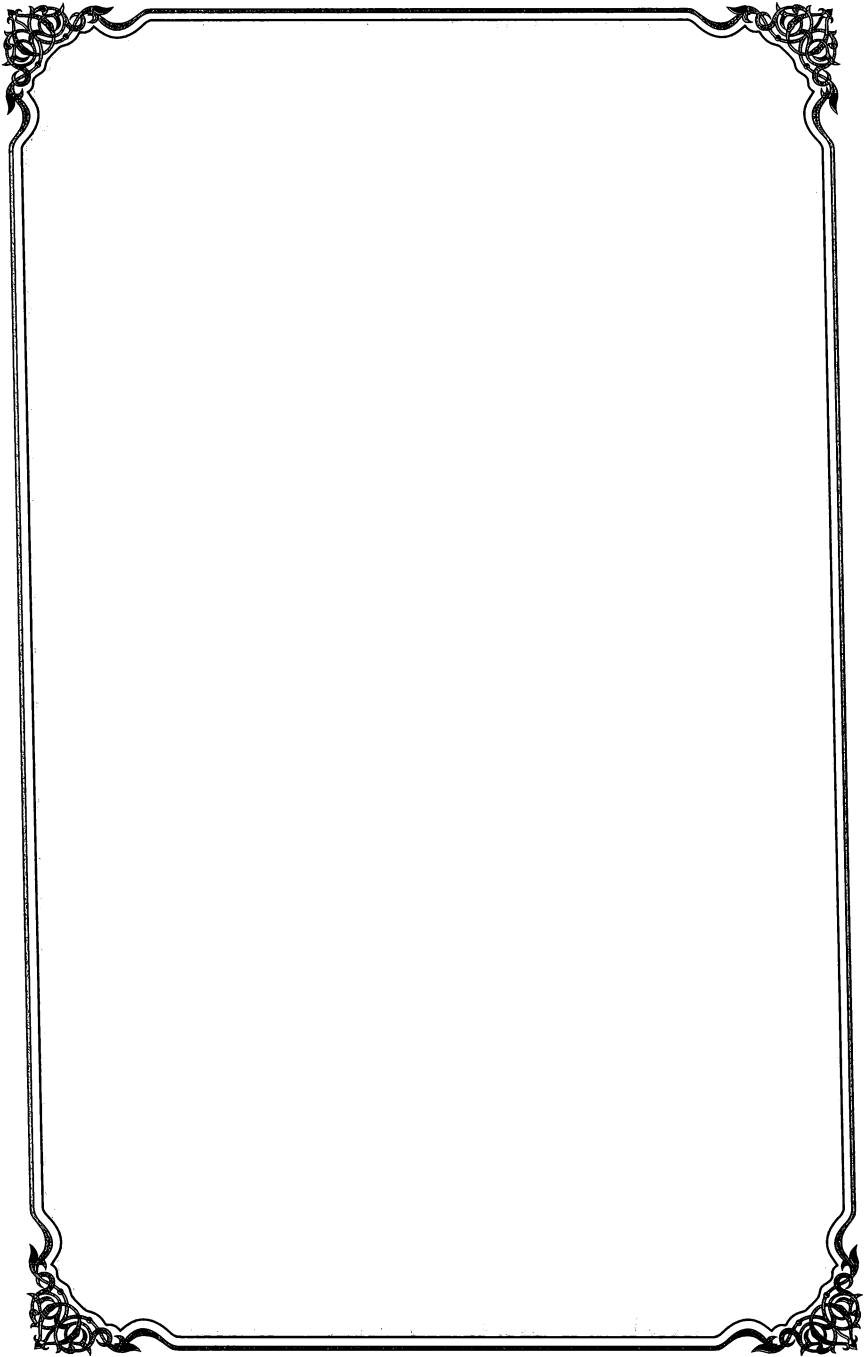
وربّما يؤثّرُ بعضُ الحمقى هوَسَهُمُ على الاشتغالِ بما يعنيه مِنَ الفقهِ
في أصولِ الدينِ وفروعِهِ على طريقِ السلفِ الصالحِ والعملِ بذلكِ ،
ويرى هذا الخبيثُ - لانطماسِ بصيرتِهِ وطردهِ عن بابِ فضلِ اللهِ تعالى
إلى بابِ غضبهِ - أنَ المشتغلينَ بالتفقهِ في دينِ اللهِ تعالى العظيمِ الفوائدِ
دنيا وأخرى بُلداءُ الطبعِ ناقصو الذكاءِ ، فما أجهلَ هذا الخبيثُ وأقبحَ
سريرتَهُ وأعمى قلبَهُ ! حتى رأى الظلمةَ نوراً والنورَ ظلمةً ، ﴿ وَمَنْ يُرِدْ
اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ
يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ *
سَمِعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ [المائدة : ٤١-٤٢] .

نسألُ اللهَ تعالى أنَ يعاملنا ويعاملَ جميعَ أحبّتنا إلى المماتِ بمحضِ
فضلهِ ، وأنَ يلفظَ بجميعِ المؤمنينَ وقيهمِ في هذا الزمانِ الصعبِ
مواردِ الفتنِ بجودهِ وكرمهِ ، بجاهِ أشرفِ الخلقِ سيّدنا ومولانا محمدٍ
صلّى اللهُ عليه وسلّمَ .

* * *

(١) قال حجة الإسلام الغزالي في « المنقذ من الضلال » (ص ١٧٤) :
(ولعمري ؛ لَمَّا غلب على أكثر الخلق ظُهُمُ بأنفسهم الحذاقة والبراعة ،
وكمال العقل وتمام الآلة في تمييز الحق عن الباطل ، والهدى عن الضلال . .
وجب حسم الباب في زجر الكافة عن مطالعة كتب أهل الضلال ما أمكن) .

الكلامُ على الإلهيات



الصفات الواجبة لله تعالى

فِيمَا يَجِبُ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ : عَشْرُونَ صِفَةً .

أشارَ بـ (مِنْ) التبعيضية إلى أنَّ صفاتِ مولانا جَلَّ وَعَزَّ الواجبةَ لَهُ لا تنحصرُ في هذهِ العشرين ؛ إذ كمالُهُ تعالى لا نهايةَ لها ، لكنَّ العجزَ عن معرفةِ ما لم يُنصَبْ عليه دليلٌ عقليٌّ ولا نقليٌّ لا نُؤاخِذُ بِهِ بفضلِ الله تعالى^(١) .

* * *

(١) عبارة بعضهم : وهي - أي : العشرون صفة - ما انتهى إليه إدراك القوى البشرية ، وإلا فصفت كمالته ونعوت جلاله مما يفوت العدَّ ، ولا يحيط به الحدُّ ، لكنَّا لسنا مكلفين بما لم ينصب عليه دليلاً يوصلنا إليه . « ياسين » (ق ١٠٧) ، وكذا سيذكر المصنف (ص ١٦٨) مثل هذا عند حديثه عن صفة الكلام ، وانظر تقسيم هذه الصفات في « شرح المقدمات » (ص ٢٣٥) .

الصفة النفسية

وَهِيَ الْوُجُودُ .

معناه ظاهر^(١) ، وفي عدِّ الوجودِ صفةً على مذهبِ الشيخِ الأشعريِّ
تسامح^(٢) ؛ لأنَّه عندهُ عينُ الذاتِ ، ليسَ بزائدٍ عليها ، والذاتُ ليستَ

(١) لأنه بديهي التصور ، ومعناه : التحقق والثبوت في الخارج ، وهو صفة نفسية ، ومعنى الصفة النفسية كما قال إمام الحرمين في « الإرشاد » (ص ٣٠) : (كل صفة إثباتٍ لنفس ، لازمة ما بقيت النفس ، غير معللة بعلة قائمة بالموصوف) ، ولما عجزت العقول عن تصوُّر ذاته تعالى عجزاً لا مطمع لرفعه . . بقي لها من إدراك صفات النفس له سبحانه صفة الوجود ، مع إقرارها أن وجوده تعالى ليس كوجودنا ، وفي كلام إمام الحرمين في « أجوبته لأسئلة الإمام الصقلي » (ص ٥١) ما يوحى بأن عدم التحيز لذاته تعالى من صفاته النفسية ، ولكن قال بعدها (ص ٥٥) : (الجهل بالصفة النفسية إن صح رجوع صفة النفس إلى غير الوجود . . .) ، فالتحقيق أن عدم التحيز راجع للصفات السلبية عند التفصيل ، ولكن نبه العلامة السكتاني في « حاشيته على شرح العقيدة الصغرى » (ق ٤٣) على أنه قيل : إن السلوب تسمَّى حالاً نفسية أو صفة نفسية .

(٢) وهو مذهب إمام الحرمين أيضاً ، قال في « الإرشاد » (ص ٣١) : (والوجه المرضي : ألا يعدَّ الوجود من الصفات ؛ فإن الوجود نفس الذات) ، ثم قال : (والأئمة رضي الله عنهم متوسعون في عدِّ الوجود من الصفات ، والعلم به علم بالذات) .

بصفةٍ ، لكنْ لَمَّا كَانَ الوجودُ تُوصَفُ بِهِ الذاتُ فِي اللفظِ ، فيُقَالُ :
ذاتُ مولانا جَلَّ وعزَّ موجودٌ . . صحَّ أنْ يُعدَّ صفةً على الجملةِ (١) .

وأما على مذهبِ مَنْ يجعلُ الوجودَ زائداً على الذاتِ ؛ كالإمامِ
الرازيِّ . . فعدهُ مِنَ الصفاتِ صحيحٌ لا تسامحَ فيه (٢) ، ومنهم مَنْ
يجعلُهُ زائداً على الذاتِ فِي الحادثِ دونَ القديمِ ؛ وهو مذهبُ
الفلاسفةِ (٣) .



-
- (١) بيانٌ لوجه التسامح ، وتوطئةٌ لذكر خلاف الإمام الرازي .
(٢) حيث قال في « معالم أصول الدين » (ص ٣٢) وهو من أواخر كتبه : (الوجود
زائد على الماهيات) ، وهي مسألة اضطرب فيها الإمام الرازي ، فقلوله في
« المحصل » (ص ٤٣) مخالف لهذا ، وقال في « الإشارة » (ص ٧٥) وهو
من أوائل كتبه : (لا يجوز أن يكون وجود البارئ تعالى غير حقيقته) .
(٣) انظر الردَّ عليهم في هذه المسألة « محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين »
(ص ٤٣) .

وقد تحصَّل في الوجود ثلاثة أقوال :
الأول : أنه عين الموجود في القديم والحادث .
الثاني : أنه أمر اعتباري زائد على الموجود في القديم والحادث .
الثالث : أنه عين الموجود في القديم ، زائد في الحادث .

صفاتُ السُّلوبِ

صفةُ القِدَمِ

وَأَلْقَدَمٌ .

الأصْحُ : أَنَّ الْقَدَمَ صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ^(١) ؛ أَي : لَيْسَتْ بِمَعْنَى مَوْجُودٍ فِي نَفْسِهَا كَالْعِلْمِ مِثْلًا^(٢) ، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ سَلْبِ الْعَدَمِ السَّابِقِ عَلَى الْوَجُودِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : هُوَ عَدَمُ الْأَوَّلِيَّةِ لِلْوَجُودِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ عَدَمِ افْتِتَاحِ الْوَجُودِ ، وَالْعِبَارَاتُ الثَّلَاثُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ .

هَذَا مَعْنَى الْقَدَمِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ الْعَلِيَّةِ ، وَصِفَاتِهِ الْجَلِيلَةِ السَّنِيَّةِ ، وَأَمَّا مَعْنَاهُ إِذَا أُطْلِقَ فِي حَقِّ الْحَادِثِ ؛ كَمَا إِذَا قُلْتَ مِثْلًا : هَذَا بِنَاءٌ قَدِيمٌ ، وَعَرَجُونٌ قَدِيمٌ : فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ طَوْلِ مَدَّةِ وُجُودِهِ وَإِنْ كَانَ حَادِثًا مَسْبُوقًا بَعْدَهُ ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّكَ لَنِي ضَلُّوكَ الْقَدِيمِ ﴾ [يُوسُفُ : ٩٥] ، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ كَالْعُرْجُونِ

- (١) مُقَابِلِ الْأَصْحِ قَوْلَانِ : الْأَوَّلُ : أَنَّهُ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ ، وَالثَّانِي : أَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْمَعْنَى . « يَاسِينَ » (ق ١١٨) .
- (٢) قَوْلُهُ : (مَوْجُودٌ فِي نَفْسِهَا) أَي : فِي خَارِجِ الْأَعْيَانِ ، وَهُوَ مَا يُمْكِنُ رُؤْيَتُهُ لَوْ أُزِيلَ الْحِجَابُ عَنْهُ . « دَسُوقِي » (ص ٨٨) .

الْقَدِيمِ ﴿يسر : ٣٩﴾ ، فالقدمُ على الله تعالى بهذا المعنى محالٌ ؛ لأنَّ وجودَهُ جَلٌّ وعزٌّ لا يتقيَّدُ بزمانٍ ولا مكانٍ ؛ لحدوثِ كلِّ واحدٍ منهما^(١) ، فلا يتقيَّدُ بواحدٍ منهما إلا ما هو حادثٌ .

[الخلاف في جواز إطلاق لفظ (القديم) عليه سبحانه]

وهل يجوزُ أن يُتلفَظَ بلفظِ (القديم) في حقِّه تعالى ؛ فيقال : هو جَلٌّ وعزٌّ قديمٌ ؛ لأنَّ معناه واجبٌ له جَلٌّ وعزٌّ عقلاً ونقلاً ، أو لا يُتلفَظُ بذلك ، وإنما يُقالُ : يجبُ له تعالى القدمُ ، أو نحوُ هذا من العبارات ، ولا يُطلقُ عليه في اللفظِ اسمُ (القديم) لأنَّ أسماءَهُ جَلٌّ وعزٌّ توقيفيةٌ ؟

هذا ممَّا تردَّدَ فيه بعضُ المشايخِ ، لكن قالَ العراقيُّ في « شرح أصولِ السبكيِّ » : (عدَّةُ الحليميِّ في الأسماءِ ، وقالَ : لم يردُ في الكتابِ نصًّا^(٢)) ، ولكن وردَ في السنَّةِ ، قالَ العراقيُّ : وأشارَ بذلك إلى ما رواه ابنُ ماجه في « سننِه » مِنْ حديثِ أبي هريرةَ رضي اللهُ عنه^(٣) ، وفيه عدُّ « القديمِ » مِنْ التسعةِ والتسعينِ^(٤) .

* * *

- (١) هذا التعليل لا يناسب مذهب المتكلمين في الزمان والمكان ؛ فإنهما لا تحقق لهما عندهم ، فلا يتصفان بالحدوث . « ياسين » (ق ١٢٠) .
- (٢) إنما قال : (نصًّا) إشارة إلى ورود معناه فيه . « سكتاني » (ق ٢٩) .
- (٣) سنن ابن ماجه (٣٨٦١) ، وانظر « الاعتقاد » للبيهقي (١٧) .
- (٤) انظر « الغيث الهامع » (ص ٧٢٩) ، واستدل العلامة السعد في « شرح العقائد » (ص ١٥٤) بالإجماع .

صفة البقاء

وَالْبَقَاءُ .

هو عبارة عن سلبِ العدمِ اللاحقِ للوجودِ^(١) .

وبعضُ الأئمَّةِ يقولُ : معنى (البقاءِ) في حقِّه تعالى : استمرارُ الوجودِ في المستقبلِ إلى غيرِ نهايةٍ ، كما أنَّ القدمَ في حقِّه تعالى : استمرارُ الوجودِ في الماضيِ إلى غيرِ غايةٍ^(٢) ، وكأنَّ هذه العبارةُ يجنحُ قائلُها إلى أنَّ القدمَ والبقاءَ صفتانِ نفسيَّتانِ ؛ لأنَّهما عندَهُ الوجودُ المستمرُّ في الماضيِ والمستقبلِ ، والوجودُ نفسيٌّ ؛ لعدمِ تحقُّقِ الذاتِ بدونِهِ ، وهذا المذهبُ ضعيفٌ ؛ لأنَّهما لو كانا نفسيَّينِ لزمَ ألا تُعقلَ الذاتُ بدونِهما ، وذلكَ باطلٌ ؛ بدليلِ أنَّ الذاتَ يُعقلُ وجودُها ، ثم

(١) في هامش (ب) زيادة مصححة : (وإن شئت قلت : هو عبارة عن عدم الآخرة للوجود ، وإن شئت قلت : هو عدم اختتام الوجود ، والعبارات الثلاث بمعنى) .

وفي (د) زيادة مصححة : (وإن شئت قلت : هو عبارة عن عدم آخرة الوجود ، والعبارتان بمعنى واحد) ، وعليها مشى العلامة الدسوقي في « حاشيته » (ص ٩٢) ، ولم يلتفت كلُّ من العلامتين السكتاني وباسين العليمي لهذه الزيادة ، وانظر « حاشية الجمل » (ق ٢١) .

(٢) الغاية : هي النهاية ، ففي كلامه تفنُّن . « دسوقي » (ص ٩٢) .

يُطَلَّبُ البرهانُ على وجوبِ قدمِها وبقائِها .

وَشَدَّ قَوْمٌ فَقَالُوا^(١) : إِنَّ الْقَدَمَ وَالْبَقَاءَ صِفَتَانِ مَوْجُودَتَانِ يَقُومَانِ بِالذَّاتِ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ ، وَلَا يَخْفَى ضَعْفُهُ ؛ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الْقَدَمُ وَالْبَقَاءُ قَدِيمَيْنِ أَيْضاً بِقَدَمِ آخَرَ مَوْجُودٍ ، وَبَاقِيَيْنِ بِيَقَاءِ آخَرَ مَوْجُودٍ ، ثُمَّ نَنْقُلُ الْكَلَامَ إِلَى هَذَا الْقَدَمِ الْآخَرِ وَهَذَا الْبَقَاءِ الْآخَرَ ، فَيَلْزَمُ فِيهِمَا مَا لَزِمَ فِي الْأَوَّلَيْنِ ، وَيَلْزَمُ التَّسْلُسُ .

وَأَضْعَفُ مِنْ هَذَا : مَنْ فَرَّقَ وَقَالَ : الْقَدَمُ سَلْبِيٌّ ، وَالْبَقَاءُ وَجُودِيٌّ^(٢) .

وَالْحَقُّ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ : أَنَّهُمَا صِفَتَانِ سَلْبِيَّتَانِ ؛ أَي : كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِبَارَةٌ عَنْ نَفْيٍ مَعْنَى لَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى ، وَلَيْسَ لِهَذَا مَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ عَنِ الذَّهْنِ .

* * *

(١) منهم الإمام عبد الله بن سعيد ابن كلاب . مفادُ « سكتاني » (ق ٣١) .
(٢) وهو قول الشيخ الأشعري . انظر « أبحار الأفكار » (١ / ٤٤١) .

صفة المخالفة للحوادث

وَمُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ .

يعني : لا يماثلُهُ تعالى شيءٌ منها مطلقاً ؛ لا في الذاتِ ، ولا في الصفاتِ ، ولا في الأفعالِ ؛ فاللهُ تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] ، فأوَّلُ هذه الآيةِ تنزيهٌ ، وآخرُها إثباتٌ ؛ فصدرُها يردُّ على المجسِّمةِ وأضرابهم ، وعجزُها يردُّ على المعطلةِ النافينَ لجميعِ الصفاتِ .

وحكمةُ تقديم التنزيه في الآية - وإن كان من بابِ تقديم السلبِ على الإثباتِ ، وإن كان الأولى في كثيرٍ من المواطنِ العكسَ - : أنَّه لو بدأ بالسمعِ والبصرِ لأوهمَ التشبيهَ ؛ إذ الذي يُؤلفُ في السمعِ أنَّه بأذنٍ ، وفي البصرِ أنَّه بحدقةٍ ، وأنَّ كلاً منهما إنَّما يتعلَّقُ في الشاهدِ ببعضِ الموجوداتِ دونَ بعضٍ ، وعلى صفةٍ مخصوصةٍ ؛ من عدمِ البعدِ جداً ونحوِ ذلك ، فبدأ في الآيةِ بالتنزيه ليُستفادَ منه نفيُ التشبيهِ لهُ تعالى مطلقاً ، حتى في السمعِ والبصرِ اللذين ذُكرا بعدُ ؛ فإنَّ سمعهُ تعالى وبصرهُ ليسا كسمعِ الخلائقِ وبصرهم ؛ لأنَّ سمعهُ تعالى وبصرهُ صفتانِ قائمتانِ بذاتهِ العليَّةِ التي يستحيلُ عليها الجرميَّةُ والجارحةُ ولو اوازهما ،

واجبتا القدم والبقاء ، متعلقتان بكلّ موجودٍ^(١) ؛ قديماً كان أو
حادثاً ، ذاتاً كان أو صفةً ، ظاهراً كان أو باطناً .

* * *

(١) كما سيأتي تحقيقه (ص ١٦٦) .

صفة القيام بالنفس

وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ ؛ أَي : لَا يَفْتَقِرُ إِلَى مَحَلٍّ ، وَلَا مُخَصَّصٍ .

يعني : أنه ممّا يجب له تعالى : أن يقوم بنفسه^(١) ؛ أي : بذاته .
ومعنى قيامه تعالى بنفسه : سلب افتقاره لشيء من الأشياء .

فلا يفتقر تعالى إلى محل ؛ أي : ذات سوى ذاته يوجد فيها كما توجد الصفة في الموصوف ؛ لأنّ ذلك لا يكون إلا للصفات ، وهو تعالى ذات موصوف بالصفات ، وليس جلّ وعزّ بصفة كما تدّعيه النصارى ومن في معناهم من الباطنيّة ، أهلك الله تعالى جميعهم ، وسيأتي برهان ذلك إن شاء الله تعالى عند تعرّضنا للبراهين^(٢) .

وكذلك لا يفتقر تعالى إلى مخصّص ؛ أي : فاعل يخصّصه بالوجود ؛ لا في ذاته ، ولا في صفة من صفاته ؛ لوجوب القدم

(١) الظاهر أن الباء للآلة ؛ لأن معنى (قام بنفسه) استغنى بنفسه ؛ أي : غناؤه بنفسه ، لا بالغير ولا بالاكْتساب ، فهو إذاً أمر حصل له من قبل نفسه .

« سكتاني » (ق ٣٤) ، ويجوز أن تكون الباء سببية ، وظرفية مجازية .

(٢) سيأتي (ص ٢١٥) ، والمراد بالنصارى : بعضهم .

والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته ، وإنما يحتاجُ إلى المخصَّصِ -
 أي : الفاعلِ - مَنْ يقبلُ العدمَ ، ومولانا جلَّ وعزَّ لا يقبلُهُ ، فإذا
 استحِيلَ على مولانا جلَّ وعزَّ الافتقارُ عموماً .

وبهذا تعرفُ : أنَّ مرادنا بالمحلِّ في العقيدة الذاتُ ، ومرادنا
 بالمخصَّصِ الفاعلُ ؛ فبعدمِ افتقاره تعالى إلى محلِّ - أي : ذاتِ
 أخرى - لزمَ أنَّه جلَّ وعزَّ ذاتٌ لا صفةٌ ، وبعدمِ افتقاره تعالى إلى
 مخصَّصٍ - أي : فاعلٍ - لزمَ أنَّ ذاته العليَّةَ جلَّ وعزَّ ليستُ كسائرِ
 الذواتِ التي لا تفتقرُ هي أيضاً إلى محلِّ ؛ كالأجرامِ مثلاً ؛ لأنَّ هذه
 وإن كانت مستغنيةً عن المحلِّ - أي : عن ذاتِ تقومُ بها - فهي مفتقرةٌ
 ابتداءً ودواماً افتقاراً ضرورياً لازماً إلى المخصَّصِ ؛ أي : الفاعلِ ؛
 وهو مولانا جلَّ وعزَّ .

فإذا ؛ القيامُ بالنفسِ : هو عبارةٌ عن الغنى المطلقِ ، وذلك
 لا يمكنُ أن يكونَ إلا لمولانا تبارك وتعالى ، قال جلَّ مِنْ قائلٍ :
 ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [فاطر : ١٥] .

وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلَدْ * وَلَمْ يَكُنْ
 لَهُمُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ٤-٢] ، فأثبتَ تعالى بقوله : ﴿ اللَّهُ
 الصَّمَدُ ﴾ افتقارَ كلِّ ما سواه إليه جلَّ وعزَّ ؛ إذ الصمدُ هو الذي
 يُصمَدُ إليه في الحوائجِ ؛ أي : يُقصدُ فيها ، ومنهُ تُسألُ ، ولا شكَّ أنَّ
 كلَّ ما سواه تعالى صامدٌ إليه ؛ أي : مفتقرٌ إليه ابتداءً ودواماً ؛ بلسانِ
 حالِهِ ، أو بلسانِ مقالِهِ ، أو بهما معاً .

وأثبتَ تعالى بقوله : ﴿ لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُوَلِّدْ ﴾ وجوبَ الغناءِ له جلَّ وعزَّ عن المؤثِّرِ والأثرِ ؛ فلا حاجةَ لله تعالى إلى المؤثِّرِ ، ولا علةَ لوجوده جلَّ وعزَّ ، وإليه الإشارةُ بقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يُوَلِّدْ ﴾ أي : لم يتولَّدْ وجودُه تعالى عن شيءٍ ؛ أي : لا سببَ لوجوده تعالى ؛ لوجوبِ قدمه وبقائه .

وكذلك لا حاجةَ له تعالى إلى الأثرِ ؛ وهو ما أوجدَ تعالى منَ الحوادثِ ، ولا غرضَ له جلَّ وعزَّ في شيءٍ منها ، تعالى ربُّنا عن الأعراضِ والأغراضِ ، ولا معينَ له تعالى في شيءٍ منها ، بل هو جلَّ وعزَّ فاعلٌ بمحضِ الاختيارِ بلا واسطةٍ ولا معالجةٍ ولا علةٍ ، وإليه الإشارةُ بقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكِلِدْ ﴾ أي : لم يتولَّدْ وجودُ شيءٍ عن ذاته العليَّةِ ؛ بأن يكونَ بعضاً منها ، أو ناشئاً عنها من غيرِ قصدٍ ، أو ناشئاً عنه تعالى باستعانةٍ ممَّن يزاوجهُ على ذلك^(١) ، أو ثمَّ غرضٌ يحملهُ على ذلك كما هو شأنُ الزوجينِ ونحوهما بالنسبةِ إلى الولدِ ونحوه في جميعِ ما ذكَّرَ ؛ إذ لو كانَ تعالى كذلكَ لزمَ أن يماثلَ الحوادثَ ، كيف وهو تبارك وتعالى ليس له كفواً أحدٌ ؟!

فلا والدَ إذاً ولا صاحبةَ ولا ولدَ ، ولا مماثلةَ بينه وبينَ الحوادثِ بوجهٍ من الوجوه ، فتبارك اللهُ ربُّ العالمينَ .

* * *

(١) قوله : (ممن يزاوجه) أي : يعاونه . « جمل » (ق ٢٢) .

صفة الوجدانية

وَالْوَحْدَانِيَّةُ ؛ أَي : لِثَانِي لَهٗ فِي ذَاتِهِ ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ .

يعني : أن الوجدانية في حقه تعالى تشمل على ثلاثة أوجه :

أحدها : نفى الكثرة في ذاته تعالى ، ويُسمى : الكم المتصل .

الثاني : نفى النظير له جلّ وعزّ في ذاته تعالى أو في صفة من

صفاته ، ويُسمى : الكم المنفصل .

الثالث : انفراده تعالى بالإيجاد والتدبير العام بلا واسطة

ولا معالجة ، فلا مؤثّر سواه تعالى في أثر ما عموماً ، قال جلّ من

قائل : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] ، وقال تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ

اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلِقُ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ ﴾ [الأنعام : ١٠٢] ،

وقال جلّ وعزّ : ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الحديد : ٢] ، وقال تبارك

وتعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات : ٩٦] .

* * *

[حقيقة الصفة النفسية والصفات السلبية]

فَهَذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ ، الْأُولَى نَفْسِيَّةٌ ؛ وَهِيَ الْوُجُودُ ،
وَالْخَمْسَةُ بَعْدَهَا سَلْبِيَّةٌ .

حقيقة الصفة النفسية : هي الحال الواجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة^(١) ؛ كالتحيز للجرم مثلاً^(٢) ؛ فإنه واجب للجرم ما دام الجرم ، وليس ثبوته له معللاً بعلة .

واحترز بقوله : (غير معللة بعلة) من الأحوال المعنوية ؛ ككون الذات عالمة وقادرة ومريدة مثلاً ؛ فإنها معللة بقيام العلم والقدرة والإرادة بالذات^(٣) ، أمّا العلم والقدرة فليسا من الصفات النفسية ولا من المعنوية ؛ لأن هاتين أحوالاً ، والحال ليست بموجودة في

(١) قوله : (غير معللة) منصوب على الحالية ، لا على أنه خبر (دام) لأنها هنا تامة .

(٢) انظر « الإرشاد » لإمام الحرمين (ص ٣٠) ، قوله : (ما دامت الذات) ما : مصدرية ظرفية معمولة لقوله : (الواجبة للذات) ، ودام : تامة لا خبر لها ؛ أي : الواجبة للذات مدة دوام الذات ، وفيه تنبيه على أن الأمر النفسي لا يتخلف عن الذات التي ذلك الأمر النفسي لها ، ولذلك يقولون : إن ما بالذات لا يتخلف ولا يتخلف . « دسوقي » (ص ١٠٩) .

(٣) في (هـ) زيادة : (واحترز أيضاً من صفات المعاني) .

نفسها ولا معدومة^(١) ، والعلم والقدرة صفتان موجدتان في أنفسهما ، قائمتان بموجود .

فإذا عرفت هذا فاعلم : أنَّ (الوجود) إنما يصحُّ أن يكون صفةً نفسيةً عند مَنْ يجعله زائداً على الذات ، وأمّا مَنْ يجعله نفس الذات فليس بصفةً أصلاً ، وقد سبق الاعتراضُ عن عدِّه مِنَ الصفات^(٢) ، ويمثل ذلك يُعترضُ هنا عن عدِّه مِنَ الصفات النفسية ؛ أي : معنى الوجود راجعٌ للذات ، سواءً قلنا : إنَّه عينُ الذات ، أو زائدٌ على حقيقتها ؛ لأنَّ الذات لا تثبت في الخارج عن الدهن إلا أن تكون موجودةً .

قوله : (والخمسةُ بعدها سلبيةٌ) يعني : أنَّ مدلولَ كلِّ واحدٍ منها عدمٌ أمرٌ لا يلبثُ بمولانا جلَّ وعزَّ ، وليس مدلولها صفةً موجودةً في نفسها كما في العلم والقدرة ونحوهما مِنْ سائرِ صفاتِ المعاني الآتية^(٣) .

(١) بل متحققة بطريق النسخ لغيرها . « ياسين » (ق ١٣٩) .

(٢) تقدم (ص ١٤٢) .

(٣) قد يقال : وصفات المعاني أيضاً سلبية ؛ لأنها تسلب أعضادها ؛ فالقدرة مثلاً تسلب عن الله تعالى العجز ، وهكذا .

والجواب : لا خلاف في كون صفات المعاني سلبية أعضادها عنه سبحانه ، ولكن هذا السلب حاصل بقيامها بذاته سبحانه ، ولذا نقل العلامة الدسوقي في « حاشيته » (ص ١١١) عن المحقق عبد الفتاح الملوي قوله : (والتحقق : أن الصفة السلبية مبيأة للسالبة ؛ لأن السلبية : ما دلَّ لفظها على نفي نقص مطابق ؛ كالخمسة المذكورة ، والسالبة : ما دلَّ لفظها على نفي =

فالقدمُ معناه سلبٌ ؛ وهو نفيٌ سبقَ العدمَ على الوجودِ ، وإن شئتَ قلتَ : هو نفيُّ الأُولَيَّةِ للوجودِ ، والمعنى واحدٌ .

والبقاءُ : هو نفيُّ لحوقِ العدمِ للوجودِ .

والمخالفةُ للحوادثِ : هي نفيُّ المماثلةِ لها في الذاتِ والصفاتِ والأفعالِ .

والقيامُ بالنفسِ : هو نفيُّ افتقارِ الذاتِ العليَّةِ إلى محلٍّ ؛ أي : ذاتٍ أخرى تقومُ بها قيامَ الصفةِ بالموصوفِ ، ونفيُّ افتقاره تعالى إلى مخصَّصٍ ؛ أي : فاعليٍّ .

والوحدانيةُ : عدمُ الاثنيَّةِ في الذاتِ العليَّةِ والصفاتِ والأفعالِ ، وإن شئتَ قلتَ : هي نفيُّ الكميَّةِ المتصلةِ والمنفصلةِ ، ونفيُّ الشريكِ في الأفعالِ عموماً ، والمعنى واحدٌ ، وبالله تعالى التوفيقُ .

* * *

= نقص التزاماً ، وذلك كالقدرة وما معها من صفات المعاني ، فلفظ « القدرة » يدلُّ مطابقة على صفة يتأتى بها إيجاد الممكن ، ويدل التزاماً على سلب العجز ، وهكذا) .

صفات المعاني

ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى : صِفَاتِ الْمَعَانِي .

مرادهم بصفات المعاني : الصفات التي هي موجودة في نفسها ، سواءً كانت حادثةً ؛ كبياض الجرم مثلاً وسواده ، أو قديمةً ؛ كعلمه تعالى وقدرته .

فكلُّ صفةٍ موجودةٍ في نفسها فإنَّها تُسَمَّى في الاصطلاح : صفةً معنويةً . وإن كانت الصفة غير موجودة في نفسها ؛ فإن كانت واجبةً للذات ما دامت الذات غير معللةٍ بعلةٍ . . سُمِّيَتْ صفةً نفسيةً أو حالاً نفسيةً ، ومثالها : التحيزُ للجرم ، وكونه قابلاً للأعراض مثلاً^(١) .

وإن كانت الصفة غير موجودة في نفسها إلا أنَّها معللةٌ إنّما تجب للذات ما دامت علَّتْها قائمةٌ بالذات . . سُمِّيَتْ صفةً معنويةً أو حالاً معنويةً ، مثالها : كونُ الذاتِ عالمةً أو قادرةً مثلاً .

* * *

(١) ولذا يعبرون عن هذا المعنى فيقولون : ما بالذات - أو : ما بالنفس - لا يتخلف ولا يختلف ، فقبول الجرم للأعراض لا يمكن تخلفه ، لا يقال : يمكننا تصور الجرم ابتداءً مع الغفلة عن الأعراض ؛ لأن هذا التصور لا يمكن ثبوته إلا بتصور بعض الأعراض .

صفة القدرة والإرادة وتعلقهما

وَهِيَ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِجَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ .

يعني : أنَّ القدرةَ والإرادةَ متعلِّقُهما واحدٌ ؛ وهو الممكناتُ^(١) ، دونَ الواجباتِ والمستحيلاتِ ، إلا أنَّ جهةَ تعلقِهما بالممكناتِ مختلفةٌ ؛ فالقدرةُ : صفةٌ تؤثرُ في وجودِ الممكنِ وإعدامِهِ على وَفْقِ الإرادةِ ، والإرادةُ : صفةٌ تؤثرُ في اختصاصِ أحدِ طرفي الممكنِ ؛ مِنْ وجودِ أو عدمِ أو طولِ أو قصرٍ ونحوِها . . بالوقوعِ بدلاً عن مقابلهِ .

فصارَ تأثيرُ القدرةِ فرعَ تأثيرِ الإرادةِ^(٢) ؛ إذ لا يُوجدُ مولانا جلَّ وعزَّ مِنْ الممكناتِ أو يعدمُ بقدرتهِ إلا ما أرادَ اللهُ تعالى وجودَهُ أو إعدامَهُ ،

(١) القاعدة : أنَّ الخبرَ المعرفَ بـ (أل) الجنسية يكون محصوراً في المبتدأ ؛ أي : الممكنات محصورة في التعلق ، لهذا بحسب القاعدة ، والمراد هنا : أنه من حصر المبتدأ ؛ أي : أنَّ التعلق محصور في الممكنات لا يتجاوزها إلى الواجبات والمستحيلات ، فما هنا مخالف للقاعدة . « عدوي » (ق ١١) ، والتعلق : اقتضاء الصفةِ أمرًا زائداً على القيام بمحلِّها .

(٢) التفريع أمر عقلي ، وترتب ذاتي لا زمني ، وظاهر أنَّ الكلام في تعلق القدرة والإرادة الحادث ؛ وهو التنجيزي ، ولا يخفى ما في كلامه من المسامحة ، والتحقيق أنَّ يقال : إن تأثير الذات بالقدرة فرع تأثير الذات أو تخصيصها بالإرادة . « ياسين » (ق ١٥٠) .

وتأثيرُ الإرادةِ عندَ أهلِ الحقِّ على وَفْقِ العلمِ^(١) ، فكلُّ ما علمَ اللهُ تباركَ وتعالى أَنَّهُ يَكُونُ مِنَ الممكِناتِ أو لا يَكُونُ . . فذلِكَ مرادُهُ جَلَّ وعزَّ .

والمعتزلةُ قَبَّحَهُمُ اللهُ تعالى جعلوا تَعَلَّقَ الإرادةِ تابِعاً للأمرِ ، فلا يريدُ عندهم مولانا جَلَّ وعزَّ إلا ما أمرَ به مِنَ الإيمانِ والطاعةِ ، سواءً وَقَعَ ذلكَ أم لا .

فَعِنْدَنَا : إيمانُ أبي جهلٍ مأمورٌ به غيرُ مرادٍ لَهُ تعالى ؛ لأنَّهُ جَلَّ وعزَّ علمَ عدمَ وقوعِهِ ، وكفَرُ أبي جهلٍ منهيٌّ عنه وهو واقعٌ بإرادةِ اللهِ تعالى وقدرتِهِ .

وعندَ المعتزلةِ قَبَّحَ اللهُ تعالى رأيهم^(٢) : إيمانهُ هو المرادُ اللهُ تعالى لا كُفْرُهُ ، فلزَمَهُم أَنَّهُ وَقَعَ نقصٌ في ملكِ مولانا جَلَّ وعزَّ ؛ إذ وَقَعَ فِيهِ على قولِهِم ما لا يريدُهُ ، تعالى مَنْ لَهُ ملكُ السماواتِ والأرضِ وما بينهما عن ذلكَ علواً كبيراً^(٣) .

(١) أي : على وفق تَعَلَّقَ العلمِ بالممكِناتِ فقط ، وليس مراده أن الإرادة تساوي العلم تَعَلُّقاً ؛ لأنَّ العلمَ يَتَعَلَّقُ بالواجباتِ والعجائزاتِ والمستحيلاتِ ، والإرادةُ إنما تَتَعَلَّقُ بالممكِناتِ ، والمرادُ : على وفق العلمِ الملاحظِ تعلقه بالمفرداتِ المُشَبَّه لَعلمِ الحوادثِ التصوري ، وأما العلمِ الملاحظِ تعلقه بالنسبِ المُشَبَّه لَعلمِ الحوادثِ التصديقي . . فهو فرعٌ عن تعلقِ القدرةِ . « دسوقي » (ص ١١٧ - ١١٨) ثم نَبَّهَ أن هذا مبني على إثباتِ تعلقِ تنجيزي للعلمِ ، وفيه خلاف .

(٢) أي : أظهر قبح رأيهم . « جمل » (ق ٢٥) .

(٣) وحاول بعضهم الجمع بين القولين : فقالوا بانقسام الإرادة القديمة إلى كونية وشرعية ، أو قل : قسرية واختيارية ، قال المحقق العلامة ياسين العلمي في =

وبالجملة : فالمتعلقات عند أهل الحق ثلاثة مرتبة : تعلق القدرة ، وتعلق الإرادة ، وتعلق العلم بالممكنات ، فالأول مرتب على الثاني ، والثاني مرتب على الثالث .

وإنما لم تتعلق القدرة والإرادة بالواجب والمستحيل ؛ لأن القدرة والإرادة لما كانتا صفتين مؤثرتين ، ومن لازم الأثر أن يكون موجوداً بعد عدمه . . . لزم أن ما لا يقبلُ العدم أصلاً كالواجب لا يقبلُ أن يكون أثراً لهما ، وإلا لزم تحصيل الحاصل ، وما لا يقبلُ الوجود أصلاً كالمستحيل لا يقبلُ أيضاً أن يكون أثراً لهما ، وإلا لزم قلب الحقيقة ؛ برجوع المستحيل عين الجائر ، فلا قصور أصلاً في عدم تعلق القدرة والإرادة القديمتين بالواجب والمستحيل ، بل لو تعلقتا بهما لزم حينئذ القصور ؛ لأنه يلزم على هذا التقدير الفاسد أن يجوز تعلقهما بإعدام أنفسهما ، بل وإعدام الذات العلية ، وبإثبات الألوهية لمن لا يقبلها

« حاشيته » (ق ١٥٣) : (وذكر بعضهم ما يرفع الإشكال والخلاف ؛ فقال :

الإرادة نوعان : إرادة اختيار ؛ بمعنى : أنه تعالى أراد من العباد الإيمان والطاعة برغبتهم واختيارهم ، وإرادة قسر وإلجاء ؛ بمعنى : أنه ألجأهم إلى الفعل وقسرهم عليه ، ويستحيل تخلف المراد عن الثانية ؛ لما يلزم من تخلفه العجز ، لا عن الأولى ؛ لعدم استلزامه لذلك ؛ لأنه لو شاء لألجأهم وقسرهم على مراده ، ووُدَّ : بأنه يكفي في لزوم العجز تخلف مراد الله تعالى في ذلك .

وأما قول بعضهم : الإرادة قسمان : إرادة أمر وتشريع ، وإرادة قضاء وتقدير ؛ فالأولى تُسمى الإرادة الشرعية ؛ تتعلق بالطاعة لا بالمعصية ، والثانية الإرادة التقديرية ؛ شاملة لجميع الكائنات . . . فلا يرفع الخلاف .

نعم ؛ يرفع التعارض بين الآيات والأحاديث بحسب الظاهر .

مِنَ الحِوَادِثِ ، وبسببها عَمَّ تَجِبَ لَهُ ؛ وهو مو لانا جَلَّ وَعَزَّ ! وأيُّ نَقْصٍ وفسادٍ أعظمٍ مِنْ هذا ؟!

وبالجملة : فذلك التقديرُ الفاسدُ يؤدِّي إلى تخليطٍ عظيمٍ لا يبقى معه شيءٌ مِنَ الإيمانِ ، ولا شيءٌ مِنَ المعقولاتِ أصلاً .

ولخفاءِ هذا المعنى على بعضِ الأُضْيَاءِ مِنَ المبتدعةِ صرَّحَ بقبيضِ ذلكَ ، فنقلَ عن ابنِ حزمٍ أَنَّهُ قَالَ في « الملل والنحل » : (أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَقْدِرْ لَكَانَ عَاجِزًا)^(١١) ، فانظرِ اختلافَ عقلِ هذا المبتدعِ كيفَ غفلَ عَمَّا يلزمُهُ على هذه المقالةِ الشنيعةِ مِنْ اللوازِمِ التي لا تدخلُ تحتَ وهمٍ ، وكيفَ فاتتهُ أَنَّ المعجزَ إِنَّمَا يَكُونُ لَوْ كَانَ القصورُ جَاءَ مِنْ نَاحِيَةِ القُدْرَةِ ، أَمَا لَوْ كَانَ لَعَدِمَ تَعَلُّقُ القُدْرَةِ فَلَا يَتَوَهَّمُ عَاقِلٌ أَنَّ هَذَا عَجْزٌ .

وذكرَ الأستاذُ أبو إسحاقِ الإسفرايينيُّ : أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ هَذَا المبتدعُ وأشياؤهَ ذَلِكَ بحسبِ فهمِهِمُ الركيكِ . . قصَّةُ إدريسَ عليه السلام^(١٢) ؛ حيثُ جَاءَ إبليسُ لعنَهُ اللهُ تَعَالَى في صورةِ إنسانٍ وهو

(١١) انظر « الفصل في الملل والأهواء والنحل » (١٣٨/٢) وعبارته : (من سأل : هل الله تعالى قادر على أن يتخذ ولداً ؟ فالجواب : أنه تعالى قادر على ذلك) ، وقال أيضاً : (من قال : لا يوصف تعالى بالقدرة على المحال . . فقد جعل قدرته سبحانه وتعالى متناهية ، وجعل قوته عز وجل مقطوعة محدودة) ، إلى غير ذلك مما يعجب منه امرؤٌ أن يفوه به مثلُ هذا العالم الكبير القلندر .

(٢) قوله : (من) مستعملة هنا فيما لا يعقل ، والتقدير : أول كلام أخذ منه هذا =

يخيطُ ويقولُ في كلِّ دخلةِ الإبرةِ وخرجتها : سبحانَ اللهِ والحمدُ لله ،
فجاءهُ بقشرةِ بيضةٍ وقالَ لهُ : اللهُ تعالى يقدِرُ أن يجعلَ الدنيا في هذهِ
القشرةِ ؟ فقالَ لهُ في جوابِهِ : اللهُ تعالى قادرٌ أن يجعلَ الدنيا في سمِّ
هذهِ الإبرةِ ، ونخسَ إحدى عينيهِ ، فصارَ أعورَ ، قالَ : وهذا وإن لم
يُزوَ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فقد ظهرَ وانتشرَ ظهوراً
لا يُرَدُّ .

قالَ (١) : وقد أخذَ الأشعريُّ مِنْ جوابِ إدريسَ عليه الصلاةُ
والسلامُ أجوبةً في مسائلَ كثيرةٍ مِنْ هذا الجنسِ ، وأوضحَ هذا
الجوابَ فقالَ : إن أرادَ السائلُ أن الدنيا على ما هي عليه والقشرةُ على
ما هي عليه . . فلم يقلْ ما يُعقلُ ؛ فإنَّ الأجسامَ الكثيرةَ يستحيلُ أن
تتداخلَ وتكونَ في حيزٍ واحدٍ ، وإن أرادَ أنه يصغرُ الدنيا قدرَ القشرةِ
ويجعلُها فيها ، أو يكبرُ القشرةَ قدرَ الدنيا ويجعلُ الدنيا فيها . .
فلعمري ؛ اللهُ تعالى قادرٌ على ذلكَ وعلى أكثرَ منه (٢) .

= المبتدع وأشياعه ذلك هو جواب قصة إدريس عليه السلام .

والأستاذ الإسفرايني من طبقة شيوخ ابن حزم من حيث الزمان ، وعليه :
فالمبتدع هنا غير ابن حزم ، وبه تعلم سبق بعض المبتدعة لابن حزم في هذه
الشناعة ، وقد قال بتعلُّق القدرة بالمحالات العقلية بعض العارفين ، إلا أن حدَّه
للمستحيل العقلي مبين لما عليه المتكلمون .

(١) ما يزال الكلام للأستاذ الإسفرايني .

(٢) أورد هذه الحكاية الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني في كتابه « الترتيب في أصول
الفقه » ، ونقله عنه العلامة الزركشي في « تشنيف المسامع » (٤ / ٦٦٢) .

قال بعضُ المشايخ^(١) : (وإنما لم يفصل إدريسُ عليه الصلاةُ
السلامُ الجوابَ هكذا ؛ لأنَّ السائلَ معاندٌ متعنِّتٌ ، ولهذا عاقبهُ على
السؤالِ بنخسِ العينِ ؛ وذلكَ عقوبةُ كلِّ سائلٍ مثله)^(٢) .

* * *

(١) هو العلامة الزركشي ، بعد إيراده للنقل المذكور .
(٢) انظر « تشنيف المسامع » (٤ / ٦٦٣) .

صفة العلم

وَالْعِلْمُ الْمَتَعَلِّقُ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ
وَالْمُسْتَحِيلَاتِ .

العلمُ : هو صفةٌ ينكشفُ بها ما تتعلَّقُ به انكشافاً لا يحتملُ النقيضَ
بوجهٍ من الوجوه .

فمعنى قولنا : (المتعلِّقُ بجميعِ الواجباتِ . . .) إلى آخره : أنَّ
جميعَ هذه الأمورِ منكشفةٌ لعلمه تعالى ، متَّضحةٌ له أولاً وأبداً بلا
تأمُّلٍ ولا استدلالٍ اتضاحاً لا يمكنُ أن يكونَ في نفسِ الأمرِ على خلافِ
ما علمه جلَّ وعزَّ (١) .

* * *

(١) قوله : (يكون) أي : العلم أو الاتضاح ، وإن كان بالتاء الفوقية (تكون)
فالمراد : الأمور المنكشفة . مفادُ « ياسين » (ق ١٦٦) .

صفة الحياة

وَالْحَيَاةُ ، وَهِيَ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ .

الحياة : هي صفةٌ تصحُّحُ لِمَنْ قَامَتْ بِهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِالْإِدْرَاكِ .

ومعنى كونها لا تتعلَّقُ بشيءٍ : أنها لا تقتضي أمرًا زائدًا على القيام بمحلِّها^(١) ، والصفةُ المتعلِّقةُ : هي التي تقتضي أمرًا زائدًا على ذلك ، ألا ترى أنَّ العلمَ بعدَ قيامه بمحلِّه يطلبُ أمرًا يُعَلِّمُ به ، وكذلك القدرةُ والإرادةُ ونحوهما !؟

وبالجملة : فجميعُ صفاتِ المعاني متعلِّقةٌ^(٢) - أي : طالبةٌ - لزائدٍ على القيام بمحلِّها سوى الحياة ، وهذا التعلُّقُ نفسيٌّ لتلك الصفاتِ^(٣) ، كما أنَّ قيامها بالذاتِ نفسيٌّ لها أيضًا .

* * *

(١) معنى (لا تقتضي) أي : لا تستلزم ، وكذا قوله بعدُ : (أي : طالبةٌ) يحمل على معنى الاستلزام . مفادُ « ياسين » (ق ١٦٧) .

(٢) أراد : صفاتِ المعاني الواجبةُ القديمة ؛ إذ من المعاني ما ليس له تعلق ؛ كالألوان والأكوان في الحادثات . مفادُ « سكتاني » (ق ١٦٨) .

(٣) أراد : التعلقاتِ الصُّلُوحيةُ القديمة ، ومثلها التنجيزية القديمة ، أما التعلقاتِ التنجيزية الحادثة فلا تدخل في كلام المصنف ، قال العلامة السكتاني في =

صفة السمع والبصر وتعلقها

وَأَسْمَعُ وَأَبْصِرُ وَأُتَعَلَّقَانِ بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ .

السمع والبصر : صفتان ينكشفن بهما الشيء ويتضح كالعلم ، إلا أن الانكشاف بهما يزيد على الانكشاف بالعلم ؛ بمعنى : أنه ليس عينه ، وذلك معلوم في الشاهد ضرورة ، ومتعلقهما أخص من متعلق العلم ، فكل ما تعلق به السمع والبصر تعلق به العلم ، ولا ينعكس إلا جزئياً .

وربّه بقوله : (بجميع الموجودات) على أن سمعه تعالى وبصره مخالفان لسميعنا وبصرنا في التعلق ؛ لأن سمعنا إنما يتعلق عادة ببعض الموجودات ؛ وهي الأصوات ، وعلى وجه مخصوص ؛ من عدم البعد والقرب جداً ، وبصرنا إنما يتعلق عادة ببعض الموجودات ؛ وهي الأجسام وألوانها وأكوانها ، في جهة مخصوصة وعلى صفة مخصوصة ، وأما سمع مولانا جل وعز وبصره : فيتعلقان بكل

» حاشيته « (ق ٤٩) : (وهاته الإضافة المتجددة قد يسميها بعض العلماء تعلقاً ، وبعضهم توجّهاً ، وبعضهم تحقّقاً ، ولا مشاحّة في الألفاظ) ثم قال : (وما ذكره من أن التعلق - يعني : الصلاحي - نفسي . . هو قول الشيخ الأشعري) .

موجودٍ ، قديماً كانَ أو حادثاً ، فيسمعُ جَلَّ وعزَّ ويرى في أزلِهِ ذاتهُ العليَّةَ وجميعَ صفاتِهِ الوجوديَّةِ^(١) ، ويسمعُ ويرى تباركُ وتعالى معَ ذلكَ فيما لا يزالُ ذواتِ الكائناتِ كلَّها وجميعَ صفاتها الوجوديَّةِ^(٢) ، سواءً كانتَ مِنْ قبيلِ الأصواتِ أو مِنْ غيرِها ، أجساماً كانتَ أو ألواناً أو أكواناً أو غيرِها^(٣) .



(١) أي : حتى سمعه وبصره . « جمل » (ق ٢٧) .

(٢) قوله : (فيما لا يزال) هو ما قابل الأزل ، ومبدؤه خفي ، تقف عنده العقول ، فلا يعلمه إلا الله . « دسوقي » (ص ١٣٠) ، والظرفية مجازية . « عدوي » (ق ١٦) .

(٣) في هامش (أ) لحق مصحح ؛ وهو : (والأكوانُ : يعنونُ بها الأعراضَ المخصوصةَ ؛ وهي الحركةُ والسكونُ أو غيرُها) كالاجتماع والافتراق ، وبهما تتمُّ الأكوان الأربعة .

صفة الكلام

وَالكَلَامُ الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ ، وَيَتَعَلَّقُ بِمَا
يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ .

كلام الله تعالى القائم بذاته : هو صفة أزليّة ليس بحرفٍ ولا صوتٍ^(١) ، ولا يقبلُ العدمَ ولا ما في معناه من السكوتِ ، ولا التبعضَ ، ولا التقديمَ ولا التأخيرَ .

ثم هو مع وحدته متعلّقٌ ؛ أي : دالٌّ أولاً وأبداً على جميع معلوماته التي لا نهاية لها ، وهو الذي عبّر عنه بالنظم المعجز المسمّى أيضاً بكلام الله تعالى حقيقة لغويّة ؛ لوجود كلامه عزّ وجلّ فيه بحسب الدلالة ، لا بالحلول ، ويسمّيان بالقرآن أيضاً^(٢) .

وكُنّه هذه الصفة وسائر صفاته تعالى محجوبٌ عن العقل كذاته جلّ وعزّ^(٣) ، فليس لأحدٍ أن يخوض في الكُنّه بعد معرفة

(١) الحرف أخصُّ من الصوت ؛ إذ ليس كل صوت حرفاً ، ولما كان لا يلزم من نفي الأخصّ نفي الأعمّ ذكر العامّ بعده . مفادُ « دسوقي » (ص ١٣٠) .

(٢) أي : الكلام القديم القائم بذاته ، واللفظ المعجز الدال عليه وعلى تعلقاته . « ياسين » (ق ١٨١) .

(٣) أي : عن كل عقل ، حتى عن عقول الرسل . « دسوقي » (ص ١٣٣) .

ما يجب لذاته تعالى ولصفاً .

وما يوجد في كتب علماء الكلام من التمثيل بالكلام النفسي في الشاهد عند ردهم على المعتزلة القائلين بانحصار الكلام في الحروف والأصوات . . لا يفهم منه تشبيه كلامه جلّ وعزّ بكلامنا النفسي في الكنه ، تعالى وجلّ عن أن يكون له شريك في ذاته أو صفاً أو أفعاله .

وكيف يتوهم أن كلامه تعالى مماثل لكلامنا النفسي وكلامنا النفسي أعراضٌ حادثةٌ يوجد فيها التقديم والتأخير ، وطروء البعض بعد عدم البعض الذي يتقدمه^(١) ، ويترتب^(٢) وينعدم بحسب وجود ذلك في كلامنا اللفظي ؟!

فمن توهم هذا في كلامه جلّ وعزّ فليس بينه وبين الحشوية ونحوهم من المبتدعة القائلين بأن كلامه تعالى حروفٌ وأصواتٌ . . فرق .

وإنما مقصد العلماء بذكر الكلام النفسي في الشاهد : النقض على المعتزلة في حصرهم الكلام في الحروف والأصوات ، فقل لهم : ينتقض حصرهم ذلك بكلامنا النفسي ؛ فإنه كلامٌ حقيقَةٌ وليس بحرفٍ ولا صوتٍ ، وإذا صحَّ هذا فكلامٌ مولانا جلّ وعزّ أيضاً كلامٌ ليس

(١) قوله : (وطروء البعض) أي : الحرف الثاني لا يوجد حتى ينقضي الذي قبله ، وهو بديهي . « جمل » (ق ٢٨) .

(٢) معطوف على قوله : (أعراض) . « جمل » (ق ٢٩) .

بحرفٍ ولا صوتٍ ، فلم يقع الاشتراكُ بينهما إلا في هذه الصفةِ
السلبيةِّ^(١) ؛ وهي أنّ كلامَ مولانا جلَّ وعزَّ ليسَ بحرفٍ ولا صوتٍ كما
أنّ كلامنا النفسيّ ليسَ بحرفٍ ولا صوتٍ ، أمّا الحقيقةُ فمباينةٌ للحقيقةِ
كلِّ المباينةِ^(٢) .

فاعرفُ هذا ؛ فقد زلّت هنا أقدامٌ لم تُؤيّد بنورٍ من الملكِ العلامِ .

* * *

(١) والاشترك في الصفات السلبية لا يوجب المماثلة في الحقيقة . « ياسين »
(ق ١٨٧) .

(٢) أي : مباينة تامة ؛ وذلك لأن لوازمهما متباينة ؛ فإن من لازم كلام الله أن يكون
قديمًا ، ومن لازم كلامنا الحدوث ، فتباينا ، والتباين في اللوازم دليل على
التباين في الملزومات ، وأشار بهذا إلى أن المباينة مقولة بالتشكيك ، فمباينة
الحمرة للبياض أضعف من مباينة السواد للبياض . « دسوقي » (ص ١٣٤) .

أقسام صفات المعاني من حيث التعلقات

وهنا انتهى ما عدَّ في العقيدة من صفات المعاني ، وحاصلها : أنَّها تنقسمُ أربعةَ أقسامٍ :

قسمٌ لا يتعلَّقُ بشيءٍ : وهي الحياةُ .

وقسمٌ يتعلَّقُ بالممكناتِ فقط : وهي اثنتانِ ؛ القدرةُ والإرادةُ .

وقسمٌ يتعلَّقُ بجميعِ الموجوداتِ : وهي اثنتانِ ؛ السمعُ والبصرُ .

وقسمٌ يتعلَّقُ بجميعِ أقسامِ الحكمِ العقليِّ : وهو العلمُ والكلامُ^(١) .

وأعمُّ الصفاتِ المتعلقةِ في التعلُّقِ العلمُ والكلامُ .

وبينَ متعلِّقِ القدرةِ والإرادةِ وبينَ متعلِّقِ السمعِ والبصرِ عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ ؛ فتزيدُ القدرةُ والإرادةُ بتعلُّقهما بالمعدومِ الممكنِ ، ويزيدُ السمعُ والبصرُ بتعلُّقهما بالموجودِ الواجبِ ؛ كذاتِ مولانا جلَّ وعزَّ وصفاته ، ويشتركُ القسمانِ في تعلُّقهما بالموجودِ الممكنِ .

(١) هذه العبارة توهم عدم تعلُّقهما بتصوُّر أطراف الحكم ؛ كتصور الموضوع والمحمول والنسبة ، وليس كذلك ، بل علمه تعالى كما ينكشف به الأحكام ينكشف به أطرافها ، وكما أن كلامه يدل على الحكم يدل على أطرافه ، ولو قال : بجميعِ أقسامِ الحكمِ العقليِّ وبمعلقاته .. لكان أحسن . « دسوقي » (ص ١٣٥) .

[الخلافُ في صفةِ الإدراكِ]

وإنَّما اقتصرَ في العقيدةِ على هذه السبعِ ، ولم يعدَّ معها الصفةَ الثامنةَ ؛ وهي إدراكُهُ تعالى للطعومِ والروائحِ ونحوهما مِنَ الكيفياتِ التي تستدعي في حقِّنا بحسبِ العادةِ اتصالاتٍ . . لأجلِ الخلافِ الذي في هذه الصفةِ : هل هي في حقِّه تعالى ترجعُ إلى العلمِ ، أو هي زائدةٌ على العلمِ ، ويكونُ إدراكُهُ تعالى لتلك الأمورِ بإدراكِ زائدٍ على العلمِ مِنْ غيرِ اتصالٍ بها ، ولا تكييفٍ للذاتِ العليَّةِ بما جرتِ العادةُ أَنْ تتكيَّفَ به ذواتنا عندَ هذا الإدراكِ مِنَ اللذاتِ والآلامِ ونحوهما ؟

ويتعلَّقُ هذا الإدراكُ على هذا القولِ في حقِّه تعالى بكلِّ موجودٍ ؛ كسمعهِ جلَّ وعزَّ وبصرِهِ .

والذي اختارهُ بعضُ المحقِّقينَ في هذا الإدراكِ الوقفُ^(١) ؛ لعدمِ ورودِ السمعِ بهِ ، فلاجلِ ما وقعَ فيه مِنْ هذا الخلافِ تركنا عدَّهُ في صفاتِ المعاني ، واقتصرنا على المجمعِ عليهِ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

(١) هو العلامة المقترح في « شرح الإرشاد » (ص ٣١٢) ، وتبعه عليه تلميذه العلامة ابن التلمساني في « شرح معالم أصول الدين » (ص ٣٧٦) .

الصفات المعنوية

ثُمَّ سَبَعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى : صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةً ، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ
لِلسَّبْعِ الْأُولَى .

إِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ مَعْنَوِيَّةً ؛ لِأَنَّ الْإِتصَافَ بِهَا فِرْعُ الْإِتصَافِ
بِالسَّبْعِ الْأُولَى ، فَإِنَّ إِتصَافَ مَحَلٍّ مِّنَ الْمَحَالِّ^(١) بِكَوْنِهِ عَالِمًا أَوْ قَادِرًا
مِثْلًا . . لَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا قَامَ بِهِ الْعِلْمُ أَوْ الْقُدْرَةُ ، وَقَسَّ عَلَى هَذَا ، فَصَارَتْ
السَّبْعُ الْأُولَى - وَهِيَ صِفَاتُ الْمَعَانِي - عِلَلًا لِهَذِهِ ؛ أَي : مُلَزِمَةٌ لَهَا^(٢) ،
فلهَذَا نُسِبَتْ هَذِهِ إِلَى تِلْكَ ، فَقِيلَ فِيهَا : صِفَاتٌ مَعْنَوِيَّةٌ ، وَلِهَذَا كَانَتْ
هَذِهِ سَبْعًا مِثْلَ الْأُولَى ، فَالْيَاءُ فِي لَفْظِ (الْمَعْنَوِيَّةِ) يَاءُ النَّسْبِ^(٣) ، نُسِبَتْ
إِلَى (الْمَعْنَى) ، وَالْوَاوُ فِيهَا بَدَلٌ مِّنَ الْأَلْفِ الَّتِي فِي (الْمَعْنَى) .

وَهِيَ كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا ، وَمُرِيدًا ، وَعَالِمًا ، وَحَيًّا ،
وَسَمِيعًا ، وَبَصِيرًا ، وَمُتَكَلِّمًا .

- (١) أَي : ذات من الذوات . « دسوقي » (ص ١٣٨) .
- (٢) لَا يَخْفَى : أَنَّ الْمُلَزِمَةَ هِيَ الْمَعْنَى ، وَالْمُلَازِمَةُ هِيَ الْمَعْنَوِيَّةُ .
- (٣) فَهِيَ نِسْبَةٌ إِلَى الْمَعْنَى ، وَالْقَاعِدَةُ : أَنَّهُ إِذَا نُسِبَ إِلَى الْجَمْعِ رُدُّ إِلَى مُفْرَدِهِ ،
وَلِذَا سِيذَكَرُ بَعْدَ الْأَصْلِ فِي النِّسْبَةِ الَّذِي هُوَ الْمُفْرَدُ .

لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَازِمَةً لَصِفَاتِ الْمَعْنَايِ . . رَبَّتْ بِهَا عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِ تِلْكَ ؛ فَكَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا لَازِمٌ لِلصِّفَةِ الْأُولَى مِنْ صِفَاتِ الْمَعْنَايِ ؛ وَهِيَ الْقُدْرَةُ الْقَائِمَةُ بِذَاتِهِ تَعَالَى^(١) ، وَكَوْنُهُ جَلٌّ وَعِزٌّ مَرِيدًا لَازِمٌ لِلْإِرَادَةِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَكَوْنُهُ تَعَالَى عَالِمًا لَازِمٌ لِلْعِلْمِ الْقَائِمِ بِذَاتِهِ تَعَالَى ، وَكَوْنُهُ تَعَالَى حَيًّا لَازِمٌ لِلْحَيَاةِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِهِ تَعَالَى ، وَكَوْنُهُ تَعَالَى سَمِيعًا لَازِمٌ لِلسَّمْعِ الْقَائِمِ بِذَاتِهِ تَعَالَى ، وَكَوْنُهُ تَعَالَى بَصِيرًا لَازِمٌ لِلْبَصْرِ الْقَائِمِ بِذَاتِهِ تَعَالَى ، وَكَوْنُهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا لَازِمٌ لِلْكَلامِ الْقَائِمِ بِذَاتِهِ تَعَالَى .

واعلم : أَنَّ عَدَّهْمَ لِهَذِهِ السَّبْعِ فِي الصِّفَاتِ هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ إِنْ قَلْنَا بِبُثُوتِ الْأَحْوَالِ ؛ وَهِيَ صِفَاتٌ ثَبُوتِيَّةٌ لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ وَلَا مَعْدُومَةٍ ، تَقُومُ بِمَوْجُودٍ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الصِّفَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ عَلَى هَذَا صِفَاتٍ ثَابِتَةً قَائِمَةً بِذَاتِهِ تَعَالَى .

وَأَمَّا إِنْ قَلْنَا بِنَفْيِ الْأَحْوَالِ ، وَأَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ . . فَالثَّابِتُ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَقُومُ بِالذَّاتِ إِنَّمَا هُوَ السَّبْعُ الْأُولَى الَّتِي هِيَ صِفَاتُ الْمَعْنَايِ ، وَأَمَّا هَذِهِ

(١) فَالْكُونِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ : صِفَةٌ ثَابِتَةٌ فِي نَفْسِهَا ، قَائِمَةٌ بِالذَّاتِ ، لَازِمَةٌ لِلْقُدْرَةِ ، فَعِنْدَنَا صِفَتَانِ : إِحْدَاهُمَا وَجُودِيَّةٌ ؛ وَهِيَ الْقُدْرَةُ ، وَالثَّانِيَّةُ ثَبُوتِيَّةٌ لَا يُمْكِنُ رُؤْيُهَا ؛ وَهِيَ الْكُونُ قَادِرًا ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي الْبَاقِي . « دَسُوقِي » (ص ١٣٨) .

فعبارةٌ عن قيامِ تلكِ بالذاتِ^(١) ، لا أنّ لهذهِ ثبوتاً في الخارجِ عنِ
الذهنِ^(٢) .

* * *

(١) أي : ليست بزائدة عليها في الخارج ، وإنما هي أمر اعتباري ، والأشعري لا ينفىها من أصلها ، وإلا لكفر من ينفي ثبوتها في الخارج ، فالخلاف لفظي ؛ فعلى مذهبه : لم يقم بالذات في صورة القدرة مثلاً إلا صفة واحدة ؛ وهي القدرة ، وقيامها بالذات أمر اعتباري لها ، وعلى مذهب غيره : يقوم بالذات شيئان ثابتان في الخارج : القدرة والقادرية . انتهى شيخنا عطية . « جمل » (ق ٣٠) .

(٢) فائدة : المعنوية على القول بثبوتها لا تعلق لها ؛ اكتفاءً بتعلق المعاني ، وأيضاً : التعلق حال ، والحال لا يثبت للحال . « دسوقي » (ص ١٣٩) .

المستحيلات في حق سبحانه وتعالى

وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى : عِشْرُونَ صِفَةً ؛ وَهِيَ
أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الْأُولَى .

مرادهم بالضدِّ هنا : الضدُّ اللغويُّ ؛ وهو كلُّ منافيٍّ ، سواءً كانَ وجودياً أو عدمياً ، فكأنَّه يقولُ : يستحيلُ في حقِّه تعالى كلُّ ما ينافي صفةً مِنَ الصفاتِ الأولى ؛ لأنَّ الصفاتِ الأولى لَمَّا تَقَرَّرَ وجوبُها لهُ تعالى عقلاً وشرعاً ، وقد عرفتُ أنَّ حقيقةَ الواجبِ : ما لا يُتصوَّرُ في العقلِ عدمُهُ . . لزمَ ألا يقبلَ جلَّ وعزَّ الاتصافَ بما ينافي شيئاً منها .

[أنواعُ المنافاةِ أربعةٌ]

وأنواعُ المنافاةِ على ما تَقَرَّرَ في المنطقِ أربعةٌ : تنافي النقيضين ، وتنافي العدمِ والملكةِ ، وتنافي الضدِّينِ ، وتنافي المتضايفينِ ، فكلُّ نوعٍ مِنْ هذه الأنواعِ الأربعةِ لا يمكنُ الاجتماعُ فيه بينَ الطرفين^(١) .

فأمَّا تنافي النقيضينِ : فهما ثبوتُ أمرٍ ونفيهُ ؛ كثبوتِ الحركةِ ونفيها .

(١) ولا يمكن أيضاً ارتفاع الطرفين بالنسبة للنقيضين ، وأما بالنسبة لغيرهما فيمكن ارتفاعهما . « دسوقي » (ص ١٤١) .

وأما العدم والملكة^(١) : فهما ثبوت أمرٍ ونفيه عمّا من شأنه أن يتّصف به^(٢) ؛ كالبصر والعمى مثلاً^(٣) ، فالبصر وجودي وهو الملكة ، والعمى نفيه عمّا من شأنه أن يتّصف به ، ولهذا لا يُقال في الحائط : أعمى ؛ لأنه ليس من شأنه أن يتّصف بالنظر عادة^(٤) ، وبهذا فارق هذا النوع النقيضين ؛ فإنّ كلاً من النوعين وإن كان هو ثبوت أمرٍ ونفيه ، لكنّ النفي في تقابل العدم والملكة مقيّد بنفي الملكة عمّا من شأنه أن يتّصف بها ، وفي النقيضين لا يتقيّد بذلك .

وأما الضدان : فهما المعنيان الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف^(٥) ،

-
- (١) الملكة : عبارة عن الأمر الوجودي القائم بالشيء ؛ كالبصر ؛ فإنه أمر وجودي قائم بالعين ، والعدم : عبارة عن انتفاء تلك الملكة عن المحل الذي شأنه أن يتصف بتلك الملكة وقت انتفائها . « دسوقي » (ص ١٤٢) .
- (٢) ولا بد من اعتبار قبول المحل بشخصه ، لا بنوعه أو جنسه القريب أو البعيد ، وكذا لا بد من اعتبار وقت الانتفاء ؛ فنفي اللحية عن الكوسج - وهو البالغ الذي لا لحية له - من قبيل عدم الملكة ، أما عن الأورد فلا ، هذا باعتبار الوقت ، أما باعتبار الشخص فكنفي اللحية عن المرأة ، فهذا ليس من عدم الملكة ؛ لأن الشخص لا يقبله ، وإن قبله من حيث النوع أو الجنس .
- (٣) هذا بناء على مذهب الحكماء ، وعند المتكلمين : العمى وصف وجودي قائم بالعين كالبصر ، وحينئذ فالتقابل بينهما من تقابل الضدين . « دسوقي » (ص ١٤٢) .
- (٤) أي : في العادة المستمرة ، وإلا فيجوز أن يتصف به خرقاً للعادة . « ياسين » (ق ١٩٩) .
- (٥) قوله : (الوجوديان) أي : اللذان يمكن رؤيتهما ، وهذا وصف كاشف ؛ إذ صفة المعنى لا تكون إلا وجودية . « دسوقي » (ص ١٤٣) ، وكذا يقال فيما سيأتي ، أما بشأن النقيضين ، والعدم والملكة . فالتقابل فيهما بين أمر =

ولا تتوقفُ عقليةُ أحدهما على عقليةِ الآخر^(١) ، مثالهما : البياضُ والسوادُ ، ومرادنا بغايةِ الخلافِ : التنافي بينهما ؛ بحيثُ لا يصحُّ اجتماعُهما ، واحترزَ بذلكِ مِنَ البياضِ مع الحركةِ مثلاً ؛ فإنَّهما أمرانِ وجوديَّانِ مختلفانِ في الحقيقةِ ، لكنَّ لیسَ بينهما غايةَ الخلافِ التي هي التنافي ؛ لصحةِ اجتماعِهما ؛ إذ يمكنُ أن يكونَ المحلُّ الواحدُ متحركاً أبيضَ .

وأما المتضايغانِ : فهما الأمرانِ الوجوديَّانِ اللذانِ بينهما غايةُ الخلافِ ، وتتوقفُ عقليةُ أحدهما على عقليةِ الآخرِ ؛ كالأبوةِ والبنوةِ مثلاً ، والمرادُ بالوجودِ في المتضايغينِ : أنَّ كلاً منهما ليسَ معناه عدمَ كذا ، لا أنَّهما موجودانِ في الخارجِ عنِ الذهنِ ؛ إذ مِنَ المعلومِ عندَ المحقِّقينِ^(٢) : أنَّ الأبوةَ والبنوةَ أمرانِ اعتباريَّانِ لا وجودَ لهما في الخارجِ عنِ الذهنِ .

[أقسامُ المنافاةِ عندَ الأصوليينِ]

وأهلُ الأصولِ يجعلونَ أقسامَ المنافاةِ اثنتينِ فقط : تنافي النقيضينِ ، وتنافي الضدِّينِ ، ويجعلونَ العدمَ والملكةَ داخليينِ في

= وجودي وآخر عدمي ، وبقي مما لم يتعرض له الإمام المصنف : تنافي الأمرين العدميين ؛ كالامتناع وأن لا امتناع ، فيزاد على هذه الأقسام .

(١) قوله : (عقلية) أي : تعقل . « جمل » (ق ٣١) ، وفي (أ) وحدها : (معقولة) بدل (عقلية) في المواضع كلها .

(٢) إنما ذكر المحققين ؛ إخراجاً للفلاسفة القائلين بأن الأمور النسبية كالإضافيات وغيرها أعراضٌ موجودة . مفادُ « دسوقي » (ص ١٤٤) .

النقيضين^(١) ، والمتضاميين داخليين في الضدين .

ولهذا يقولون : المعلوماً منحصرةً في أربعة أقسام : المثليين ، والضدّيين ، والخلافيين ، والنقيضين ؛ لأنّ المعلومين إنّ أمكن اجتماعهما فهما الخلافيان ، وإن لم يمكن مع ذلك ارتفاعهما فهما النقيضان ، وإن أمكن مع ذلك ارتفاعهما ؛ فإنّما أن يختلفا في الحقيقة أم لا ، فالأولُ الضدان ، والثاني المثلان .

فخرج من هذا : أنّ القسم الأوّل من هذه الأقسام الخلافان ، وهما اجتماعان ويرتفعان ؛ كالكلام والعود ، والثاني النقيضان ، لا اجتماعان ولا يرتفعان ؛ كوجود زيد وعدمه ، والثالث الضدان ، لا اجتماعان وقد يرتفعان ؛ كالحركة والسكون ؛ فإنّهما لا اجتماعان ، وقد يرتفعان بعدم محلّهما الذي هو الجرم^(٢) ، والرابع المثلان ، لا اجتماعان وقد يرتفعان ؛ كالبياض والبياض^(٣) .

(١) لأن الدم أخص من تقيض الملكة ؛ إذ العمى مثلاً فرد من الأفراد الابصر ، ولكن الدم والملكة قد يرتفعان ، خلافاً للنقيضين ، فليس مراد الأصوليين جعل الدم والملكة من أفراد النقيضين ، أو أنهم يعرفون النقيضين تعريفًا شاملاً لهما ؛ فبدخلاق في أفرادهما كما يظهر من كلامه الاتي .

(٢) إنّما قيد ارتفاعهما بعدم محلّهما ؛ لأنه لا واسطة بين الحركة والسكون ؛ إذ لا يخلو الجرم عنهما ما دام موجوداً ، والضدان إذا كان لا واسطة بينهما فإن ارتفاعهما إنّما يكون بعدم محلّهما ، وأما إذا كان هناك واسطة بين الضدين ؛ كالبياض والسواد . فإنّهما يرتفعان مع بقاء المحل متصفاً بالوساطة ؛ كالحمرة والصفرة . « دسوقي » (ص ١٤٦) .

(٣) قال العلامة القرافي في « شرح تفتيح الفصول » (ص ٨٣) بعد ذكره لهذه =

واحتج أصحابنا على أن المثليين لا يجتمعان ؛ بأن المحل لو قبل المثليين للزم أن يقبل الضدين ؛ فإن القابل للشيء : لا يخلو عنه ، أو عن مثله ، أو عن ضده ، فلو قبل المثليين لجاز وجود أحدهما في المحل مع انتفاء الآخر ، فيخلفه ضده ، فيجتمع الضدان ، وهو محال .

* * *

المتنفيات : (فائدة : حصر المعلومات كلها في هذه الأربعة الأقسام حق ، لا يخرج منها شيء إلا ما توحد الله تعالى به وتفرد به ؛ فإنه ليس ضد الشيء ولا نقيضاً ولا مثلاً ولا خلافاً ؛ لتعذر الرفع ، وهذا حكم عام في ذاته تعالى وصفاته العُلا ؛ لتعذر رفعها بسبب وجوب وجودها) .

[استحالةُ العدم ، والحدوثِ ،
وطروءِ العدمِ في حقه تعالى]

وَهِيَ : اَلْعَدَمُ ، وَالْحُدُوثُ ، وَطُرُوءُ اَلْعَدَمِ .

اعلم : أنه رتّب هذه العشرين المستحيلة على حسب ترتيب العشرين الواجبة ، فيذكر ما ينافي الصفة الأولى ثم ما ينافي الثانية ، وهكذا على هذا الترتيب إلى آخرها .

فالعدم نقيض الصفة الأولى^(١) ؛ وهي الوجود ، والحدوث نقيض الصفة الثانية ؛ وهي القدم ، وطروء العدم - ويسمى : الفناء - نقيض الصفة الثالثة ؛ وهي البقاء .

واستحالة العدم عليه تعالى تستلزم استحالة الصفتين الأخيرتين عليه جلّ وعزّ ؛ وهما الحدوث وطروء العدم ؛ لأنّ العدم إذا كان مستحيلًا في حقه تعالى لم يتصوّر لا سابقاً ولا لاحقاً ، وبهذا تعرف أنّ وجوب الوجود له جلّ وعزّ يستلزم وجوب القدم والبقاء له تبارك

(١) فيه تسامح ؛ إذ نقيضها اللاوجود ، وقال بعض أشياخي ممّن تكلم على هذا المحل : التحقيق : أنه مساوٍ للنقيض ، قلتُ : بل التحقيق أنه أخصّ من النقيض على ما ذهب إليه المصنف من ثبوت الأحوال . « سكتاني » (ق ٥٩) .

وتعالى ، فعطفُ القدمِ والبقاءِ هنالكَ على الوجودِ مِنْ عطفِ الخاصِّ على العامِّ ، أو اللازمِ على الملزومِ^(١) ؛ كعطفِ الحدوثِ وطروءِ العدمِ على العدمِ هنا .

وإنَّما لم يكتفِ بالأولِ في الموضوعينِ ؛ لأنَّ المقصودَ ذكرَ الصفاتِ الواجبةِ والمستحيلةِ على التفصيلِ^(٢) ؛ لأنَّه لو استغنى فيها بالعامِّ عن الخاصِّ أو باللازمِ عن الملزومِ . . لكانَ ذلكَ ذريعةً إلى جهلِ كثيرٍ منها ؛ لخفاءِ اللوازمِ وعسرِ إدخالِ الجزئياتِ تحتَ كليَّاتها ، وخطرُ الجهلِ في هذا العلمِ العظيمِ ، فينبغي الاعتناءُ فيه بمزيدِ الإيضاحِ على قدرِ الإمكانِ ، والاحتياطُ البليغُ لتحليةِ القلوبِ بواقيةِ الإيمانِ^(٣) ، وباللهِ سبحانهُ وتعالى التوفيقُ ، وهو الهادي مَنْ شاءَ بمحضِ فضلهِ إلى سواءِ الطريقِ .



(١) وليس من عطف المباين على المباين .

(٢) انظر هذا مع قول بعضهم : إن الاقتصاد على هذه الخمسة السلبية ؛ لأنها أمهات الصفات السلبية ، وإلا فقد عدَّ بعضهم صفات سلبية كثيرة ؛ للمبالغة في التنزيه ؛ كقوله : ليس بجوهر ولا عرض وهكذا . « ياسين » (ق ٢٠٦) ، وممَّن سلك هذا المسلك الإمام الغزالي في كتابه « الاقتصاد في الاعتقاد » .

(٣) قوله : (والاحتياط) بالرفع عطف على (الاعتناء) ، وبالجر عطف على (مزيد) أو على (الإيضاح) . « دسوقي » (ص ١٤٩) .

[استحالة المماثلة للحوادث]

وَالْمَمَّاثِلَةُ لِلْحَوَادِثِ ؛ بِأَنْ يَكُونَ جِزْماً ؛ أَيْ : تَأْخُذُ
ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ قَدْرًا مِنَ الْفَرَاغِ ، أَوْ يَكُونَ عَرْضًا يَقُومُ بِالْجِزْمِ ،
أَوْ يَكُونَ فِي جِهَةِ لِلْجِزْمِ ، أَوْ لَهُ هُوَ جِهَةٌ ، أَوْ يَتَّقَيَّدُ بِمَكَانٍ
أَوْ زَمَانٍ ، أَوْ تَتَّصِفَ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ بِالْحَوَادِثِ ، أَوْ يَتَّصِفَ
بِالصَّغَرِ أَوْ الْكِبَرِ ، أَوْ يَتَّصِفَ بِالْأَعْرَاضِ فِي الْأَفْعَالِ
وَالْأَحْكَامِ .

حقيقة المثلين : هما الأمران المتساويان في جميع صفات النفس ؛ وهي التي لا تتقرَّرُ حقيقة الذات بدونها ، فالمتساويان في بعض صفات النفس أو في العرضيات ؛ وهي الصفات الخارجة عن حقيقة الذات . . ليسا بمثلين .

فزيدٌ مثلاً إنَّما يماثلُهُ مَنْ ساوَاهُ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ النَّفْسِيَّةِ ؛ وَهِيَ كَوْنُهُ حَيَوَانًا ذَا نَفْسٍ نَاطِقَةٍ ؛ أَيْ : مَفْكَّرَةٌ بِالْقُوَّةِ ، أَمَّا مَا سَاوَاهُ فِي بَعْضِهَا ؛ كَالْفَرَسِ الَّذِي سَاوَاهُ فِي مَجْرَدِ الْحَيَوَانِيَّةِ فَقَطْ . . فَلَيْسَ مِثْلًا لَهُ ، وَكَذَا مَا سَاوَاهُ فِي الصِّفَاتِ الْعَرْضِيَّاتِ ؛ كَالْبَيَاضِ الَّذِي سَاوَاهُ فِي الْحَدُوثِ وَصَحَّةِ الرَّوْيَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ . . فَلَيْسَ أَيْضًا مِثْلًا لَهُ .

فإذا عرفت حقيقة المثلين فاعلم : أن العالم كله منحصرٌ في
الأجرام والأعراض^(١) ؛ وهي المعاني التي تقوم بالأجرام .

ولاشكَّ أن من صفات نفس الجرم التحيز^(٢) ؛ أي : أخذة قدر ذاته
من الفراغ ؛ بحيث يجوز أن يسكن في ذلك القدر أو يتحرك عنه ، ومن
صفات نفسه قبوله للأعراض ؛ أي : للصفات الحادثة ؛ من حركة
وسكون ، واجتماع واقتراق ، وألوان وأعراض ونحو ذلك^(٣) ، ومن
صفات نفسه التخصيص ببعض الجهات وبعض الأمكنة ، وهذه
الصفات كلها مستحيلة على مولانا جلَّ وعزَّ ، فيلزم ألا يكون تعالى
جرماً .

وأما العَرَضُ : فمن صفة نفسه قيامه بالجرم ، ومن صفة نفسه
وجوب العدم له في الزمان الثاني لوجوده^(٤) ؛ بحيث لا يبقى

-
- (١) على الصحيح المَعْرُول عليه ، وذهب بعض المتكلمين وعموم الحكماء إلى إثبات الجوهر المجرد ، قال العلامة سليمان بن عمر الجمل في « حاشيته » (ق ٣٣) : (إنما تعرض لهذا ؛ ليتوصل إلى بيان الصفات النفسية لكل من الجرم والعرض ، ثم يقول : وهذه الصفات مستحيلة على الله ، فيستحيل كونه جرماً أو عرضاً ؛ لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ، فيتوصل إلى نفي المماثلة ، وهو المقصود) .
 - (٢) سبق التنبيه للخلاف في ذلك (ص ١٥٤ ، ١٥٧) .
 - (٣) كالصغر والكبر ، والروائح والطعوم ، وفي النسخ المعتمدة : (أعراض) بدل (أعراض) والمثبت من بعض نسخ الاستنساخ ، وذكر المصنف ل (الأعراض) في المتن يؤكد إيراده هنا كذلك .
 - (٤) أي : في الزمن الثاني بالنسبة لوجوده . « دسوقي » (ص ١٥٣) .

أصلاً^(١) ، وهذا كله مستحيلٌ على مولانا جلَّ وعزَّ ، فليسَ إذاً بعرضٍ ؛ لأنَّه تعالى يجبُ قيامُه بنفسِه على ما عرفتَ تفسيره فيما سبق ، ويجبُ له جلَّ وعزَّ القدمُ والبقاءُ ، فلا يقبلُ العدمَ أصلاً .

وبالجملة : فكلُّ ما سوى مولانا جلَّ وعزَّ يلزمُه الحدوثُ والافتقارُ إلى المخصَّصِ ، ومولانا جلَّ وعزَّ يجبُ له الوجودُ والغنى المطلقُ ، فيلزمُ إذاً أن يكونَ تبارك وتعالى مبيناً لكلِّ ما سواه ، أيّاً كان ذلك الغيرُ ، جرماً كانَ أو عرضاً أو غيرهما إن قُدِّرَ أنَّ في العالمِ ما ليسَ بجرمٍ ولا عرضٍ^(٢) ؛ إذ على تقديرِ وجودِ هذا القسمِ في العالمِ فهو حادثٌ ؛ بدليلِ الإجماعِ^(٣) ، كما أنَّ القسمينِ الأوَّلينِ حادثانِ بدليلِ

(١) أي : بجميع أقسامه ، وقيل : يبقى بجميع أقسامه ، وقيل : تبقى الألوان والطعوم والروائح ، وقيل : بالوقف ، حجة الأول : أنها لو بقيت لبقيت ببقاء ؛ إذ لا بقاء إلا به ، فيلزم قيام العرض بالعرض ، وتفصيل المقال لا يليق بالمقام . « ياسين » (ق ٢١٠) .

وفي (ب) زيادة : (وعبارة : « لا يبقى أصلاً » أحسن من عبارة : « لا يبقى زمانين » ؛ لأن هذه تستلزم ثلاثة أزمنة ، وهذا كله مستحيل) .

(٢) أراد : المجرّدات على القول بها ، وسياقه الآتي لبيان حدوثها بعد تسليم وجودها ، وانظر « شرح العقيدة الكبرى » (ص ٢١٥) ، وقد توقف في وجودها وقال : (وهو الظاهر عندي) .

(٣) وعبارة المصنف في « شرح العقيدة الكبرى » (ص ٢١٦) : (مختارنا فيه : اللجأ إلى السمع ؛ « كان الله ولا شيء معه » ، وأجمع المسلمون على حدوث ما سوى الله تعالى ، وحدث هذا الزائد لا يتوقف عليه السمع حتى يمتنع الاستدلال به عليه) ، والحديث المذكور رواه البخاري (٣١٩١) من حديث سيدنا عمران بن الحصين رضي الله عنهما ، وقوله : (وحدث هذا =

العقل ، وبهما يتوصل إلى معرفة الله تعالى ومعرفة رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ ، حتى صحَّ لنا أن نستدلَّ بالنقلِ عنهم على حدوثِ ذلكَ
القسمِ المقدَّرِ ؛ إذ لا يصلحُ للألوهية قطعاً بدليلِ برهانِ الوحدانيةِ
والإجماعِ على حدوثِ كلِّ ما سوى الله تبارك وتعالى .

فقد استبان لك : أنه لا مثلَ له جلَّ وعزَّ أصلاً ؛ لأنَّ التباينَ في
اللوازمِ دليلٌ على التباينِ في الملزوماتِ ، وبالله تعالى التوفيقُ .

* * *

= (الزائد . . .) دفع به ما يتوهم من إيراد الدور في المقام .

[استحالة القيام بالغير]

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَلَّا يَكُونَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ ؛ بَأَنَّ
يَكُونَ صِفَةً يَقُومُ بِمَحَلٍّ ، أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى مُخَصَّصٍ .

قد عرفتَ فيما سبقَ معنى قيامه تعالى بنفسه ، وأنه عبارة عن
استغنائهِ تعالى عن المحلِّ والمخصَّصِ ؛ أي : ليسَ تعالى معنى من
المعاني ؛ أي : الأشياءِ التي ليستُ بذواتٍ ، فيحتاجُ إلى محلٍّ ؛
أي : ذاتٍ يقومُ بها ، وليسَ أيضاً جلاً وعزّاً بجائزِ العدمِ فيحتاجُ إلى
المخصَّصِ ؛ أي : الفاعلِ الذي يخصَّصُ كلَّ جائزٍ ببعضِ ما جازَ
عليه ، بل هو جلاً وعزّاً واجبُ القدمِ والبقاءِ ، لا تقبلُ ذاته العليَّةُ
ولا صفاته المرفَّعةُ العدمَ أصلاً ، فهو المنفردُ بالغنى المطلقِ وحدهُ
تبارك وتعالى .

* * *

[استحالة ألا يكون واحداً]

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَلَا يَكُونُ وَاحِدًا ؛ بِأَنْ يَكُونَ
مُرَكَّبًا فِي ذَاتِهِ ، أَوْ يَكُونَ لَهُ مُمَائِلٌ فِي ذَاتِهِ أَوْ صِفَاتِهِ ، أَوْ
يَكُونَ مَعَهُ فِي الوجودِ مُؤَثَّرٌ فِي فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ .

قد عرفتُ أَنَّ أوجهَ الوجودانيَّةِ ثلاثَةٌ : ووجدانيَّةُ الذاتِ ، ووجدانيَّةُ
الصفاتِ ، ووجدانيَّةُ الأفعالِ ، وكلُّها واجبةٌ لمولانا جلَّ وعزَّ وحدهُ .

فوجدانيَّةُ الذاتِ : تنفي التركيبَ في ذاتهِ تعالى ، ووجودَ ذاتِ
أخرى تماثلُ الذاتِ العليَّةِ ، وبالجملةِ : فوجدانيَّةُ الذاتِ تنفي التعدُّدَ
في حقيقتها ، متصلًا كان أو منفصلًا .

ووجدانيَّةُ الصفاتِ : تنفي التعدُّدَ في حقيقةِ كلِّ واحدةٍ منها ،
متصلًا كان أيضًا أو منفصلًا ؛ فعلمُ مولانا جلَّ وعزَّ ليسَ لهُ ثانٍ
يماثلُهُ ، لا متصلًا ؛ أي : قائمًا بالذاتِ العليَّةِ ، ولا منفصلًا ؛ أي :
قائمًا بذاتِ أخرى ، بل هو تعالى يعلمُ المعلوماتِ التي لا نهايةَ لها
بعلمٍ واحدٍ لا عددَ لهُ ولا ثانيَ لهُ أصلًا ، وقسْ على هذا سائرَ صفاتِ
مولانا جلَّ وعزَّ .

ووجدانيَّةُ الأفعالِ : تنفي أن يكونَ ثمَّ اختراعٌ لكلِّ ما سواهُ جلَّ وعزَّ

في فعلٍ مِنَ الأفعالِ^(١) ، بل جميعُ الكائناتِ الحادثةِ قد عمَّها العجزُ
الضروريُّ الدائمُ عن إيجادِ أثرٍ ما ، ومولانا جلَّ وعزَّ هو المنفردُ
باختراعها وحدَهُ بلا واسطةٍ ، وما يُنسَبُ منها إلى غيرهِ جلَّ وعزَّ على
وجهٍ يظهرُ منه التأثيرُ^(٢) . . فهو مؤوَّلٌ^(٣) ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

-
- (١) قال العارف بالله النابلسي في « الأنوار الإلهية » (ص ٩٣) : مبيناً للأفعال :
(الملكية أو الجنية أو الإنسانية ، الباطنية كحركات النفس ، أو الظاهرية
كحركات البدن ، أو الحيوانية كذلك ، أو النباتية ، أو الجمادية) .
- (٢) قوله : (وما ينسب منها) أي : من الآثار لغيره تعالى ؛ كنسبة التأثير للسبب
في قولهم : السبب يؤثر بطرفيه ، وكما في قوله تعالى : ﴿ فَثِيرٌ سَحَابًا ﴾
[الروم : ٤٨] ، فقد أسند إثارة السحاب للرياح ، وقوله تعالى : ﴿ فَزَادَتْهُمْ
إِيمَانًا ﴾ [التوبة : ١٢٤] ، فأسند زيادة الإيمان للآيات . « دسوقي »
(ص ١٥٧) ، وانظر « شرح المقدمات » (ص ٢١٣) .
- (٣) أي : بأنه من قبيل المجاز العقلي ؛ حيث أسند الفعل إلى سببه ، وهذا
لا ينافي أن المؤثر حقيقة هو الله تعالى . « دسوقي » (ص ١٥٧) .

[استحالة العجز عن ممكنٍ ما]

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْعَجْزُ عَنْ مُمَكِّنٍ مَا .

قد عرفتُ أَنَّ قدرةَ اللهِ تعالى واحدةٌ ، عامَّةُ التعلُّقِ بجميعِ
الممكناتِ ؛ إذ لو اقتصتْ ببعضِها دونَ بعضٍ لافتقرتْ إلى
مخصِّصٍ ، فتكونُ حادثةً ، وهو محالٌ ، فلو اتَّصفَ تعالى بالعجزِ عن
ممكِّنٍ ما لانتفى العمومُ الواجبُ للقدرةِ ، بل ويلزمُ عليه نفْيُ القدرةِ
أصلاً ؛ لاستحالةِ اجتماعِ الضدَّينِ .

* * *

[استحالة عدم الإرادة]

وَإِبْجَادُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ مَعَ كَرَاهَتِهِ لَوْجُودِهِ ؛ أَيْ : عَدَمِ
إِرَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى^(١) ، أَوْ مَعَ الذُّهُولِ ، أَوْ الْغَفْلَةِ ، أَوْ
بِالتَّعْلِيلِ ، أَوْ بِالطَّبَعِ .

قد علمت أنّ حقيقة الإرادة هي القصد إلى تخصيص الجائز ببعض ما يجوز عليه^(٢) ، وقد تقرّر أنّ إرادته تعالى عامّة التعلّق بجميع الممكنات ، فيلزم أن يستحيل وقوع شيء منها بغير إرادة منه تعالى لوقوع ذلك الشيء ، وذلك ينفي إرادته تعالى لضدّ ذلك الواقع ، وإلا لاجتمع الضدّان ، وينفي أيضاً اتصافه تعالى بالذهول والغفلة^(٣) ؛ لأنّهما منافيان للقصد الذي هو معنى الإرادة ، وينفي أيضاً أن تكون الذات العلوية علّة لوجود شيء من الممكنات ، أو مؤثّرة فيه بالطبع ؛

(١) إنما فسّر الكراهة بما ذكر مع أن التفسير من وظائف الشراح لا المتون ؛ لأجل أن يحترز من الكراهة الشرعية التي هي من أقسام الحكم الشرعي . « دسوقي » (ص ١٥٨) .

(٢) انظر (ص ١٥٨) .

(٣) قال بعضهم : الذهول : عدم العلم بالشيء مع تقدمه ، والغفلة : أعْمُ من تقدم العلم وعدم تقدمه . انتهى ، ومضمون كلام التاج السبكي والجلال المحلي أن الذهول والغفلة مترادفان . « ياسين » (ق ٢١٣) .

لأنه يلزم عليه قدم ذلك الممكن ؛ لوجوب اقتران العلة بمعلولها ،
والطبيعة بمطبووعها ، وذلك ينافي إرادة ذلك الممكن القديم ؛ لأن
القصده إلى إيجاد الموجود محالاً ؛ إذ هو من باب تحصيل الحاصل .
ولهذا لما اعتقدت الملحده من الفلاسفة أهلكتهم الله تعالى : أن
استناد العالم إليه تعالى إنما هو على طريق استناد المعلول إلى العلة . .
قالوا بقدم العالم ، ونفوا لعنهم الله تعالى جميع الصفات الواجبة
لمولانا جلّ وعزّ ؛ من القدرة والإرادة وغيرهما ، وذلك كفرٌ
صّراح^(١) .

[الفرق بين الإيجاد بالعلّة والإيجاد بالطبع]

والفرق بين الإيجاد على طريق العلة والإيجاد على طريق الطبع -
وإن كانا مشتركين في عدم الاختيار - : أن الإيجاد بطريق العلة
لا يتوقّف على وجود شرط ولا انتفاء مانع ، والإيجاد بطريق الطبع
يتوقّف على ذلك ، ولهذا يلزم اقتران العلة بمعلولها ؛ كتحرّك
الإصبع مع الخاتم التي هي فيه مثلاً^(٢) ، ولا يلزم اقتران الطبيعة

(١) إن قلت : المعتزلة ينفون المعاني ، والراجح عدم كفرهم ، فما الفرق بينهما ؟

قلت : المعتزلة إنما ينفون زيادة المعاني على الذات ، مع اعترافهم بثبوت
أحكامها ؛ وهي المعنوية ، بخلاف الفلاسفة ؛ فإنهم ينفون المعاني
وأحكامها ، فيلزمهم ثبوت أضدادها ، فالمعتزلة يقولون : إنه عالم بذاته ،
والفلاسفة يقولون : إنه لا علم له أصلاً ، لا بالذات ولا زائداً عليها .
« دسوقي » (ص ١٦٢) .

(٢) قوله : (التي هي فيه) التي : نعت للخاتم ، وضمير (هي) للإصبع ؛ لأنها =

بمطبوعِها ؛ كإحراقِ النارِ معَ الحطبِ ؛ لأنَّهُ قد لا يحترقُ بالنارِ لوجودِ مانعٍ ؛ وهو البللُ فيه مثلاً ، أو تخلفِ شرطٍ ؛ كعدمِ مماسَّةِ النارِ له ، وهذا في حقِّ الحادثِ^(١) .

أمَّا البارئُ جلَّ وعزَّ فلو كانَ فعلُهُ بالتعليلِ أو بالطبعِ لزمَ قدمُ الفعلِ فيهما معاً ، واقترانُ الفعلِ حينئذٍ بوجودِهِ تعالى ؛ أمَّا على التعليلِ فظاهرٌ ، وأمَّا على طريقِ الطبعِ فلا يصحُّ أن يكونَ ثمَّ مانعٌ ؛ وإلا لزمَ ألا يوجدَ الفعلُ أبداً ؛ لأنَّ ذلكَ المانعَ لا يكونُ إلا قديماً ، والقديمُ لا ينعدمُ أبداً ، ولا يصحُّ تأخُّرُ الشرطِ ؛ لما يلزمُ عليه من التسلسلِ ، فلهذا قلنا فيما سبقَ : إنَّهُ يلزمُ على طريقِ التعليلِ أو الطبعِ في حقِّه تعالى قدمُ المعلولِ أو المطبوعِ^(٢) .

وقد قامَ البرهانُ على وجوبِ الحدوثِ لكلِّ ما سواهُ تعالى ، فتعيَّنَ أنَّه سبحانهُ فاعلٌ بمحضِ الاختيارِ ، وبطلانِ مذهبِ الفلاسفةِ والطبائعيينَ أذَّلَ اللهُ تعالى جميعَهم ، وأحلى منهم الأرضَ^(٣) .

والحاصلُ : أن أقسامَ الفاعلِ بحسبِ التقديرِ العقليِّ ثلاثةٌ :

= مؤنثة . « ياسين » (ق ٢٧٩) .

(١) إن قدرنا جواز كونه علة أو طبيعة ، وإلا فالفاعل الحقيقي هو الله تعالى .

« دسوقي » (ص ١٦٢) .

(٢) انظر للتوسع في بطلان العلة والطبع « شرح العقيدة الكبرى » (ص ٢٦٨) .

(٣) ودخل في الطبائعيين : القائلون بالقوة المودعة إن اعتبرنا صاحب القوة ، وإن

اعتبرنا معطي القوة فهو من الفاعل المختار لا الطبيعة . مفادُ « دسوقي »

(ص ١٦٣) .

فاعلٌ بالاختيارِ : وهو الفاعلُ الذي يتأتَّى منه الفعلُ والتركُ .

وفاعلٌ بالتعليلِ : وهو الفاعلُ الذي يتأتَّى منه الفعلُ دونَ التركِ ، ولا يتوقَّفُ فعلُهُ على وجودِ شرطٍ ولا انتفاءِ مانعٍ .

وفاعلٌ بالطبعِ : وهو الفاعلُ الذي يتأتَّى منه الفعلُ دونَ التركِ ، ويتوقَّفُ فعلُهُ على وجودِ الشرطِ وانتفاءِ المانعِ .

وهذه الأقسامُ الثلاثةُ كُلُّها موجودةٌ عندَ الفلاسفةِ والطبائعينَ أهلكَ اللهُ تعالى جميعَهُم^(١) ، ولم يوجدَ منها عندَ المؤمنينَ إلا واحدٌ^(٢) ، وهو الموجدُ بالاختيارِ ، ثم هو خاصٌّ بواحدٍ ؛ وهو مولانا جلَّ وعزَّ ، لا موجدَ سواه تبارك وتعالى ، ومهما جرى لفظُ التعليلِ في عبارةِ أهلِ السنَّةِ فليس مرادُهُم به إلا ثبوتَ التلازمِ بينَ أمرٍ وأمرٍ ؛ إمَّا عقلاً أو شرعاً^(٣) ، مِنْ غيرِ تأثيرِ العِلَّةِ في معلولِها البتَّةَ ، فاعرفَ ذلكَ

(١) وهذه الأقسام الثلاثة بالنسبة للخلق ، لا بالنسبة للحق ؛ فالفاعل من الخلق : إما فاعل بالاختيار كالکاتب ، وإما فاعل بالعلة كحركة [الخاتم عند حركة] اليد ، وإما فاعل بالطبع كالنار ، وأما الحق فهو فاعل بالتعليل فقط عندهم قبحهم الله . « دسوقي » (ص ١٦٤) .

(٢) أي : سنيهم ومعتزلهم وغيرهما . « سكتاني » (ق ٧١) .

(٣) فعند حركة الخاتم عند تحريك الإصبع توجد حركتان ؛ واحدة للخاتم والثانية للإصبع ، وكلاهما بخلق الله تعالى ، وعدم الانفكاك بينهما مع سلامتهما لوجود التلازم العقلي ، لا لكون حركة الإصبع علة في تحريك الخاتم ، وقد بيَّنَ لهذا حجة الإسلام في « الاقتصاد في الاعتقاد » (ص ٢٢٣) وقال : (ووجود المشروط دون الشرط غير معقول) .

ويقال مثل هذا في تعليل أفعاله سبحانه على ألسنتهم ؛ كقولهم : الإيمان =

ولا تغترّ بظواهرِ العباراتِ فهلكَ معَ الهالكينَ^(١) .

وإنّما فسّرنا الكراهةَ بعدمِ الإرادةِ ؛ لنحترزَ بذلكَ مِنَ الكراهةِ التي هي مِنْ أقسامِ الحكمِ الشرعيِّ ؛ وهي طلبُ الكفِّ عنِ الفعلِ طلباً غيرَ جازمٍ ، فنلكَ يصحُّ أنْ تجتمعَ معَ الإيجادِ ، فيوجدُ اللهُ تعالى الفعلَ معَ كراهتهِ له ؛ أي : نهيهِ عنه ؛ كما أضلَّ اللهُ تعالى كثيراً مِنَ الخلقِ معَ نهيهِ لهم عن ذلكَ الضلالِ .

أمّا الكراهةُ بمعنى عدمِ إرادةِ اللهِ تعالى للفعلِ فيستحيلُ اجتماعُها معَ الإيجادِ ؛ إذ يستحيلُ أنْ يقعَ في ملكِ مولانا جلَّ وعزَّ ما لا يريدُ وقوعه ، فتنبّهْ لهذهِ النكتةِ العجيبةِ في هذا التقييدِ الذي قيّدنا بهِ الكراهةَ في أصلِ العقيدة^(٢) ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

= علة لدخول الجنة ، وفي تعليل أحكامه ؛ كقولهم : الإسكار علة لتحريم الخمر ، وإنما هي أسباب أو شروط أو أمارات شرعية ، لو شاء الله جعل غيرها علامة لفعل أو حكم ، وهو أحكم الحاكمين .

(١) كقولهم : العلة في تعلق القدرة بالممكنات الإمكان ، ليس معناه أن الإمكان أثرٌ في تعلق القدرة بالممكنات ، بل المراد : أنهما متلازمان عقلاً ؛ متى وجد الإمكان في شيء . . . تعلقت به القدرة ، وإن انتفى الإمكان عن شيء . . . انتفى تعلق القدرة به ، وكذا قولهم : العلة في وجوب النية في الوضوء كونهُ عبادة ، ليس المراد أن الكون عبادةً أثرٌ في وجوب النية ، بل المراد : أنهما متلازمان شرعاً . « دسوقي » (ص ١٦٤) ، وهو لزيادة التمثيل والتوضيح لما سبق .

(٢) أي : النكتة العجيبة الحاصلة بهذا التقييد ، وكان الأولى أن يعبر بالتفسير بدل التقييد ، وقوله : (في أصل العقيدة) الإضافة بيانية . « دسوقي » (ص ١٦٥) .

[استحالة الجهل والموت والصمم والعمى والبكم]

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ أَيْضًا عَلَيْهِ تَعَالَى الْجَهْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ
بِمَعْلُومٍ مَا ، وَالْمَوْتُ ، وَالصَّمَمُ ، وَالْعَمَى ، وَالْبَكْمُ .

مراذه بما في معنى الجهل : الظنُّ والشكُّ والوَهْمُ والنسيانُ والنومُ
وكونُ العلمِ نظرياً ونحوُ ذلك^(١) ، وبالجملة : فالمرادُ به كلُّ ما يشاركُ
الجهلَ في مصادقته للعلمِ ، وإنما كانت هذه الأشياءُ في معنى
الجهلِ ؛ لمنافاتها للعلمِ حسبَ منافاةِ الجهلِ له .

والمرادُ بالصَّمَمِ والعمى في هذا الموضع^(٢) : عدمُ السمعِ والبصرِ
أصلاً ؛ بوجودِ ما ينافيهما ، أو غيبةِ موجودٍ ما من الموجوداتِ عن

(١) أي : من السهو والغفلة وكون العلم ضرورياً ؛ بمعنى : ما يقارنه ضرر أو
حاجة ؛ كعلمنا بألمنا وجزعنا ؛ لأن هذا المعنى يستحيل عليه تعالى ، وأما
الضروري ؛ بمعنى : ما يحصل بغير نظر . فاتصاف علمه تعالى به صحيح ،
لكنه لا يجوز شرعاً ؛ لما يوهمه اللفظ من الضرر والإلجاء ؛ فإطلاق الأول
ممتنع لفظاً ومعنى ، والثاني لفظاً لا معنى . « ياسين » (ق ٢١٨) ، وانظر
« شرح العقيدة الوسطى » (ص ٣٠٤) .

(٢) أي : موضع الاستحالة على الله تعالى ، بخلاف ذلك في حق الخلق ؛ فإن
معنى عدمهما ؛ وجود المنافي لتعلقهما بالسمع والبصر ، لا بكل
الموجودات . « ياسين » (ق ٢١٨) .

صفتي السمع والبصر ؛ لما سبق من وجوب تعلُّقهما بكلِّ موجود .

والمرادُ بالبيكَم : عدمُ الكلام أصلاً^(١) ؛ بوجود آفةٍ تمنعُ من وجودِهِ ، وفي معناه السكوتُ^(٢) ، وفي معناه كونهُ بالحرفِ والصوتِ ؛ إذ الكلامُ الذي يكونُ بالحروفِ والأصواتِ ولو بلغ غايةَ البلاغةِ والفضاحةِ ، وكانَ كمالاً بالنسبةِ إلى الحوادثِ الناقصةِ . فهو بالنسبةِ إلى مقامِ الألوهيَّةِ الأعلىِ نقيصةٌ عظيمةٌ ؛ إذ فيه رذيلتان :

إحدهما : رذيلةُ العدمِ الذي يجبُ للحروفِ والأصواتِ سابقاً ولاحقاً ، ويستلزمُ حدوثَ مَنْ اتَّصَفَ بِهِ ، وأبَّيُّ نقيصةٍ أعظمُ من نقيصةِ الحدوثِ الملازمةِ رتبةً الافتقارِ على الدوامِ !؟

الثانيةُ : رذيلةُ البيكَمِ الذي هو لازمٌ للحروفِ والأصواتِ ؛ لأنَّهُ لَمَّا استحَالَ اجتماعُ حرفينِ في آنٍ واحدٍ ، فضلاً عن الكلمتينِ ، فضلاً عن الكلامينِ . . تبكَّمتكلمٌ بالحرفِ والصوتِ واحتبسَ عن أن يدلَّ على معلوماتٍ له في آنٍ واحدٍ بصفةِ الكلامِ المركَّبِ مِنْ الحروفِ والأصواتِ^(٣) ، فلو كانَ كلامٌ مولانا جلَّ وعزَّ بالحرفِ والصوتِ لزمَ

-
- (١) أشار بهذا : إلى نفي البيكَمِ النفساني ، وهو في الشاهد : العجزُ عن إجراء الكلامِ على القلبِ ، إذ البيكَمِ اللساني منفي بالمخالفةِ للحوادثِ ؛ وهو قيامُ آفةٍ باللسانِ تمنعُ من إظهارِ الكلامِ النفسي .
 - (٢) أي : تركُ الكلامِ مع القدرةِ عليه ، وفي معناه : كونه بجارحةٍ من فمٍ ولسانِ . انتهى مقري . « جمل » (ق٣٦) ، والضميرُ في (معناه) راجعٌ على البيكَمِ النفساني .
 - (٣) أي : فالإنسان وإن تكلم بكلام كثير فصيح فهو أبكم ؛ من حيث إنه لا يقدر =

زيادةً رذيلةً على زيادةِ الحدوثِ ؛ وهي اتصافُهُ تعالى عن ذلك بالحُبْسَةِ التي هي أصلُ البَكمِ عنِ الدلالةِ على معلوماته التي لا نهايةَ لها بصفةِ الكلامِ^(١) ، بل يلزمُ الحُبْسَةُ عنِ الدلالةِ به في آنٍ واحدٍ على معلومين له فأكثر .

فقد ظهرَ لك بهذا^(٢) : أنَّ الكلامَ الذي يكونُ بالحروفِ والأصواتِ وما في معناه من كلامنا النفسيِّ . . .^(٣) ملازمٌ لمعنى البكمِ ، فيستحيلُ اتصافُ مولانا جلَّ وعزَّ بمثلهما ، وأنَّ الواصفَ لمولانا جلَّ وعزَّ بذلك^(٤) ، مستنداً إلى أنَّ مثلَ ذلك في حقِّنا كمالٌ ينفي عنَّا رذيلةَ البكمِ . . . قد وصفهُ تعالى بنقيصةٍ عظيمةٍ تعالى عنها علواً كبيراً .

ونظيرُهُ في ذلك : نظيرٌ مَنْ عرفَ أنَّ نهيقَ الحميرِ وأصواتها كمالٌ

= على الدلالة بكلامه على معلومين فأكثر في آن واحد . انتهى شيخنا . « جمل » (ق ٣٧) .

(١) الحبسة : تعذر الكلام مع إرادته . « ياسين » (ق ٢١٨) ، ولايضاح عود الضمائر يمكن القول : (وهي اتصافه بالحبسة عن الدلالة على معلوماته بصفة الكلام) فكلُّ جارٍّ متعلق بما قبله .

(٢) أي : بالرذيلة الثانية . « جمل » (ق ٣٧) .

(٣) قوله : (وما في معناه) أي : من حيث إنه يلزمه ما يلزم اللفظي ؛ من التبعض والتقديم والتأخير ، وهذا صريح في أن البكم يقابل اللفظي والنفسي . « جمل » (ق ٣٧) ، والضمير في قوله : (معناه) راجع للكلام الذي يكون بالحروف والأصوات .

(٤) يعني : كالكرامية والحشوية ومشبهة الحنابلة ، ومن غلب عليه قياس الغائب على الشاهد ، فأثبت حروفاً وأصواتاً قديمة مع استحالة ذلك .

في حقها^(١) ، وكذا نباح الكلابِ كمالاً في حقها ، فسئِلَ عن صفةِ كلامِ ملكٍ مِنَ الملوكِ لم يسمع قطُّ كلامَهُ ، فقالَ : هو مثلُ نهيقِ الحميرِ ونباحِ الكلابِ ؛ معتقداً أنَّ ذلكَ الصوتَ منهما لَمَّا كانَ كمالاً يمنعُ مِنَ اتصافِهما برذيلةِ البكَمِ . . . لزمَ أنَّ اتصافَ الملكِ بمثلِ ذلكَ كمالاً في حقِّه ينفي عنه رذيلةَ البكَمِ ! وَمِنَ المعلومِ ضرورةً : أنَّ الواصفَ للملكِ بمثلِ هذا قد استنقصَهُ غايةَ الاستنقاصِ ، ووصفَهُ بأقبحِ أنواعِ البكَمِ بالنسبةِ إلى نوعِهِ الإنسانيِّ ، وإن لم يكنْ بكَمًا بالنسبةِ إلى نهيقِ الحميرِ ونباحِ الكلابِ .

ولا شكَّ أنَّ كلامنا وإن بلغَ الغايةَ في البلاغةِ والفصاحةِ والحُسْنِ بالنسبةِ إلى كلامِ الله تعالى . . . أدنى بما لا حصرَ لَهُ مِنَ نهيقِ الحميرِ ونباحِ الكلابِ بالنسبةِ إلى أفصحِ كلامٍ وأعذبِهِ^(٢) ؛ إذِ الحوادثُ كُلُّها

(١) قوله : (نظير) الأولى إسقاط هذه ، ويقول : ونظيره في ذلك من عرف . . . إلى آخره ، وبعد ذلك : فالظاهر أن العبارة مقلوبة ، وحقها : وهو في ذلك نظير من عرف . . . إلى آخره . « جمل » (ق ٣٧) .

(٢) قال إمامنا الغزالي في « إحياء علوم الدين » (٢٩٢ / ٢) وأصل كلامه في « قوت القلوب » : (دعا بعضُ الحكماء بعضَ الملوكِ إلى شريعةِ الأنبياء عليهم السلام ، فسأله الملكُ عن أمور ، فأجاب بما يحتمله فهمه ، فقال الملكُ : أرأيت ما يأتي به الأنبياء إذا ادعيت أنه ليس بكلامِ الناس ، وأنه كلامِ الله عز وجل ؛ فكيف يطيق الناس حمله ؟

فقال الحكيم : إنا رأينا الناس لما أرادوا أن يفهموا بعضَ الدوابِ والطيورِ ما يريدون من تقديمها وتأخيرها وإقبالها وإدبارها ، ورأوا الدوابِ يقصر تمييزها عن فهم كلامهم الصادر عن أنوار عقولهم مع حسنه وترتيبه وبديع نظمه . . . فنزلوا إلى درجة تمييز البهائم ، وأوصلوا مقاصدهم إلى بواطن البهائم =

لا تفاضلَ بينها لذواتها ، بل ما يقومُ ببعضها مِنْ صفةٍ نقصٍ أو كمالٍ يصحُّ أن يقومَ بغيره مِنْ سائرِ ذواتِ الحوادثِ ، وإنَّما مولانا جلَّ وعزَّ الفاعلُ بمحضِ اختيارِهِ هو الذي فاوتَ فيما بينها ، وخصَّ ما شاءَ منها بما شاءَ مِنْ صفةٍ نقصٍ أو كمالٍ ، فإذا كانَ كمالُ بعضها نقصاً عظيماً بالنسبةِ إلى غيره ممَّا يقبلُ صفتَهُ ويشاركُهُ في الحدوثِ . فكيفَ يكونُ الحالُ فيمنَ يصفُ المولى العظيمَ - الذي لا مثلَ له ولا يشاركُهُ شيءٌ سواه في جنسٍ ولا نوعٍ - بمثلِ أوصافِ الحوادثِ الناقصةِ التي هي كمالٌ لائقٌ بنقصانها وهي أنقصُ شيءٍ وأرذلُهُ بالنسبةِ إلى جلالِ المولى الكبيرِ المتعالِ !؟

وقد وردَ عن موسى عليه الصلاة والسلامُ أنَّه كانَ يسدُّ أذنيه بعدَ رجوعِهِ مِنَ المناجاةِ وسماعِ كلامِ الله تعالى مدَّةً ؛ لئلا يسمعَ كلامَ الناسِ فيموتَ مِنْ شدةِ قبحِهِ ووحشةِ حقيقتهِ بالنسبةِ إلى كلامِ الله تعالى العديمِ المثالِ ، ولا يستطيعُ أن يسمعَ كلامَ الخلقِ حتى تطولَ به المدَّةُ ، وينسيَهُ اللهُ تعالى ما ذاقَ مِنْ لذةِ ذلكَ الاستماعِ لكلامِهِ^(١) .

وقد نقلَ أحمدُ بنُ عطاءِ الله عن ابنِ الأَسمرِ - وكانَ مِنَ الأبدالِ - :

= بأصوات يضعونها لائحة بها ؛ من النقر والصفير والأصوات القريبة من أصواتها التي تطيق حملها) إلى أن قال : (فكان الصوت للحكمة جسداً ومسكناً ، والحكمة للصوت نفساً وروحاً) .

(١) أوردته السيوطي في « معترك الأقران » (١١ / ١) ونعته بالصحة ، وروى أبو نعيم في « الحلية » (١٩ / ١٠) عن عبد العزيز بن عمير : (لمَّا سمع موسى كلام الله عز وجل مقت كلام الأدميين) .

أنه رأى مرةً في نومِهِ حوراءَ ، فكَلَّمْتُهُ^(١) ، فبقيَ نحوَ شهرينِ أو ثلاثةِ أشهرٍ لا يستطيعُ أن يسمعَ كلاماً إلا تقيّاً^(٢) .

فانظرْ هذا الأمرَ ؛ كيفَ صارَ كلامُ الناسِ بالنسبةِ إلى كلامِ الحوراءِ الذي هو من جنسِ كلامِهِم أدنى وأقبحُ من صوتِ الحميرِ والكلابِ بالنسبةِ إلى كلامِ الناسِ ؛ إذ لا نجدُ من يتقيّاً بسمعِ صوتِ الحميرِ والكلابِ ولو سمعَهُ إثرَ سماعِهِ أفصحَ كلامٍ وأعذبَهُ ، فكيفَ يكونُ نسبةُ كلامِ الخلقِ إلى كلامِ الخالقِ الذي جلَّ عن المثلِ في ذاتهِ وصفاتهِ وأفعالهِ تباركُ وتعالى؟! وباقِي الكلامِ واضحٌ^(٣) ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .



(١) في هامش (أ) وحدها زيادة مصححة : قال في « العلوم الفاخرة » : قالت له الحوراء :

أتخطبُ مثلي وأنتَ تنامُ ونومُ المحبِّينَ فينا حرامُ
فإنَّا خلِّقنا لكلِّ امرئٍ كثيرَ الصلاةِ كثيرَ الصيامِ

وهذا الخبر في « العلوم الفاخرة » لشيخ المصنف الإمام عبد الرحمن الثعالبي (ص ١٠٤) ، وأصله ليس عن مكين الدين الأسمر - والذي شهد بكونه من الأبدال ابنُ عطاء الله السكندري في « تاج العروس » (ص ٤٣) - بل عن بعض أصحاب منصور بن عمار كما ورد فيه ، ورواه أبو نعيم في « الحلية » (٣٢٦/٩) عن سليمان بن منصور ، وابن عطاء المذكور هو صاحب « الحكم » ، ومكين الدين الأسمر من أقرانه ، وهو من كبار القراء .

(٢) وكذا نقل هذه الحكاية الإمام السيوطي في « معترك الأقران » (١١/١) .

(٣) أراد : الكلام على استحالة الموت والصمم والعمى .

[أصدادُ الصفاتِ المعنويّةِ]

وَأَصْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هَذِهِ .

يعني : إذا عرفتَ كَوْنَ ضِدِّ القُدْرَةِ العَامَّةِ العَجَزِ عن مِمكِنٍ ما^(١) . .
 لزمَ أنْ يَكُونَ ضِدُّ الصِّفَةِ المعنويّةِ اللّازِمَةِ للقُدْرَةِ - وهي كَوْنُهُ
 تعالَى قادراً على جميعِ الممكِناتِ - كَوْنُهُ عاجزاً عن مِمكِنٍ ما ، وضدُّ
 كَوْنِهِ تعالَى مريداً كَوْنُهُ كارهاً للفعلِ ؛ أي : غيرَ مريدٍ لَهُ معَ إيجادهِ
 لَهُ ، أو كَوْنُهُ يفعلُ فعلاً بالتعليلِ أو الطبعِ أو الذهولِ أو الغفلةِ ، وضدُّ
 كَوْنِهِ تعالَى عالماً كَوْنُهُ جاهلاً أو ما في معناهُ بمعلومٍ ما ، وضدُّ كَوْنِهِ
 تعالَى حيّاً كَوْنُهُ ميتاً ، وضدُّ كَوْنِهِ تعالَى سميعاً كَوْنُهُ أصمّ ؛ أي : يغيّبُ
 عن سمعِهِ موجودٌ ما ، وضدُّ كَوْنِهِ تعالَى بصيراً كَوْنُهُ تعالَى
 أعمى ؛ أي : يغيّبُ عن بصرِهِ موجودٌ ما ، وضدُّ كَوْنِهِ تعالَى متكلماً
 كَوْنُهُ أبكمَ ؛ أي : يقصرُ كلامُهُ عن معلومٍ ما ، أو كَوْنُهُ تعالَى
 متكلماً بالحروفِ والأصواتِ ، أو كَوْنُهُ ساكناً عن معلومٍ ما^(٢) ،

(١) قوله : (العامة) قيد به ليصح التقابل بينها وبين العجز ، وإلا فبقطع النظر عنه
 يمكن أن يكون قادراً على شيءٍ وعاجزاً عن آخر ، فلا تقابل ولا تضاد .
 « جمل » (ق ٣٨) .

(٢) سقط تفصيل أصداد المعنوية من النسخة (هـ) فقط ، وأثبت في سائر النسخ .

وهكذا كلُّ صفةٍ معنَى ؛ فإنَّ ضِدَّها ضِدٌّ للصفةِ المعنويَّةِ اللازمةِ لها ،
وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

الجزائر في حقّه تعالى

وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَفِعْلُ كُلِّ مُمَكِّنٍ أَوْ تَرْكُهُ .

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ ذِكْرِ مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَمَا يَسْتَحِيلُ . . ذَكَرَ هُنَا الْقِسْمَ الثَّلَاثَ ؛ وَهُوَ مَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى ، فَذَكَرَ أَنَّ الْجَائِزَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى هُوَ فِعْلُ كُلِّ مُمَكِّنٍ أَوْ تَرْكُهُ ، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ^(١) ، وَبَعَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَالصَّلَاحُ وَالْأَصْلَحُ لِلخَلْقِ ؛ إِذْ لَا يَجِبُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَسْتَحِيلُ^(٢) ؛ إِذْ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِعْلُ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ لِلخَلْقِ كَمَا

- (١) إِنَّمَا خَصَّ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ ؛ لِكُونِهَا مُحَلًّا خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْمَعْتَزَلَةِ .
(٢) أَيِ : بِالنَّظَرِ لِذَاتِ اللَّهِ ، فَلَا يَنَافِي وَجُوبَهُ لَوْعَدَهُ تَعَالَى الَّذِي لَا يَتَخَلَّفُ ، أَوْ لِاِقْتِضَاءِ حِكْمَتِهِ وَجُودِهِ ، أَوْ لِتَعَلُّقِ عِلْمِهِ فِي الْأَزَلِّ بِوُجُودِهِ ، وَالْحَاصِلُ : أَنَّهُ لَيْسَ مَرَادُ الْأَشْعَرِيِّ بِقَوْلِهِ : (إِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ) نَفْيَ الْوُجُوبِ مُطْلَقًا ، بَلِ الْمَرَادُ نَفْيَ الْوُجُوبِ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ تَعَالَى ، وَهَذَا لَا يَنَافِي أَنَّهُ قَدْ يَجِبُ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ صِفَاتِهِ . « دَسُوقِي » (ص ١٧١) ، وَلَوْ قَالَ : (يَجِبُ مِنْهُ) كَمَا هُوَ دَابُّ الْمَاتَرِيدِيَّةِ فِي التَّعْبِيرِ فِي مِثْلِ هَذَا الْبَيَانِ . . لَكَانَ أَحْسَنَ .

ولهذا المعنى قال العارف بالله تعالى النابلسي في « الأنوار الإلهية » (ص ١٠٢) : (فالإمكان حينئذٍ وصف للممكن دائماً باعتبار نفسه ، وأما باعتبار تعلق القدرة به وعدم تعلقها فهو دائرٌ بين الوجوب والاستحالة لا ينفك عن واحد منهما) .

تقولهُ المعتزلةُ . . لَمَا وَقَعَتْ مَحْنَةٌ دُنْيَا وَلَا أُخْرَى ، وَلَمَا وَقَعَ تَكْلِيفٌ
بِأَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِالمَشَاهِدَةِ .

وَمَا يُقَدَّرُ مِنْ تِلْكَ المَصَالِحِ مَعَ تِلْكَ المَحْنِ وَالتَّكْلِيفِ فَاللهُ تَعَالَى
قَادِرٌ عَلَى إِبْصَالِ تِلْكَ المَصَالِحِ بِلا مَشَقَّةٍ وَلَا مَحْنَةٍ أَوْ تَكْلِيفٍ .

وَأَيْضاً : فَلَيْسَتْ تِلْكَ المَصَالِحُ عَامَّةً فِي جَمِيعِ المَمْتَحِنِينَ
والمُكَلَّفِينَ ؛ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ المَحْنَةَ وَالتَّكْلِيفَ فِي حَقِّ مَنْ خُتِمَ عَلَيْهِ بِالكُفْرِ
وَالعِيَاذُ بِاللهِ نَقْمَةٌ وَتَعْرِيزٌ لِلهَلَاكِ الأَبَدِيِّ^(١) ، نَسَأَلُ اللهُ تَعَالَى العَافِيَةَ
فِي دِينِنَا وَدُنْيَانَا ، وَحَسَنَ الخَاتِمَةِ بِلا مَحْنَةٍ .

* * *

(١) هَذَا مَبْنِي عَلَى أَنَّ المَرَادَ الأَصْلَحُ المَطْلُوقَ ، لِأَنَّ النِّسْبَةَ إِلَى الشَّخْصِ . مَفَادٌ
« يَاسِينَ » (ق ٢٢٠) .

براهين الصفات الواجبة في حق تعالى

[برهان وجوب الوجود]

أَمَّا بَرْهَانُ وُجُودِهِ تَعَالَى : فَحُدُوثُ الْعَالَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ مُحَدِّثٌ بَلْ حَدَثَ بِنَفْسِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ
الْمُتَسَاوِيَيْنِ مُسَاوِيًا لِصَاحِبِهِ رَاجِحًا عَلَيْهِ بِلا سَبَبٍ ، وَهُوَ
مُحَالٌ .

وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْعَالَمِ : مُلَازِمَتُهُ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ مِنْ
حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَمُلَازِمُ الْحَادِثِ حَدِثٌ ، وَدَلِيلُ
حُدُوثِ الْأَعْرَاضِ : مُشَاهَدَةُ تَغْيِيرِهَا مِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ ،
وَمِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ .

لا خفاء أن العالم من السماوات والأرضين وما فيهما وما بينهما . .
أجراماً ملازمةً لأعراضٍ تقوم بها من حركة وسكون وغيرهما ، ولنقتصر
على الحركة والسكون ؛ فإن معرفة لزوم الأجرام لهما ضروري لكل
عاقِلٍ ؛ فنقول^(١) :

(١) شروع في بيان حدوث الأعراض . « دسوقي » (ص ١٧٨) ، ومبنى الدليل
على حدوث العالم : إثبات حدوث الأعراض ابتداءً بالمشاهدة ، ثم إثبات =

لا شك في وجوب الحدوث لكل واحد من السكون والحركة ؛ إذ لو كان واحد منهما قديماً لَمَا قَبِلَ أَنْ ينعدمَ أبداً ؛ لأنَّ ما ثبتَ قدمُهُ استحالَ عدمُهُ ، ولا خفاءً أَنَّ كلَّ واحدٍ مِنَ السكونِ والحركةِ قابلٌ للعدمِ ؛ لأنَّهُ قد شوهدَ عدمُ كلِّ واحدٍ منهما بوجودِ ضدهِ في كثيرٍ مِنَ الأجرامِ ، فيلزمُ استواءُ الأجرامِ كُلِّها في ذلكَ ، وإذا ثبتَ حدوثُهُما واستحالَ وجودُهُما في الأزَلِ . . لزمَ حدوثُ الأجرامِ واستحالةُ وجودِها في الأزَلِ قطعاً ؛ لاستحالةِ انفكاكِها عنِ الحركةِ والسكونِ .

وبالجملةِ : فحدوثُ أحدِ المتلازمينِ يستلزمُ حدوثَ الآخرِ ضرورةً^(١) .

وإذا استبانَ بهذا حدوثَ العالمِ . . لزمَ افتقارُهُ إلى مُحدثٍ^(٢) ؛ لأنَّهُ لو لم يكنْ له مُحدثٌ ، بل حدثَ بنفسِهِ . . لزمَ اجتماعُ أمرينِ متنافيينِ ؛ وهما الاستواءُ والرجحانُ بلا مرجحٍ ؛ لأنَّ وجودَ كلِّ فردٍ مِنَ أفرادِ العالمِ مساوٍ لعدمِهِ ، وزمانَ وجودِهِ مساوٍ لغيرِهِ مِنَ الأزمنةِ ،

= حدوث الأجرام التي قامت بها الأعراض ، وذلك بدليل الملازمة العقلية بينهما ، وبتوسيط قاعدة : الملازم للحدث حادثٌ ، فثبت حدوث العالم المؤلف منهما .

(١) ما قرره المصنف مبني على إثبات أربعة من المطالب السبعة ؛ وهي : إثبات زائد على الأجرام ، وأنها حادثة ، وغير منفكة عنها ، مع استحالة حوادث لا أول لها .

(٢) هذا شروع في بيان وجود صانع العالم . « دسوقي » (ص ١٧٩) ، وهو مبني على أن العقل لا يسلم بوجود أثرٍ من غير مؤثر ، مع بطلان التسلسل والدور .

ومقدارة المخصوص مساوٍ لسائر المقادير ، ومكانة الذي اختصَّ به مساوٍ لسائر الأمكنة ، وجهته المخصوصة مساوية لسائر الجهات ، وصفته المخصوصة مساوية لسائر الصفات .

فهذه أنواعٌ ، كلُّ واحدٍ منها فيه أمران متساويان^(١) ، فلو حدث أحدهما بنفسه لترجَّح على مقابله مع أنَّه مساوٍ له في قبول كلِّ جرمٍ لهما على حدٍّ سواءٍ ، فقد لزِمَ أن لو وُجِدَ شيءٌ مِنَ العالمِ بنفسه بلا مُوجِدٍ لزِمَ اجتماعُ الاستواءِ والرجحانِ المتنافيين ، وذلك محالٌّ .

فإدّاً ؛ لولا مولانا جلَّ وعزَّ الذي خصَّ كلَّ فردٍ من أفراد العالم بما اختصَّ به . . . لَمَا وُجِدَ شيءٌ مِنَ العالمِ .

فسبحان مَنْ أفصحَ بوجوبِ وجودِهِ وجوبَ افتقارِ الكائناتِ كلِّها إليه ، تبارك وتعالى وجلَّ وعلا .

فقولِي : (لزِمَ أن يكونَ أحدُ الأمرينِ المتساويينِ) أعني بهما : الوجودَ والعدمَ ، والمقدارَ المخصوصَ ، وغيرَ ذلك ممَّا ذكرناه آنفاً ، وباقي الكلامِ واضحٌ ، وبالله تعالى التوفيقُ .

* * *

(١) وهي ستة كما ترى ، وهي المجموعة بقول الإمام أبي عبد الله محمد بن قاسم القيسي القصار الفاسي كما في « شرح شطرنج العارفين » (ص ٨) : (من الرجز)

الممكناتُ المتقابلاتُ وجودُنا والعدمُ الصفاتُ
أزمنةٌ أمكنةٌ جهاتُ كذا المقاديرُ روى التفاتُ

قال العلامة ياسين في « حاشيته » (ق ٢٢٧) : (سميت بالمقابلات الستُ ؛ لأن كل واحد منها يقابله نظيره) .

[برهانُ وجوبِ القدمِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْقَدَمِ لَهُ تَعَالَى : فَلَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ
قَدِيمًا لَكَانَ حَادِثًا ، فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحَدِّثٍ ، وَيَلْزَمُ الدَّوْرُ أَوْ
التَّسْلُسُ .

يعني : أنه إذا ثبت وجودُ مولانا جلَّ وعزَّ بما سبقَ مِنَ البرهانِ ؛
وهو افتقارُ الكائناتِ كُلِّها إليه جلَّ وعلا^(١) . . فإنه يجبُ له جلَّ وعلا
القدمُ .

وبرهانهُ : أنه لو لم يكنْ جلَّ وعزَّ قديمًا لكانَ حادثًا ؛ لوجوبِ
انحصارِ كلِّ موجودٍ في القدمِ والحدوثِ ، فمهما انتفى أحدهما تعيَّنَ
الآخرُ ، والحدوثُ على مولانا جلَّ وعزَّ مستحيلٌ ؛ لأنه يستلزمُ أن
يكونَ له مُحدِّثٌ ؛ لما عرفتَ في حدوثِ العالمِ ، ثم مُحدِّثُهُ لا بدَّ أن
يكونَ مثلهُ ، فيكونَ حادثًا ، فلهُ أيضًا مُحدِّثٌ ، ويلزمُ أيضًا في هذا
المُحدِّثِ ما لزمَ في الذي قبلهُ مِنَ الافتقارِ إلى مُحدِّثٍ آخرَ وهلكذا .

فإنِ انحصَرَ العددُ لزمَ الدَّورُ ؛ لأنَّ مُحدِّثَ الأوَّلِ يلزمُ أن يكونَ
بعضَ مَنْ بعدهُ ممَّن أحدثهُ هذا الأوَّلُ أو أحدثهُ مَنْ استندَ وجودُهُ إليه

(١) يعني : البرهان المتقدم ذكره يفيد افتقار الكائنات له تعالى .

مباشرةً أو بواسطة ، واستحالة الدور ظاهرة ، لأنه يلزم عليه تقدّم كلِّ واحدٍ مِنَ المُحدَثِينَ على الآخرِ وتأخُّره عنه ، وذلك جمعٌ بين متناقضين^(١) ، بل ويلزمُ عليه أيضاً تقدّم كلِّ واحدٍ منهما على نفسه بمرتبتين ، وذلك تهافتٌ لا يُعقلُ .

وإن لم ينحصر العددُ ، وكانَ قبلَ كلِّ واحدٍ مُحدَثٌ آخرُ قبلَهُ .
لزمَ التسلسلُ ، وهو أيضاً محالٌ ؛ لأنه يؤدي إلى فراغ ما لا نهاية له ، وذلك أيضاً لا يُعقلُ^(٢) .

وإذا استحَالَ الحدوثُ على مولانا جلَّ وعزَّ وجبَ له القدمُ ، وهو

المطلوبُ .

* * *

(١) وحاصله : أنه لو خلق زيد عمراً ، وخلق عمرو زيدا . فمقتضى كون زيد خالفاً لعمرو : أن يكون متقدماً عليه ، ومقتضى كونه مخلوقاً له : أن يكون متأخراً عنه ، فلزم الجمع بين كونه متقدماً على عمرو ومتأخراً عنه ، وهو محال ؛ لأنه جمع بين متناقضين . « دسوقي » (ص ١٨١) .

(٢) أو دخول ما لا نهاية له في الوجود ، أو أن ما يتناهى يصير لا يتناهى بزيادة واحد ، وكل ذلك محال عقلاً .

[برهانُ وجوبِ البقاءِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْبُقَاءِ لَهُ تَعَالَى : فَلَأَنَّهُ لَوْ أَمْكَنَ أَنْ
يَلْحَقَهُ الْعَدَمُ لَأَنْتَفَى عَنْهُ الْقِدْمُ ؛ لِكَوْنِ وُجُودِهِ حِينْتِذِ يَصِيرُ
جَائِزاً لَا وَاجِباً ، وَالْجَائِزُ لَا يَكُونُ وُجُودُهُ إِلَّا حَادِثاً ، كَيْفَ
وَقَدْ سَبَقَ قَرِيباً وُجُوبَ قِدْمِهِ تَعَالَى !؟

لا شكَّ أنَّ وجوبَ القدمِ مستلزمٌ لوجوبِ البقاءِ ، فلمَّا قامَ البرهانُ
على وجوبِ قدمِهِ جَلًّا وَعَزًّا وَجَبَ بقاءُهُ تباركُ وتعالى ؛ إذ لو جازَ أَنْ
يلحقَهُ العدمُ - تعالى عن ذلكَ علوًّا كبيراً - لكانَ وجودُهُ جائزاً
لا واجباً ؛ لصدقِ حقيقةِ الجائزِ حينْتِذِ على ذاتِ مولانا جَلًّا وَعَزًّا ؛ لأنَّ
الجائزَ ما يصحُّ وجودُهُ وعدمُهُ .

وهذا التقديرُ الفاسدُ يستلزمُ صحَّةَ الوجودِ والعدمِ للذاتِ العليَّةِ
تباركُ وتعالى ، فيكونُ جائزَ الوجودِ ، وذلكَ يستلزمُ حدوثَهُ تعالى عن
ذلكَ^(١) ؛ لما عرفتَ مِنْ استحالةِ ترجيحِ الوجودِ الجائزِ على العدمِ

(١) الإشارة راجعة لوجوده الجائز ؛ أي : وجوده الجائز يستلزم حدوثه ، وليست
راجعة لجواز وجوده ؛ إذ لا يلزم من جواز الشيء حدوثه . «دسوقي»
(ص ١٨٤) .

مقابله المساوي له في القبول من غير فاعلٍ مرجح ، كيف وقد سبقَ
قريباً بالبرهانِ القاطعِ وجوبَ قدمه جلَّ وعزَّ؟!
فإذاً ؛ يجبُ بقاؤه تبارك وتعالى كما وجبَ قدمه^(١) .

* * *

(١) تنبيه : قوله في المتن : (والجائز لا يكون وجوده إلا حادثاً) قال العارف بالله
النابلسي في « الأنوار الإلهية » (ص ١٠٨) : (أي : لا يتصور وجوده أبداً
في عينه إلا وجوداً حادثاً ، وكذلك وجوده في الكتابة ، وأما وجوده في القول
وفي العلم فهو وجود قديم ، وكلامنا الآن في الوجود العيني ؛ لأنه المقصود
من معنى الوجود ، فالجائز موجود في العلم موجود في القول ، وهو بهذا
الاعتبار قديم الوجود ، وموجود في الكتابة في اللوح المحفوظ موجود في
عينه ، وهو بهذا الاعتبار حادث الوجود) ، وهذا كلام مؤسس على اعتبار
الوجودات الأربعة .

[برهانُ وجوبِ المخالفةِ للحوادثِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ : فَلَأَنَّهُ لَوْ
مَائِلٌ شَيْئاً مِنْهَا لَكَانَ حَادِثاً مِثْلَهَا^(١) ، وَذَلِكَ مُحَالٌ ؛ لِمَا
عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وُجُوبِ قَدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ .

لا شكَّ أنَّ كلَّ مثلين لا بدَّ أن يجِبَ لأحدهما ما وجِبَ للآخر ،
ويستحيلُ عليه ما استحالَ عليه ، ويجوزُ له ما جازَ عليه ، وقد عرفتُ
بالبرهانِ القاطعِ أنَّ كلَّ ما سوى مولانا جلَّ وعزَّ يجبُ له الحدوثُ ،
فلو مائلٌ تعالى شيئاً ممَّا سواه لوجبَ له جلَّ وعزَّ من الحدوثِ تعالى
عن ذلك ما وجِبَ لذلك الشيءِ ، وذلك باطلٌ ؛ لما عرفتُ بالبرهانِ
القاطعِ مِنْ وجوبِ قدمِهِ تعالى وبقائه^(٢) .

(١) قوله : (لو مائلٌ شيئاً منها) أي : بأن كان من جنس الأجرام أو الأعراض ، أو
كان متصفاً بلوازمهما ؛ كالحلول في جهة للجرم ، وكالتقيد بمكان أو زمان ،
وكاتصاف ذاته بالصغر أو الكبر . « دسوقي » (ص ١٨٤) .

(٢) ذكرَ البقاء مع أن ذكرَ القدم كافٍ ؛ لأنه لاحظ أن استحالة الحدوث إنما هي
لكونه واجب الوجود ، ووجوب الوجود يستلزم القدم والبقاء .

وبالجملة : فلو ماثلَ تعالى شيئاً مِنْ الحوادثِ لوجبَ لَهُ القَدْمُ
لألوهيَّتهِ ، والحدوثُ لفَرَضِ مماثلتهِ للحوادثِ ، وذلكَ جمعٌ بينَ
متنافيين ضرورةً .

* * *

[برهانُ وجوبِ القيامِ بالنفسِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ : فَلِأَنَّهُ لَوْ أَحْتَاجَ
إِلَى مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً ، وَالصِّفَةُ لَا تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ الْمَعَانِي
وَلَا الْمَعْنَوِيَّةِ ، وَمَوْلَانَا جَلٌّ وَعَزٌّ يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِمَا ، فَلَيْسَ
بِصِفَةٍ ، وَلَوْ أَحْتَاجَ إِلَى مُخَصَّصٍ لَكَانَ حَادِثًا ، وَقَدْ قَامَ
الْبُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ قَدَمِهِ تَعَالَى وَبِقَائِهِ .

تقدّم أنّ قيامه تعالى بنفسه عبارة عن استغنائه جلاً وعزاً عن المحلِّ
والمخصّص .

أمّا برهانُ وجوبِ استغنائه تعالى عن المحلِّ ؛ أي : عن ذاتِ يقومُ
بها : فهو أنّه لو احتاجَ تعالى إلى ذاتٍ أخرى يقومُ بها لزمَ أن يكونَ
صفةً لتلك الذاتِ ؛ إذ لا يقومُ بالذاتِ إلا صفاتها ، ومولانا جَلٌّ وعزٌّ
يستحيلُ أن يكونَ صفةً حتى يحتاجَ إلى محلٍّ يقومُ به ؛ إذ لو كانَ صفةً
لزمَ ألا يتّصفَ بصفاتِ المعاني ؛ وهي القدرةُ والإرادةُ والعلمُ . . . إلى
آخرها ، ولا بالصفاتِ المعنويّةِ ؛ وهي كونهُ تعالى قادراً ومريداً
وعالمًا . . . إلى آخرها^(١) ؛ لأنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَّصِفُ بِصِفَةٍ ثَبُوتِيَّةٍ غَيْرِ

(١) لأن الاتصاف بالمعنوية فرع الاتصاف بالمعاني ، فإذا استحال اتصاف المعاني =

نفسية^(١) ؛ لأنَّ النفسيةَ والسلبيةَ تتَّصِفُ بهما الذواتُ والمعاني ؛ إذ لو
 قبلتِ الصفةُ صفةً أخرى لزمَ ألا تعرَى عنها ، أو عن مثلها ، أو عن
 ضدّها ، ويلزمُ مثل ذلك في الصفةِ الأخرى التي قامت بها ، وهلمَّ
 جرّاً ؛ إذ القبولُ نفسيٌّ ، فلا بدَّ أن يتَّحدَ بينَ المتماثلاتِ ، وهو
 محالٌّ ؛ لما يلزمُ عليه من التسلسلِ^(٢) ، ودخولِ ما لا نهايةَ له من
 الصفاتِ في الوجودِ ، وهو محالٌّ .

فإذاً ؛ الصفةُ لا تقبلُ أن تتَّصَفَ بصفةٍ ثبوتيةٍ غيرِ نفسيةٍ تقومُ بها ؛
 أعني : صفاتِ المعاني والمعنويةِ ، ومولانا جلَّ وعزَّ قامَ البرهانُ
 القاطعُ على وجوبِ اتِّصافِهِ بصفاتِ المعاني والصفاتِ المعنويةِ ،
 فيلزمُ أن يكونَ ذاتاً عليّةً موصوفاً بالصفاتِ المرفَّعةِ ، وليسَ هو في
 نفسه صفةً لغيره ، تعالَى عن ذلك علواً كبيراً .

وأما برهانُ وجوبِ استغنائِهِ جلَّ وعزَّ عنِ المخصِّصِ ؛ أي :
 الفاعلِ : فهو أنَّه لو احتاجَ إلى الفاعلِ لكانَ حادثاً ، وذلك محالٌّ ؛ لما
 عرفتَ بالبرهانِ القاطعِ من وجوبِ قدمِهِ تعالَى وبقائه .

= بالمعاني استحالة اتصافها بالمعنوية . مفاد « ياسين » (ق ٢٣٠) .

- (١) لأن المعاني تتصف بالنفسية ، ألا ترى أن السواد يتصف باللونية ويكونه سواداً
 مع أنه صفة ؟! ومثل النفسية السلبية كما سيبين .
- (٢) أما السلبية : فلا وجود لها في الخارج ، فلا يلزم من تقدير تسلسلها دخول
 ما لا نهاية له في الوجود ، وأما النفسية : فلأنها راجعة إلى حقيقة موصوفها ،
 فلا تسلسل فيها . « ياسين » (ق ٢٣٠) .

فَتَبَيَّنَ بَهْذِينَ الْبِرْهَانِينَ^(١) : وَجُوبُ الْغِنَى الْمَطْلُوقِ لِمَوْلَانَا جَلًّا
وَعَلَا عَن كُلِّ مَا سِوَاهُ ، وَهُوَ مَعْنَى قِيَامِهِ جَلًّا وَعَزًّا بِنَفْسِهِ .

* * *

(١) أي : برهان مخالفته للحوادث ، وبرهان وجوب قيامه بنفسه . « ياسين »
(ق ٢٣١) ، وذكر غيره : أن المراد بهذين البرهانيين : برهان استغنائه عن
المحل ، وبرهان استغنائه عن المخصص . « دسوقي » (ص ١٨٨) ورجح
الأول .

[برهانُ وجوبِ الوجدانيةِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْوَحْدَانِيَّةِ لَهُ جَلٌّ وَعَزٌّ : فَلَأَنَّهُ لَوْ لَمْ
يَكُنْ وَاحِدًا لَزِمَ أَلَّا يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ ؛ لِلزُّومِ عَجْزِهِ
حِينَئِذٍ .

يعني : أنه لو كان له تعالى مماثل في ألوهيته لزم ألا يوجد شيء من
الحوادث ، والتالي معلوم البطلان بالضرورة^(١) .

وبيان لزوم ذلك : أنه قد تقرّر بالبرهان القاطع وجوب عموم قدرته
تعالى وإرادته لجميع الممكنات ، فلو كان ثم موجود له من القدرة
والإرادة على إيجاد ممكن ما مثل ما لمولانا جلّ وعزّ^(٢) . . لزم عند
تعلّق تينك القدرتين بإيجاد ذلك الممكن ألا يوجد بهما معاً ؛ لاستحالة
أثر واحد بين مؤثرين ؛ لما يلزم عليه من رجوع الأثر الواحد أثرين ،
وذلك لا يُعقل .

فإذا ؛ لا بدّ من عجز أحد المؤثرين ، وذلك مستلزم لعجز الآخر

(١) أي : لوجود الحوادث بالمشاهدة . « دسوقي » (ص ١٩٠) .

(٢) قوله : (مثل) مبتدأ مؤخر ، خبره قوله : (له من القدرة . . .) ، والجملة في
محل رفع صفة لقوله قبل : (موجّد) ، وهذا شروع في برهان التوارد ،
وبطلانه باستحالة اجتماع مؤثرين على أثر واحد .

المماثل له في القدرة على الإيجاد ، وإذا لزمَ عجزهما معاً في هذا الممكن لزمَ عجزهما كذلك في سائر الممكنات ؛ لعدم الفرق بينهما ، وذلك مستنزحٌ لاستحالة وجود الحوادث كلها ، والمشاهدة تقتضي بطلان ذلك ضرورة .

وإذا استبان وجوب عجزهما مع الاتفاق على ممكن واحد كان مع الاختلاف فيه على سبيل التضادّ أظهر^(١) .

فتعين وجوب وحدانية مولانا جلّ وعزّ في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله .

[الكلامُ على الكسب]

وبهذا تعرفُ : أن لا أثرَ لقدرتنا في شيءٍ من أفعالنا الاختيارية^(٢) ؛ كحركاتنا وسكناتنا ، وقيامنا وقعودنا ومشيئنا ونحو ذلك ، بل جميع ذلك مخلوقٌ لمولانا جلّ وعزّ بلا واسطة ، وقدرتنا أيضاً مثل ذلك ؛ عرضٌ مخلوقٌ لمولانا جلّ وعزّ ، تقارنُ تلك الأفعال الاختيارية وتعلقُ بها من غير تأثير لها في شيءٍ من ذلك أصلاً ، وإنما أجرى الله تعالى العادة أن يخلق عند تلك القدرة - لها - ما شاء من

(١) إشارة إلى برهان التمانع ، ويسمى برهان التظارد أيضاً ، وبطلانه باستحالة اجتماع الضدين ، أو عجز أحد الإلهين المستنزم لعجز الآخر للتماثل .

(٢) النون للمتكلم ومعه غيره ، والمراد بالغير : الأحياء مطلقاً ، كانوا عقلاء أو غيرهم . « دسوقي » (ص ١٩٠) .

الأفعال ، وجعلَ سبحانهُ بمخضِ اختيارِهِ وجودَ تلكِ القدرةِ فينا مقترنةً بتلكِ الأفعالِ شرطاً في التكليفِ .

وهذا الاقترانُ والتعلُّقُ لهذهِ القدرةِ الحادثةِ بتلكِ الأفعالِ مِنْ غيرِ تأثيرِ لها أصلاً.. هو المسمَّى في الاصطلاحِ وفي الشرعِ بالكسبِ والاكْتسابِ ، وبحسبِهِ تُضَافُ الأفعالُ للعبدِ ؛ كقولهِ تعالى : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، أمَّا الاختراعُ والإيجادُ فهو مِنْ خواصِّ مولانا جلَّ وعزَّ ، لا يشارِكُهُ فِيهِ شَيْءٌ سِوَاهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى (١) .

وَيُسَمَّى العبدُ عِنْدَ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ القُدْرَةُ المِيقَارَةَ لِلْفِعْلِ : مختاراً ، وَعِنْدَمَا يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ الفِعْلَ مَجْرَداً عَن مِيقَارَةِ تِلْكَ القُدْرَةِ الحادثةِ : مَجْبوراً وَمُضْطَراً ؛ كالمِرتَعَشِ مِثْلاً .

وعلامةُ مِيقَارَةِ القُدْرَةِ الحادثةِ لِمَا يُوجَدُ فِي محلِّها : تيسُّرُهُ بحسَبِ العادةِ فعلاً وتركاً ، وعلامةُ الجبرِ وعدمِ تلكِ القُدْرَةِ : عدمُ التيسُّرِ ، وإدراكُ الفرقِ بَيْنَ هاتينِ الحالتينِ ضروريٌّ لكلِّ عاقلٍ ، كما أنَّ الشرعَ جاءَ بإثباتِ الحالتينِ ، وتفَضُّلَ بإسقاطِ التكليفِ فِي الحالةِ الثانيةِ - وهي حالةُ الجبرِ - دُونَ الأولى ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة : ٢٨٦] أَي : إِلَّا مَا فِي وَسْعِها بحسَبِ العادةِ ، وَأَمَّا

(١) عبَّرَ عَن هَذَا الأشعري بِأَنَّ القُدْرَةَ عَلى الإختراعِ أَخصُّ وَصْفِ الباري ، وَليس مراده أَنَّها خاصَّةٌ لِلذاتِ ؛ بِمعنى : أَنَّها صفةٌ نفسيةٌ لا تستقلُّ الذاتُ بِدونِها ؛ لِأَنَّها عِنْدَهُ صفةٌ معنويَّةٌ ، وَالنفسيةُ لَيْست كَذَلِكَ . « ياسين » (ق ٢٣٣) .

بحسبِ العقلِ وما في نفسِ الأمرِ فليسَ في وسعِها - أي في طاقتها -
اختراعُ شيءٍ ما .

وبهذا تعرفُ : بطلانَ مذهبِ الجبريةِ القائلينَ باستواءِ الأفعالِ
كلِّها^(١) ، وأنه لا قدرةَ تقارنُ شيئاً منها عموماً ، ولا شكَّ أنَّهم في هذه
المقالةِ مبتدعةٌ بُلُّهُ يكذبُهمُ الشرعُ والعقلُ^(٢) ، وبطلانَ مذهبِ القدريةِ
مجوسِ هذهِ الأمةِ^(٣) ؛ القائلينَ بتأثيرِ القدرةِ الحادثةِ في الأفعالِ على
حسبِ إرادةِ العبدِ ، ولا شكَّ أنَّهم مبتدعةٌ أشركوا معَ اللهِ تعالى
غيره^(٤) .

فتحقَّقَ مذهبُ أهلِ السنَّةِ بينَ هذينِ المذهبينِ الفاسدينِ^(٥) ؛ فهو

(١) الجبر المحذور هو الحسيُّ ، أما العقلي - وهو سلب الخالقية عن العبد - فهو
متوجِّهٌ على جميعِ الفرقِ ، ولا يضرُّ ، بل هو محضُ الإيمانِ ، كما أن
ما تعلَّقت به قدرةُ الله وإرادته وعلمه وقوُّه من العبد باختياره لا بد من وقوعه
باختياره ، فإنَّ الوجوب بالاختيار محقق للاختيار ، لا منافٍ له . « ياسين »
(ق ٢٣٣) ، ويجوز في الجبرية تحريك الباء وتسكينها ، والأفصح :
المجبرة .

(٢) أي : كلُّ منهما قد فرَّقَ بين حالتي الاختيار والاضطرار . « جمل » (ق ٤٣) ،
أو قل : يكذبهم العقل بواسطة النقل ، والمقصود بالجبرية هنا : الذين يثبتون
التكليف ، أما نفاته فليسوا من الفرق الإسلامية .

(٣) وردت تسميتهم بذلك في أثر رواه أبو داود (٤٦٩١) من حديث سيدنا ابن عمر
رضي الله عنهما ، وانظر « فيض القدير » (٢ / ٥٢٠) .

(٤) لا على الحقيقة ، بل ذكر ذلك مبالغة .

(٥) قوله : (تحقق) أي : صحَّ ، وقال العلامة ياسين في « حاشيته » (ق ٢٣٤) :
يقرأ بصيغة المبني للمفعول ، وبصيغة الأمر وهو أولي) .

قد خرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشاربين ؛ بين قوم أفرطوا
وهم الجبريَّةُ ، وقوم فرطوا وهم القدريَّةُ .

[نفْيُ الطَّيِّمَةِ وَالْقُوَّةِ الْمَوْدَعَةِ عَنِ الْأَشْيَاءِ]

وكما أنَّ هذه القدرة لا أثر لها أصلاً في شيءٍ من الأفعال ؛ كذلك لا أثر للنار في شيءٍ من الإحراق أو الطبخ أو غير ذلك ، لا بطبوها ولا بقوةٍ وُضِعَتْ فيها ، بل الله تعالى أجرى العادة اختياراً منه جلَّ وعزَّ بإيجاد تلك الأمور عندها لا بها .

وقس على هذا ما يُوجَدُ من القطع عند السكين ، والألم عند الحزج ، والشبع عند الطعام ، والرِّيُّ عند الشراب ، والنبات عند الماء ، والضوء عند الشمس والسراج ونحوهما ، والظلُّ عند الجدار والشجر ونحوهما ، وبرد الماء السُّخْنُ عند صبِّ الماء البارد فيه وبالعكس ، ونحو ذلك ممَّا لا ينحصرُ ، فاقطع في ذلك كلَّهُ بأنَّه مخلوقٌ لله تعالى بلا واسطةٍ ألبتةً ، وأنَّه لا أثر فيه أصلاً لتلك الأشياء التي جرَّت العادة بوجودها معها^(١) .

وبالجملة : فلتعلم أنَّ الكائنات كلها يستحيلُ منها الاختراع لأثر ما ، بل جميعها مخلوقٌ لمولانا جلَّ وعزَّ ، مفتقرٌ إليه أشدَّ الافتقار ابتداءً ودواماً بلا واسطةٍ ، بهذا شهد البرهانُ العقليُّ ، ودلَّ عليه الكتابُ والسنةُ وجامعُ السلفِ الصالحِ قبل ظهورِ البدع .

(١) انظر « شرح المقدمات » (ص ١٨٨ ، ١٩٥) .

ولا تُصَغِ بِأُذُنِكَ لِمَا يَنْقُلُهُ بَعْضُ مَنْ أُولَعَ بِنَقْلِ الْغَثِّ وَالسَّمِينِ عَنِ
مَذْهَبِ أَهْلِ السَّنَةِ مِمَّا يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَا (١) ، فَشُدَّ يَدَكَ عَلَيَّ مَا ذَكَرْنَاهُ ؛
فَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ وَلَا يَصِحُّ غَيْرُهُ ، وَاقْطَعْ تَشَوُّفَكَ إِلَى سَمَاعِ
الْبَاطِلِ تَعْشُ سَعِيداً وَتَمُتْ كَذَلِكَ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

* * *

(١) انظر تفصيل ذلك في « شرح المقدمات » (ص ١٥٤) ، و« شرح العقيدة
الوسطى » (ص ٣٩٠) .

[برهانُ وجوبِ القدرةِ والإرادةِ والعلمِ والحياةِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ
وَالْحَيَاةِ : فَلَأَنَّهُ لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنْ الْحَوَادِثِ .

قد تقدّم لك : أن تأثير القدرة الأزلية موقوفٌ على إرادته تعالى
لذلك الأثر ، وإرادته تعالى لذلك الأثر موقوفةٌ على العلم به ،
والإتصاف بالقدرة والإرادة والعلم موقوفٌ على اتصافه بالحياة ؛ إذ
هي شرطٌ فيها ، ووجودُ المشروطِ بدونِ شرطه مستحيلٌ .

فإذا ؛ وجودُ حادثٍ أيِّ حادثٍ كان موقوفٌ على اتصافِ مُحدثه
بهذه الصفات الأربع ، فلو انتفى شيءٌ منها^(١) لَمَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنْ
الحوادثِ ؛ للزوم عجزه حينئذٍ .

وبهذا يتبيّن : وجوبُ اتصافه تعالى بهذه الصفات في الأزل ؛ إذ
لو كانتْ حادثةٌ لزمَ توقُّفُ إحداثها على اتصافه تعالى بأمثالها قبلها ، ثمَّ
ننقلُ الكلامَ إلى أمثالها ، ويلزمُ التسلسلُ ، وهو محالٌ ، فيكونُ وجودُ
تلك الصفاتِ على هذا التقديرِ محالاً ، وذلك مؤدٌّ إلى المحذورِ

(١) أي : بأن انتفى وجودها ، أو قدمها ، أو عموم تعلقها ؛ لأن هذا الدليل ينتج
هذه المطالب الثلاثة على ما سيأتي . انتهى شيخنا . « جمل » (ق ٤٣) .

المذكور ؛ وهو ألا يُوجدَ شيءٌ منَ الحوادثِ .

وبهذا أيضاً تعرفُ : وجوبَ عمومِ التعلُّقِ للمتعلِّقِ منها ؛ كالعلمِ والقدرةِ والإرادةِ ؛ إذ لو اختصَّتْ ببعضِ المتعلِّقاتِ دونَ بعضٍ لزمَ الافتقارُ إلى المخصَّصِ ، فتكونُ حادثهً ، ولا يمكنُ أن يكونَ المحدِّثُ لها غيرَ الموصوفِ بها ؛ لما عرفتَ منَ وجوبِ الوجدانيةِ له تعالى ، وانفراجهِ بالاختراعِ ، وإحدائهُ تعالى لها فرعُ الانصافِ بأمثالها قبلها ، ثم ننقلُ الكلامَ إلى تلكَ الأمثالِ ، ويجيءُ ما سبقَ (١) .

فقد بانَ لك بهذا : أنَّ البرهانَ الذي ذكرناه في أصلِ العقيدةِ يُؤخذُ منه ثلاثةُ أمورٍ : وجودُ هذه الصفاتِ ، ووجوبُ القدمِ والبقاءِ لها ، ووجوبُ عمومِ التعلُّقِ للمتعلِّقِ منها ، وقد أشارَ في أصلِ العقيدةِ إلى أنَّ البرهانَ الذي ذكره هو لهذه المطالبِ الثلاثةِ ؛ أمَّا الوجودُ والوجوبُ فأشارَ إليهما بقوله : (وجوبِ اتصافِهِ تعالى بالقدرةِ والإرادةِ) إذ الوجودُ لهذه الصفاتِ يستلزمُ وجودها ، وأشارَ إلى المطالبِ الثالثِ - وهو عمومُ التعلُّقِ للمتعلِّقِ منها - بالألفِ واللامِ التي أدخلها على صفةِ القدرةِ وما بعدها منَ الصفاتِ ؛ فإنها للعهدِ ، والمعهودُ الصفاتُ التي فسَّرَ تعلُّقها فيما سبقَ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

(١) أي : من التسلسلِ ، وأنه محالٌ ، وأن ما أدَّى إليه من عدمِ عمومِ التعلُّقِ محالٌ ، وأن ذلكَ المحالِ يؤدي إلى عدمِ وجودِ شيءٍ من الحوادثِ . « دسوقي » (ص ١٩٦) .

[برهانُ وجوبِ السَّمْعِ والبَصْرِ والكلامِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصْرِ وَالْكَلامِ (١) :
فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ (٢) .
وَأَيْضاً : لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأَضْدَادِهَا ،
وَهِيَ نَقَائِصُ ، وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ .

هذه الثلاثة لما لم تتوقف على معرفتها دلالة المعجزة على صدق الرُّسُلِ عليهم الصلاة والسلام . . صحَّ أن يُستندَ في معرفة اتصافه تعالى بها إلى قول الرُّسُلِ عليهم الصلاة والسلام ، والدليل الشرعيُّ فيها أقوى من الدليل العقليِّ ، ولهذا بدأ به في أصل العقيدة .

وقوله في الدليل الثاني العقليِّ : (والنقص عليه تعالى محالٌ)
يعني : لأنه يستلزم أن يحتاج تعالى حينئذٍ إلى مَنْ يكمله ؛ بأن يدفع عنه ذلك النقص ، ويخلق له الكمال ، وذلك يستلزم حدوثه وافتقاره إلى إلهٍ آخر ، كيف وقد تقررَ بالدليل وجوبُ الوجدانيَّةِ له تعالى ؟ !
وأيضاً : لو اتَّصَفَ تعالى بتلك النقايسِ لزمَ أن يكونَ بعضُ

(١) إطلاق البرهان هنا على الدليل مجازٌ ؛ لعدم تركبه ، ولكونه نقلياً .

(٢) مع ضميمه فهم أهل اللغة . « دسوقي » (ص ١٩٩) .

مخلوقاتِهِ أَكْمَلَ مِنْهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ ؛ لِسَلَامَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ مِنْ
تِلْكَ النَّقَائِصِ ، وَالْمَخْلُوقُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ أَكْمَلَ مِنْ خَالِقِهِ .

وهذا الدليلُ العقليُّ وإنْ كَانَ لَا يَسْلَمُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ فَذَكَرَهُ عَلَى
سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ وَالتَّقْوِيَةِ لِمَا هُوَ مُسْتَقَلٌّ بِنَفْسِهِ وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ شَيْءٌ^(١) - وَهُوَ
الدليلُ النقليُّ - حَسَنٌ ، وَقَدْ لَوَّحْنَا إِلَى ذَلِكَ بِتَأْخِيرِهِ فِي أَصْلِ الْعَقِيدَةِ ،
وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ .

* * *

(١) وإن ورد فله جوابٌ وجيه .

برهان الجائز في حقّه تعالى

وَأَمَّا بُرْهَانُ كَوْنِ فِعْلِ الْمُمْكِنَاتِ أَوْ تَرْكِهَا جَائِزاً فِي حَقِّهِ
تَعَالَى : فَلَأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلاً أَوْ
أَسْتَحَالَ عَقْلاً . . لَانْقَلَبَ الْمُمْكِنُ وَاجِباً أَوْ مُسْتَحِياً ،
وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ .

لا شكَّ أنَّ الممكنَ في اصطلاح المتكلمين مرادف للجائز ، فيكون
معناه : هو الذي يصحُّ في العقل وجوده وعدمه ؛ فإذا لو وجب وجوده
عقلاً أو استحَالَ عقلاً . . لزم قلب الحقائق ، وذلك لا يُعْقَلُ .

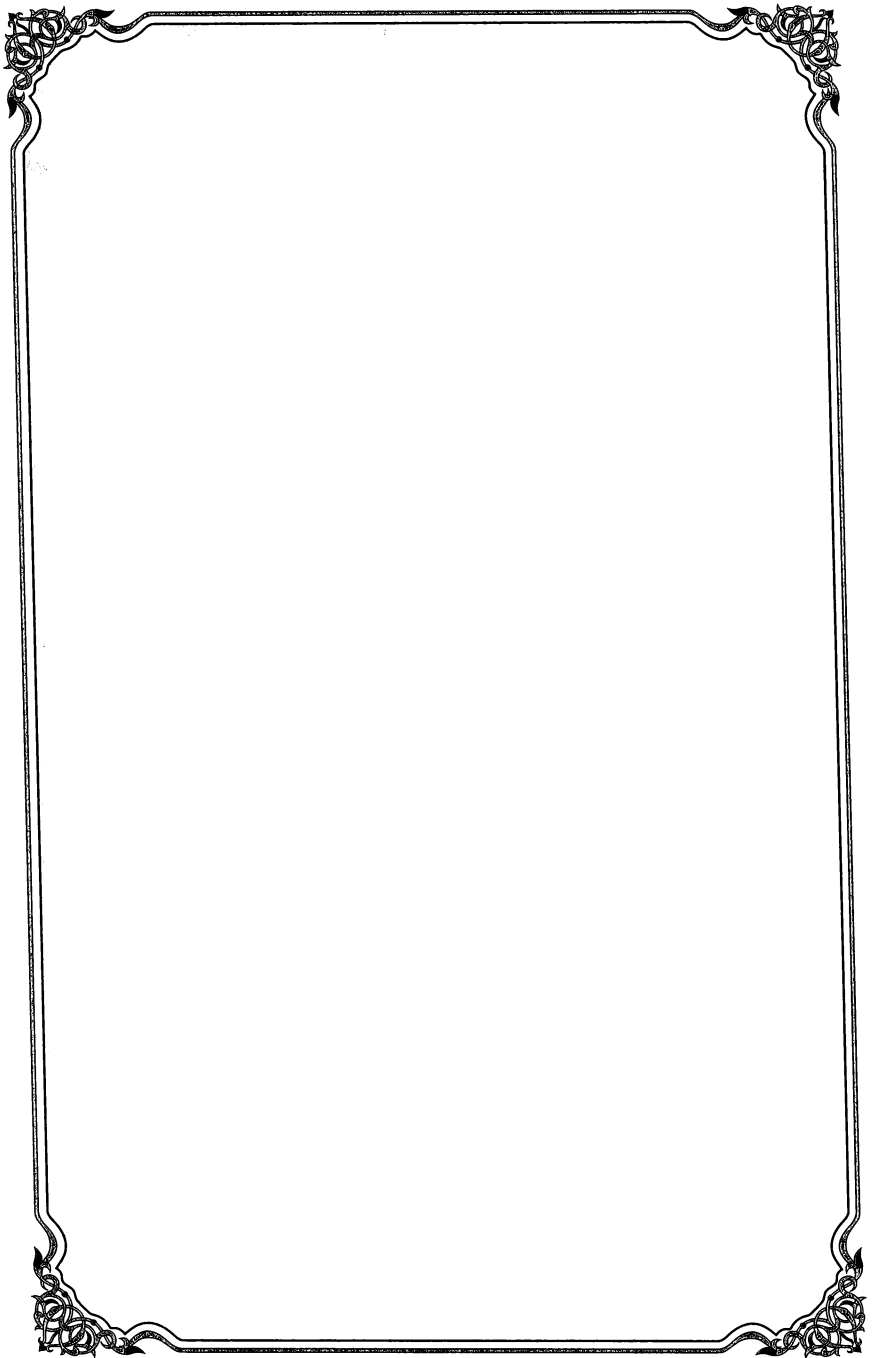
وأيضاً : فالمعتزلة إنما يوجبون من الممكنات على الله تعالى فعل
الصلاح والأصلح للخلق ، والمشاهدة والشرع يقضيان بفساد قولهم
في ذلك^(١) ، كما أشرنا إليه فيما سبق عند شرح قولنا في أصل

(١) أما قضاء المشاهدة بفساد قولهم : فلوقوع المحن للناس من فقر ومرض ؛ فإن
هذه لا مصلحة فيها ، وأما قضاء الشرع بذلك : فلأنه أتى بتكليف العباد ،
وهو مشتمل على المشاق والمكاره ، وليس فيه مصلحة بحسب الظاهر ، فإن
قالوا : إن المحن والتكليف فيهما مصلحة باعتبار ما يترتب عليهما من
الثواب . . قلنا لهم : الله قادر على إيصال الثواب بدون التكليف والمحن .
« دسوقي » (ص ٢٠١) .

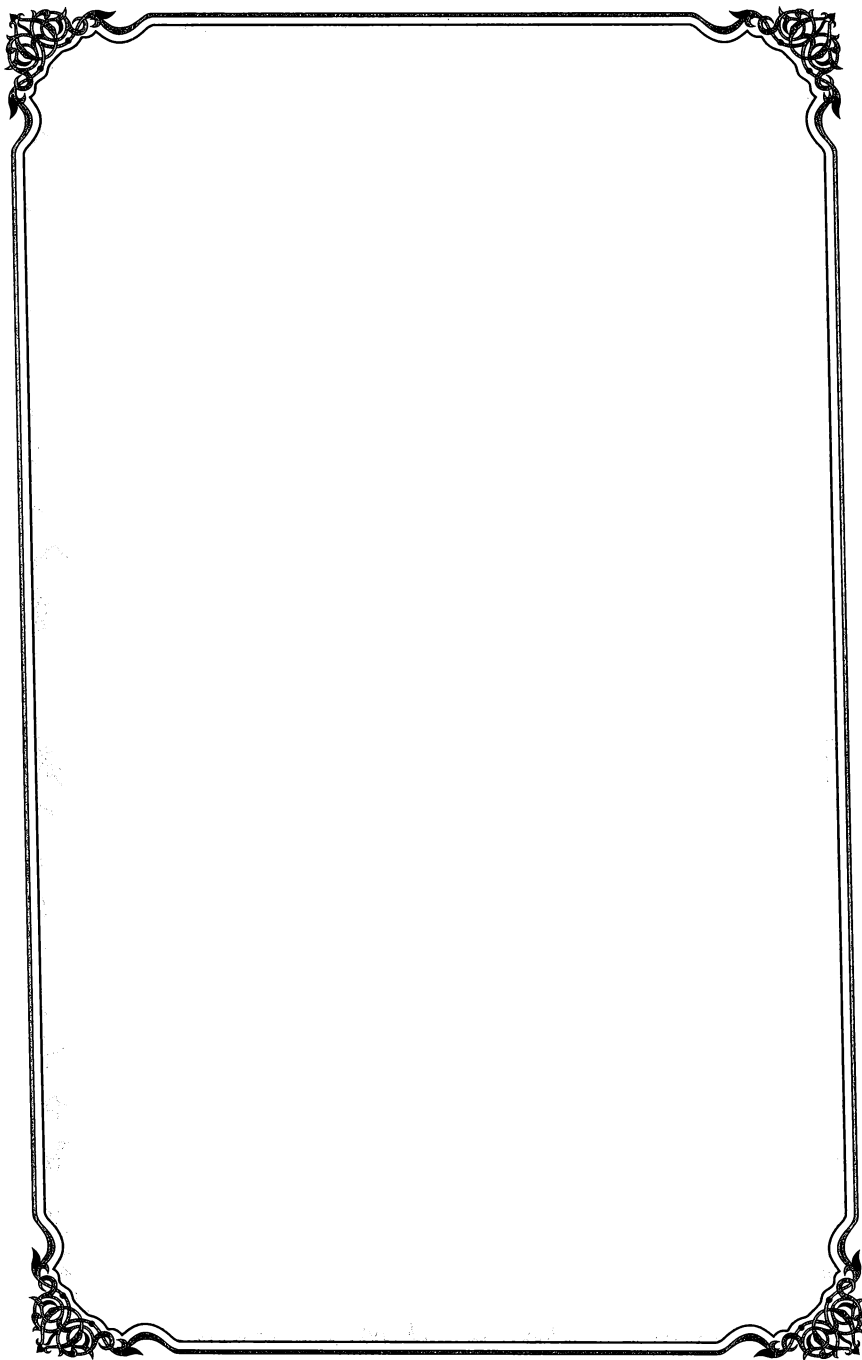
العقيدة : (وأما الجائرُ في حقِّه تعالى)^(١) ، ولو وجبَ فعلُ الصلحِ والأصلحِ على الله تعالى كما تقولُهُ المعتزلةُ . . لهداهمُ اللهُ تعالى للصوابِ في عقائدهم ، ولَمَّا تركَهُم في عماهم يتردّدون ، وهو سُهُم في هذا الفصلِ ظاهرٌ لكلِّ عاقلٍ ، فلا نطيلُ بهِ .

* * *

(١) انظر (ص ٢٠٤) .



الكلامُ على النبوات



الكلام على الرسل فيما يجب لهم ويستحيل عليهم ويجوز في حقهم

وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمْ :
الصَّدْقُ ، وَالْأَمَانَةُ ، وَتَبْلِيغُ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلخَلْقِ .

وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : أَضْدَادُ
هَذِهِ الصِّفَاتِ ؛ وَهِيَ : الْكَذِبُ ، وَالْخِيَانَةُ بِفِعْلِ شَيْءٍ مِمَّا
نَهَى عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ ، وَكَيْتْمَانُ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا
بِتَبْلِيغِهِ لِلخَلْقِ .

وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : مَا هُوَ مِنْ
الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمْ
الْعَلِيَّةِ ؛ كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ .

اعلم : أن الرسول : هو إنسان بعثه الله تعالى للخلق ليبلغهم
ما أوحى إليه ، وقد يختص بمن له كتاب ، أو شريعة ، أو نسخ لبعض
أحكام الشريعة السابقة^(١) .

(١) ظاهر العطف بـ (أو) يقتضي المغايرة ، فهي ثلاثة أقوال ، لكن يشكل في
الثاني والثالث ؛ إذ بينهما عموم وخصوص مطلق ؛ فكل من له نسخ له =

وهذا البعث من الجائزات عند أهل السنة ، وأوجبته المعتزلة على أصلهم الفاسد في وجوب مراعاة الصلاح والأصلح ، وأحالتهم البراهمة لذلك أيضاً^(١) ، ولا خفاء في هوسهم وكفرهم^(٢) .

والدليل لأهل السنة على أن بعث الله تعالى للرُّسلِ جائز لا واجب : أن البعث فعلٌ من أفعالِ الله تعالى ، وقد علمت أنه جلٌّ وعزٌّ لا يجبُ عليه فعلٌ وإن كان صلاحاً أو أصلح ، ولا يتحتَّمُ عليه تركٌ ، وكلامنا في أصلِ العقيدةِ واضحٌ لا يحتاجُ إلى شرحٍ^(٣) .

= شريعة ، ولا عكس ، وقد يجاب بأن (أو) بمعنى الواو كما يقوله الكوفيون ومن تبعهم . مفادُ «ياسين» (ق ٢٤٥) .

(١) الإشارة راجعة للأصل الفاسد ، لا بقيد كونه مراعاة الأصلح ؛ لأنهم لا يعتمدون على ذلك ، بل على الحسن والقبح العقليين ، وذلك أصل باطل عندنا . «ياسين» (ق ٢٤٥) .

(٢) الأمران راجعان للبراهمة ، ويحتمل أن الهوس راجع للمعتزلة ، والكفر راجع للبراهمة . «دسوقي» (ص ٢٠٤) .

(٣) تنبيهٌ : قد يُقال : ثمَّ شروط يذكرها المتكلمون فيما يجب للرسول عليهم الصلاة والسلام ؛ كالفظانة مثلاً ، فلم لم يتعرَّض لها الإمام المصنف ؟

والجواب : قال العلامة ياسين في «حاشيته» (ق ٢٣٦) : (واعلم : أن ما ذكره شروط عقلية للرسول عليهم الصلاة والسلام ، وأما الشروط الشرعية والعادية : فقال السعد : من شروط النبوة : الذكورة ، وكمال العقل ، والذكاء ، والفظنة ، وقوة الرأي ولو في الصبا ؛ كيحيى وعيسى عليهما الصلاة والسلام ، والسلامة عن كل ما ينقُر عن الاتباع ؛ كزنا الآباء وعهر الأمهات ، والغلظة والفظاظة ، والعيوب المنفرة ؛ كالبرص والجذام ، والأمور المخلة بالمرءة ؛ كالأكل على الطريق ، والحرف الدنيئة ؛ كالحجامة ، وكل ما يخلُّ بحكمة البعثة من أداء الشرائع وقبول الأمة . انتهى) .

[برهانُ وجوبِ الصدقِ]

أَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ صِدْقِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
فَلَأَنَّهْمَ لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا لِلزِّمِّ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى ؛
لَتَصْدِيقَهُ تَعَالَى لَهُمْ بِالْمُعْجَزَاتِ الْنَازِلَةِ مِنْزِلَةَ قَوْلِهِ تَعَالَى :
صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُنِي .

هذا برهانُ صدقِ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ في دعواهمُ
الرسالةَ ، وفيما يبلِّغونه بعدَ ذلك إلى الخلقِ .

وحاصلُ هذا البرهانِ : أَنَّ المعجزاتِ التي خلقها اللهُ تعالى على
أيدي الرُّسُلِ - وهي أمرٌ خارقٌ للعادةِ ، مقرونٌ بالتحديِّ ، معَ عدمِ
المعارضةِ^(١) - تنزلُ مِنْ مولانا جلَّ وعزَّ منزلةَ قولهِ جلَّ وعزَّ : صدقَ
عبدي في كلِّ ما يبلِّغُنِي ، فلو جازَ الكذبُ على الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ
والسلامُ لجازَ الكذبُ عليهِ تعالى^(٢) ؛ إذ تصديقُ الكاذبِ كذبٌ ،

(١) قوله : (مقرون بالتحدي) أي : بدعوى الرسول : إن هذا الأمر الخارق
علامة على صدقي ، وقوله : (مع عدم المعارضة) أي : مع عدم القدرة على
المعارضة والإتيان بمثله ، وقوله الآتي : (تنزل) خبر (أن المعجزة) ،
وجملة (وهي أمرٌ...) جملة معترضة . « دسوقي » (ص ٢٠٥) .

(٢) والكذب على الله تعالى مستحيل ؛ إذ كلامه نفسيٌّ ، والنفسي لا يتصور عقلاً =

والكذبُ على الله تعالى محالٌ ؛ إذ خبرُهُ تعالى على وفقِ علمه ،
والخبرُ على وفقِ العلم لا يكونُ إلا صدقاً ، فخيرُهُ تعالى لا يكونُ إلا
صدقاً .

وقولنا في تعريفِ المعجزةِ : (أمرٌ أحسنُ من قولِ بعضهم :
فعلٌ)^(١) ؛ لأنَّ الأمرَ يتناولُ الفعلَ ؛ كأنفجارِ الماءِ مثلاً من بينِ
الأصابعِ ، وعدمِ الفعلِ ؛ كعدمِ إحراقِ النارِ مثلاً لإبراهيمَ عليه الصلاةُ
والسلامُ .

واحترزنا بقيدِ (المقارنةُ للتحدي) عن كراماتِ الأولياءِ ،
والعلاماتِ الإلهاميةِ التي تتقدمُ بعثةِ الأنبياءِ عليهم الصلاةُ والسلامُ
تأسيساً لها ، وعن أن يتخذَ الكاذبُ معجزةً من مضمي حجةٍ لنفسه .

واحترزنا بقيدِ (عدمِ المعارضةِ) عن السحرِ والشعوذةِ^(٢) .

- =
- فيه الكذب ، حتى في الحادث ، غاية ما في الحادث تقدير أنه يكذب بلسانه ؛
وهو صدق ، وأيضاً : لأن كلامه تعالى قديم ، فيلزم عدم الصدق أو اجتماع
الضدين ، وانظر « شرح العقيدة الوسطى » (ص ٤٥٩) .
- (١) وعبارة الشيخ الأشعري : (هي فعل من الله تعالى ، أو قائم مقام الفعل ،
يقصد بمثله التصديق) ، وانظر « شرح المقاصد » (١٧٦ / ٢) .
- (٢) ويخرجان أيضاً بقيد (خرق العادة) لأنهما من الأمور الاعتيادية ، غاية
ما فيها ؛ أن أسبابهما تخفى عن كثير من الناس ، ولكن من تعلمها أمكنته
المعارضة ، وإلى هذا الإشارة بقوله تعالى : ﴿ قَتَلْتُمُوهُمْ مَاتَهُمَا مَا يَفْرِئُونَ بِهِ
يَكُنَّ أَمْوَةً وَّزَوْجِهِ ﴾ [البقرة : ١٠٢] ؛ إذ خرق العادة على الحقيقة لا يكون
بالتعلم ، هذا ما مشى عليه الإمام المصنف في « شرح العقيدة الكبرى »
(ص ٥٥١) تبعاً للإمام القرافي .
- =

ومعنى التحديّ : دعوى الخارقِ دليلاً على الصدقِ ؛ إمّا بلسانِ الحالِ ، وإمّا بلسانِ المقالِ .

وقد ضربَ العلماءُ لدعوى الرسولِ الرسالةَ وطلبهِ للمعجزةِ مِنَ اللَّهِ تعالى دليلاً على صدقِهِ . . مثلاً لتتضحَ بِهِ دلالتها على صدقِ الرُّسُلِ ، ويُعلمَ ذلكَ على الضرورةِ ؛ فقالوا :

مثالٌ ذلكَ : ما إذا قامَ رجلٌ في مجلسٍ ملكٍ بمرأى منه ومسمعٍ بحضورِ جماعةٍ مِنَ الناسِ ، وادَّعى أَنَّهُ رسولٌ لهذا الملكِ إليهم ، فطالبوه بالحُجَّةِ ، فقالَ : هي أن يخالفَ الملكُ عادتهُ ويقومَ عن سريره ويقعدَ ثلاثَ مرّاتٍ مثلاً^(١) ، ففعلَ ، فلا شكَّ أَنَّ هذا الفعلَ مِنَ الملكِ على سبيلِ الإجابةِ للرسولِ تصديقٌ له ، ومفيدٌ للعلمِ الضروريِّ بصدقِهِ بلا ارتيابٍ ، ونازلٌ منزلةَ قوله : صدقَ هذا الإنسانُ في كلِّ ما يبلغُ عني^(٢) .

ولا فرقَ في حصولِ العلمِ الضروريِّ بصدقِ ذلكَ الرسولِ بينَ مَنْ شاهدَ ذلكَ الفعلَ مِنَ الملكِ ، ومَنْ لم يشاهدهُ إلا أَنَّهُ بلغَهُ بالتواترِ خبرٌ ذلكَ الفعلِ ، ولا شكَّ في مطابقتها هذا المثالِ لحالِ الرُّسُلِ عليهم

= ثم الشعوذة - ويقال : الشعبة - : خفة في اليد تُري الشيء على خلاف ما هو عليه ، وأما السحر فإنه وإن وقع فيه قلبٌ للصورة ، وأثبتنا له حقيقةً ؛ إلا أنه يكون كما سبق بسبب عادي يمكن تعلمه .

(١) قيد الثلاث لدفع شبهة القيام لعارضٍ ، وإلا فهي متحققة بالمرة .

(٢) انظر المثال في « الإرشاد » (ص ٣٢٥) ، و« شرح العقيدة الوسطى » (ص ٤٤٢) .

الصلاة والسلام ، فلا يرتابُ في صدقهم عليهم الصلاة والسلام إلا مَنْ
طبعَ اللهُ على قلبه والعياذُ باللهِ تعالى .

نسألهُ سبحانه وتعالى ثباتَ الإيمانِ ، والوفاءَ على أكملِ حالاتِهِ ،
بلا محنةٍ دنيا وأخرى ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

[برهان وجوب الأمانة والتبليغ لما أمروا بتبليغه]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ الْأَمَانَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
فَلَأَنَّهُمْ لَوْ خَانُوا بِنَعْلِ مُحْرَمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ لَانْقَلَبَ الْمُحْرَمُ أَوْ
الْمَكْرُوهُ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى قَدْ أَمَرَنَا بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ ، وَلَا يَأْمُرُ
تَعَالَى بِمُحْرَمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ ، وَهَذَا يَعْنِيهِ هُوَ بُرْهَانُ وَجُوبِ
الْثَّالِثِ .

لَا شَكَّ أَنَّ الرُّسُلَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرْنَا بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي
أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ ، إِلَّا مَا ثَبَتَ اخْتِصَاصُهُمْ بِهِ عَنْ أُمَّهَاتِهِمْ ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى فِي حَقِّ نَبِيِّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ
تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٣١] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّبِعُونَهُ
لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٨] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَرَحِمْتَنِي
وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ
بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ] [الأعراف : ١٥٦- ١٥٧] ،
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ تَتْبَعُهُ .

وقد عَلِمَ مِنْ دِينِ الصَّحَابَةِ ضَرُورَةَ اتِّبَاعِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ

غير توقّفٍ ولا نظرٍ أصلاً في جميع أقواله وأفعاله ، إلا ما قام فيه دليلٌ على اختصاصه به ؛ فقد خلعوا نعالهم لمّا خلعَ عليه الصلاةُ والسلامُ نعله^(١) ، ونزعوا خواتمهم لمّا نزعَ عليه الصلاةُ والسلامُ خاتمته^(٢) ، وحسَرَ أبو بكرٍ وعمرُ رضيَ اللهُ تعالى عنهما عن ركبتيهما في قصّةِ جلوسهم على البئرِ كما فعلَ عليه الصلاةُ والسلامُ^(٣) ، وكادَ يقتلُ بعضهم بعضاً من شدّةِ الازدحامِ على الحِلاقِ عندما رأوه عليه الصلاةُ والسلامُ يحلقُ رأسه وحلّاً من عمرته في قضيةِ الحديدية^(٤) ، وكانوا يبحثونَ البحثَ العظيمَ عن هيئةِ جلوسه ونومه وكيفيةِ أكليه وغير ذلك ؛ ليقتدوا به صلّى اللهُ عليه وسلّم^(٥) .

- (١) رواه أبو داود (٦٥٠) من حديث سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
- (٢) رواه البخاري (٥٨٦٧) من حديث سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما ، ومسلم (٢٠٩٣) من حديث سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .
- (٣) رواه البخاري (٣٦٧٤) ، ومسلم (٢٤٠٣) من حديث سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وهو حديث بئر أريس .
- (٤) رواه البخاري (٢٧٣١) من حديث سيدنا المسور بن مخرمة رضي الله عنه ، ولكن فيه : (حتى كاد يقتل بعضهم بعضاً غمّاً) ، وفي الحديث نفسه ذكر أنهم كادوا يقتتلون على وضوئه صلى الله عليه وسلم ، وفيه أيضاً : (وإذا أمرهم ابتدروا أمره) وهو من كلام سيدنا عروة بن مسعود رضي الله عنه قبل أن يسلم ، والحِلاق : هو مصدر حَلَقَ ، فهو بتخفيف اللام وكسر الحاء قبلها .
- (٥) حتى أنزلوا أنفسهم رضي الله عنهم منه عليه الصلاة والسلام بمنزلة الأطفال في حجر أبيهم ؛ هو يرعاهم ويكلؤهم ، وهم يتعلمون منه كلَّ شيء ، حتى تعلموا منه صلى الله عليه وسلم هيئة الحدث ؛ فقد روى مسلم (٢٦٢) من حديث سيدنا سلمان رضي الله عنه قال : قال لنا المشركون : إني أرى صاحبكم يعلمكم حتى يعلمكم الخِزَاءَ ، فقال : أجل ؛ إنه نهانا أن يستنجي أحدنا =

وقال لهم صلى الله عليه وسلم لَمَّا أرادوا التَّبُّلَ والانقطاعَ للعبادةِ ليلاً ونهاراً : « أَمَا أَنَا فَأَكُلُ وَأَنَامُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ - أو كلاماً يقربُ مِنْ هذا - ، فَمَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي »^(١) ، فانظر كيف رَدَّهم بفعله صلى الله عليه وسلم الذي لا معدلَ عن الاقتداءِ به . . عمَّا قصدوه ، مع أَنَّهُ يظهرُ قبل التأمُّلِ أَنَّهُ مِنْ أَكْبَرِ الطاعاتِ وجهادِ النفسِ .

وقد ثبتَ أَنَّ ابنَ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما لَمَّا سألَهُ السائلُ عن صبغِهِ بالصفرةِ ، ولبسِهِ النعالِ السَّبَّيَّةَ ، وكونِهِ لا يُحْرِمُ إِذَا أَهَلَ هلالَ ذي الحِجَّةِ ، وَإِنَّمَا يُحْرِمُ يَوْمَ التَّروِيَةِ ، وكونِهِ إِنَّمَا يلمسُ الركنينِ اليمانيينِ . . فأجابَ بِأَنَّهُ استندَ في ذلكَ كُلِّهِ لفعْلِهِ صلى اللهُ عليه وسلم^(٢) .

وقد أدارَ رضيَ اللهُ تعالى عنه راحلتهُ في موضعٍ ، واعتلَّ لذلكَ بِأَنَّهُ كذلكَ رأى النبيَّ صلى اللهُ عليه وسلمَ يفعلُ^(٣) .

وانظرُ قولَ عمرَ رضيَ اللهُ تعالى عنه للحجرِ الأسودِ : (لقد علمتُ أَنَّكَ حجرٌ لا تضرُّ ولا تنفعُ ، ولولا أَنِّي رأيتُ رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليه

= يمينه ، أو يستقبل القبلة . . الحديث .

(١) رواه البخاري (٥٠٦٣) ، ومسلم (١٤٠١) من حديث سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري (١٦٦) ، ومسلم (١١٨٧) ، والسائل له : هو عبيد بن جريح التيمي .

(٣) انظر « خلاصة الوفا » للسهمودي (٤٧٧ / ٢) ، وفي هامش (أ) عند قوله : (واعتل) : (أي : استند) .

وَسَلَّمَ قَبْلَكَ . . ما قَبَّلْتُكَ (١) .

وقد ثبت عن بعض السلف - وأظنه أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه - أنه كان لا يأكل البطيخ ، فقيل له في ذلك ، فقال : يمنعني من أكله أنه لم يثبت عندي كيف أكله النبي صلى الله عليه وسلم (٢) .

وبالجملة : فالاتباع له صلى الله عليه وسلم في جميع أقواله وأفعاله إلا ما اختص به ، ورؤية الكمال فيها جملة وتفصيلاً بلا تردّد ولا توقّف أصلاً . . ممّا علّم من دين السلف الصالح ضرورة ، ولا شك أنّ هذا دليل قطعيّ إجماعيّ على عصمته صلى الله عليه وسلم ، وفي معناه عصمة سائر الرّسل عليهم الصلاة والسلام من جميع المعاصي والمكروهات ، وأنّ أفعالهم صلوات الله وسلامه على جميعهم دائرة بين الواجب والمندوب والمباح ، وهذا بحسب النظر إلى الفعل من حيث ذاته ، وأمّا إذا نظّر إليه بحسب عوارضه فالحق أنّ

(١) رواه البخاري (١٥٩٧) ، ومسلم (١٢٧٠) .

(٢) كذا قال العارف بالله أحمد الرفاعي في « البرهان المؤيد » (ص ١٦٠) ، وقال حجة الإسلام في « الأربعين » (ص ١٩٠) : (كان محمد بن أسلم لا يأكل البطيخ ؛ لأنه لم ينقل إليه كيفية أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم له) .

وقد روى أبو داود (٣٨٣٦) ، والترمذي (١٨٤٣) ، والنسائي في « السنن الكبرى » (٦٦٩٣) من حديث الصديقة عائشة رضي الله عنها : أنه صلى الله عليه وسلم أكل البطيخ بالرطب ، ووصف العلامة ياسين في « حاشيته » (ق ٢٥٥) نقلاً عن بعض المشايخ : (كان صلى الله عليه وسلم يأكل القطعة منه من ناحية اليمين ، حتى يصل النصف ، فيقلبها إلى أن يصل إلى الموضع الذي وصل إليه ، ولا يأكل القشر) .

أفعالهم دائرة بين الواجبِ والمندوبِ لا غيرُ ؛ لأنَّ المباحَ لا يقعُ منهم عليهم الصلاةُ والسلامُ بمقتضى الشهوةِ ونحوها كما يقعُ من غيرهم ، بل لا يقعُ منهم إلا مصاحباً لنيةٍ يصيرُ بها قربةً ، وأقلُّ ذلك أن يقصدوا به التشريعَ للغيرِ ، وذلك من بابِ التعليمِ ، وناهيكَ بمنزلةِ قربةِ التعليمِ وعظيمِ فضلِها .

وإذا كانَ أدنى الأولياءِ يصلُّ إلى رتبةٍ تصيرُ معها مباحاتهُ كلها طاعاتٍ بحسنِ النيةِ في تناولها . . فما بالكَ بخيرةِ الله تعالى من خلقه ؛ وهم أنبياءُهُ ورسلُهُ عليهم الصلاةُ والسلامُ؟! لا سيَّما أفضلَ الخلقِ وأشرفِ العالمينَ جملةً وتفصيلاً بإجماعٍ من يُعتدُّ بإجماعِهِ^(١) ؛ سيِّدنا ومولانا محمدٍ صلى اللهُ عليه وسلَّم .

ولأجلِ انحصارِ أفعالهم في الواجبِ والمندوبِ على هذا الوجهِ الذي ذكرناه . . اقتصرنا في أصلِ العقيدةِ على ما يقتضي الاختصاصَ بهما ؛ وهو الطاعةُ ، وزدنا التقييدَ بقولنا : (في حقِّهم) إشارةً إلى أنَّ بعضَ أفعالهم وإن كانَ يُطلقُ عليها الإباحةُ بالنظرِ إلى الفعلِ في نفسه ،

(١) أراد بالجملة : أنه صلى اللهُ عليه وسلم بمفرده أفضل من جملة من سواه مع اجتماعهم ، وحاصله : أنك إن قابلت بين النبي وبين هيئة المخلوقات الاجتماعية ، وقابلت بينه وبين كل أحد من المخلوقات . . تجد النبي أفضل في الحالتين . « دسوقي » (ص ٢١٢) .

وقوله : (من يعتدُّ بإجماعه) تعريض بالزمخشري وأمثاله ، وأنهم ليسوا ممن يعتدُّ بخلافه في هذه المسألة التي هي في غاية الظهور . « ياسين » (ق ٢٥٦) .

وبالنظر إلى وجوده من عاصمة المؤمنين . فهو في حقهم عليهم الصلاة والسلام - لكامل معرفتهم بالله تعالى ، وسلامتهم من دواعي النفس والهوى ، وأمنهم من طوارق الفترات والمكمل يقظة ونوماً ، وتأيدهم بعصمة الله تعالى في كل حال - لا يقع منهم إلا طاعة يثابون عليها ، صلى الله على نبينا وعلى جميع إخوانه من النبيين والمرسلين .

ولكن أيها المؤمن على حذرٍ عظيمٍ ورجلٍ شديدٍ على إيمانك أن يُسلب منك ؛ بأن تصعني بأذناك أو عقلك إلى خرافة يفتلها كذبة المؤمن^(١١) ، وتبعهم في بعضها بعض جهلة المفسرين^(١٢) ، فقد سمعت الحق الذي لا غبار عليه في حقهم عليهم الصلاة والسلام ، فشد يدك عليه ، وانذ كل ما سواه ، والله المستعان .

قوله : (وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث) مرادة بالثالث : تبليغهم عليهم الصلاة والسلام ما أمروا بتبليغه ، ولا شك أنهم لو وقع منهم عليهم الصلاة والسلام خلاف ذلك لكننا ما مورين بأن نقندي بهم في ذلك ، فنكتم نحن أيضاً بعض ما أوجب الله تعالى علينا تبليغه من

(١) خرافة : جمع خُرافة ؛ كذوابة وذوئاب ، وخرافة : علم على رجل يحدث بالعجائب والغرائب ، ثم صار علماً بالغلبة على كل غريبة يبعث تصديقها .

(٢) كنسبة المعاصي للأبناء لظواهر بعض النصوص ؛ كخبر سيدنا آدم عليه السلام في خروجه من الجنة ، وخبر سيدنا داود عليه السلام مع أوربا ، وخبر سيدنا يونس في هجره لقومه ، وخبر الحبيب الأعظم صلى الله عليه وسلم مع سيدنا زيد مولاة ، وانظر تفصيلها ورفع شُبُهها في « شرح صغرى الصغرى » (ص ٢٠٨) .

العلم النافع لِمَنْ اضطرَّ إليه ، كيف وهو محرَّم ملعونٌ فاعلهُ ؟! قال اللهُ تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ ﴾ [البقرة : ١٥٩] .

وكيف يُتصوَّرُ وقوعُ ذلكَ منهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ومولانا جلَّ وعزَّ يقولُ لسَيِّدِنَا ومولانا محمدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ يَتَأَيَّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [المائدة : ٦٧] أي : إن لم تبلِّغْ بعضَ ما أمِرتَ بتبليغِهِ مِنَ الرِّسَالَةِ^(١) . . فحكمتُكَ حكمٌ مَنْ لم يبلِّغْ شيئاً منها ، واللهُ تعالى أعلمُ .

فانظرْ هذا التخويفَ العظيمَ لأشرفِ خلقِهِ وأكملِهِم معرفةً به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فكانَ خوْفُهُ على قدرِ معرفتِهِ ، ولهذا كانَ يُسْمَعُ لصدرِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أزيزٌ - أي : غليانٌ - كأزيزِ المرجَلِ ؛ مِنْ خوْفِ اللهِ تعالى^(٢) .

(١) إنما تأوَّل تبليغ ما أنزل بالبعض ؛ لكيلا يكون الجواب عين الشرط ؛ إذ لا يقال : إن لم يأت زيد لم يأت ؛ فكأنه قال : إن لم تبلِّغ ما أنزل إليك كاملاً ؛ بأن كتبت بعضاً منه . . فما بلغت رسالة الله تعالى أصلاً .

وقال ابن المنير في « الانتصاف » (٢ / ٢٦٩) وقد جعل الجواب والشرط متحدين في المعنى متخالفين في اللفظ : (وهذه المغايرة اللفظية وإن كان المعنى واحداً . . أحسن رونقاً وأظهر طلاوة من تكرار اللفظ الواحد في الشرط والجزاء ، وهذه الذروة انحط عنها أبو النجم بذكر المبتدأ بلفظ الخبر - في رجزه المشهور : أنا أبو النجم وشعري شعري - وحق له أن تضاعف فصاحته عند فصاحة المعجز ، فلا يعاب عليه في ذلك) .

(٢) رواه أبو داود (٩٠٤) ، والنسائي (١٣ / ٣) من حديث سيدنا عبد الله بن =

وقد شهدَ مولانا جلَّ وعزَّ لسَيِّدِنَا ومولانا محمدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّم بِكَمَالِ التَّبْلِیغِ ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ اَلْيَوْمَ اَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَاَتَمَمْتُ
 عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْاِسْلَامَ دِينًا ﴾ ^(١) [المائدة : ٣] ، وَقَالَ تَعَالَى :
 ﴿ لَا اِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ [البقرة : ٢٥٦] ، وَقَالَ تَعَالَى :
 ﴿ فَنُوَلِّ عَنْهُمْ فَمَا اَنْتَ بِمَلُومٍ ﴾ [الذاريات : ٥٤] ، وَالْآيَةُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ، وَبِاللَّهِ
 تَعَالَى التَّوْفِيقُ .

* * *

= الشخير رضي الله عنه .

(١) فِي الْآيَةِ إِشَارَةٌ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَمَالِ وَالتَّمَامِ ؛ فَإِنَّ التَّمَامَ لِإِزَالَةِ نَقْصِ الْأَصْلِ ،
 وَالْإِكْمَالَ لِإِزَالَةِ نَقْصِ الْعَوَارِضِ مَعَ تَمَامِ الْأَصْلِ ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ : ﴿ عَشْرَةٌ
 كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ؛ لِأَنَّ التَّمَامَ فِي الْعَدَدِ قَدْ عَلِمَ ، وَإِنَّمَا بَقِيَ احْتِمَالُ
 نَقْصِ بَعْضِ صِفَاتِهِ . « جَمَلٌ » (ق ٤٧) .

[برهانُ جوازِ الأعراضِ البشريةِ عليهم]

وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازِ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - : فَمُشَاهَدَةُ وَقُوعِهَا بِهِمْ ؛ إِمَّا لِتَعْظِيمِ أَجْرِهِمْ ، أَوْ لِتَشْرِيحِ ، أَوْ لِتَسْلِيٍّ عَنِ الدُّنْيَا ، وَالتَّنَبُّهِ لِخِصَّةِ قَدْرِهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَعَدَمِ رِضَا تَعَالَى بِهَا دَارَ جَزَاءٍ لِأَوْلِيَائِهِ ^(١) ؛ بِأَعْتِبَارِ أَحْوَالِهِمْ فِيهَا عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

يعني : أن الأعراض البشرية لا يقع منها بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلا ما لا يُخلُّ بشيءٍ من مقاماتهم ، ولا يقدحُ بشيءٍ من مراتبهم ^(٢) .

فالمريضُ مثلاً وإنَّ كَانَ يَقَعُ بِهِمْ فَحَدُّهُ مِنْهُمْ الْبَدَنُ الظَّاهِرُ ، أَمَّا قَلْبُهُمْ بِاعتبارِ ما فيها مِنَ المعارِفِ والأَنْوَارِ التي لا يَعْلَمُ قَدْرَها إِلَّا مَوْلانا جَلَّ وَعَزَّ الَّذِي مَنَّ عَلَيْهِمْ بِها . . فلا يُخلُّ المَرَضُ ونحوهُ بِقِلامِةِ

-
- (١) كذا في جميع النسخ ، والمعنى : وعدم رضاه تعالى بها دار جزاء لأوليائه فضلاً عن أنبيائه الذين هم سادات أوليائه ؛ إذ نفي الأعم مقتضى لنفي الأخص .
 (٢) وبهذا القيد ثبتت لهم عليهم الصلاة والسلام القطة ، وغيرها من الصفات التي رأى العلامة ياسين - كما تقدم النقل عنه (ص ٢٣٤) - أنها من الصفات الغائبة بالشرع أو العادة .

ظُفِرَ مِنْهَا ، وَلَا يَكْدُرُ شَيْئاً مِنْ صَفْوِهَا ، وَلَا يُوجِبُ لَهُمْ ضَجْرًا
وَلَا انْحِرَافًا وَلَا ضَعْفًا لِقَوَاهِمُ الْبَاطِنَةِ أَصْلًا كَمَا هُوَ كَذَلِكَ مُوجُودٌ فِي
حَقِّ غَيْرِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١) .

وكذا الجوع والنوم لا يستولي على شيءٍ من قلوبهم ، ولهذا تنام
أعينهم ولا تنام قلوبهم^(٢) ، وحال قلوبهم في توهجها بأنوار
المعارف ، والحضور والترقي في منازل القرب التي لم يحم أحدٌ ممن
سواهم حول أدنى شيءٍ منها ، وقيامهم بالوظائف التي كلفوا بها في
الحضر والسفر والصحة والمرض أكمل قيام . . هو على حدّ السواء في
جميع الأحوال .

[فوائد نزول الأعراض البشرية بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام]

وفائدة إصابة ظواهرهم عليهم الصلاة والسلام بتلك الأعراض
البشرية : ما أشرنا إليه في أصل العقيدة ؛ من تعظيم أجرهم عليهم
الصلاة والسلام ؛ وذلك كما في أمراضهم وجوعهم وإذابة الخلق

(١) في (ب) وحدها : (كما هو موجود) .

(٢) روى ابن خزيمة في « صحيحه » (٤٨) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله
عنه مرفوعاً : « تنام عيناى ولا ينام قلبي » ، قال العلامة الحافظ المناوي في
« فيض القدير » (٢٦٩ / ٣) : (لأن النفوس الكاملة القدسية لا يضعف
إدراكها بنوم العين واستراحة البدن ، ومن ثمَّ كان سائر الأنبياء مثله ؛ لتعلق
أرواحهم بالملأ الأعلى ، ومن ثمَّ كان إذا نام لم يوقظ ؛ لأنه لا يدرى ما هو
فيه ، ولا ينافيه نومه بالوادي عن الصبح ؛ لأن رؤيتها وظيفه بصرية) ، وهو
كلام نفيس ، وبه استكمال الدليل النقلي .

لهم ، ولهذا قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَشَدُّكُمْ بَلَاءً الْأَنْبِيَاءُ ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَأَلْأَمْثَلُ » (١) .

ومولانا جَلَّ وَعَزَّ قَادِرٌ أَنْ يُوَصِّلَ لَهُمْ ذَلِكَ الثَّوَابَ الْأَعْظَمَ بِلاَ مَشَقَّةٍ تَلْحَقُهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، لَكِنْ بَعْدِلِهِ جَلَّ وَعَلَا وَعَظِيمِ حِكْمَتِهِ الَّتِي لَا تَحْصُرُهَا الْعُقُولُ . . اخْتَارَ أَنْ يُوَصِّلَ لَهُمْ ذَلِكَ الثَّوَابَ الْأَعْظَمَ مَعَ تِلْكَ الْأَعْرَاضِ ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، لَا يُسْأَلُ جَلَّ وَعَزَّ عَمَّا يَفْعَلُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى .

وَمِنْ فَوَائِدِ نَزُولِ تِلْكَ الْأَعْرَاضِ بِهِمْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : تَشْرِيحُ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا لِلخَلْقِ ، كَمَا عَرَفْنَا أَحْكَامَ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ سَهْوِ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢) ، وَكَيْفَ تَوَدَّى الصَّلَاةُ فِي حَالِ الْمَرَضِ وَالْخَوْفِ مِنْ فَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَهَا عِنْدَ ذَلِكَ ، وَعَرَفْنَا هَيْئَةَ أَكْلِ الطَّعَامِ وَشَرِبِ الشَّرَابِ مِنْ أَكْلِهِ وَشَرِبِهِ

(١) رواه الترمذي (٢٣٩٨) ، وابن ماجه (٤٠٢٣) من حديث سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، قال حجة الإسلام الغزالي في « إحياء علوم الدين » (٤٥٣/٢) وهو يتحدث عن الضراعة والاستكانة : (ولذلك صار البلاء موكلاً بالأنبياء عليهم السلام ، ثم الأولياء ، ثم الأمثل فالأمثل ؛ لأنه يردُّ القلب بالافتقار والتضرع إلى الله عز وجل ، ويمنع من نسيانه) .

(٢) لا يقال : يمكن معرفة أحكام السهو بالإخبار ؛ إذ هذا السهو الشريف منه صلى الله عليه وسلم في ترسيخ الحكم أقوى ؛ لأن دلالة الفعل أقوى من دلالة القول ؛ إذ لا يفعل بنفسه صلى الله عليه وسلم إلا الأفضل ، بخلاف القول ؛ إذ يعتقد فيه الترخيص ، فيخالفه المكلف ارتكاباً للمشقة . مفاد « ياسين » (٢٥٧ق) .

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ غَنِيًّا عَنِ
الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ؛ إِذْ هُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيِّتٌ عِنْدَ رَبِّهِ يَطْعَمُهُ
وَيَسْقِيهِ ^(١) ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

وَمِنْ فَوَائِدِهَا أَيْضًا : التَّسْلِيُّ عَنِ الدُّنْيَا ؛ أَيِ : التَّصَبُّرُ وَوَجُودُ
الرَّاحَةِ وَاللَّذَّةِ لِفَقْدِهَا ، وَالتَّنَبُّهُ لِحَسَنَةِ قَدْرِهَا عِنْدَ اللهِ تَعَالَى بِمَا يَرَاهُ
العَاقِلُ مِنْ مَقَاسَاةِ هَؤُلَاءِ السَّادَاتِ الكَرَامِ خَيْرَةَ اللهِ تَعَالَى مِنْ خَلْقِهِ
لشِدَائِدِهَا ، وَإِعْرَاضِهِمْ عَنْهَا وَعَنْ زُخْرُفِهَا الَّذِي غَرَّ كَثِيرًا مِنَ الحَمَقِي
إِعْرَاضَ العُقَلَاءِ عَنِ الجِيفِ وَالنَّجَاسَاتِ ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ : « الدُّنْيَا جِيفَةٌ قَدِرَةٌ » ^(٢) ، وَلَمْ يَأْخُذُوا مِنْهَا عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ

(١) ولهذا جاز له الوصال في الصوم ، روى البخاري (١٩٦٣) من حديث
سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً : « إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ ؛ إِنِّي
أَبَيْتُ لِي مَطْعِمٌ يَطْعَمُنِي ، وَسَاقٍ يَسْقِينِي » ، وَالطَّعَامُ وَالشَّرَابُ هُنَا كِنَايَةٌ عَنِ
القُوَّةِ الَّتِي أَعْطَاهَا لَهُ المَوْلَى ، وَمَعَ هَذِهِ القُوَّةِ لَمْ يَبْقَ لِلطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا
الشَّهْوَةُ ، وَهُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَرْفَعٌ عَنْهَا .

وبهذا تفهم خبر أبي سعيد الخراز الذي رواه القشيري في « رسالته » (ص ٧٢٠)
حيث قال : (كنت في بعض أسفاري ، وكان يظهر لي كلُّ ثلاثة أيام شيء ، فكنت
أكله وأستقلُّ ، فمضى ثلاثة أيام وقتاً من الأوقات ولم يظهر شيء ، فضعفت
وجلست ، فهتف بي هاتف : أئِذَا أَحْبُّ إِلَيْكَ : سَبِّ أَوْ قُوَّةٌ ؟ فقلت : القُوَّةُ ،
فقمتم من وقتي ، ومشيت اثني عشر يوماً لم أذق شيئاً ولم أضعف) .

(٢) روى البزار في « مسنده » (٦٤٤٣) من حديث سيدنا أنس بن مالك رضي الله
عنه مرفوعاً : « ينادي منادٍ : دعوا الدنيا لأهلها ، دعوا الدنيا لأهلها ، دعوا
الدنيا لأهلها - ثلاثاً - مَنْ أَخَذَ مِنَ الدُّنْيَا أَكْثَرَ مِمَّا يَكْفِيهِ أَخَذَ جِيفَةً وَهُوَ
لَا يَشْعُرُ » ، وَفِي « الحلية » (٢٣٨/٨) عن سيدنا علي رضي الله عنه قال :
(الدنيا جيفة ، فمن أَرَادَهَا فَلْيَصْبِرْ عَلَى مَخَالِطَةِ الكَلَابِ) .

والسلامُ إلا شبهَ زادِ المسافرِ المُستعجِلِ ، ولهذا قالَ عليه الصلاةُ والسلامُ : « كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ » (١) ، وقالَ عليه الصلاةُ والسلامُ : « لَوْ كَانَتْ الدُّنْيَا تَرِزُنُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى جَنَاحَ بَعُوضَةٍ مَا سَقَى الْكَافِرَ مِنْهَا جُرْعَةً مَاءٍ » (٢) .

فإذا نظرَ العاقلُ في أحوالِ الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ باعتبارِ زهدهم في زينةِ الدنيا وزخارفها . عَلِمَ عَلِمَ يَقِينٍ أَنَّهَا لَا قَدْرَ لَهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا بِقَلْبِهِ بِالْكَلِيَّةِ - إِنْ كَانَ ذَا هِمَّةٍ - لِلْحُلُولِ فِي الْفَرَادِيسِ الْعُلَى ، وَعَظِيمِ التَّلَذُّذِ - الَّذِي لَا يُكَيِّفُ - بِزَوَالِ الْحِجَابِ عَنْهُ لِرُؤْيَةِ الْمَوْلَى بِكَرَّةٍ وَعَشِيًّا ، وَشَدَّ إِزَارَهُ لِعِبَادَةِ مَوْلَاهُ جَلَّ وَعَزَّ شَدَّ الْكِرَامِ ، وَصَبَرَ هَذِهِ اللَّحْظَةَ الْيَسِيرَةَ مِنَ الْعَمْرِ عَلَى طَاعَةِ رَبِّهِ .

وما أربحَ صفقةَ هذا الموقِّقِ ! إذْ بَدَلَ شَيْئاً يَسِيرًا لَا قِيَمَةَ لَهُ لِيَسَارَتِهِ وَخَسَّتِهِ ، فَأَخَذَ شَيْئاً كَثِيرًا لَا قِيَمَةَ لَهُ لِكَثْرَتِهِ وَعَظِيمِ رَفْعَتِهِ وَتَزَايِدِ نِعْمِهِ كُلَّ لَحْظَةٍ أَبَدَ الْأَبَادِ ، فَبَيْنَمَا هَذَا الْمَوْقِّقُ فِي ذُلِّ أَطْمَارِهِ ، وَخَفْقَانِ قَلْبِهِ ، وَسِيلَانِ دَمْعِهِ ، وَعَوِيلِهِ بِالْأَسْحَارِ ، وَتَوْحُّشِهِ مِنَ الْخَلْقِ طُرًّا ، يَبْكِي وَيَنْدُبُ عَلَى نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ ، قَدْ أَحْرَقَ كَبَدَهُ خَوْفُ فَوَاتِ رِضَا مَوْلَاهُ جَلَّ وَعَزَّ الَّذِي لَا يُمْكِنُ مِنْهُ خُلْفٌ (٣) . . . تَطْيِيرُ رُوحِهِ أحيانًا وَتَرْفَرُفُ ؛

(١) رواه البخاري (٦٤١٦) من حديث سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) رواه الترمذي (٢٣٢٠) ، وابن ماجه (٤١١٠) من حديث سيدنا سهل بن سعد رضي الله عنه .

(٣) أي : الذي لا يمكن عوض عنه ؛ أي : ليس هناك عوض يقوم مقام رضا المولى . « دسوقي » (ص ٢١٨) .

لقصد الخروج من شدة الحب وانزعاج حرارة الشوق ، فيردُّها محيط
 قصصِ البدنِ ، ثم يهتُّ عليه نسيماً الوصلة ، فتسكنُ روحه لذلك بعض
 سكون .

فبينما هو في مكابدة هذه الأحوال ، والتنعم بالمحسوب من وراء
 الحُجبِ : . إذ هو قد أصبح قريباً بنفسِ موته متصلاً بمحبوبه دون
 حجاب ، يتنعم برؤية من ليس كمثله شيء جلَّ ربُّ الأرباب ، فألقى
 عليه من خلع الكرامات ما يليق بكرمه ، ومنحه ما لا يحيط به عقلٌ
 ولا يحصيه ديوانٌ من طرائف هباته وجلالِ نعمه ، وأصبح بعد أن كان
 حقيراً مسكيناً لا يُعبأ به ملكاً من ملوك الجنة ، يسرُّ فيها أين شاء ،
 ويتنعم فيها كيف شاء ، تطوفُ عليه الحورُ والولدانُ ، ويرى إثرَ
 الموتِ ما لا عينٌ رأت ، ولا أذنٌ سمعت ، ولا خطرَ على قلبِ بشرٍ .

فهذا - أيُّها العاقل - هو الملُكُ الذي يحقُّ أن تُبدَلَ فيه النفوسُ
 والمُهَجُ ، ثم هي والله ليست بقيمةٍ لشيءٍ منه لولا فضلُ مولانا الكريمِ
 الوهَّابِ ، فحدِّثْ عن بحرِ فضله الكريمِ بما شئتَ ولا حرجَ .

دَبَبْتَ لِلْمَجْدِ وَالسَّاعُونَ قَدْ بَلَّغُوا حَدَّ النُّفُوسِ وَالْقَوَا دُونَهُ الْأُزْرَا
 وَكَابَدُوا الْمَجْدَ حَتَّى مَلَّ أَكْثَرُهُمْ وَعَانَقَ الْمَجْدَ مَنْ وَافَى وَمَنْ صَبْرَا
 لَا تَحْسَبِ الْمَجْدَ تَمْرًا أَنْتَ أَكَلَهُ لَنْ تَبْلُغَ الْمَجْدَ حَتَّى تَلْعَقَ الصَّبْرَا^(١)

(١) الأبيات من البسيط ، وهي لرجل من بني أسد ، أوردها أبو تمام في
 « الحماسة » . انظر « شرح ديوان الحماسة » للمرزوقي (٦٤٠ / ٢) ،
 والديبب : مشي فيه ببطء ؛ بخلاف السعي ، وقوله : (قد بلغوا حدَّ النفوس) =

فسبحان مَنْ أكرمَ قوماً وأكملَ عقولَهُم وأعلاهم دنيا وأخرى إلى أعلى المنازلِ ، وخطَّ قوماً مع مساواتِهِم لهم في الصورةِ البشريَّةِ إلى أَرذلِ شيءٍ مِنَ الحضيضِ السافلِ ، وملَّكَهُم لأخسَّ شيءٍ^(١) ؛ وهو النفسُ والشيطانُ والهوى ، فأتبعوهم في غيرِ شيءٍ^(٢) ، وعزَّضوهم دنيا وأخرى لمهالكٍ عظيمةٍ وهولٍ إثرَ الموتِ شديدٍ مستطيلٍ نازلٍ ، وحَسبوا لعمري بصائرِهِم وتناهي حماقاتِهِم وشدةِ بلائِهِم وكثرةِ محنِهِم . . أَنَّهُم ظفروا بشيءٍ مِنَ اللذائذِ ، وهم واللهِ قد خرجوا مِنَ الدنيا ولم يظفروا بشيءٍ مِنَ لذائذِ العاجلِ ولا الآجلِ !^(٣) .

يُقَضَى عَلَى الْمَرْءِ فِي أَيَّامِ مِحْنَتِهِ حَتَّى يَرَى حَسَنًا مَا لَيْسَ بِالْحَسَنِ^(٤)

إلى المولى الكريمِ نشكو ما أصابنا مِنَ التخلفِ عن رفاقِ ذوي الهممِ السادةِ الكرامِ ، وبقائنا عاجزينَ مطروحينَ في ساقَةِ الأَحْسَاءِ اللئامِ^(٥) ، نتجاذبُ معهم بقلوبنا وجوارِحنا شهواتٍ وهميَّةٍ لا جدوى

= أي : احتملوا المشقة ، والأزر : جمع إزار ، وإلقاء الإزار : كناية عن الاجتهاد في طلب الشيء ، والصَّبْرُ : عصارة شجر مرّ .

(١) أي : جعلهم مملوكين للشيطان وللنفس وللهوى التي هي أخسُّ الأشياءِ . « دسوقي » (ص ٢١٩) .

(٢) أتبعوهم : جعلوهم تابعين لهم في غير شيء نافع .

(٣) قيل : المراد بهما : العلوم والمعارف ؛ لأنها اللذة الحقيقية للعاقل . انتهى مقرئ . « جمل » (ق ٤٩) .

(٤) البيت من البسيط .

(٥) الساقَة : أي : الجماعة المتأخرين ، وأما الجماعة المتقدمة فيقال لها : مقدمة . « دسوقي » (ص ٢٢٠) .

لها ولا طائلَ تحَتها عندَ سبرِها بمحكِّ التحقيقِ التامِّ^(١) ، بل هي في الحقيقةِ سمومٌ قاتلةٌ وعوراتٌ باديةٌ وعذراتٌ منتنةٌ حُجِبَ نَتْنُها عنِ الجهلةِ النيامِ ذوي الأوهامِ ، ثم تشاغلنا بها - يا طولَ حسرتنا ولَهْفنا وعظيمِ حُمقنا - في مفازةٍ مهلكةٍ يُخشى فيها مِنَ الانقطاعِ والهلاكِ بمجردِ التفاتةٍ واحدةٍ عنِ المقصدِ والمرامِ^(٢) ، فكيفَ بما نحنُ فيه منَ التلُفِّ عنِ مهيعِ الاستقامةِ حتى عدلنا^(٣) - يا ويلنا - عنِ سَنَنِ الهدى وقصدنا بجهلنا عينَ مواضعِ الهلاكِ بقوةِ العزمِ والاهتمامِ !؟

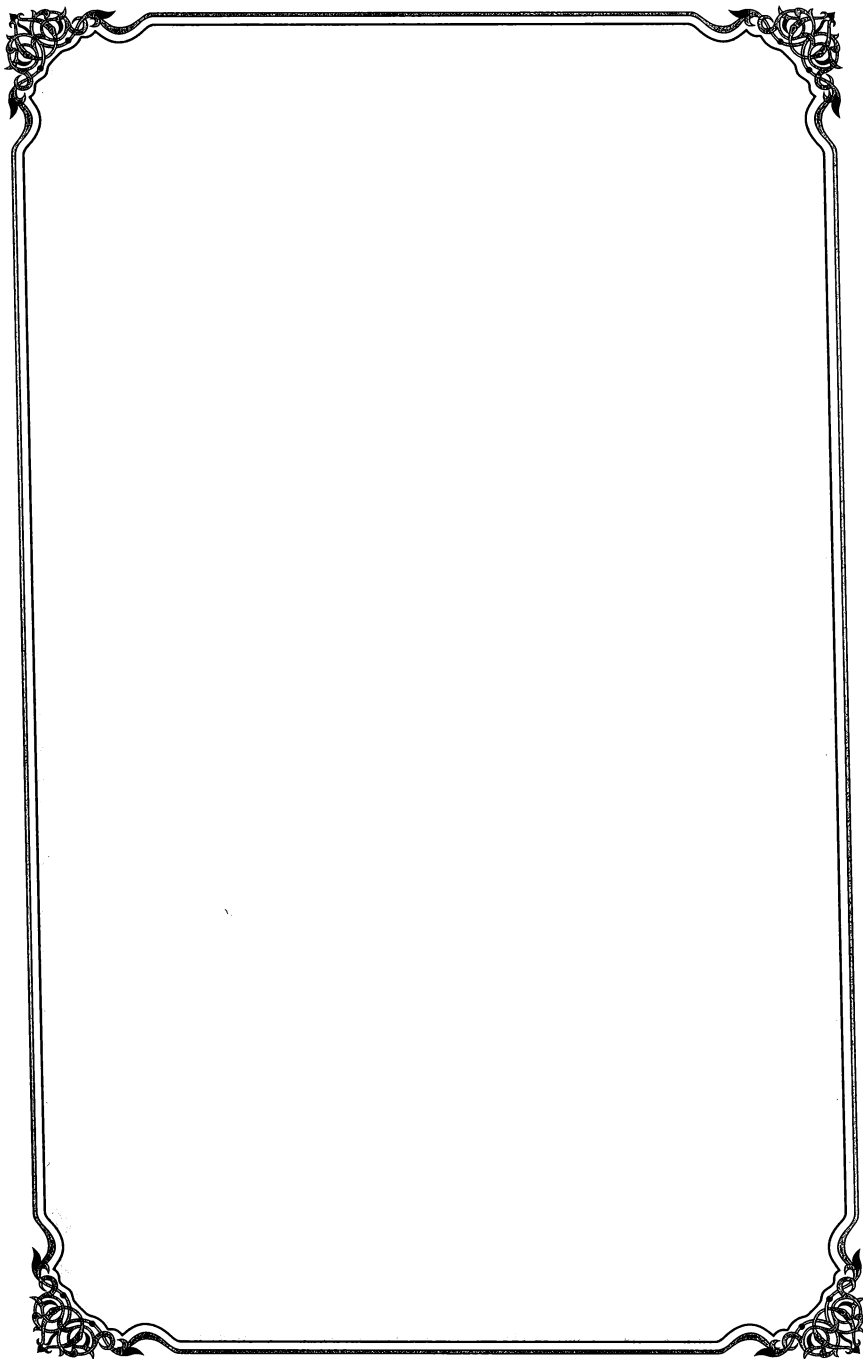
اللهمَّ ؛ يا منقذَ الغرقى بعدَ أنْ يئسوا ؛ أنقذنا يا مولانا مِنْ هذا الوجلِ العظيمِ الذي نحنُ فيه بلا محنةٍ يا أرحمَ الراحمينَ ، يا ذا الجلالِ والإكرامِ .

اللهمَّ ؛ لكَ الحمدُ ، وإليكَ المشتكى ، وبكَ المستغاثُ ، وأنتَ المستعانُ بهِ ، وعليكَ المتكَلُّ ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا بكَ ، فاحرسنا يا مولانا بعينِكَ التي لا تنامُ ، واكنفنا بكنفِكَ الذي لا يُرامُ^(٤) ، وصَلَّى اللهُ على سَيِّدنا ومولانا محمدٍ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الأئمَّةِ الأعلامِ ، ومَنْ تبعَهُم بإحسانٍ على الدوامِ .

* * *

-
- (١) أشار بهذا : إلى ما كان يقع بينه وبين معاصريه من الجدل والمنازعة في بعض المسائل الكلامية . « دسوقي » (ص ٢٢٠) .
- (٢) اللَهْفُ : الأسى والحزن والغيط ، كلمةٌ تحسَّرُ على ما فات .
- (٣) المهيع : الطريق المنبسط الواسع .
- (٤) أي : لا تُقصد إزالته . « جمل » (ق ٤٩) .

الكلامُ على كلمتي الشهادة



بيان جمع كلمتي الشهادۃ لعقائد الإيمان كلها

وَيَجْمَعُ مَعَانِي هَذِهِ الْعُقَايِدِ كُلَّهَا قَوْلُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ .

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ ذِكْرِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمَكْلُفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عُقَايِدِ الْإِيمَانِ فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . . كَمَّلَ الْفَائِدَةَ هُنَا بَبِيانِ اِنْدِرَاجِ جَمِيعِ مَا سَبَقَ تَحْتَ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ^(١) ؛ وَهِيَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لِيَحْصَلَ لَكَ الْعِلْمُ بِعُقَايِدِ الْإِيمَانِ تَفْصِيلاً وَإِجْمَالاً ، وَلِتَعْرِفَ بِذَلِكَ شَرَفَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَمَا انْطَوَى تَحْتَهَا مِنَ الْمَحَاسِنِ ؛ حَتَّى يَتَشَعَّشَعَ الْقَلْبُ عِنْدَ ذِكْرِهَا بِأَنْوَارِ الْيَقِينِ^(٢) ، وَتَتَمَوَّجَ فِيهِ أَضْوَاءُ الْإِيمَانِ حَتَّى تَنْبَسِطَ عَلَى الظَّوَاهِرِ وَتَنْتَشِرَ إِلَى عِلِّيِّينَ ، وَيَنْفَتِقَ لَكَ كَنْزُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَنِ يَوَاقِيَتِ فِرَادَيْسِ الْجَنَانِ ، وَتَعْرِفَ قَدْرَ مَا مُنِحْتَ مِنَ النِّعْمَةِ الْعَظْمَى الَّتِي مَنْ بَهَا بِمَحْضِ فَضْلِهِ الْمَوْلَى الْكَرِيمُ الرَّحِيمُ الرَّحْمَنُ ، بَعْدَ أَنْ كَانَ قَدْ اِحْتَوَى

(١) بدلالة الالتزام كما لا يخفى على متأمل ، لا بالمطابقة والتضمن .

(٢) قوله : (يتشعشع) أي : يمتزج ، قال في « الصحاح » : شعشت الشراب ؛ مزجته . « ياسين » (ق ٢٥٩) ، و (حتى) : بمعنى الفاء ، تفريع على قوله : (ليحصل) . « دسوقي » (ص ٢٢١) .

بَيْتُ بَدْنِكَ عَلَى كَنْزٍ عَظِيمٍ مِنْ كَنْوَزِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ الْمَوْصَلَةِ إِلَى كَشْفِ
 الْحُجُبِ وَالتَّمَتُّعِ بِشَرِيفِ الرِّضْوَانِ ، وَأَنْتَ لَمْ تَدْرِ يَا مَسْكِينُ مَا هُنَاكَ
 وَعَسَّرَ عَلَيْكَ الْوَصُولَ إِلَى مَا فِي بَاطِنِهِ مِنَ الْمَحَاسِنِ الْفَاحِرَةِ الَّتِي
 لَا تُنَالُ وَاللَّهُ لَوْلَا فَضْلُهُ تَعَالَى بِشَيْءٍ مِنَ الْإِيمَانِ^(١) .

وَلَا شَكَّ أَنْ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مِمَّا يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يَعْتَنِيَ
 بِشَأْنِهَا ؛ إِذْ هِيَ ثَمَنُ الْجَنَّةِ ، وَالْمَنْقُذَةُ مِنَ الْمَهَالِكِ دُنْيَا وَأُخْرَى ، وَقَدْ
 نَصَّ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ فَهْمِ مَعْنَاهَا^(٢) ، وَإِلَّا لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا
 صَاحِبُهَا فِي الْإِنْقَازِ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ^(٣) .

وَلِهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَلَامُنَا فِيهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِصَارِ فِي سَبْعَةِ
 فُصُولٍ :

الأولُ : فِي ضَبْطِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ .

- (١) قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾ [التغابن : ١١] .
- (٢) مَرَادُهُ بِالْعُلَمَاءِ : عُلَمَاءُ بَجَايَةِ وَغَيْرِهِمْ . انْظُرْ « شَرْحَ الْعَقِيدَةِ الْكَبْرَى » (ص ١٨٢) ، قَالَ الْعَلَامَةُ السَّكْتَانِي فِي « حَاشِيَتِهِ » (ق ١١٤) : (وَمَرَادُهُ
 بِعُلَمَاءِ بَجَايَةِ : سَيِّدِي أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى فُقَيْهِ بَجَايَةِ ، وَسَيِّدِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 الْوَعْلِيْسِي) .
- (٣) تَنْبِيهٌُ : مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ فِي فَهْمِ مَعْنَاهَا الْعِلْمُ بِأَنْدِرَاجِ جَمِيعِ الْعَقَائِدِ
 تَحْتِهَا عَلَى الْمَنْهَجِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ ؛ إِذْ ذَاكَ شَيْءٌ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ الْمَصْنَفُ
 رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ بِذَلِكَ : فَهْمُ الْوَحْدَانِيَّةِ وَالرِّسَالَةِ ، وَعَلَى ذَلِكَ يَحْمَلُ
 كَلَامُ الْمَصْنَفِ فِي قَوْلِهِ : (لَا بَدَّ مِنْ فَهْمِ مَعْنَاهَا ، وَإِلَّا لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا صَاحِبُهَا فِي
 الْإِنْقَازِ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ) . « سَكْتَانِي » (ق ١١٥) ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْوَحْدَانِيَّةَ
 وَالرِّسَالَةَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ الشَّرِيفَةَ تَدُلُّ عَلَيْهِمَا بِدَلَالَةِ الْمَطَابَقَةِ ، لَا الْإِلْتِزَامِ .

الثاني : في إعرابها .

الثالث : في بيان معناها .

الرابع : في بيان حكمها .

الخامس : في بيان فضلها .

السادس : في كيفية ذكرها على الوجه الأكمل الذي يذوق به
ذاكرها جميع لذات محاسنها أو بعضها على حسب ما يُفْتَحُ له عند
ذكرها من التخلية والتحلية .

السابع : في بيان الفوائد التي تحصل لذاكرها على الوجه الأكمل
إن شاء الله تعالى .

ولنؤخّر بيان الفصول الأربعة - وهي الرابع وما بعده - إلى
ما يناسبها من أصل العقيدة ؛ وهو قولنا فيها : (فعلى العاقل أن يكثّر
من ذكرها . . .) إلى آخره^(١) .

* * *

(١) انظر (ص ٣٠٣) .

الفصل الأول في ضبط كلمة التوحيد

أَمَّا ضَبْطُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ : فَيَنْبَغِي لِلذَّاكِرِ^(١) أَلَّا يَطِيلَ مَدَّ أَلْفِ (لا)
جَدًّا^(٢) ، وَأَنْ يَقْطَعَ الْهَمْزَةَ مِنْ (إِلَهٍ) ؛ إِذْ كَثِيرًا مَا يَلْحَنُ بَعْضُ النَّاسِ
فِيهَا فِيرُدُّهَا يَاءً ، وَكَذَلِكَ يَفْصَحُ بِالْهَمْزَةِ مِنْ (إِلَّا) وَيَشْدُدُّ اللَّامَ
بَعْدَهَا ؛ إِذْ كَثِيرًا مَا يَلْحَنُ بَعْضُهُمْ فِيرُدُّ الْهَمْزَةَ أَيْضًا يَاءً وَيَخَفِّفُ اللَّامَ .
وَأَمَّا كَلِمَةُ الْجَلَالَةِ وَالتَّعْظِيمِ الَّتِي بَعْدَ (إِلَّا) فَلَا يَخْلُو^(٣) : إِمَّا أَنْ
يَقِفَ عَلَيْهَا الذَّاكِرُ أَوْ لَا ؛ فَإِنْ وَقَفَ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ السُّكُونُ^(٤) ، وَإِنْ

(١) مراده بـ (الذاكر) المتلفظ ، ويدخل فيه كل متلفظ بها ، سواء كان ذلك في الأذان أو في الإقامة أو الدخول في الإسلام أو غير ذلك . « سكتاني » (ق ١١٦) .

(٢) هذا مما اختلف فيه ؛ فقليل : المد أولى ، وقيل : القصر أولى ، وقيل بالفرق بين إرادة الدخول في الإسلام فيقصر ليسرع الدخول فيه . « ياسين » (ق ٢٥٩) ، ثم نَبَّهَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِسْكَانُ الْهَاءِ مِنْ (إِلَهٍ) وَقَالَ : (وَفَاتِ الْمَصْنِفِ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ نَفْيِ جَمِيعِ الْأَلْهَةِ حَتَّى الْمَوْلَى عَزَّ وَجَلَّ) ، ثُمَّ قَالَ : (وَسُئِلَ الْمَنْجُورُ عَنِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ : لَا إِلَهَ ، وَبَعْضُهُمْ : إِلَّا اللَّهُ ؛ فَقَالَ : لَا يَنْبَغِي وَلَا يَحْرَمُ) ، وَالْمُرَادُ بَعْدَ تَطْوِيلِ الْمَدِّ : مَا كَانَ فَوْقَ سِتِّ حَرَكَاتٍ ؛ إِذْ السُّتُّ لَا بَدَّ مِنْهَا .

(٣) قوله : (كَلِمَةُ الْجَلَالَةِ) أَيُّ : كَلِمَةُ الْعِظْمَةِ ؛ أَيُّ : الْكَلِمَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْجَلَالَةِ وَالْعِظْمَةِ . « دسوقي » (ص ٢٢٣) ، وَهِيَ كَلِمَةُ (اللَّهُ) .

(٤) أي : على المشهور أو الراجح ، فلا ينافي ما تقرّر في النحو من جواز الروم =

وصلها بشيءٍ آخرَ ؛ كأن يقولَ : (لا إلهَ إلا اللهُ وحدهُ لا شريكَ له)
فلهُ فيها وجهانِ : الرفعُ وهو الأرجحُ ، والنصبُ وهو المرجوحُ ،
وسياتي في فصلِ الإعرابِ وجهُهما إن شاء اللهُ تعالى^(١) .

وينبغي أن ينوّنَ الذاكرُ اسمَ سيّدنا ومولانا محمدٍ صلّى اللهُ عليه
وسلّمَ ، ويدغمَ تنوينه في الراءِ^(٢) .

* * *

= والإشمام . « ياسين » (ق ٢٦٠) ، أو يقال : مراده بالسكون : عدم الحركة
التامة ؛ فيشمل الروم والإشمام والسكون المحض ، والإشمام : الإشارة
بالشفتين للضمّة ، والروم : هو الإتيان بثلاث الحركة حالة الوقف بصوت
خفي . « دسوقي » (ص ٢٢٣) .
(١) انظر (ص ٢٦٣) .

(٢) فإن قلت : ما السرُّ في إيقاع الظاهر في قوله : (رسول الله) موقع الضمير ؟
قلت : لا يخفى أن إضافة الرسول إلى اسم الجلالة للتعظيم ، وفي ذكره
بلفظ الظاهر مزيد تعظيم لرسوله . « سكتاني » (ق ١١٦) .

الفصل الثاني في إعراب كلمة التوحيد

وأما إعراب هذه الكلمة : فقد علمت أنها قد احتوت على صدرٍ وعَجْزٍ ، فعَجْزُها ظاهرُ الإعرابِ^(١) ؛ إذ هو جملةٌ مِنْ مبتدأٍ وخبرٍ ومضافٍ إليه ، وأما صدرُها ف (لا) فيه نافيةٌ ، و (إله) مبنيٌّ معها لتضمُّنِهِ معنى (مِنْ) إذ التقديرُ : لا مِنْ إلهٍ ، ولهذا كانت نَصًّا في العموم^(٢) ؛ كأنَّهُ نفى كلَّ إلهٍ غيرِهِ تعالى ؛ مِنْ مبتدأٍ ما يُقَدَّرُ منها إلى ما لا نهايةَ لَهُ ممَّا يُقَدَّرُ ، وقيلَ : بُنيَ الاسمُ معها للتركيبِ .

وذهبَ الزجاجُ إلى أنَّ اسمَها معرَّبٌ منصوبٌ بها^(٣) .

وإذا فرَعنا على المشهورِ مِنَ البناءِ فموضعُ الاسمِ نصبٌ بـ (لا) العاملةِ عملَ (إنَّ) ، والمجموعُ مِنْ (لا إله) في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ ، والخبرُ المقدَّرُ هو لهذا المبتدأِ ، ولم تعملَ فيه (لا) عندَ

(١) قوله : (فعجزها) أي : وهو محمد رسول الله . « دسوقي » (ص ٢٢٣) .

(٢) لا احتمالاً ؛ لأن زيادة (من) في سياق النفي تدل على عموم النفي ؛ وذلك أن الحرف الزائد يفيد التأكيد ، وتأكيد النفي يفيد العموم . « دسوقي » (ص ٢٢٤) .

(٣) بفتحة ظاهرة ، وحذف تنوينه للتخفيف . « دسوقي » (ص ٢٢٤) ، قال العلامة الرضي في « شرح الكافية » (١٥٥ / ٢) : (والفتحة في « لا رجل » عند الزجاج والسيرافي إعرابيةٌ ، خلافاً للمبرد والأخفش وغيرهما) .

سيبويه ، وقال الأخفش : (لا) هي العاملة فيه ، وقال الدماميني في « تعليقه على المغني » : (قد تكلم القاضي محيي الدين ناظر الجيش في « شرح التسهيل » على إعراب هذه الكلمة الشريفة بكلام أورده بجملة وإن كان فيه طول ؛ لاشتماله على فوائد ، قال :

قال أهل العلم : إن الاسم المعظم في هذا التركيب يُرفع وهو الكثير ، ولم يأت في القرآن العزيز غيره ، وقد يُنصب .

أما إذا رُفِعَ : فالأقوال فيه للناس على اختلاف إعرابهم خمسة :
منها قولان معتبران ، وثلاثة لا مَعْوَلٌ على شيء منها .

فالقولان المعتبران : أن يكون رفعه على البدلية ، وأن يكون على الخبرية .

أما القول بالبدلية : فهو المشهور الجاري على السنة المعربين ، وهو رأي ابن مالك ؛ فإنه قال لما تكلم على حذف خبر « لا » العاملة عمل « إن » : وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع « إلا » ؛ نحو : لا إله إلا الله^(١) .

وهذا الكلام منه يدُّ على أنَّ رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية ، وحينئذ يتعيَّن أن يكون على البدلية ، ثم الأقرب أن يكون بدلاً من الضمير المستتر في الخبر المقدَّر ، وقد قيل : إنه بدلٌ من الاسم باعتبار عمل الابتداء ؛ يعني : باعتبار محل الاسم قبل دخول

(١) انظر « شرح التسهيل » (٥٦ / ٢) .

« لا » ، وإنما كَانَ القَوْلُ بالبدلِ مِنَ الضميرِ المستترِ أولى ؛ لأنَّ الإبدالَ مِنَ الأقربِ أولى مِنَ الأبعدِ^(١) ، ولأنَّهُ لا داعيةَ إلى الإتيانِ باعتبارِ المحلِّ مع إمكانِ الإتيانِ باعتبارِ اللفظِ .

ثمَّ البدلُ إنَّ كَانَ مِنَ الضميرِ المستكنِ في الخبرِ كَانَ البدلُ فيه نظيرَ البدلِ في نحوِ : ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ ؛ لأنَّ البدلَ في المسألتينِ باعتبارِ اللفظِ ، وإنَّ كَانَ مِنَ الاسمِ كَانَ البدلُ فيه نظيرَ البدلِ في نحوِ : لا أحدٌ فيها إلا زيدٌ ؛ لأنَّ البدلَ في المسألتينِ باعتبارِ المحلِّ .

وقد استشكلَ الناسُ البدلَ فيما ذكرنا ؛ أمَّا في نحوِ : ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ . فمنَّ وجهينِ :

أحدهما : أنَّه بدلٌ بعضٍ وليسَ ثمَّ ضميرٌ يعودُ على المبدلِ منه .

الثاني : أنَّ بينهما مخالفةً ؛ فإنَّ البدلَ موجبٌ ، والمبدلُ منه منفيٌّ .

وقد أُجيبَ عنِ الأولِ : بأنَّ « إلا » وما بعدها مِنْ تمامِ الكلامِ الأولِ ، و« إلا » قرينةٌ مفهومةٌ أنَّ الثاني قد كان يتناولُهُ الأوَّلُ ، فمعلومٌ أنَّه بعضُهُ ، فلا يُحتاجُ فيه إلى رابطٍ ، بخلافِ نحوِ : قبضتُ المالَ بعضُهُ .

(١) الأقرب : هو الضمير المستتر في الخبر العائد على (إله) ، وهو مما يشمله النفي ، والأبعد : هو اسم (لا) ، وقد يعارض : بأن الإبدال من المذكور أولى من الإبدال من المحذوف .

وعن الثاني : بأنه بدلٌ مِنَ الأوَّلِ في عملِ العاملِ ، وتخالُفُهُما بالنفِي والإيجابِ لا يَمْنَعُ البَدَلِيَّةَ ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ البَدَلِ (١) : بِجَعْلِ الأوَّلِ كَأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ ، وَالثَّانِي فِي مَوْضِعِهِ .

وَقَدْ قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ : إِذَا قُلْتَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ . ف « إِلَّا زَيْدٌ » هُوَ البَدَلُ ، وَهُوَ الَّذِي يَقَعُ فِي مَوْضِعِ « أَحَدٌ » ، فَلَيْسَ زَيْدٌ وَحْدَهُ بَدَلًا مِنْ « أَحَدٌ » ، قَالَ : وَإِنَّمَا « إِلَّا زَيْدٌ » هُوَ الأَحَدُ الَّذِي نَفَيْتَ عَنْهُ القِيَامَ ، ف « إِلَّا زَيْدٌ » بَيَانٌ للأَحَدِ الَّذِي عَنَيْتَ .

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : فَعَلَى هَذَا : البَدَلُ فِي الاستِثْنَاءِ أَشْبَهُ بِبَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ مِنْ بَدَلِ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ .

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : لَوْ قِيلَ : إِنَّ البَدَلُ فِي الاستِثْنَاءِ قَسْمٌ عَلَى حَدِيثِهِ ، لَيْسَ مِنْ تِلْكَ الأَبْدَالِ الَّتِي تَبَيَّنَتْ فِي غَيْرِ الاستِثْنَاءِ . لَكَانَ وَجْهًا ، وَهُوَ الحَقُّ . انْتَهَى (٢) .

وَأَمَّا فِي نَحْوِ : لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ . فَوَجْهُ الإِشْكَالِ فِيهِ : أَنَّ زَيْدًا بَدَلٌ مِنْ أَحَدٍ ، وَأَنْتَ لَا يُمْكِنُكَ أَنْ تُحِلَّهُ مَحَلَّهُ .

وَقَدْ أَجَابَ الشَّلَوَيْنِيُّ عَنْ ذَلِكَ : بِأَنَّ هَذَا الكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى تَوْهْمٍ : مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ؛ إِذِ المَعْنَى وَاحِدٌ ، وَهَذَا يُمْكِنُ فِيهِ

(١) أَي : طَرِيقَتِهِ . « دَسُوقِي » (ص ٢٢٨) .

(٢) يَعْنِي : النِّقْلَ عَنِ ابْنِ الضَّائِعِ ، وَمَا يَزَالُ النِّقْلَ عَنِ « شَرْحِ التَّسْهِيلِ » لِنَاطِرِ الجَيْشِ .

الحلولُ ؛ بأن تقولَ : ما فيها إلا زيدٌ . انتهى ، وهو كلامٌ حسنٌ (١) .
 قالَ الدمامينيُّ : (وعلى قولِ الشَّلَوْبِينِ فتكونُ كلمةُ الحقِّ على
 معنى (٢) : لا يستحقُّ العبادةَ أحدٌ إلا اللهُ ، وهذا يمكنُ فيه إحلالُ
 البديلِ محلَّ المبدلِ منه ؛ بأن تقولَ : لا يستحقُّ العبادةَ إلا اللهُ .
 انتهى .

قال ناظرُ الجيشِ : وأما القولُ بالخبريةِ في الاسمِ المعظمِ : فقد
 قالَ به جماعةٌ ، ويظهرُ لي أنَّه أرجحُ مِنَ القولِ بالبديهةِ (٣) .
 وقد ضَعَّفَ القولُ بالخبريةِ بثلاثةِ أمورٍ ؛ وهو أنَّه يلزمُ مِنَ القولِ
 بذلكَ كونُ خبرِ « لا » معرفةً ، و« لا » لا تعملُ في المعارفِ ، وأنَّ
 الاسمَ المعظمَ مستثنىً ، والمستثنى لا يصحُّ أن يكونَ عينَ المستثنى
 منه ؛ لأنَّه لم يذكرْ إلا لبيِّنَ ما قَصِدَ بالمستثنى منه ، وأنَّ اسمَ « لا »
 عامٌّ ، والاسمَ المعظمَ خاصٌّ ، والخاصُّ لا يكونُ خبراً عنِ العامِّ ؛
 لا يُقالُ : الحيوانُ إنسانٌ .

والجوابُ عن هذهِ الأمورِ :

أما الأوَّلُ : فهو أنَّكَ قد عرفتَ أنَّ مذهبَ سيبويه أنَّ حالَ تركيبِ

- (١) إلى هنا ينتهي نقل العلامة الدماميني عن « شرح التسهيل » (١٤٢٨ / ٣) لناظر
 الجيش ، وسيعاود النقل عنه ، وجلُّ الكلام له .
 (٢) قوله : (كلمة الحق) أي : الكلمة الدالة على المعنى الحق ؛ أي : الثابت في
 الواقع ؛ وهي : لا إله إلا الله . « دسوقي » (ص ٢٢٩) .
 (٣) ما يزال الكلام لناظر الجيش ، وإنما كان هذا القول أرجح لأنه أقل تكلفاً من
 القول بالبديهة ؛ لاحتياجه لحذف الخبر . مفادٌ « دسوقي » (ص ٢٢٩) .

الاسم المعظم مع « لا » لا عمل لها في الخبر ، وأنه حينئذٍ مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخول « لا » ، وقد علل ذلك بأنَّ شَبَّهَهَا بـ « إِنَّ » ضَعُفَ حينَ رُكِبَتْ وصارت كجزء كلمة ، وجزء الكلمة لا يعمل ، ومقتضى هذا : أن يبطل عملها في الاسم أيضاً ، لكن أبقى عملها في أقرب المعمولين ، وجعلت هي مع معمولها بمنزلة المبتدأ ، والخبر بعدهما على ما كان عليه من التجرد ، وإذا كان كذلك لم يثبت عمل « لا » في المعرفة .

وأما الثاني : فلا نسلم أن اسم « لا » هو المستثنى منه ؛ وذلك أن الاسم المعظم إذا كان خبراً كان الاستثناء مفرغاً ، والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى منه فيه مذكوراً .

نعم ؛ الاستثناء فيه إنما هو من شيءٍ مقدرٍ لصحة المعنى^(١) ، ولا اعتداد بذلك المقدر لفظاً^(٢) .

ولا خلاف يُعلم في نحو : ما زيدٌ إلا قائمٌ . . أن « قائمٌ » خبرٌ عن

(١) أي : إنما جعلنا الاستثناء من مقدر ؛ لأجل صحة المعنى ، مفاده : أنه لا يصح المعنى بدون ملاحظة ذلك المقدر ، وليس كذلك ، بل يصح المعنى بجعله خبراً عن (إله) من غير ملاحظة الاستثناء من ذلك المقدر ، والمعنى : لا إله غير الله ، فكان الأولى للشارح إبدال قوله : (لصحة المعنى) بقوله : (لحق الاستثناء ؛ من كون المستثنى غير المستثنى منه) . « دسوقي » (ص ٢٣٠) .

(٢) أي : من حيث الإعراب ؛ بحيث يجعل خبراً أو فاعلاً . « دسوقي » (ص ٢٣٠) ، وفي مطبوع « شرح التسهيل » (٣ / ١٤٣١) : (أصلاً) بدل (لفظاً) .

« زيدٌ » ، ولا شكَّ أنَّ زيداً فاعلٌ في قوله : ما قامَ إلا زيدٌ ، مع أنه مستثنى من مقدرٍ في المعنى ، والتقديرُ : ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ ، فعلى هذا لا منافاةَ بين كونِ الاسمِ المعظمِ خبراً عن اسمٍ قبله ، وبين كونه مستثنى من مقدرٍ ؛ إذ جعله خبراً منظوراً فيه إلى جانبِ اللفظِ ، وجعله مستثنى منظوراً فيه إلى جانبِ المعنى .

وأما الثالثُ : فهو أن يُقالَ : قولك : إنَّ الخاصَّ لا يكونُ خبراً عن العامِّ مسلّمٌ^(١) ، لكن في « لا إلهَ إلا اللهُ » لم يُخبرَ بخاصٍّ عن عامٍّ ؛ لأنَّ العمومَ منفيٌّ ، والكلامُ إنّما سيقَ لنفي العمومِ وتخصيصِ الخبرِ المذكورِ بواحدٍ من أفرادِ ما دلَّ عليه اللفظُ العامُّ .

وأما الأقوالُ الثلاثةُ الأخرى - يعني : التي لا عملَ عليها^(٢) - : فأحدها : أنَّ « إلا » ليست أداة استثناءٍ ، وإنَّما هي بمعنى « غيرٍ » ، وهي مع الاسمِ المعظمِ صفةٌ لاسمٍ « لا » باعتبارِ المحلِّ^(٣) ، ذكرَ ذلك الشيخُ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ عن بعضهم ، والتقديرُ : لا إلهَ غيرُ اللهُ في الوجودِ .

ولا شكَّ أنَّ القولَ بأنَّ « إلا » في هذا التركيبِ بمعنى « غيرٍ » .. ليس له مانعٌ يمنعُه من جهةِ الصناعةِ النحويَّةِ ، وإنَّما يمتنعُ من جهةِ

(١) وهذا التسليم عندما تكون أفراد الخاصِّ والعامِّ متحدةً .

(٢) يعني : لم يجرِ العملُ عليها ، فهي لا معولٌ عليها .

(٣) أي : فهي اسمٌ صفةٌ لـ (إله) ، ولفظ الجلالة مضاف إليها ، ولما كانت على صورة الحرف ظهر إعرابها على ما بعدها . « دسوقي » (ص ٢٣١) .

المعنى ؛ وذلك أَنَّ المقصودَ مِنْ هذا الكلامِ أمرانِ : نفْيُ الألوهيةِ عن غيرِ اللهِ تعالى ، وإثباتُ الألوهيةِ لله تعالى ، ولا يفيدُهُ التركيبُ حينئذٍ .

فإن قيلَ : يُستفادُ ذلكَ بالمفهومِ .

قلنا : أينَ دلالةُ المفهومِ مِنْ دلالةِ المنطوقِ؟! (١) ، ثم هذا المفهومُ إن كانَ مفهومَ لقبٍ فلا عبرةَ به ؛ إذ لم يقلْ به إلا الدَّفَاقُ .
قلتُ : وقالَ به بعضُ الحنابلةِ أيضاً (٢) ، قالَ (٣) : (وإن كانَ مفهومَ صفةٍ فقد عرفتَ في أصولِ الفقهِ أنه غيرُ مُجمَعٍ على ثبوتهِ ، وقد تبينَ ضعفُ هذا القولِ لا محالةَ .

والقولُ الثاني - ويُنسَبُ إلى الزمخشريِّ (٤) - أنَّ « لا إلهَ » في

(١) الحاصل : أن كلام الشارح - وهو في الأصل لناظر الجيش - مبني على أن ثبوت الحكم لما بعد (إلا) في الحصر منطوقٌ ، وهو مذهب الإمام القرافي والشيرازي وجماعة من المحققين ، ولكن المشهور خلافه ، وأنه مفهوم . « دسوقي » (ص ٢٣٢) .

(٢) قال العلامة ابن مفلح في « أصول الفقه » (٣/١٠٩٧) : (مفهوم اللقب حجة عند أكثر أصحابنا) ، وانظر « حاشية العطار على شرح جمع الجوامع » (١/٣٣٢) .

(٣) عودٌ للنقل عن الدماميني عن ناظر الجيش .

(٤) قاله في جزء لطيف تكلم فيه على كلمة الشهادة ، قال فيه : (والصواب : أنه كلام تام ، ولا حذف ، والأصل : الله إله ، كما تقول : زيد منطلق ، ثم جيء بأداة الحصر ، وقُدِّم الخبر على الاسم ، وركَّب كما ركَّب المبتدأ معها في « لا رجل في الدار » ، ويكون « الله » مبتدأ مؤخرأ ، و« لا إله » خبراً مقدماً ، وعلى هذا يخرج نظائرها ؛ نحو : لا سيف إلا ذو الفقار ، ولا فتى إلا =

موضع الخبر ، و«إلا الله» في موضع الابتداء ، وقد قرّر ذلك بتقرير للنظر فيه مجالاً ، ولا يخفى ضعف هذا القول ، وأنه يلزم منه أن الخبر يُبنى مع « لا » ، وهي لا يُبنى معها إلا المبتدأ ، ثم لو كان الأمر كذلك لم يجر نصب الاسم المعظم في هذا التركيب ، وقد جوزه كما سيأتي .

والقول الثالث : أن الاسم المعظم مرفوعٌ بـ «إله» كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا : أقاتم الزيدان ، فيكون المرفوع قد أغنى عن الخبر ، وقد قرّر ذلك : بأن إلهاً بمعنى مألوه ؛ من «أله» أي : عبّد^(١) ، فيكون الاسم المعظم مرفوعاً على أنه مفعولٌ أقيم مقام الفاعل ، واستغني به عن الخبر ؛ كما في قولنا : ما مضروبٌ إلا العمران ، وضعف هذا القول غير خفي ؛ لأن «إلهاً» ليس بوصف ، فلا يستحق عملاً ، ثم لو كان «إله» عمل الرفع فيما يليه لوجب إعرابه وتنوينه ؛ لأنه مطولٌ إذ ذاك^(٢) .

= علي . «ياسين» (ق ٢٦٥) ، فالقول ليس في «المفصل» ولا في «الكشاف» له .

(١) وعليه : يكون معنى (مألوه) : معبوداً ، ف (إله) وزنه : فعّال ؛ مثل : إمام ، بمعنى : مؤتمّم به .

(٢) قوله : (مطول) أي : اتصل به شيء من تمام معناه ، وعندهم أن اسم (لا) إذا اتصل به شيء من تمام معناه ؛ بأن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ؛ بأن عمل فيما بعده رفعاً أو نصباً . يسمّى مطولاً ومطولاً ، ويعرب منوناً ، وهنا (إله) قد عمل الرفع فيما بعده ، فهو شبيه بالمضاف ، فكان حقه أن ينصب وينون . «دسوقي» (ص ٢٣٣) .

وقد أجاب بعضُ الفضلاء عن هذا : بأنَّ بعضَ النحاةِ يجيزُ حذفَ
التنوينِ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ ، وعليه يُحْمَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا غَالِبَ لَكُمْ
أَلْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ ﴾ [الأنفال : ٤٨] ، و﴿ لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمْ ﴾ [يوسف : ٩٢] .

وفي هذا الجوابِ نظرٌ ؛ لأنَّ الذي يجيزُ حذفَ التنوينِ في مثلِ
ذَلِكَ يجيزُ إثباتَهُ أيضاً ، ولا يُعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا أجازَ التنوينَ في « لا إلهَ
إلا اللهُ » ، هذا آخرُ الكلامِ على توجيهِ الرفعِ .

وأما النصبُ : فذكرُ وَا لَهُ توجيهِينِ :

أحدهما : أن يكونَ على الاستثناءِ مِنَ الضميرِ في الخبرِ
المقدَّرِ^(١) .

الثاني : أن يكونَ « إلا اللهُ » صفةً لاسمِ « لا »^(٢) .

أما كونهُ صفةً : فهو لا يكونُ إلا إذا كانتِ « إلا » بمعنى « غيرِ » ،
وقد عرفتَ أنَّ الأمرَ إذا كانَ كذلكَ لا يكونُ الكلامُ دالًّا بمنطوقيتهِ على
ثبوتِ الألوهيةِ لله تعالى ، والمقصودُ الأعظمُ هو إثباتُ الألوهيةِ لله
تعالى بعدَ نفيها عن غيره ، وبهذا يمتنعُ هذا التوجيهُ ؛ أعني : كونَ
« إلا اللهُ » صفةً لاسمِ « لا » .

وأما التوجيهُ الأوَّلُ : فقالوا فيه : مرجوحٌ ، وكانَ حقُّهُ أن يكونَ
راجحاً ؛ لأنَّ الكلامَ غيرُ موجبٍ ، والمقتضي لعدمِ أرجحيةِ البدلِ

(١) أي : من مادة الوجود أو من مادة الإمكان . « دسوقي » (ص ٢٣٤) .

(٢) أي : بالنظر لمحلّه بعد دخول (لا) ، قال بعضهم : أو بالنظر إلى لفظه
وإجراء حركة البناء مُجرئى حركة الإعراب . « ياسين » (ق ٢٦٦) .

هنا : أنَّ الترجيحَ في نحوِ : ما قامَ القومُ إلا زيداً . . إنّما كانَ لحصولِ
المشاكلةِ ، حتى لو حصلتِ المشاكلةُ في تركيبِ ما . . استويا ؛ نحوُ :
ما ضربتُ أحداً إلا زيداً ، فمنَّ ثمَّ قالوا : إذا لم تحصلْ مشاكلةٌ في
الإتباعِ كانَ النصبُ على الاستثناءِ أولى .

قالوا : وفي هذا التركيبِ يترجَّحُ النصبُ في القياسِ ، لكن
السماعُ والأكثرُ الرفعُ ، ونُقِلَ عنِ الأُبْدِيِّ : أنّكَ إذا قلتَ : لا رجلَ في
الدارِ إلا عمراً . . كانَ نصبُ (عمراً) على الاستثناءِ أحسنَ مِنْ رَفْعِهِ
على البدلِ ، هذا ما ذكروه ، والذي يقتضيه النظرُ : أنّ النصبَ
لا يجوزُ ، بل ولا البدلَ .

وتقريرُ ذلكَ : أن يُقالَ : إنّ « إلا » في الكلامِ التامِّ الموجِبِ ؛
نحوِ : قامَ القومُ إلا زيداً . . متمحّضةٌ للاستثناءِ ، فهي تُخرِجُ ما بعدها
مما أفادَهُ الكلامُ الذي قبلها ؛ وذلك أنَّ هذا الكلامَ إنّما قُصدَ به
الإخبارُ عنِ القومِ بالقيامِ ، ثم إنّ زيداً منهم ولم يكنْ شاركهم فيما
أُسندَ إليهم ، فوجبَ إخراجُه ، وكذا حكمُ « إلا » في الكلامِ التامِّ غيرِ
الموجبِ أيضاً ؛ نحوِ : ما قامَ القومُ إلا زيداً ، ومنَّ ثمَّ كانَ نحوُ هذا
التركيبِ مفيداً للحصرِ مع أنّها للاستثناءِ أيضاً ؛ لأنَّ المذكورَ بعدَ
« إلا » لا بدَّ أن يكونَ مُخرِجاً مِنْ شيءٍ قبلها ، فإن كانَ ما قبلها تامّاً لم
يحتجْ إلى التقديرِ ، وإلا فيتعيَّنُ تقديرُ شيءٍ قبلَ « إلا » ليحصلَ
الإخراجُ منه ، لكن إنّما أحوجَ إلى هذا التقديرِ تصحيحُ المعنى .

فتبيّنَ مِنْ هذا المعنى الذي قلناه : أنّ المقصودَ في الكلامِ الذي

ليس بتاماً إنما هو إثبات الحكم المنفي قبل « إلا » لما بعدها ، وأن الاستثناء ليس بمقصود ، ولهذا اتفق النحاة على أن المذكور بعد « إلا » في نحو : ما قام إلا زيد . . معمول للعامل الذي قبلها .

ولا شك أن المقصود من هذا التركيب الشريف أمران ؛ وهما :
نفي الألوهية عن كل شيء ، وإثباتها لله تعالى كما تقدم ، وإذا كانت « إلا » مسوقة لمحض الاستثناء . . لا يتم هذا المطلوب ، سواء نصبنا أو أبدلنا ؛ وذلك أنه لا يُنصب ولا يُبدل إلا إذا كان الكلام الذي قبل « إلا » تاماً بتقدير خبر محذوف ، وحينئذ ليس الحكم بالنفي على ما بعد « إلا » في الكلام الموجب ، والإثبات عليه في غير الموجب . . مجمعا عليه ؛ إذ لا يقول بذلك إلا من مذهبه أن الاستثناء من الإثبات نفي ، ومن النفي إثبات ، ومن ليس مذهبه ذلك يقول : إن ما بعد « إلا » مسكوت عنه ، فكيف يكون قول : « لا إله إلا الله » توحيداً؟! (١) .

قلت : وفيه نظر : لأنه يكون توحيداً بحسب دلالة العرف ، وبأنه لا نزاع في ثبوت الإلهية لمولانا جلّ وعزّ لجميع العقلاء ، وإنما كفر من كفر بزيادة إله آخر ، فنفي ما عداه تعالى من الآلهة على هذا هو المحتاج إليه ، وبه يحصل التوحيد ، فتأمله .

ثم قال ناظر الجيش بناءً على ما ظهر له من البحث الذي

(١) انظر « شرح التسهيل » لناظر الجيش (٣ / ١٤٣١-١٤٣٥) .

اعترضناه : (فتعيّن أن تكون « إلا » في هذا التركيب مسوقةً لقصدِ إثباتِ ما نُفيَ قبلها لما بعدها ، ولا يتمُّ ذلك إلا أن يكونَ ما قبلها غيرَ تامٍّ ، ولا يكونُ غيرَ تامٍّ إلا بالألا يُقدَّرَ قبلَ « إلا » خبرٌ محذوفٌ ، وإذا لم يُقدَّرْ خبرٌ قبلها وجبَ أن يكونَ ما بعدها هو الخبرَ ، وهذا هو الذي تركنُ إليه النفوسُ ، وقد تقدّمَ تقريرُ صحّةِ كونِ الاسمِ المعظمِ في هذا التركيبِ هو الخبرُ)^(١) .

قلتُ : كلامُهُ هذا يقتضي أن الخلافَ في كونِ الاستثناءِ مِنَ النفيِ إثباتاً أم لا^(٢) . لا يدخلُ في الاستثناءِ المفرغِ ، وظاهرُ كلامِ الإمامِ الرازيِّ وكثيرٍ مِنَ الأصوليينَ دخولُ ذلكَ الخلافِ فيه ، ولهذا أُوردَ على القائلِ بأنَّ الاستثناءَ مِنَ النفيِ ليسَ بإثباتٍ . . أنه يلزمُ على ذلكَ ألا يحصلَ التوحيدُ بكلمةِ الشهادةِ ، وأجيبَ بما ذكرناه مِنَ النظرِ قبلُ في بحثِ ناظرِ الجيشِ^(٣) .

هذا آخرُ ما يتعلّقُ بفصلِ إعرابِ هذهِ الكلمةِ المشرّفةِ على اختصارٍ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

-
- (١) انظر « شرح التسهيل » لناظر الجيش (٣/١٤٣٥) .
(٢) أي : أو ليس الاستثناء من النفي إثباتاً ، بل ما بعد (إلا) مسكوت عنه ، لم يحكم عليه بشيء . « دسوقي » (ص ٢٣٨) .
(٣) أي : من إفادتها للتوحيد اتفاقاً بالنظر لعرف الشرع ، لا بالنظر للغة . « دسوقي » (ص ٢٣٩) .

الفصل الثالث في معنى كلمة التوحيد

وأما معنى هذه الكلمة : فلا شك أنها محتوية على نفي وإثبات ؛ فالمنفي : كل فرد من أفراد حقيقة الإله غير مولانا جلّ وعزّ ، والمثبت من تلك الحقيقة : فرد واحد ؛ وهو مولانا جلّ وعزّ ، وأتبي بـ (إلا) لقصر حقيقة الإله عليه تعالى ؛ بمعنى : أنه لا يمكن أن توجد تلك الحقيقة لغيره تعالى عقلاً ولا شرعاً .

ومعنى حقيقة الإله : هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ، ولا شك أن هذا المعنى كلي ؛ أي : يقبل بحسب مجرد إدراك معناه أن يصدق على كثيرين ، لكن البرهان القطعي دلّ على استحالة التعدد فيه ، وأن معناه خاص بمولانا جلّ وعزّ فقط ، فالاسم المعظم المذكور بعد حرف الاستثناء ليس هو بمعنى الإله فيكون كلياً^(١) ، بل هو جزئي علم على ذات مولانا جلّ وعزّ ، لا يقبل معناه التعدد ذهنياً ولا خارجاً ، ولو كان معنى الله تعالى كمعنى الإله . . . لزم استثناء الشيء من نفسه ، ولزم ألا يحصل توحيد من هذه الكلمة

(١) هذا خلاف ما عليه صاحب « الكشاف » وأقرّه السعد . « ياسين » (ق ٢٦٩) ،

وهذا على القول باشتقاق الاسم المعظم .

المشرفة^(١) ، وكذا لو كان معنى الإله جزئياً مثل الاسم الأعظم لزم أيضاً استثناء الشيء من نفسه ، والتناقض في الكلام بإثبات الشيء ثم نفيه .

والحاصل : أن المعاني المقدرة عقلاً في هذه الكلمة المشرفة باعتبار المستثنى منه والمستثنى أربعة : ثلاثة منها باطلة ، والرابع ينقسم قسمين ، أحد قسميه باطل ، والآخر هو الذي يصح من الأقسام كلها .

فالثلاثة الباطلة : أن يكونا جزئيين ، أو كليين ، أو الأول جزئياً والثاني كلياً ، والرابع عكس الثالث ؛ وهو أن يكون الأول كلياً والثاني جزئياً .

فإن كان المراد بالكلي الذي هو الإله مطلق المعبود . . لم يصح ؛ لما يلزم عليه من الكذب ؛ لكثرة المعبودات الباطلة .
وإن كان المراد بالإله المعبود بحق . . صح^(٢) .

-
- (١) ويلزم التناقض أيضاً ؛ لأنه إثبات للشيء بعد نفيه . « ياسين » (ق ٢٦٩) .
(٢) نقل العلامة الجمل في « حاشيته » (ق ٥٠) عن شيخه العلامة الملوي : (إن قلت : حل المنفي بـ « لا إله إلا الله » : المعبود بحق ، أو المعبود بباطل ؟ قلت : هذه المسألة وقع فيها مناظرة بين سيدي عبد الله الهبطي ، وسيدي محمد اليعتيني شيخ المنجور ؛ فالأول قال : النفي إنما يتسلط على الآلهة المعبودة بالحق ، وظاهر كلام السنوسي معه ، وانتصر له شيخ مشايخنا العلامة اليوسي ، وألف في ذلك مجلداً ضخماً ، والثاني قال : التعميم إنما يتسلط على الآلهة المعبودة بباطل تنزيلاً لها منزلة العدم ، وذكر السكتاني في =

فإذا ؛ لا يصحُّ مِنْ هذه الأقسامِ كُلِّها إلا أن يكونَ (إله) كلياً ؛
 بمعنى : المعبودِ بحقٍّ ، والاسمُ المعظمُ علمٌ للفردِ الموجودِ منه ،
 فالمعنى على هذا : لا مستحقٌّ للعبوديَّةِ له موجودٌ أو في الوجودِ إلا
 الفردُ الذي هو خالقُ العالمِ جلًّا وعلا .

وإن شئتَ قلتَ في معنى الإلهِ : هو المستغني عن كلِّ ما سواه ،
 والمفتقرُ إليه كلُّ ما عداه ، وهو أظهرُ مِنَ المعنى الأوَّلِ وأقربُ منه ،
 وهو أصلٌ له ؛ لأنَّه لا يستحقُّ أن يُعبَدَ - أي : يذلَّ له كلُّ شيءٍ - إلا مَنْ
 كانَ مستغنياً عن كلِّ ما سواه ، ومفتقراً إليه كلُّ ما عداه .

فظهرَ أنَّ العبارةَ الثانيةَ أحسنُ مِنَ الأولى ، وبها ينجلي اندراجُ
 جميعِ عقائدِ الإيمانِ تحتَ هذهِ الكلمةِ المشرَّفةِ ، ويتسعُ بها صدرُ
 المؤمنِ لفيضانِ أنوارِ المعارفِ ، ويكونُ على ساحلِ النجاةِ والأمنِ مِنْ
 كلِّ خبطٍ وقعَ في معنى هذهِ الكلمةِ الشريفةِ ، ويدخلُ القويُّ
 والضعيفُ في روضةِ هذهِ الكلمةِ المشرَّفةِ ؛ يسرُّ في أزهارها^(١) ،
 ويتنزَّه في سلسبيلِ أنهارها ، ويجتني مِنْ ثمارِ معارفها ، ويسمعُ مِنْ
 تغريدِ أطيارِ هدايتها ما كتَبَ له ، ولهذا اخترنا في أصلِ العقيدةِ
 التفسيرَ بها لهذهِ الكلمةِ المشرَّفةِ .

وقالَ المقترِحُ في « الأسرارِ العقليَّةِ » في معنى هذهِ الكلمةِ

= « حواشي الصغرى » [ق ١٣٠] أنه صحيح ؛ لجريه على الأسلوبِ البياني (،
 ثم قال : (وحاصل التحقيق في المسألة : أن الحق مع الشيخ الهبطي) .
 (١) كذا في (أ ، ج) وفي سائر النسخ : (يمرح) وكلاهما مناسب .

المشرفة ما نصُّه : (ولفظ الاستثناء في الحقيقة لا يجري على ظاهر ما يفهمه كل قاصر من أنه نفي وإثبات ؛ إذ يلزم منه هنا كفر وإيمان ، وقد قال العلماء : إنَّ المقرَّ بعشرة إلا ثلاثة . . مقرَّ بسبعة ، لا بعشرة وينفي منها ثلاثة ؛ إذ يلزم ألا يُقبلَ منه ذلك .

نعم ؛ للسبعة عبارتان : سبعة ، وعشرة إلا ثلاثة ، لكنَّ صيغة النفي أبلغ في إفادة معنى الوجدانية ؛ إذ يلزم منه نفي الكمية المتصلة والمنفصلة (انتهى^(١) .

قلتُ : يعني بالكمية المتصلة : التركيب في ذات الإله جلَّ وعلا ، وبالكمية المنفصلة : وجود إله ثانٍ منفصلٍ مماثلٍ ، وما ذكره من المعنى لدفع التناقض في الاستثناء لا يتعيَّن ؛ إذ قد اختلف علماء الأصول في تقرير المعنى في نحو (عشرة إلا ثلاثة) .

فقال الأكثرون : المراد بـ (عشرة) إنما هو سبعة ، و (إلا ثلاثة) قرينة لإرادة السبعة ، فالاستثناء يوضح أنَّ المراد من المتكلم السبعة ، فنطقه بالعشرة إرادة الجزء باسم الكل^(٢) .

قال القاضي أبو بكرٍ : المجموع وهو عشرة إلا ثلاثة بإزاء سبعة ؛ كأنه وُضِعَ لها اسمان : مفردٌ ؛ وهو سبعة ، ومركبٌ ؛ وهو عشرة إلا

(١) الأسرار العقلية (ص ٤٠) .

(٢) انظر « تشنيف المسامع » (٧٣٨/٢) ، وعليه : فكلمة (لا إله) يراد بها : كلُّ ما سوى الله تعالى .

ثلاثة^(١) ، وهذا هو القول الذي اختاره المقترح في كلمة الوجدانية .

وقيل : المراد بـ (عشرة) في هذا التركيب هو معنى عشرة باعتبار أفرادها كلها ؛ أعني : السبعة والثلاثة معاً ، ثم أُخْرِجَتِ الثلاثةُ بـ (إلا) فبقيت سبعة ، ثم أُسِنِدَ إليها الحكم بعد الإخراج ، فلم يلزم تناقض في الحكم ؛ إذ ثبوته للباقي إنما هو بعد الإخراج^(٢) .

قيل : وهذا القول هو الصحيح ، وأدلة ذلك مستوفاة في الأصول^(٣) ، ولا يخفى تقرير هذه الأقوال كلها في كلمة الوجدانية ، وبالله تعالى التوفيق .

بيان معنى الألوهية

إِذْ مَعْنَى الْأُلُوْهِیَّةِ : اِسْتِغْنَاءُ الْإِلَهِ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ ،
وَأَفْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ ؛ فَمَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) : لَا مُسْتَغْنِيَاءَ
عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ ، وَمُفْتَقَرًا إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى .

تقدّم وجه اختيارنا لتفسير الكلمة المشرفة بهذا المعنى^(٤) ، ففسّرنا

(١) انظر « تشنيف المسامع » (٧٣٨ / ٢) ، وعليه : فقولنا : لا إله إلا الله ، والله واحد . . بمعنى .

(٢) وعلى هذا القول يكون المعنى : كل إله غير الله ليس بموجود .

(٣) انظر « البحر المحيط » (٢٩٤ / ٣) .

(٤) تقدم (ص ٢٧٧) .

معنى الألوهية على سبيل الإفراء ، ثم ربنا عليه معنى التركيب في الكلمة المشرفة ، وذلك ظاهرٌ .

[ما يلزم عن استغنايه تعالى عن كل ما سواه]

أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ : فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى : اَلْوَجُودَ ، وَالْقِدَمَ ، وَالْبَقَاءَ ، وَالْمُخَالَفَةَ لِلْحَوَادِثِ ، وَالْقِيَامَ بِالنَّفْسِ ، وَالنَّزْهَ عَنِ النَّقَائِصِ ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ : وَجُوبُ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى ، وَالْبَصَرِ ، وَالْكَلامِ ؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ تَعَالَى هَذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُخْتِاجًا إِلَى الْمُخَدِّثِ أَوْ الْمَحَلِّ أَوْ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النَّقَائِصَ .

لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ مَعْنَى الْأَلُوهُيَّةِ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : اسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ ، وَالثَّانِي : اِنْفِتْقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ . أَخَذَ بَيِّنٌ مَا يَنْدَرِجُ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ تَحْتَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ ؛ وَهُوَ اِلْتِغْنَاءُ ، فَإِذَا فَرِغَ مِنْ ذَلِكَ يَذْكُرُ مَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ الْمَعْنَى الثَّانِي ؛ وَهُوَ اِلْتِغْنَاءُ .

وقوله : (ويدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام) يعني : يدخل في وجوب تنزيهه تعالى عن النقائص وجوب

هذه الصفات الثلاث له تعالى^(١) ؛ لما عرفت فيما سبق : أن الدليل العقلي على إثباتها كون أصدادها نقائص ، ومولانا جلّ وعزّ منزّه عن النقائص بإجماع العقلاء .

قوله : (إذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات . . .) إلى آخره : بين بهذا الكلام وجه استلزام استغنائهِ تعالى بهذه الصفات ؛ وذلك يلزم منه ثبوت الحاجة ؛ يعني : إلى المحدث أو المحلّ لو انتفى واحد من تلك الصفات .

أمّا الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث وأحد جزأي معنى القيام بالنفس ؛ وهو الاستغناء عن المخصّص . . فلا يخفى عليك بعد أن وصلت إلى هذا الموضوع أن نفي كل واحد من هذه الصفات الخمس يستلزم الحدوث ، وقد عرفت ممّا سبق أن كل حادث مفتقر إلى محدثٍ سواه ، ويتعالى عن ذلك من وجب له الغنى المطلق عن كل ما سواه .

فقولنا في أصل العقيدة : (لكان محتاجاً إلى المحدث) استدلالاً على وجوب هذه الصفات الخمس له تعالى .

وقولنا : (أو المحلّ) استدلالاً على وجوب الجزء الثاني من معنى القيام بالنفس ؛ وهو الاستغناء عن المحلّ .

(١) أتى بالعبارة لكون هذا التفسير غير متبادر من المصنف ؛ لأن المتبادر من قوله : (ويدخل في ذلك) أن الإشارة للثبوت ، لا لوجوبه ، لكن الدخول إنما هو في وجوبه . « دسوقي » (ص ٢٤٦) .

وقولنا : (أو مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النَّقَائِصَ) استدلالٌ على وجوبِ التنزُّهِ
عَنِ النَّقَائِصِ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ وَجُوبُ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصْرِ
وَالكَلَامُ (١) .

[تَنْزُهُ تَعَالَى فِي أَعْمَالِهِ وَأَحْكَامِهِ عَنِ الْأَعْرَاضِ]

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ : تَنْزُهُ تَعَالَى عَنِ الْأَعْرَاضِ فِي أَعْمَالِهِ
وَأَحْكَامِهِ (٢) ، وَإِلَّا لَزِمَ أَفْتِقَارُهُ تَعَالَى إِلَى مَا يَحْصُلُ غَرَضُهُ ،
كَيْفَ وَهُوَ جَلٌّ وَعَزٌّ الْغَنِيِّ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ ؟ !
وَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً : أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ شَيْءٍ
مِنَ الْمُمْكِنَاتِ وَلَا تَرْكُهُ ؛ إِذْ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا
عَقْلاً ؛ كَالثَّوَابِ مَثَلاً . . لَكَانَ جَلٌّ وَعَزٌّ مُفْتَقِراً إِلَى ذَلِكَ
الشَّيْءِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ ؛ إِذْ لَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِلَّا مَا هُوَ
كَمَالٌ لَهُ ، كَيْفَ وَهُوَ جَلٌّ وَعَزٌّ الْغَنِيِّ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ ؟ !

الغرض المنفي عنه تعالى : عبارة عن وجودِ باعثٍ يبعثُهُ تَعَالَى على
إيجادِ فعلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ ، أو على حكمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ مِنْ

(١) وبهذا يكون قد قرّر إحدى عشرة عقيدة ؛ بزيادة معنويات المعاني الثلاثة
المذكورة ؛ وهي كونه تعالى سميعاً بصيراً متكلماً .

(٢) تنزهه تعالى عن الأعراض : هو داخل في المخالفة ، لكن أوضحه هنا وزاده
بياناً . « ياسين » (ق ٢٧٢) أو أن دليله استحالة انقلاب الحقائق .

مراعاة مصلحة تعود إليه تعالى أو إلى خلقه^(١) .

ولا خفاء أن كلا الوجهين مستحيل على الله تعالى ؛ أمّا عودها إليه تعالى : فلما يلزم عليه من احتياجه تعالى إلى أن يتكّمّل بمخلوقه ، وأمّا عودها إلى خلقه : فكذلك أيضاً ؛ لما يلزم عليه من دفع النقص عنه تعالى بخلق المصلحة لخلقته تعالى عن ذلك ، ودفع النقص كمالاً ، فيلزم أيضاً في هذا القسم الثاني^(٢) احتياجه جلّ وعلا عن ذلك إلى مخلوق ؛ وهي المصلحة التي توجّد لخلقته - كالثواب ونحوه - ليتكّمّل بها ، ويتعالى عن ذلك كلّهُ من وجب له الغنى المطلق تبارك وتعالى .

فقد استبان أن أفعاله جلّ وعلا وأحكامه كلّها لا علة لها باعثة ، وإنّما هي بمحض الاختيار^(٣) ، وما راعى تعالى من مصالح الخلق

(١) الفرق بينه وبين ما قبله : أن المصلحة العائدة إليه وصفه ، ووصفه تعالى كمال ، فيكون مفتقراً في الاتصاف بهذا الكمال إلى الأفعال التي تحصل له هذا الكمال ، وأمّا العائدة إلى خلقه فلائها وصفهم ، وهي من مخلوقاته ؛ لأنه الخالق لهم ولصفاتهم ، فلو كانت حاملة على فعل أو حكم لزم ألا يتكّمّل إلا بذلك الفعل الذي هو وصف لهم ، فيلزم أن يكون وصفاً له حتى يتكّمّل به . « ياسين » (ق ٢٧٢) .

(٢) وهو عود المصلحة إلى الخلق . « جمل » (ق ٥٨) .

(٣) قوله : (وإنّما هي) الضمير راجع إلى مجموع الأفعال والأحكام ، لا كل واحد ؛ لأن الأحكام لا تكون معلقة بالاختيار . « ياسين » (ق ٢٧٢) ، وذلك أن الأحكام راجعة لصفة الكلام ، وهي قديمة ، فلا يتصور تعلق الإرادة بتخصيصها .

فبمحض فضله ، ولا حقَّ لأحدٍ عليه تعالى .

فأشرنا في أصل العقيدة إلى القسم الأول بقولنا : (ويؤخذُ منه :
تنزُّهُهُ تعالى عن الأغراضِ) إلى قوله : (عن كلِّ ما سواه) ، وأشرنا
إلى القسم الثاني بقولنا : (وكذا يؤخذُ منه أيضاً : أنه لا يجبُ عليه
تعالى فعلُ شيءٍ من الممكناتِ ولا تركُهُ . . .) إلى آخره .

[ما يلزم عن افتقارِ كلِّ ما سواه إليه]

وَأَمَّا ائْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ : فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى
الْحَيَاةَ ، وَعُمُومَ الْقُدْرَةِ ، وَالْإِرَادَةَ ، وَالْعِلْمَ ؛ إِذْ لَوْ ائْتَقَى
شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ لَمَا أَمْكَنَ أَنْ يُوجِدَ تَعَالَى شَيْئاً مِنَ الْحَوَادِثِ ،
فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ شَيْءٌ ، كَيْفَ وَهُوَ تَعَالَى الَّذِي يَفْتَقِرُ
إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ !؟

هذا شروعٌ منه في ذكر ما يندرج تحت المعنى الثاني الذي يتضمَّنهُ
معنى الألوهية ، ولا خفاء أن وجوب الافتقار إليه تعالى يستلزم قدرته
تعالى على إيجاد الشيء المفتقر فيه إليه^(١) ، وذلك يستلزم أيضاً
وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم العامة لجميع

(١) قوله : (المفتقر) بكسر القاف ؛ أي : ذلك الشيء ، وقوله : (فيه) أي : في
الإيجاد ، وقوله : (إليه) أي : إلى الله تعالى . « دسوقي » (ص ٢٤٩) .

متعلقاتها^(١) ؛ لما عرفت فيما سبق من وجوب توقُّف تأثير القدرة على الإرادة والعلم ، ويستلزم أيضاً وجوب اتصافه تعالى بالحياة ؛ لوجوب توقُّف وجود تلك الصفات على صفة الحياة .

وَيُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْوَحْدَانِيَّةَ^(٢) ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ تَعَالَى
ثَانٍ فِي الْوَهَيْتِهِ لَمَا أَفْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ؛ لِلزُّومِ عَجْزَهُمَا حَيْثُ
كَيْفَ وَهُوَ جَلٌّ وَعَلَا الَّذِي يَفْتَقَرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ !؟

تقدّم في برهان الوحداية أنّ وجود إله ثانٍ يستلزم عجزهما معاً ؛
اتفقا أو اختلفا ، والعاجز لا يوجد شيئاً ، فلا يفتقر إليه شيء .

[دلالة كلمة التوحيد على حدوث العالم]

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً : حُدُوثُ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ^(٣) ؛ إِذْ لَوْ كَانَ
شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَعِينًا عَنْهُ تَعَالَى ، كَيْفَ
وَهُوَ جَلٌّ وَعَلَا الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَفْتَقَرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ !؟

- (١) وبكونه قادراً ومريداً وعالماً ، تمشياً مع أصل العقيدة .
- (٢) كلمة التوحيد يؤخذ منها وجوب الوحداية بالمطابقة ، وما ذكر زيادة تأكيد .
- (٣) قوله : (بأسره) ردُّ على القائلين بأنه قديم بالمادة حادث بالأشخاص .

قد عرفت بالبرهان فيما سبق أنّ ما ثبت قدمه استحالة عدمه ، فلو كان شيء من العالم قديماً لكان ذلك الشيء واجب الوجود ، لا يقبلُ العدم أصلاً ، لا سابقاً ولا لاحقاً ، وإذا كان لا يقبلُ العدم لم يفتقر إلى مخصّص ، كيف وكل ما سواه تعالى مفتقر إليه غاية الافتقار ابتداءً ودواماً؟! فوجب إذاً الحدوث لكل ما سواه جلّ وعزّ .

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً : أَنْ لَا تَأْثِيرَ لشيءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرِ مَا ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَسْتَعِينِي ذَلِكَ الْأَثَرُ عَنْ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ ، كَيْفَ وَهُوَ تَعَالَى الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ عُمُومًا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ!؟

هَذَا إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْكَائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبَعِهِ .

وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّرًا بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ . . فَذَلِكَ مُحَالٌ أَيْضاً ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ حِينَئِذٍ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِرًا فِي إِيجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ ؛ لِمَا عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وُجُوبِ اسْتِعْنَائِهِ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ .

لا شكّ أنّه لو خرج عن قدرته تعالى ممكن ما . . لم يكن ذلك الممكن مفتقراً إليه تعالى ، بل إنّما يفتقر إلى من أوجده ، كيف وكلّ

ما سواه مفتقرٌ إليه تعالى غاية الافتقارِ؟!

وبهذا يبطلُ مذهبُ القدريةِ القائِلينَ بتأثيرِ القدرةِ الحادثةِ في الأفعالِ مباشرةً أو تولُّدًا ، ويبطلُ مذهبُ الفلاسفةِ القائِلينَ بتأثيرِ الأفلاكِ والعللِ ، ويبطلُ مذهبُ الطبائعيينَ القائِلينَ بتأثيرِ الطبائعِ والأمزجةِ ونحوها^(١) ؛ ككونِ الطعامِ يُشبعُ ، والماءِ يُروِي وينبتُ ويظهُرُ وينظفُ ، والنارُ تُحرقُ ، والثوبُ يسترُ العورةَ ويقي الحرَّ والبردَ ، ونحو ذلك ممَّا لا ينحصرُ .

وهم في اعتقادهمُ التأثيرَ لتلكِ الأمورِ مختلفونَ :

فمنهم : مَنْ يعتقدُ أنَّ تلكَ الأمورَ تؤثرُ في تلكَ الأشياءِ التي تقارنُها بطبيعتها وحقيقتها ، قالَ ابنُ دهاقٍ : (ولا خفاءَ في كفرٍ مَنْ يعتقدُ هذا)^(٢) .

ومنهم : مَنْ يعتقدُ أنَّ تلكَ الأمورَ لا تؤثرُ بطبائعِها ، بل بقوةِ أودعها اللهُ تعالى فيها ، ولو نزعها منها لم تؤثرُ ، قالَ ابنُ دهاقٍ : (وقد تبعَ الفيلسوفِيَّ على هذا الاعتقادِ كثيرٌ مِنْ عامَّةِ المؤمنينَ ، ولا خفاءَ في بدعةٍ مَنْ يعتقدُ هذا ، وقد اختلفَ في كفره^(٣) ،

(١) قوله : (والأمزجة) الظاهر أنه عطف تفسير على (الطبائع) ، ولذا أسقطه في كلامه الآتي ، ومثَّل بأمثلة من نوع واحد . « ياسين » (ق ٢٧٣) .

(٢) انظر « نكت الإرشاد » (١/ق ٣٤) .

(٣) وقال في « نكت الإرشاد » (١/ق ٣٤) : (والصواب أنه كافر) ، قال العلامة العكاري المراكشي في « حاشيته على شرح العقيدة الكبرى » (ق ١٢٢) : (جرى ابن دهاق على القول بتكفير المعتزلة ، وينبغي أن يعلم أن الذي عليه العمل وجرت به الفتوى : أنهم مسلمون ، وقد رجع إليه الأشعري) .

والمؤمن المحقق الإيمان من لم يثبت لها تأثيراً ألبتة ، لا يطبعها ولا بقوةٍ وُضعت فيها ، وإنما يعتقد أن مولانا جلّ وعلا قد أجرى العادة بمحض اختياره أن يخلق تلك الأشياء عندها لا بها ، فهذا بفضل الله تعالى ينجو من جميع مهالك الآخرة) .

وأكثر ما اغتر به المبتدعُ : العوائد التي أجراها الله جلّ وعلا^(١) ، وظواهر من الكتاب والسنة لم يحيطوا بعلمها .

والحاصل : أن عمدتهم العظمى التقليد لما لا يصح تقليده ولا الاقتداء به من عوائد وغيرها ، وتركوا الأنظار الركيّة العقلية المضئئة بأنوار الكتاب والسنة .

أصول الكفر والبدع ستة

ولهذا قيل : إن أصول الكفر ستة^(٢) : الإيجاب الذاتي ، والتحسين العقلي ، والتقليد الرديء ، والربط العادي ، والجهل المركب ، والتمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية ؛ للجهل بأدلة

(١) كذا في (د) ، وفي عامة النسخ : (اختارها) بدل (أجراها) ، وكلاهما مناسب .

(٢) تنبيه : جعل هنا أصول الكفر والبدع ستة ، وفي « المقدمات » - انظر « شرح المقدمات » (ص ١٩٣) - سبعة ، وما ذاك إلا لأنه أدخل هنا القسم السابع في السادس ؛ لأنه جعل التمسك بظاهر الكتاب والسنة ناشئاً عن الجهل بأدلة العقول ، وعدم الارتياض بضوابط العربية ، وما تقرّر في فن البيان والعربية ، فلا مخالفة بينهما ، غاية ما ثم : أنه اعتبره في « المقدمات » قسمًا برأسه ، وهنا أضأفه لقسم آخر ، والخط سهل . انتهى مقري . « جمل » (ق ٥٩) .

العقولِ ، وعدمِ الارتياضِ بأساليبِ العربِ ، والجهلِ بما تقرَّرَ في فنِّ العربيةِ والبيانِ مِنْ ضوابطِ وأصولِ .

فالإيجابُ الذاتيُّ^(١) : هو أصلُ كفرِ الفلاسفةِ ؛ حيثُ جعلوا الذاتَ العليَّةَ فاعلةً بمقتضى الإيجابِ الذاتيِّ ؛ أي : هي علَّةٌ للممكنِ المستندِ إليها مِنْ غيرِ اختيارٍ ، فقالوا لأجلِ ذلكِ بنفِي القدرةِ والإرادةِ وسائرِ الصفاتِ ، تعالى اللهُ عن قولهم علواً كبيراً ، وقالوا لأجلِ ذلكِ بقدَمِ العالمِ^(٢) ، وألغوا البرهانَ القطعيَّ الدالَّ على حدوثِهِ .

ولا خفاءَ أنكَ إذا حقَّقتَ بما سبقَ وجوبَ الحدوثِ للعالمِ ، ووجوبَ القدمِ والبقاءِ لمولانا جلَّ وعزَّ . . . عرفتَ قطعاً أنَّ صدورَ العالمِ عنه تعالى إنّما هو بمحضِ الاختيارِ ، لا بالإيجابِ والتعليلِ ، وإلا كانَ العالمُ قديماً ، أو كانَ فاعلهُ حادثاً ؛ لوجوبِ مقارنةِ المعلولِ لعلتهِ ، وكلا الأمرينِ مستحيلٌ قطعاً .

والتحسينُ العقليُّ^(٣) : هو أصلُ كفرِ البراهمةِ مِنَ الفلاسفةِ ؛ حتى نفوا النبواتِ ، وأصلُ ضلالةِ المعتزلةِ ؛ حتى أوجبوا على اللهِ تعالى مراعاةَ الصلاحِ والأصلحِ لخلقهِ ، وعلَّلوا أفعالهَ وأحكامهَ بالأغراضِ ،

-
- (١) هو استناد الكائنات إليه تعالى على سبيل التعليل والطبع من غير اختيار . « ياسين » (ق ٢٧٣) ، وانظر « شرح المقدمات » (ص ١٩٤) .
- (٢) أي : على تفصيل عندهم ؛ وهو أن العقول والأفلاك وأنواعاً غيرها قديمة ، وأما أشخاص ذلك الغير فحادثه عندهم . « دسوقي » (ص ٢٥٣) .
- (٣) هو كون أفعاله تعالى موقوفة على الأغراض ؛ وهو جلب المصالح ودرء المفاسد . « ياسين » (ق ٢٧٣) ، وانظر « شرح المقدمات » (ص ١٩٦) .

وجعلوا العقل يتوصّل وحده دون شرعٍ إلى أحكامِ الله تعالى
الشرعيّة^(١) ، إلى غير ذلك من الضلالات .

والتقليد الرديء^(٢) : هو أصلُ كفرِ عبدة الأوثان وغيرهم ، حتى
قالوا : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ ﴾ [الزخرف : ٢٣] .

ولهذا قال المحققون : لا يكفي التقليد في عقائد الإيمان ، قال
بعضُ المشايخ : لا فرق بين مقلدٍ ينقاد ، وبهيمَةٍ تُقاد^(٣) .

والربط العادي^(٤) : هو أصلُ كفرِ الطبائعين ، ومن تبعهم من
جهلة المؤمنين ، فرأوا ارتباطَ الشيع بالأكل ، والريّ بالماء ، وسترِ
العورة بلبسِ الثوب ، والضوء بالشمس ، ونحو ذلك ممّا لا ينحصرُ ،

(١) أي : إنهم قالوا : إن العقل إذا خُلّي ونفسه أدرك الأحكام الشرعية ؛ لأن
ما أدرك حسنه فهو : إما واجب إن كان الحسن عظيمًا ، وإما مندوب إن كان
الحسن غير عظيم ، وما أدرك قبحه فهو : إما حرام إن كان قبحه عظيمًا ، وإما
مكروه إن كان قبحه غير عظيم ، وما لم يدرك العقل فيه حسناً ولا قبحاً فهو
مباح ، ويقولون : إن الرسل مؤكدة للعقل ، فهم وإن قالوا بالتحسين العقلي
كالبراهمة لكن لا ينفون بعثة الرسل كالبراهمة . « دسوقي » (ص ٢٥٣) .

(٢) هو متابعة الغير لأجل الحمية والتعصب من غير طلب للحق . « ياسين » (ق
٢٧٣) ، واحترز بالرديء عن غير الرديء ؛ وهو التقليد في الفروع ، وانظر
« شرح المقدمات » (ص ١٩٨) .

(٣) القول لعبد الله بن المعتز ، كذا أورده له بنحوه الحافظ ابن عبد البر في « جامع
بيان العلم وفضله » (١٨٨٧) ، وقال بعده : (هكذا كله لغير العامة ؛ فإن
العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها ؛ لأنها لا تتبين موقع
الحجة ، ولا تصل - لعدم الفهم - إلى علم ذلك) .

(٤) هو ثبوت التلازم بين أمر وأمر وجوداً وعمداً بواسطة التكرّر . « ياسين »
(ق ٢٧٣) ، وانظر « شرح المقدمات » (ص ٢٠٠) .

ففهموا مِنْ جهلهم أَنَّ تلكَ الأشياءَ هي المؤثرةُ فيما ارتبطَ وجودُهُ معها ؛ إمَّا بطبيعتها ، أو بقوةِ وضعها اللهُ تعالى فيها .

[لا عبرة بمكاشفةٍ لا توافقُ الأصولَ اليقينيةَ]

وأهلُ السنَّةِ رضيَ اللهُ تعالى عنهم . . نَوَّرَ اللهُ تعالى بصائرهم ؛ فلم يفتتنوا بشيءٍ مِنَ الأكوانِ ، وكوشفوا بالحقائقِ على ما هي عليه في نفسِ الأمرِ ، وهذه هي المكاشفةُ التي يخصُّ اللهُ تعالى بها أولياءَهُ حتى ينجيهم بها مِنْ آفاتِ الكفرِ والبدعِ في أصولِ العقائدِ ، وأمَّا المكاشفةُ بغيرِ هذا فهي ممَّا لا يلتفتُ إليها الموقِّنونُ^(١) .

وأما الجهلُ المركَّبُ^(٢) : فهو ممَّا ابتليَ به كثيرٌ ، فتجدُّهم يعتقدونَ الشيءَ على خلافِ ما هو عليه ، وذلكَ جهلٌ ، ثم يجهلونَ أنَّهم جاهلونَ به ، وذلكَ جهلٌ آخرٌ ؛ ولهذا سُمِّيَ جهلاً مركَّباً ؛ كاعتقادِ الفلاسفةِ التأثيرَ للأفلاكِ ، واعتقادهم قدمها ، وهذه جهالةٌ عظيمةٌ ، ثم هم جاهلونَ بذلكَ الجهلِ منهم ، ﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ ﴾

(١) في (أ) وحدها : (المحققون) .

(٢) هو أن يجهل الحق ، ويجهل جهله به . « ياسين » (ق ٢٧٣) ، قال العلامة الدسوقي في « حاشيته » (ص ٢٥٣) : (التحقيق : أن الجهل المركب أمر واحد وجودي ؛ وهو اعتقادك الشيء على خلاف ما هو عليه ، وإنما سمي ذلك مركباً لاستلزامه جهلين بسيطين) .

وسبب الجهل المركب : ما ذكره المصنف في « شرح المقدمات » (ص ٢٠١) بقوله : (وثوق النفس في العقلات بما ليس برهانياً من الأدلة ، وتحسين الظن بما يستبدُّ به من أنظارها واستنباطها) .

عَلَى شَيْءٍ إِلَّا إِنَّمَهُمُ الْكَذِبُونَ ﴿المجادلة : ١٨﴾ .

والتمسكُ في أصولِ العقائدِ بمجردِ ظواهرِ الكتابِ والسنةِ من غيرِ بصيرةٍ في العقلِ : هو أصلُ ضلالةِ الحشويّةِ ، فقالوا بالتشبيهِ والتجسيمِ والجهّةِ ؛ عملاً بظاهرِ قوله تعالى : ﴿ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي ﴾ [طه : ٥] ، ﴿ وَأَمِنُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الملك : ١٦] ، ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] ، ونحو ذلك ، قال اللهُ تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ تُحْكِمُكُمُ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [آل عمران : ٧] ^(١) .

اللهم ؛ اكتبنا في زمرة أوليائك الناجين من كل فتنة دنيا وأخرى ،
يا أرحم الراحمين .

فَقَدْ بَانَ لَكَ بِهَذَا : تَضَمُّنُ قَوْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)
لِلْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّ
مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ ^(٢) ؛ وَهِيَ : مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى ، وَمَا
يَسْتَحِيلُ ، وَمَا يَجُوزُ .

(١) قوله تعالى : ﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ﴾ أي : يعتقدون ظواهره ويتمسكون به .
« دسوقي » (ص ٢٥٤) .

(٢) أراد بالتضمّن : معناه اللغوي ؛ وهو إفهام الكلمة معنى ، لا المنطقي .
« ياسين » (ق ٢٧٤) ، وسبق أن ما ذكر ثابت باللوازم ، لا بالمطابقة والتضمن .

لا خفاء في صدق ما ذكر ، وتتبع كلامه بالاستقراء يشهد له ،
وليس الخبر كالعيان .

[ما يلزم عن قولنا : (محمد رسول الله ﷺ)]

وَأَمَّا قَوْلُنَا : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
فَيَدْخُلُ فِيهِ الْإِيمَانُ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ ، وَالْكَتُبُ السَّمَاوِيَّةُ ، وَالْيَوْمُ الْآخِرُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَاءَ بِتَصْدِيقِ جَمِيعِ ذَلِكَ .

لا شك أن تصديق سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم في
رسالته بحسب ما دللت عليه معجزاته التي لا حصر لها ، والإقرار
بذلك . . يستلزم التصديق بكل ما جاء به عليه الصلاة والسلام .

ومن جملة ما أتى به ما ذكر هنا ، وكذا غير ذلك مما
لا ينحصر ؛ كالبعث لعين هذا البدن لا لمثله ، وفتنة القبر
وعذابه ، والصراف ، والميزان ، والحوض ، والشفاعه ، وغير ذلك
مما يطول تتبعه ، وهو مفصل في الكتاب والسنة وتأليف علماء
الشرية .

وَيُؤَخِّدُ مِنْهُ : وَجُوبٌ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ ، وَاسْتِحَالَةُ الْكُذِبِ عَلَيْهِمْ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُونُوا رُسُلًا
أَمْنَاءَ لِمَوْلَانَا الْعَالِمِ بِالْخَفِيَّاتِ جَلَّ وَعَزَّ ، وَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ
الْمَنْهِيَّاتِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُرْسِلُوا
لِيُعَلِّمُوا الْخَلْقَ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ ، فَيَلْزَمُ أَلَّا
يَكُونَ فِي جَمِيعِهَا مُخَالَفَةٌ لِأَمْرِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ الَّذِي
اخْتَارَهُمْ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ ، وَأَمِنْهُمْ عَلَى سِرِّ وَحْيِهِ ^(١) .

لا شك أن إضافة (الرسول) إلى (الله) تعالَى تقتضي أنه جلَّ وعزَّ
اختاره للرسالة كما اختار إخوانه المرسلين لذلك ، وقد علمت أن
علمه تعالَى محيطٌ بما لا نهاية له ، وأنَّ الجهل وما في معناه مستحيلٌ
على الله تعالَى ، فلزم أن تصديقه تعالَى لهم مطابق لما علمه تعالَى
منهم من الصدق والأمانة ، فيستحيل أن يكونوا في نفس الأمر على
خلاف ما علمه تعالَى منهم ، وقد أمر تعالَى بالافتداء بهم عليهم
الصلاة والسلام في أقوالهم وأفعالهم ^(٢) ، فيلزم أن يكون جميعها على

(١) يقال : أَمِنَهُ وَأَمَنَهُ عَلَى كَذَا ؛ إِذَا جَعَلَهُ مُؤْتَمِنًا عَلَيْهِ ، قَالَ تَعَالَى حَاكِيًا قَوْلَ
سَيِّدِنَا يَعْقُوبَ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : ﴿ قَالَ هَلْ أَمِنْتُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا
أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف : ٦٤] .

(٢) استدلال على الأمانة والتبليغ . « ياسين » (ق ٢٧٧) .

وَفَقَّ مَا يَرْضَاهُ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ .

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا : جَوَازُ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لَا تُؤَدِّي
إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمْ أَلْعَلِّيَّةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ؛ إِذْ ذَاكَ
لَا يَقْدَحُ فِي رِسَالَتِهِمْ وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، بَلْ ذَاكَ
مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا .

فَقَدْ أَتَضَحَّ لَكَ تَضَمُّنُ كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ مَعَ قَلَّةِ حُرُوفِهَا
لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ فِي
حَقِّهِ تَعَالَى وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

لَا شَكَّ أَنَّ عَجْزَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْمَشْرَفَةِ إِنَّمَا أَثْبَتَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ الرِّسَالَةَ ، لَا الْأُلُوهِيَّةَ ، وَفِي مَعْنَاهُ إِثْبَاتُ الرِّسَالَةِ لِإِخْوَانِهِ
الْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَلَا يَمْتَنَعُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ إِلَّا مَا يَقْدَحُ فِي رَتْبَةِ الرِّسَالَةِ ، وَلَا خِفَاءً أَنَّ تِلْكَ الْأَعْرَاضَ
الْبَشَرِيَّةَ مِنَ الْأَمْرَاضِ وَنَحْوِهَا لَا تُخَلُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَرَاتِبِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ
عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، بَلْ هِيَ مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا بِاعْتِبَارِ تَعْظِيمِ أَجْرِهِمْ مِنْ
جَهَةِ مَا يَقَارَنُهَا مِنْ طَاعَةِ الصَّبْرِ وَغَيْرِهِ^(١) .

(١) كالتشريع وتسليية الخلق ؛ كما وقع من سهو نبينا ؛ فإنه عرض بشري ترتب عليه
التشريع . « دسوقي » (ص ٢٥٧) .

وفيها أيضاً : أعظم دليل على صدقهم ، وأنهم مبعوثون من عند الله تعالى ، وأن تلك الخوارق التي ظهرت على أيديهم هي بمحض خلق الله تعالى لها تصديقاً لهم ؛ إذ لو كانت لهم قوة على اختراعها^(١) لدفعوا عن أنفسهم ما هو أيسر منها ؛ من الأمراض والجوع وألم الحرّ والبرد ونحو ذلك مما سلم منه كثير ممن لم يتصف بالنبوة .

وفيها أيضاً : رفق بضعفاء العقول ؛ لئلا يعتدوا فيهم الأوهية بما يرون لهم - صلوات الله وسلامه على جميعهم - من الخوارق والخواص التي خصهم الله تعالى بها ، ولهذا استدأ تعالى على النصراني في قولهم بالوهية عيسى وأمه - عليهما الصلاة والسلام وعلى نبينا وعلى سائر الأنبياء والمرسلين - بافتقارهما إلى الأعراض البشرية ؛ من أكل الطعام ونحوه ؛ فقال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذْ رَأَوْا آيَاتِ اللَّهِ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ . . . إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ مَا الْمَسِيحُ إِلَّا رَجُلٌ مَرِيضٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأَتَتْهُ صِدْقَةٌ كَأَنَّا بِكَلَامِ الْمَلَكِ ﴾^(٢) [النساء : ١٧٥-١٧٢] ، فسبحانه ما أعظم لطفه بخلقه !

جعنا الله تعالى ممن علم فعمل ، وعمل فأخلص ، وأخلص فدام على ذلك إلى السمات ، ونجا من كل هول بفضل الله تعالى وتخلص .

(١) في هامش (١) : (كما يقول بعض الفلاسفة أهلكهم الله) .

(٢) هو عند صاحب « الكشاف » كناية عن لازمه ؛ من الخارج . « ياسين » (ق٢٧٨) .

وقولنا : (فقد اتَّضَحَ لَكَ . . .) إلى آخِرِهِ : كَلامٌ حَقٌّ ، شَاهِدُهُ
مَعَهُ^(١) .

[عِظْمَةُ شَأْنِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ]

وَلَعَلَّهَا لِإِخْتِصَارِهَا مَعَ أَشْتِمَالِهَا عَلَيَّ مَا ذَكَرْنَاهُ جَعَلَهَا
الْشَّرْعُ تَرْجَمَةً عَلَيَّ مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ
أَحَدٍ إِلَّا سَلَامَ الْإِبَاهَا .

لا شكَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قد خُصَّ بِجِوَامِعِ الْكَلِمِ ، وَتَحْتَ
كُلِّ كَلِمَةٍ مِنْ كَلِمَاتِهِ مِنَ الْفَوَائِدِ مَا لَا يَنْحَصِرُ ، فَاخْتَارَ لِأَقْبَتِهِ فِي تَرْجَمَةِ
الْإِيمَانِ ، وَمَا يَمْرَحُونَ بِهِ فِي الْجَنَانِ حَيْثُ شَاؤُوا . . هَذِهِ الْكَلِمَةُ
الشَّرِيفَةُ السَّهْلَةُ حِفْظًا وَذِكْرًا ، الْكَثِيرَةُ الْفَوَائِدِ عِلْمًا وَحَسًّا ، فَمَا تَعْبُوا
فِيهِ مِنْ تَعْلِيمِ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ الْكَثِيرَةِ الْمَفْصَّلَةِ . . جَمَعَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَهُمْ ذَلِكَ فِي حَرْزِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْمُنِيعِ ، وَتَمَكَّنُوا مِنْ عَقَائِدِ
الْإِيمَانِ كُلِّهَا بِذِكْرِ وَاحِدٍ خَفِيفٍ عَلَى اللِّسَانِ^(٢) ، ثَقِيلٍ فِي الْمِيزَانِ ،
ذِي قَدْرِ لَا يُحَاطُ بِهِ عِنْدَ الْمَوْلَى الْكَرِيمِ الْعَمِيمِ الْإِحْسَانِ .

(١) أي : دليله معه ، ودليله : هو ما تقدم تقريره من المصنف . « دسوقي »
(ص ٢٥٧) .

(٢) كذا في (أ) ، وفي سائر النسخ : (بذكر عقائد الإيمان) بدل (من عقائد
الإيمان) .

ثم إنَّ كلَّ عقيدةٍ مِنْ عقائدِ الإيمانِ لَمَنْ عرفها سيفٌ صارمٌ يقطعُ بهِ
 ظهرَ إبليسَ اللعينِ وأعوانه^(١) ، ويقذفُ في القلبِ نوراً ساطعاً يكشفُ
 عنه ظلماتِ الأوهامِ ويغسلُ منه أدرانَه ، فجعلَ الشرعُ ذكراً هذهِ الكلمةِ
 الخفيفةِ المشرفةِ جامعةً لسيوفِ العقائدِ كلها^(٢) ، محصّلةً لأنوارِ
 المعارفِ بأجمعِها ، فهو ذكراً واحداً في اللفظِ ، وفي الحقيقةِ هو أذكاءُ
 كثيرةٌ ، يقضي بها العارفُ بذكرِه مرّةً واحدةً ما لا يقضيه غيرُه إلا في
 أزمنةٍ متطوّلةٍ^(٣) .

ثم تنبّه أيُّها المؤمنُ لعظيمِ رحمةِ اللهِ تعالى وإنعامِه علينا بهذهِ
 الكلمةِ المشرفةِ ، التي لا يعلمُ عامّةُ الناسِ عظيمَ قدرِها إلا بعدَ الموتِ
 وفي الآخرةِ ؛ وهو أنَّ المكلفَ إنّما ينجو مِنَ الخلودِ في النارِ إذا
 اتّصفَ في آخرِ حياتهِ بعقائدِ الإيمانِ التي تتعلّقُ باللهِ تعالى وبرسليهِ
 عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، والغالبُ عليه في ذلكَ الوقتِ الهائلِ الضّعفُ
 عنِ استحضارِ جميعِ عقائدِ الإيمانِ مفصّلةً ، فعلمَه الشرعُ بمقتضى
 الفضلِ العظيمِ هذهِ الكلمةِ السهلةِ العظيمةِ القدرِ ؛ حتى يذكرَ بها في
 لحظةٍ مِنْ غيرِ مشقّةٍ تنالُه في ذلكَ الوقتِ الضيقِ الهائلِ جميعَ عقائدِ

-
- (١) الظاهر أن الواو واو المفعول معه ، وأعوانه : منصوب على أنه مفعول معه ،
 فتتم الفقرة ؛ لأن قوله : (وأدراثة) منصوب قطعاً . « ياسين » (ق ٢٧٩) .
 (٢) قوله : (جامعة) أنّ ذكره لأنه اكتسب التأنيث بالإضافة . « ياسين »
 (ق ٢٧٩) ، وفي (د ، هـ) : (جامعاً ، محصلاً) ، وعليه فلا إشكال .
 (٣) المراد بالغير : من لا علم له بمعرفة اندراج العقائد تحت هذه الكلمة .
 « ياسين » (ق ٢٧٩) .

الإيمان بلسانه أو بقلبه ، واكتفى منه في هذا الوقت الضيق بمجرد ذكرها مجملَةً ؛ إذ طالما أدارها قبل ذلك على لسانه وقلبه مفصلةً .

ولهذا قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ . . دَخَلَ الْجَنَّةَ »^(١) ، وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ . . دَخَلَ الْجَنَّةَ »^(٢) ، فالأوَّلُ فِيمَنْ يَسْتَطِيعُ النُّطْقَ ، والثاني فِيمَنْ لَا يَسْتَطِيعُهُ ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ^(٣) .

وكذلك أيضاً له أن يكتفي في جواب الملكين الكريمين في القبر بمجرد هذه الكلمة المشرفة ؛ حيث يمنعُه مانعُ الهيبة والخوف من ذكر عقائد الإيمان لهما مفصلةً ، وقد وردَ أنَّهما يجتزئان منه بذلك^(٤) ، وكيف لا يجتزئان منه بهذا الجواب العظيم وقد ذكَّر لهما

(١) رواه أبو داود (٣١١٦) من حديث سيدنا معاذ بن جبل رضي الله عنه .

تنبیه : قال العلامة القرافي في « الفروق » (٣٣٩ / ١) : (من خرس لسانه عند الموت ، وذهب عقله ، فلم ينطق بالشهادة عند الموت ، ولا أحضر الإيمان بقلبه ، ومات على تلك الحال . . مات مؤمناً ، ولا يضره عدم الإيمان الفعلي عند الموت) .

(٢) رواه مسلم (٢٦) من حديث سيدنا عثمان رضي الله عنه ، وقوله : (دخل الجنة) إما ابتداءً ، أو بعد نفوذ الوعيد . « ياسين » (ق ٢٨٠) .

(٣) وجعل الحديثين الحافظ البيهقي في « الاعتقاد » (ص ٨٤) بمعنى الوفاة على الإيمان ، حتى يستحق دخول الجنان ، وعليه : فالمعتبر هو الكلام النفسي لا اللفظي ، وإنما النطق بها ساعة الموت بشارةً وكمال .

(٤) روى الترمذي (١٠٧١) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « إذا قُبِرَ الميتُ - أو قال : أحدكم - أتاه ملكان أسودان أزرقان ، يقال لأحدهما : المنكرُ ، وللآخر : النكيرُ ، فيقولان : ما كنتَ تقولُ في هذا =

المؤمنُ في هذه الكلمةِ معَ اختصارِها جميعَ عقائدِ الإيمانِ على
التمامِ؟!

فما أوسعَ كرمِ مولانا جلَّ وعزَّ على المؤمنِ ، وأغزرَ نِعَمَه ،
وألطفَ حِكْمَه !

جعلنا اللهُ تعالى ممَّنْ عرفَ قدرَ نِعِمِه فشكرَها ، وممَّنْ شكرَها فقبِلَ
منهُ ذلكَ الشكرُ ، ووجدَ عظيمَ بركتِها دنياً وأخرى ، بجاهِ سيِّدنا
ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم .

* * *

= الرجلُ ؟ فيقول ما كانَ يقول ؛ هو عبدُ اللهِ ورسولُهُ ، أشهدُ أن لا إلهَ
إلا اللهُ ، وأن محمدًا عبدهُ ورسولُهُ . . . » الحديث .

خاتمة العقيدة الصغرى

فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا ، مُسْتَحْضِراً لِمَا أُحْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ ، حَتَّى تَمْتَزِجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ^(١) ؛ فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الْأَسْرَارِ وَالْعَجَائِبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ حَضْرٍ ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ .

نَسَأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَنَا وَأَحِبَّنَا^(٢) عِنْدَ الْمَوْتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَتِي الشَّهَادَةِ عَالِمِينَ بِهَا .

- (١) قال العارف بالله عبد الغني النابلسي رحمه الله تعالى في « الأنوار الإلهية » (ص ١٥٦) : « بلحمه » راجع إلى اللفظ ؛ بحيث يصير لسانه ينطق بها من غير قصد لذلك نوماً وبقظة ، « ودمه » راجع إلى المعنى ؛ بحيث يصير معناها مرسوماً في دم القلب والعروق من كثرة الاستحضار ، كما أخبرني بعض أشياخي عند قراءة هذا المحل عليه ؛ بأنه رأى رجلاً من الصالحين كان يكثر من تلاوة كلمة الشهادة ، ثم لما مات ووضع على السرير للغسل وجدوا على صدره مكتوباً بالدم من داخل الجلد : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، قال شيخني المذكور : فقبتلك ذلك الموضع ، وبكيت وبكى الناس ، فقلت لهم : هذا سرُّ قول السنوسي رحمه الله تعالى : « حتى تمتزج بلحمه ودمه » .
- (٢) أي : من يحببنا ، لا من نحبُّه ، كما نُقل عن المصنف . « ياسين » (ق ٢٨٠) .

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ عَدَدَ مَا ذَكَرَهُ
الَّذَاكِرُونَ وَغَفَلَ عَن ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ^(١) ، وَرَضِيَ اللهُ تَعَالَى
عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ أَجْمَعِينَ ، وَعَنِ التَّابِعِينَ وَتَابِعِ
التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ، وَسَلَامٌ عَلَى جَمِيعِ
الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

قد آن لنا أن نذكر في شرح هذه الجملة الفصول الأربعة التي كنا
وعدنا بذكرها ، وهي بقية الفصول السبعة المتعلقة بهذه الكلمة
المشرفة .

* * *

(١) صيغة الصلاة هذه للإمام الشافعي في « الرسالة » (ص ١٦) .

الفصل الرابع في بيان حكم كلمة التوحيد

أَمَّا الْفَصْلُ الْأَوَّلُ^(١) مِنْ الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ : ففِي بَيَانِ حُكْمِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ .

فَاعْلَمْ : أَنَّ النَّاسَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُؤْمِنٌ ، وَكَافِرٌ .

فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ بِالْأَصَالَةِ^(٢) : فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَهَا مَرَّةً فِي الْعَمْرِ ، يَنْوِي فِي تِلْكَ الْمَرَّةِ بِذِكْرِهَا الْوَجُوبَ ، وَإِنْ تَرَكَ ذَلِكَ فَهُوَ عَاصٍ^(٣) ، وَإِيمَانُهُ صَحِيحٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ يَنْبَغِي لَهُ بَعْدَ آدَاءِ الْوَاجِبِ أَنْ يَكْثُرَ مِنْ ذِكْرِهَا ، مُسْتَحْضِراً لِمَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ كَمَا أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِنَا فِي أَصْلِ الْعَقِيدَةِ : (فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَكْثُرَ مِنْ ذِكْرِهَا) ، وَلِيَعْرِفَ مَعْنَاهَا أَوَّلًا ؛ لِيَتَنَفَّعَ بِذِكْرِهَا دُنْيَا وَآخِرَى .

-
- (١) هو الرابع بالنسبة للفصول السبعة التي افتتحت (ص ٢٦٠) ، والأول من الأربعة هنا ، ويقال ذلك فيما سيأتي من هذه الفصول .
- (٢) أي : الذي لم يسبق له كفر . « دسوقي » (ص ٢٦١) .
- (٣) أي : بأن لم يأت بها أصلاً ، أو أتى بها ولم ينو أداء الواجب عليه . « دسوقي » (ص ٢٦١) .

وأما الكافر^(١) : فذكره لهذه الكلمة واجب شرط في صحّة إيمانه القلبي مع القدرة ، وإن عجز عن ذكرها بعد حصول إيمانه القلبي لمفاجأة الموت له ونحو ذلك . . سقط عنه الوجوب وكان مؤمناً ، هذا هو المشهور من مذهب أهل السنة^(٢) .

وقيل : لا يصحّ الإيمان بدونها مطلقاً ، ولا فرق في ذلك بين المختار والعاجز^(٣) .

وقيل : يصحّ الإيمان بدونها مطلقاً وإن كان التارك لها اختياراً عاصياً كما في حقّ المؤمن بالأصالة إذا نطق بها ولم ينو الوجوب^(٤) .

ومناً الخلاف في هذه الأقوال الثلاثة : الخلاف في هذه الكلمة المشرفة : هل هي شرط في الإيمان ، أو جزء منه ، أو ليست بشرط

(١) حاصله : أن الأقوال فيه ثلاثة : الأول : أنه شرط لصحة الإيمان ، والثاني : أنه شرط له ، والثالث : أنه ليس بشرط ولا شرط ، وهذا الأخير هو المعتمد ، واستظهره حجة الإسلام في « إحياء علوم الدين » (٤٣٣ / ١) ، وعبارته : (ولا ينعدم الإيمان من القلب بالسكوت عن النطق الواجب ، كما لا ينعدم بالسكوت عن الفعل الواجب) .

(٢) غير مسلم ، بل هذا ضعيف . « دسوقي » (ص ٢٦٢) .

(٣) تبع في حكاية هذا القول القاضي عياضاً . « ياسين » (ق ٢٨٠) .

(٤) وهو المعتمد ، وعليه : فمن صدق بقلبه ولم ينطق بالشهادتين ، سواء كان قادراً على النطق أو كان عاجزاً عنه . . فهو مؤمن عند الله يدخل الجنة ، وإن كانت لا تجري عليه الأحكام الدنيوية ؛ من غسل وصلاة عليه ودفن في مقابر المسلمين ، ولا ترثه ورثته المسلمون . « دسوقي » (ص ٢٦٢) .

فيه ولا جزء منه؟ والأوّل هو المختار^(١).

* * *

(١) عند الإمام المصنف رحمه الله تعالى وجماعة من أهل العلم ، والمسألة خلافية كما نبّه على ذلك حجة الإسلام في « الإحياء » (٤٣٣ / ١) ، وجمهرة من المحقّقين على أن القول الثالث هنا هو المعتمد ، ولا حجة لمن خالفهم بنحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ [البقرة : ١٤٦] ، فكفر هؤلاء ناشيء عن الاستكبار والعناد كما نبّه على ذلك المحقق السعد في « شرح المقاصد » (٢ / ٢٥٠) ، والآبي مدعئ مقررٌ ، عصي بترك النطق كما عصى المؤمن بترك الزكاة والصيام مثلاً ، وهذا الحكم من حيث النجاة عند الله تعالى ، أما في الدنيا فحكمه الكفر ؛ إذ لا سبيل لمعرفة إيمانه إلا بالنطق ، وانظر « فتاوى الرملي الكبير » (٣٩١ / ٤) .

الفصل الخامس

في بيان فضل كلمة التوحيد

وأما الفصلُ الثاني من الفصولِ الأربعة : ففي بيانِ فضلِها .

فاعلم : أنه لو لم يكن في بيانِ فضلِها إلا كونُها عَلَمًا على الإيمانِ في الشرعِ ، تعصمُ الدماءَ والأموالَ إلا بحَقِّها ، وكونُ إيمانِ الكافرِ موقوفاً على النطقِ بها . . لكانَ كافياً للعقلاءِ ، كيفَ وقد وردَ في فضلِها أحاديثٌ كثيرةٌ؟!

فمنها : قولُ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ » رواه مالكٌ في « الموطأ »^(١) ، زاد الترمذيُّ في روايته^(٢) : « لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »^(٣) .

وروى هو والنسائيُّ أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَفْضَلُ

(١) الموطأ (٢١٤/١) من حديث طلحة بن عبيد الله بن كريز رحمه الله تعالى مرسلًا .

(٢) ظاهره : أن الترمذي اختصَّ بهذه الزيادة ، ونصَّ ابن غازي على أن هذا الحديث بكماله خرَّجه الكتب الستة التي هي كُفُّ الإسلام ومعصمه . « ياسين » (ق ٢٨٠) .

(٣) سنن الترمذي (٣٥٨٥) من حديث سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَفْضَلُ الدَّعَاءِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ « (١) .

وروى النسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال : « قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : يَا رَبِّ ؛ عَلَّمَنِي مَا أَذْكُرُكَ بِهِ وَأَدْعُوكَ بِهِ ، فَقَالَ : يَا مُوسَى ؛ قُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، قَالَ مُوسَى : يَا رَبِّ ؛ كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُونَ هَذَا ، قَالَ : قُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، إِنَّمَا أُرِيدُ شَيْئًا تَحْضِينِي بِهِ ، قَالَ : يَا مُوسَى ؛ لَوْ أَنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَعَامَرَهُنَّ غَيْرِي وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ فِي كَفَّةٍ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كَفَّةٍ . لَمَأَلَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ « (٢) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « يُؤْتَى بِرَجُلٍ إِلَى الْمِيزَانِ ، وَيُؤْتَى بِسَبْعَةِ رَسْمِينَ سَجَلًا ، كُلُّ سَجَلٍ مِنْهَا مَدَّ الْبَصَرِ ، فِيهَا خَطَايَاهُ وَذُنُوبُهُ ، فَيُوضَعُ فِي كَفَّةِ الْمِيزَانِ ، ثُمَّ تُخْرَجُ بِطَاقَةِ مِقْدَارِ الْأَنْمَالِ ، فِيهَا شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، فَيُوضَعُ فِي الْكِفَّةِ الْأُخْرَى ، فَيُرْجَعُ بِخَطَايَاهُ وَذُنُوبِهِ « (٣) .

وروى الترمذي : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « التَّنْسِيحُ نِصْفُ الْإِيمَانِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَيْسَ لَهَا

(١) سنن الترمذي (٣٣٨٣) ، وسنن النسائي الكبرى (١٠٥٩٩) من حديث سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) سنن النسائي الكبرى (١٠٩١٣) من حديث سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٣) رواه الترمذي (٢٦٣٩) ، وابن ماجه (٤٣٠٠) من حديث سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

دُونَ اللَّهِ حِجَابٌ حَتَّى تَخْلَصَ إِلَيْهِ» (١) .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا قَالَ أَحَدٌ : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مُخْلِصاً مِنْ قَلْبِهِ . . إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ حَتَّى تُفْضِيَ إِلَيَّ الْعَرْشِ ، مَا أُجْتَنِبَتْ الْكَبَائِرُ » (٢) .

وَقَالَ لِأَبِي طَالِبٍ : « يَا عَمَّ ؛ قُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؛ كَلِمَةً . . أَحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ » (٣) .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ » (٤) .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ مَنْ

(١) سنن الترمذي (٣٥١٨) من حديث سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

وقوله : (حتى تخلص إليه) قال العلامة القاري في « مرقاة المفاتيح » (٤/١٦٠٣) : (أي : تصل عنده ، وتنتهي إلى محل القبول ، والمراد بهذا وأمثاله : سرعة القبول والإجابة ، وكثرة الأجر والإثابة) .

(٢) رواه الترمذي (٣٥٩٠) ، والنسائي في « السنن الكبرى » (١٠٦٠١) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) رواه البخاري (١٣٦٠ ، ٣٨٨٤) من حديث سيدنا المسيب بن حزن رضي الله عنه والد سعيد بن المسيب ، وهو ممن بايع تحت الشجرة ، وقوله : (أحاج) هو بفتح الجيم وقد حُرِّكت بذلك بعد الجزم بجواب الأمر ، أو بضمها على أنه خبر لمبتدأ محذوف .

(٤) رواه البخاري (٢٥) ، ومسلم (٢٢) من حديث سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

مَاتَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . . دَخَلَ الْجَنَّةَ ،
فَقَالَ لَهُ أَبُو ذَرٍّ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ فَقَالَ : « وَإِنْ زَنَى وَإِنْ
سَرَقَ » (١) .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ دَخَلَ الْقَبْرَ بِ (لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ) . . خَلَّصَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ » (٢) .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ :
مَنْ قَالَ : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ » (٣) .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ . . دَخَلَ الْجَنَّةَ » (٤) .

وعن عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : غَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « لَنْ يُؤَافِي عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ : لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ ، يَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ . . إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » (٥) .

(١) رواه البخاري (١٢٣٧) من حديث سيدنا أبي ذر رضي الله عنه ، قال الحافظ
القسطلاني في « إرشاد الساري » (٣٧٣ / ٢) : (أي : صار إليها إما ابتداءً من
أول الحال ، وإما بعد أن يقع ما يقع من العذاب ، نسأل الله العفو والعافية) .

(٢) رواه النسائي في « السنن الكبرى » (١٠٨٨٤) من حديث سيدنا زيد بن خالد
الجهني رضي الله عنه .

(٣) رواه البخاري (٩٩) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) رواه مسلم (٢٦) من حديث سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه .

(٥) رواه البخاري (٦٤٢) .

وعنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ : مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ » (١) .

وروى الحسنُ : (أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ : ثَمَنُ الْجَنَّةِ) (٢) .

وعنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ لَقِنَ عِنْدَ الْمَوْتِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ . . دَخَلَ الْجَنَّةَ » (٣) .

وعنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَقِّنُوا أَمْوَاتِكُمْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ؛ فَإِنَّهَا تَهْدِمُ الدُّنُوبَ هَدْمًا » ، قالوا : يا رسولَ اللهِ ؛ فَإِنْ قَالَهَا فِي حَيَاتِهِ ؟ قَالَ : « هِيَ أَهْدَمُ وَأَهْدَمُ » (٤) .

وفي « مسندِ البزارِ » عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ . . نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ ، أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ » (٥) .

وفي « الإحياءِ » : (قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْ جَاءَ قَائِلٌ :

(١) رواه أحمد في « المسند » (٢٤٢ / ٥) من حديث سيدنا معاذ بن جبل رضي الله عنه .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣٦٤٦١) .

(٣) رواه أحمد في « المسند » (٤٧٤ / ٣) من حديث زاذان عن رجل من أصحابه عليه الصلاة والسلام .

(٤) رواه أبو نعيم في « معرفة الصحابة » (٥٤٨٨) من حديث سيدنا عروة بن مسعود رضي الله عنه ، وبنحوه رواه البزار في « مسنده » (٦٤٩٩) من حديث سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ورواه عبد الرزاق في « المصنف » (٦٠٤٨) موقوفاً على سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه .

(٥) مسند البزار (٨٢٩٢) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ صَادِقًا بَقْرَابِ الْأَرْضِ ذُنُوبًا . . . غَفِرَ لَهُ ذَلِكَ » (١) .

وفيه أيضاً : (وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ عَلَى أَهْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَحْشَةٌ فِي قُبُورِهِمْ ، وَلَا فِي النَّشُورِ ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِمْ عِنْدَ الصَّيْحَةِ يَنْفُضُونَ رُؤُوسَهُمْ مِنَ التُّرَابِ ، وَيَقُولُونَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ») (٢) .

وفيه أيضاً : (وَقَالَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؛ إِنَّ كُلَّ حَسَنَةٍ تَعْمَلُهَا تُوزَنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؛ فَإِنَّهَا لَا تُوَضَعُ فِي مِيزَانٍ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ وُضِعَتْ فِي مِيزَانٍ مَن قَالَهَا صَادِقًا ، وَوُضِعَتْ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ وَمَا فِيهِنَّ . . . كَانَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أَرْجَحَ مِنْ ذَلِكَ ») (٣) .

وفيه : (وَقَالَ : « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا . . . دَخَلَ الْجَنَّةَ ») (٤) .

(١) إحياء علوم الدين (٢ / ٣٥٥) ، وأصل الأثر مفادٌ من نفي الشرك في الحديث القدسي الذي رواه الترمذي (٣٥٤٠) من حديث سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه ، وفيه : « يا بن آدم ؛ إِنَّكَ لو أَتَيْتَنِي بِقْرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا ، ثم لَقَيْتَنِي لا تَشْرُكُ بِي شَيْئًا . . . لِأَتَيْتُكَ بِقْرَابِهَا مَغْفِرَةً » ، وقراب الشيء - بكسر القاف وضمها - : ما قارب قدره .

(٢) إحياء علوم الدين (٢ / ٣٥٤) ، ورواه البيهقي في « شعب الإيمان » (٩٩) من حديث سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) إحياء علوم الدين (٢ / ٣٥٥) ، ويغني عنه خبر سيدنا موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام المتقدم (ص ٣٠٧) ، وانظر « البدر المنير » (٥ / ١٨٨) .

(٤) إحياء علوم الدين (٢ / ٣٥٦) ، ورواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ١٩٧) من حديث سيدنا زيد بن أرقم رضي الله عنه .

وقال : « لتَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ كُلُّكُمْ إِلَّا مَنْ أَبَى وَشَرَدَ عَنِ اللَّهِ شُرُودَ الْبَعِيرِ عَنِ أَهْلِهِ » ، فقيل : يا رسول الله ؛ مَنْ الذي يأبى ؟ قال : « مَنْ لَمْ يَقُلْ : لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ، فَأَكْبَرُوا مِنْ قَوْلِ : لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُحَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا ؛ فَإِنَّهَا كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ ، وَهِيَ كَلِمَةُ الإِخْلَاصِ ، وَهِيَ كَلِمَةُ التَّقْوَى ، وَهِيَ الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ ، وَهِيَ دَعْوَةُ الْحَقِّ ، وَهِيَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى ، وَهِيَ ثَمَرُ الْجَنَّةِ » (١) .

وفيه : (وقالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلاَّ الْإِحْسَانُ ﴾ [الرحمن : ٦٠] ، فقيل : الإحسانُ في الدنيا قولُ « لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ » ، وفي الآخرة : الجنةُ لمن قالها ، وكذا قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْمَسْئِرَ زَيْدًا ﴾ [يونس : ٢٦]) (٢) .

وفيه : (ويروى : أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَالَ : لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ . أَتَتْ إِلَى صَاحِبِهِ ، فَلَا تَمُرُّ عَلَى خَطِيئَةٍ إِلاَّ مَحْتَمًا ، حَتَّى تَجِدَ حَسَنَةً مِثْلَهَا فَتَجْلِسَ إِلَى جَانِبِهَا) (٣) .

وفي كتابِ عبدِ الغفورِ (٤) : عن أبي هريرة رضي اللهُ عنه : عن

(١) إحياء علوم الدين (٣٥٧/٢) .

(٢) إحياء علوم الدين (٣٥٧/٢) .

(٣) إحياء علوم الدين (٣٥٨/٢) ، وروى نحوه أبو يعلى في « مسنده » (٣٦١١)

من حديث سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٤) هو مستأنف ، أو عطف على « الإحياء » ، وليس معطوفاً على المنقول من « الإحياء » ؛ لأنَّ عبد الغفور متأخر عن صاحب « الإحياء » .

« ياسين » (ق ٢٨٢) .

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ لِلَّهِ عَمُوداً مِنْ نُورٍ بَيْنَ يَدَيْ الْعَرْشِ ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . . أَهْتَرَّ ذَلِكَ الْعَمُودُ ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : أَسْكُنْ ، فَيَقُولُ : كَيْفَ أَسْكُنُ وَلَمْ تَغْفِرْ لِقَائِلِهَا ؟ ! فَيَقُولُ : قَدْ غَفَرْتُ لَهُ ، فَيَسْكُنُ عِنْدَ ذَلِكَ » (١) .

وفيه أيضاً : عن أبي ذرٍّ : قلتُ : يا رسولَ اللهِ ؛ أوصني ، قال : « أوصيكَ بِتَقْوَى اللهِ ، فَإِذَا عَمِلْتَ سَيِّئَةً فَاتَّبِعْهَا بِحَسَنَةٍ تَمْحُهَا » ، قلتُ : يا رسولَ اللهِ ؛ أَمِنَ الْحَسَنَاتِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ؟ قال : « مِنْ أَفْضَلِ الْحَسَنَاتِ » (٢) .

وفيه : عن كعبٍ : أوحى اللهُ تعالى إلى موسى عليه السلام في التوراة : لولا مَنْ يقولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ . . لَسَلَّطْتُ جَهَنَّمَ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا (٣) .

وفيه : قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي يَوْمِهِ . . كَانَتْ لَهُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ ذَنْبٍ أَصَابَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ » (٤) .

(١) رواه البزار في « مسنده » (٨٠٦٥) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ١٦٤) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه البيهقي في « الأسماء والصفات » (ص ١٠٩) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٢١٨) .

(٣) قطعة من خبر طويل رواه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٢) عن كعب الأحبار رحمه الله تعالى ، ورواه مرفوعاً (٢ / ٣٤٣) من حديث سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٤) شبيه به ما هو عند الديلمي في « الفردوس » (٥٤٦٨) من حديث سيدنا جابر رضي الله عنه : « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ صَبَاحاً ، ثُمَّ قَالَهَا مَسَاءً . . نادى مناد =

وفيه : وذكرَ عنِ ابنِ أبي الفضلِ الجوهريِّ^(١) قالَ : إذا دخلَ أهلُ الجنةِ الجنةَ سمعوا أشجارَها وأنهارَها وجميعَ ما فيها يقولونَ : لا إلهَ إلا اللهُ ، فيقولُ بعضهم لبعضٍ : كلمةٌ كُنَّا نغفلُ عنها في الدنيا .

وفيه : وحدثَ أيضاً قالَ : يهتزُّ العرشُ لثلاثِ : لقولِ المؤمنِ : لا إلهَ إلا اللهُ ، ولكلمةِ الكافرِ إذا قالها ، وللغريبِ إذا ماتَ بأرضِ غريبةٍ .

وعن بعضِ الصحابةِ رضيَ اللهُ عنهم : مَنْ قالَ : لا إلهَ إلا اللهُ مُخلصاً مِنْ قلبِهِ ومدَّها بالتعظيمِ . . غُفِرَ لَهُ أربعةُ آلافِ ذنبٍ مِنَ الكبائرِ ، قيلَ : فإنْ لم تكنْ لَهُ هذهِ الذنوبُ ؟ قالَ : غُفِرَ لَهُ مِنْ ذنوبِ أبويهِ وأهلِهِ وجيرانِهِ^(٢) .

وذكرَ عياضٌ في « المداركِ » عن يونسَ بنِ عبدِ الأعلى : أَنَّهُ أَصابَهُ شيءٌ ، فرأى في المنامِ قائلاً يقولُ : اسمُ اللهُ الأكبرُ : لا إلهَ إلا اللهُ ، فقالها ومسحَ على وجعِهِ ، فأصبحَ معافىً^(٣) .

= مِنْ السماءِ : أَلَا اقْرنُوا الآخِرَةَ بِالْأُولَى ، ثُمَّ أَلْقُوا مَا بَيْنَهُمَا .

(١) هو غير الجوهري صاحب « الصحاح » انتهى مقري . « جمل » (ق ٦٧) .

(٢) كذا في « تنبيه الغافلين » للسمرقندي (ص ٤١٧) ، وعزاه الحافظ ابن حجر في

« لسان الميزان » (٢٨٨ / ٨) لابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » من حديث

سيدنا أنس رضي الله عنه ، وحكم بطلانه ، وانظر « تنزيه الشريعة »

(٣٢٥ / ٢) .

(٣) ترتيب المدارك (١٧٦ / ٤) .

وذكر ابن الفاكهاني : أنَّ ملازمة ذكرها عند دخول المنزل يفي

الفقر .

و**فضل هذه الكلمة كثير لا يمكن استقصاؤه** ، ولهذا اختار الأئمة ملازمة هذا الذكر على كلِّ حال ، حتى إنَّ منهم من لا يفتُر عنه ليلاً ولا نهاراً ، ومنهم من يذكره في اليوم والليلة سبعين ألف مرة ، وأهل السبِّ والمشتغلون بالخدمة والصنائع اثني عشر ألف مرة .

وروي : أنَّ من قالها سبعين ألف مرة كانت فداءً من النار ، وقد ذكر الشيخ أبو عبد الله بن أسعد الياقعي اليميني الشافعي في كتابه «الإرشاد والتطريز في فضل ذكر الله تعالى وتلاوة كتابه العزيز» عن الشيخ أبي زيد القرطبي أنه قال : سمعت في بعض الآثار : أنَّ من قال : لا إله إلا الله سبعين ألف مرة كانت فداءً من النار ، فعملتُ على ذلك رجاءً بركة الوعد أعمالاً أَدخَرْتُها لنفسي ^(١) ، وعملتُ منها لأهلي ، وكان إذاك بيتٌ معنا شابٌ كان يُقال : إنَّه يُكاشَفُ في بعض الأوقات بالجنة والنار ، وكان في قلبي منه شيءٌ .

اتفق أن استدعانا بعض الإخوان إلى منزله ، فنحنُ نتناول الطعام والشابَّ معنا إذ صاحَ صيحةً منكرةً ، واجتمعَ في نفسه ^(٢) وهو يقولُ : يا عمُّ ؛ هذه أمي في النار ، وهو يصيحُ بصياحٍ عظيمٍ لا يشكُّ من سمعه أنه عن أمرٍ .

(١) قوله (أعمالاً) أي : سبعينات كثيرة . «جمل» (ق٦٧) .

(٢) أي : انضمَّ في نفسه والكمش . «دسوقي» (ص٢٦٦) .

فَلَمَّا رَأَيْتُ مَا بِهِ قَلْتُ فِي نَفْسِي : الْيَوْمَ أَجْرَبُ صَدَقَهُ ، فَأَلْهَمَنِي اللَّهُ
تَعَالَى السَّبْعِينَ أَلْفًا^(١) ، وَلَمْ يَطْلُعْ عَلَيَّ ذَلِكَ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ، فَقَلْتُ
فِي نَفْسِي : الْأَثْرُ حَقٌّ ، وَالذِّينَ رَوَوْهُ لَنَا صَادِقُونَ ، اللَّهُمَّ ؛ إِنَّ
السَّبْعِينَ أَلْفًا فِدَاءُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ أُمَّ الشَّابِّ ، فَمَا اسْتَمْتَمْتُ الْخَاطِرَ فِي
نَفْسِي إِلَّا أَنْ قَالَ : يَا عَمَّ ؛ هَا هِيَ أُمَّي أُخْرِجَتْ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ .

فَحَصَلْتُ لِي فَائِدَتَانِ : إِيْمَانِي بِصَدَقِ الْأَثْرِ ، وَسَلَامَتِي مِنَ الشَّابِّ
وَعِلْمِي بِصَدَقِهِ . انْتَهَى^(٢) .

وإلى التحريض على التكثير من ذكر هذه الكلمة المشرفة ليفوز
الذاكر بعظيم فضلها . . أشرت بقولي في أصل العقيدة : (فعلى العاقل
أن يكثر من ذكرها) ، ولما كان تحقيق هذا الخير العظيم لذاكر هذه
الكلمة موقوفاً على فهم معناها أولاً ، ثم استحضاره عند ذكرها ولو
بطريق الإجمال ثانياً^(٣) . . قَيَّدْتُ فِي أَصْلِ الْعَقِيدَةِ ذِكْرَهَا بِقَوْلِي :
(مستحضراً لمعناها)^(٤) بعد أن شرحت لك معناها أولاً في أصل
العقيدة شرحاً لم أر من سمح به على تلك الصفة المذكورة فيها على
حسب ما ألهم إليه المولى الكريم جلَّ جلاله .

(١) أي : ألهمني أن أهبها لأمه . « جمل » (ق ٦٧) .

(٢) الإرشاد والتطريز (ص ٢٦٩) .

(٣) هذا شرط كمال ، لا أن الإثابة متوقفة عليه كالذي قبله . « دسوقي »

(ص ٢٦٦) .

(٤) في أصل العقيدة : (لما احتوت) بدل (لمعناها) .

فاسرُحْ يا مَنْ مِنْ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِفَضْلِهِ بِحَفْظِ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ
الْمُبَارَكَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ كَيْفَ شِئْتَ ، وَحَيْثُ
شِئْتَ^(١) ، نَسَأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَنَا وَإِيَّاكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِنْ خِيَارِ
أَهْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

* * *

(١) في المطبوعة على هامش « حاشية الدسوقي » (ص ٢٦٧) زيادة ليست في
النسخ ، وهي : (فقد تمكنت بحفظها من مفتاح الجنة على أكمل وجه ، فقررت
بذلك عيناً ، واشكر الله تعالى على جميع إفضاله عليك بما يتحسر عليه في
الآخرة كثير ممن لم يوفق لما وفقته) ، وهي في أصل نسخة العلامة الجمل .

في بيان كيفية ذكر كلمة التوحيد على الوجه الأكمل

الفصل الثالث من الفصول الأربعة : في بيان كيفية ذكر هذه الكلمة على الوجه الأكمل^(١) .

فاعلم : أن ذاكر هذه الكلمة على كل حال بقصد القربة يحصل له الثواب ، لكن الأكمل الذي تردُّ به على القلب المواهب الإلهية ، والفتوحات الربانية ، وأمطار الرحمة الغيبية ، التي يقصر عنها الوصف : أن يعظم الذاكر ما عظم الله تعالى ، وأن يحسن أدبه مع ما شرف مولانا جلَّ وعزَّ ، وقد علمت أنَّ هذه الكلمة من أفضل الأذكار وأشرفها عند الله تعالى ، فيبغي للمؤمن أن يعتني بشأنها ؛ فيتوَضَّأ لها ، ويلبَس ثياباً طاهرة ، ويقصد موضعاً طاهراً كما يقصده للصلاة .

وليختَر الخلوَةَ والانفرادَ عن الخلق ما استطاع ، ويقصد الأزمنة المشرفة ؛ كما بعدَ الفجرِ إلى طلوعِ الشمسِ ، وبعدَ العصرِ إلى غروبها ، أو ما يتمكَّن منه من بعض ذلك ، وبينَ العشاءين ، والسَّحَرِ .

(١) أكثر كلام هذا الفصل نقله الإمام المصنف رحمه الله تعالى عن الإمام الساحلي المالقي من كتابه « بغية السالك في أشرف المسالك » (ص ١٦٢) .

ثم يستقبل القبلة ، ويفتحُ وردهً أولاً بالاستغفار ولو مئة مرة^(١) ؛
 يغسل باطنه من أدراج المعاصي ؛ لتهيئاً لتحليلته بما يرد عليه بعد ذلك
 من أنوار بقیة أوراده ، ثم ليتبع إثر ذلك صلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم ولو خمس مئة مرة^(٢) ؛ ليستنير باطنه وتهيئاً لحمل ما يرد عليه
 من سرّ التهليل .

وليقصد بذلك كله امتثال أمر الله تعالى وطلب رضا^(٣) ، والذي
 يعينه على إحضار قلبه وقصد القربة في هذه الأذكار : أن يذكر على
 قلبه أولاً أمر مولانا جلّ وعزّ بكل واحدٍ منها ؛ ليستشعر قلبه هيبة الأمر
 بمعرفة من صدر منه .

[بيان : في توصيف مجلس الذكر]

وكيفية ذكر ذلك على القلب : أن يتعوذ أولاً بالله من الشيطان
 الرجيم قاصداً التلاوة ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ

(١) أي : فأقل من المئة لا يحصل به المطلوب ، وهذا مع اتساع الوقت ، فإن كان ضيقاً أتى بما يمكن من الاستغفار ولو سبع مرات . « دسوقي » (ص ٢٦٧) .

(٢) أي : فأقل الورد من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خمس مئة مرة ، وقيل : أقله ثلاث مئة مرة . « دسوقي » (ص ٢٦٧) ، وعدد الاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تبع فيهما المصنف العلامة الساحلي في « بغية السالك » (ص ١٦٢) .

(٣) ولا يقصد أنه يكون ولياً ؛ لأنه لا ينبغي ذلك ، بل قال بعضهم : من قصد بالذكر أن يكون ولياً كانت عبدة الأوثان أحسن منه من هذه الحشية ؛ لأن عبدة الأوثان يقصدون بعبادتهم التقرب إلى الله وطلب رضاه ، وهذا الشخص إنما يقصد بعبادته منفعة نفسه ، لا امتثال أمر مولاه ورضاه . « دسوقي » (ص ٢٦٧) .

السَّيِّطَانَ الرَّجِيمِ ﴿النحل: ٩٨﴾ ، ثم ليقل ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا تَقْوِمُوا
لِنَفْسِكُمْ مِنْ حَيْرٍ يَحْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَأَسْعَفُورًا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

[المزمل : ٢٠] .

فإذا فرغَ مِنْ تلاوةِ هذه الآية استشعر القلبُ عندَ ذلك خطابَ
المولى الكريمِ جلَّ جلالُهُ وطلبهُ بفضله مِنَ العبدِ الضعيفِ الفقيرِ
الحقيرِ الاستغفارَ واللَّجأَ إلى مولاةِ الرحمنِ الرحيمِ العزيزِ الغفارِ ،
فذابَ عندَ ذلكَ مِنْ شِدَّةِ الحياءِ مِنَ المولى الكريمِ ، واحتقرَ نفسه إذ لم
يرها أهلاً لخطابِ مَنْ أوجدَ الكائناتِ كلَّها وافتقارَ جميعها إليه ^(١) ،
وهو الغنيُّ بإطلاقٍ ذو الفضلِ العظيمِ .

فعدَدَ ذلكَ يبادرُ بلسانِهِ وهو يرعدُ مِنْ شِدَّةِ الهيبةِ والخجلِ والتعظيمِ
قائلاً ^(٢) : لبيكُ مولايِ وسعديك ^(٣) ، والخيرُ كلُّهُ في يديك ، وهذا
عبدُكَ الذليلُ الضعيفُ الحقيرُ الذي عليكِ معوُّهُ في طهارةِ باطنِهِ
وظاهرِهِ ، يقولُ بتوفيقِكَ امتثالاً لأمرِكَ مستعيناً بك : اللهمَّ ؛ إني

(١) قوله : (وافتقار جميعها) مفعول معه ؛ أي : مع افتقار جميعها إليه .
« دسوقي » (ص ٢٦٨) .

(٢) يرعدُ : يضطرب ، من باب نصر ، وفي (أ) : (يرتعد) ، وقوله : (قائلاً)

أي : بلسان الحال . « جمل » (٦٨) ، ويأتي من باب منع .

(٣) قوله : (وسعديك) قال الحافظ القسطلاني في « إرشاد الساري »
(١١٥/٣) : (معناه : أسعدني إسعاداً ؛ فالمصدر فيه مضاف للفاعل ، وإن
كان الأصل في معناه : أسعدك بالإجابة إسعاداً بعد إسعاد ، على أن المصدر
فيه مضاف للمفعول ؛ لاستحالة ذلك هنا ، وقيل : المعنى : مساعدة على
طاعتك بعد مساعدة ، فيكون من المضاف المنصوب) .

أستغفرُكَ يا مولايَ وأتوبُ إليكِ مِنْ جميعِ الكبائرِ والصغائرِ ، وهفواتِ
 الخواطرِ ، ونحوَ ذلكِ مِنْ عباراتِ الاستغفارِ ، وليختَرُ منها ما يراهُ
 قويَّ التأثيرِ في باطنِهِ .

ثم يتمادى حتى يتمَّ وردَهُ مِنَ الاستغفارِ ، فإذا أتمَّهُ حمدَ الله ثلاثاً
 أو سبعاً أو نحوَ ذلكَ ، مستحضراً قَدْرَ النعمةِ التي وفَّقَهُ المولى الكريمُ
 لبدئِها وتمامِها ، حتى غسلَ مِنَ القلبِ أدرانَهُ ، وكشفَ عنه دخانَ
 الذنبِ ورائَهُ ، يقولُ في هيئَةِ ذلكَ : الحمدُ لله الذي أنعمَ علينا بنعمةِ
 الإيمانِ والإسلامِ ، وهدانا بسيدِّنا ومولانا محمدٍ عليه مِنَ الله تعالى
 أفضلُ الصلاةِ وأزكى السلامِ ، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ
 لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رَسُولٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ [الأعراف : ٤٣] .

ثم يشرعُ إثرَ ذلكِ في التَعَوُّذِ قاصداً التلاوةَ على ما سبقَ ، وليتلَّ
 أثرَهُ على قلبِهِ قولُهُ تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا
 الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٥٦] ، فعندَ ذلكِ
 يستحضرُ القلبُ عظيمَ شرفِ سيِّدنا ومولانا محمدٍ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ
 عندَ الله تعالى ، وأِنَّهُ حازَ عندهُ منزلةً لا يمكنُ أنْ تُلْحَقَ ؛ إذْ مولانا جلَّ
 وعزَّ على ما هو عليه مِنَ الجلالِ والكمالِ يخبرُ أَنَّهُ يصليُّ بنفسِهِ على
 سيِّدنا ومولانا محمدٍ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ، وكذلك ملائكتُهُ الكرامُ
 عليهمُ الصلاةُ والسلامُ على ما هم عليه مِنَ الكثرةِ والشرفِ العظيمِ
 يتوسَّلونَ إلى الله تعالى بالصلاةِ على حبيبِهِ ومصطفاهُ مِنْ جميعِ خلقِهِ
 محمدٍ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ .

ففرحُ عندَ ذلكَ العبدُ الضعيفُ الفقيرُ الحقيرُ ؛ إذ تفضلَ عليه مولاةُ الكريمِ بأنْ أدخله بهذا الخطابِ الجسيمِ ، وما احتوى عليه منَ الأمرِ العظيمِ . . في روضةِ التقربِ إلى حبيبه وأفضلِ خلقه عنده ، عليه منَ مولانا جلاً وعزاً أفضلَ الصلاةِ وأزكى التسليمِ ، فحينئذٍ يبادرُ بلسانه وهو يبتهجُ فرحاً لعظيمِ فضلِ مولاةِ جلاً وعلا عليه ؛ إذ فتحَ له البابَ إلى التوصلِ منه إلى أعظمِ الوسائلِ عنده ؛ سيّدنا ومولانا محمدٍ صلى اللهُ عليه وسلّمَ ، فقالَ مجيباً لهذا الأمرِ الجليلِ : لبيك مولاي وسعديك ، والخيرُ كلُّه في يديكَ ، وها هو العبدُ الفقيرُ الحقيرُ راكعٌ لمنعِ جنابِكَ ، متوسِّلٌ إليك بأفضلِ أحبائكِ محمدٍ صلى اللهُ عليه وسلّمَ ، يقولُ بتوفيقِكَ ممثلاً لأمرِكَ مستعنياً بك في جميعِ أمرِهِ :

اللهمَّ ؛ صلِّ على سيّدنا ومولانا محمدٍ رسولِكَ ودليلِكَ صلاةً أرقى بها مراقبي الإخلاصِ ، وأنالُ بها غايةَ الاختصاصِ ، وسلّمَ تسليماً ، عددَ ما أحاطَ به علمُكَ ، وأحصاهُ كتابُكَ .

أو غيرَ ذلكَ منَ كِيفِيَّاتِ التَّصَلِيَّاتِ الَّتِي تَلِيقُ بِجَلَالِهِ .

ثمَ يتمادى على ذلكَ مستحضراً لصورتهِ صلى اللهُ عليه وسلّمَ التي ليسَ ثمَّ في المخلوقاتِ مثلها في الجمالِ ، مستشعراً عظيمَ حرمةِ عندِ العليِّ ذي الجلالِ ، ذاكَراً عظيمَ شفقتِهِ على المؤمنينَ ، وشدةَ اهتبالِهِ بهم في حياتِهِ وبعدَ مماتِهِ ^(١) ، والسعيَ في مرادِهِم وإنقاذِهِم منَ كلِّ

(١) قوله : (واهتباله) بتقديم الهاء، من الاهتبال بالشيء؛ وهو الاعتناء به ، وفي =

هولِ دنيا وأخرى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى سَائِرِ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ
أَجْمَعِينَ ؛ لِتُرْتَبَّى بِذَلِكَ عَظِيمٌ مَحَبَّتِهِ فِي قَلْبِهِ^(١) ، وَيَتَشَعَّعُ أَنْوَارُ
حَسَنِ الْإِتْبَاعِ فِي ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ .

فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ وَرْدِهِ بِالصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . .
حَمْدَ اللهِ تَعَالَى أَيْضاً عَلَى التَّوْفِيقِ لِبَدْءِ ذَلِكَ وَتَمَامِهِ ؛ لِيَقَيَّدَ بِالشُّكْرِ
هَذِهِ النِّعْمَةَ الْعَظِيمَةَ ؛ خَشْيَةَ السُّلْبِ عَلَيْهَا ، وَأَقْلُ ذَلِكَ ثَلَاثٌ أَوْ
سَبْعٌ .

ثُمَّ يَشْرَعُ إِثْرَ ذَلِكَ فِي التَّعَوُّذِ قَاصِداً لِلتَّلَاوَةِ ، ثُمَّ لِيَتْلُ إِثْرَهُ قَوْلَهُ
تَعَالَى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ﴾ [محمد : ١٩] ، ثُمَّ لِيُجِبَ أَمْرَ مَوْلَانَا
الْعَزِيزِ بِقَوْلِهِ : لَبِيكَ مَوْلَايَ وَسَعْدِيكَ ، وَالخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ ، وَهَا
هُوَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ الْحَقِيرُ يُوَحِّدُكَ بِالتَّهْلِيلِ ، مَنْخَلَعاً مِنْ كُلِّ شَرِكٍ وَمِنْ كُلِّ
تَغْيِيرٍ وَتَبْدِيلٍ ، يَقُولُ مَخْلِصاً مِنْ قَلْبِهِ ذَاكِرًا لِرَبِّهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ
رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِلَى آخِرِ دَوْرٍ سُبْحَتِهِ مِنَ التَّهْلِيلِ ،
وَلِيُعِيدَ التَّعَوُّذَ وَالتَّلَاوَةَ فِي أَوَّلِ كُلِّ دَوْرٍ مِنْهَا ، وَإِنْ اجْتَزَأَ بِالمَرَّةِ الْأُولَى
فَلَا بَأْسَ .

وَلِيَحْفَظَ الذَّاكِرُ عَلَى إِحْضَارِ قَلْبِهِ لِمَعْنَى التَّهْلِيلِ ؛ لِيَفُوزَ بِشِمَارَتِهِ ،

= بعض النسخ : (وابتهاله) من الابتهاال الذي هو التضرع . « ياسين » (ق ٢٨٣) ،
وفي (ب) : (واهتمامه) بدل (واهتباله) .
(١) قوله : (ليرتبي) أي : ليتزايد ، وهو علة لقوله : (مستحضراً لصورته) .
« دسوقي » (ص ٢٦٩) ، وفي (أ) : (يتدوق) بدل (ليرتبي) .

ويستضيء قلبه بعظيم أنواره ، ويستعدّ لنزول الغيث الإلهي عليه ولولوج شريف أسراره ، وتحصل له الحرية العظمى من رقه لشيء من الكائنات ، ويتحلّى بالرتبة العليا والشرف الأبهى باستناده علماً وحالاً ظاهراً وباطناً إلى مولاه المنفرد بالملك والتدبير ، الذي لا نافع ولا ضارّ سواه على العموم تبارك وتعالى ، نعم المولى ونعم النصير .

ولهذا كانت هذه الكلمة المشرفة جامعة بين التخلية والتحلية ؛ فيخلي الذاكراً أولاً من قلبه ويطرده منه جميع الخواطر الوهميّة وجميع الكائنات التي استعبدته ؛ من جاه ومال ، ونساء وبنين ، ودينار ودرهم ، ومدح وذم ، ونحو ذلك . . بقوله : لا إله ؛ أي : ليس ثمّ سوى مولانا جلّ وعزّ من جميع الكائنات على العموم . . من هو غنيّ في نفسه^(١) ، أو يُفتقر إليه في أثر ما ، حتى يستحقّ أن يُعبد أو يُطاع أو يُخاف أو يُعوّل عليه في أثر ما ، بل جميعه عاجزٌ أتمّ العجز على إيصال أمر ما إلى نفسه أو إلى غيره .

فوجب طرده جميعها من القلب ؛ إذ وجودها كعدمها بلا شكّ ولا ريب ، وما وجد مع بعض تلك الأمور المخلوقة ؛ كالطعام والشراب والمياه والثياب والنساء والبنين والأموال والنيران والسلاح والأسود والحيات والظلمة والجنة والنار ؛ من المصالح واللذات أو من المفاسد والآلام . . فليس منها أصلاً ، ولا يُعوّل عليها في شيء من

(١) في (أ ، ج ، هـ ، ز) : (ما) بدل (من) .

ذلك ولا في غيره ، بل الالتفات إلى شيء منها عمى وظلمة عظيمة ،
 وحالة سيئة غير مستقيمة ، وسفة قوي ، وخصلة ذميمة ، وقدر شديد
 التّنن تجب المبالغة في غسله من البال ؛ ليتهيأ القلب للتحلّي بالنور
 الزكيّ اللامع من معرفة العليّ ذي الجلال .

فلما غسلَ الذاكر قلبه بذلك النفيّ القويّ العام^(١) ، وصلّى على
 الكونين صلّاته على الميتّ المعدم أربعا^(٢) ، وختمَ بالسلام . . حلاه
 حينئذٍ بزينة الدخول في حضرة الملكِ العلام^(٣) ؛ فقال قولَ المضطرّ
 الأواه ، اليائس يأساً قطعياً دائماً من كلِّ ما سوى مولاه ، إثر نفي (لا
 إله) : إلا الله^(٤) .

ولمّا ابتهج قلبه بنور الحقيقة ، وكان الانتفاعُ بها موقوفاً على القيام
 برسومِ الشريعة ، وذلك لا يكونُ إلا بالإدمان على ذكرِ صاحبها المبلّغ
 لها عن الله تعالى ؛ سيّدنا ومولانا محمدٍ صلّى الله عليه وسلّم . . احتجّ
 الذاكرُ بعدَ كلمة التوحيدِ الدالّة على الحقيقة أن يشفعها بإثباتِ رسالةِ

(١) أي : قوله : (لا إله) . « جمل » (ق ٦٩) .

(٢) في هامش (أ) : تفسير الكونين : (الروح والجسد ، وقيل : الدنيا
 والآخرة) ، قال العلامة الدسوقي في « حاشيته » (ص ٢٧٠) : (هذا كناية
 عن إعراضه عن كل شيء - حتى عن جسده وروحه - الإعراض التام ، وصار
 المنظور له هو الله) .

(٣) قوله : (حلاه) أي : حلّى ذلك الذاكر مولاه . « دسوقي » (ص ٢٧٠) .

(٤) قوله : (إلا الله) هو معمول لقوله : (فقال قول المضطر) . « ياسين »
 (ق ٢٨٣) .

سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لِيَحْفَظَ نَوْرَ تَوْحِيدِهِ بِإِدْخَالِهِ
فِي مَنِيْعِ حَرَزِ الشَّرِيْعَةِ ، فَهَذَا يَقُوْلُ الذَّاكِرُ إِثْرَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) :
مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) .

وهكذا ينبغي في كلِّ ذِكْرٍ مِنْ أذْكَارِ اللَّهِ تَعَالَى أَلَّا يَغْفَلَ الْمُؤْمِنُ فِيهِ
عَنْ ذِكْرِ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ إِمَّا بِأَنْ يَصَلِّيَ عَلَيْهِ
إِثْرَهُ ، أَوْ يَقْرَأَ بِرِسَالَتِهِ مَعَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ نَحْوِ
ذَلِكَ مِمَّا يُوجِبُ تَعْظِيمَهُ وَالتَّمَسُّكَ بِأَذْيَالِهِ ؛ إِذْ هُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
بَابُ اللَّهِ الْأَعْظَمِ ^(٢) ، الَّذِي لَا يُنَالُ كُلُّ خَيْرٍ دُنْيَا وَآخِرَى إِلَّا بِالتَّعَلُّقِ بِهِ ،
فَمَنْ غَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ وَالتَّمَسُّكِ بِشَرِيْعَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . لم يَنْلُ
مَقْصُوْدَهُ ، وَكَانَ مَرْمِيًّا بِهِ فِي سَجْنِ القَطِيْعَةِ ، مُحْرَمًا مِنْ خَيْرِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ ، وَسَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ دَلِيْلُ الخَلْقِ
إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَيْفَ يَصِلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَنْ غَفَلَ عَنْ ذِكْرِ
دَلِيْلِهِ؟! ^(٣) .

(١) ينظر في تأكيد ما ذهب له الإمام السنوسي كتاب « مطالع السعادة في اقتران
كلمتي الشهادة » للعلامة محمد الطاهر بن الحسن الكتاني .

(٢) في هامش (أ) جاء لبيان كلمة (الأعمم) : (كناية عن أوليائه ورسله وغير
ذلك) ، قال العلامة الساحلي في « بغية السالك في أشرف المسالك »
(ص ١٦٠) وأصل كلام المصنف عنده : (فمن قصد معرفة الله من بابها . .
نالها ووصل إليها ، ومن تعرض إليها من غير بابها . . حرماها ومنع من الدخول
إليها) .

(٣) قال العارف بالله عبد الوهاب الشعراني في « العهود المحمدية » (١ / ٤٣٧) :
(اعلم يا أخي : أن طريق الوصول إلى حضرة الله تعالى من طريق الصلاة على =

وقد قال بعض مَنْ طبعَ اللهُ على قلبه^(١) ، ممَّن يتعاطى التصوُّفَ وليسَ هو مِنْ أهله . . مقالةً قريبةً مِنَ الكفرِ أو هي الكفرُ بعينه : إنَّ الإكثارَ مِنْ ذكرِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حجابٌ عنِ اللهِ تعالى ! وسبكَ بعضُ الضالِّينَ مثلهُ هذهِ العبارةُ فقالَ : إذا أُفردَ التهليلُ عنِ إثباتِ الرسالةِ . . كانَ أبلغَ وأسرعَ في تأثيرِ معنى التوحيدِ ، واحتجَّ لضلَّالهِ وتسويلِ شيطانهِ بأنَّ قالَ : للتهليلِ معنى ، ولإثباتِ الرسالةِ معنى ، وإذا اختلفتِ المعاني على الباطنِ ضعُفَ التأثيرُ ، وبعُدتِ الثمرةُ ، قالَ : وإنما يُحتاجُ إلى وصلِ الذكَّرينِ عندَ الدخولِ في الإسلامِ !

قالَ بعضُ الأئمَّةِ الراسخينِ^(٢) : (وهذهِ المقالةُ - والعياذُ باللهِ تعالى - مِنَ الفتنِ التي لا موردَ لها غيرُ النارِ ، ولا عقبى لها سوى دارِ البوارِ ، وما ذلكَ إلا مكرٌ واستدراجٌ إلى رفضِ الشريعةِ ، والانحلالِ

= النبي صلى الله عليه وسلم . . من أقرب الطرق ، فمن لم يخدمه صلى الله عليه وسلم الخدمة الخاصة به ، وطلب دخول حضرة الله . . فقد رام المحال ، ولا يمكنه حُجَابُ الحضرة أن يدخل ، وذلك لجهله بالأدب مع الله تعالى ، فحكمه حكم الفلاح إذا طلب الاجتماع بالسلطان بغير واسطة) .
وقد روى أبو داود (١٦٧٨) من حديث سيدنا عمر رضي الله عنه : أنه لما سأل النبيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أبا بكرٍ رضي اللهُ عنه : « ما أبقيتَ لأهلك ؟ » ، قالَ : أبقيتَ لهم اللهُ ورسوله ، قال العلامة القاري في « المرقاة » (٣٨٨٨ / ٩) : (أي : رضاهما) .

(١) انظر هذا في « بغية السالك في أشرف المسالك » (ص ١٥٩) .

(٢) أراد : العلامة محمداً الساحلي المالقي ، المتوفى سنة (٧٥٤هـ) .

مِنْ رَبَّقَتِهَا ، وَتَعْطِيلِ رَسُومِهَا ، وَلَوْ عَلِمَ هَذَا الضَّالُّ مَا تَحْتَ قَوْلِهِ :
« مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » مِنَ الْأَسْرَارِ التَّوْحِيدِيَّةِ ،
وَالْحِكْمِ التَّهْلِيلِيَّةِ . . لَانْقِشَعَ عَنْهُ ذَلِكَ الْعَمَى ، فَأَصَابَ الْمَرْمَى)
انتهى (١) .

اللَّهُمَّ ؛ أَعِزَّنَا مِنَ الْفِتَنِ ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ؛ بِجَاهِ سَيِّدِنَا
وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً وَسَلَامًا نَصَلُّ بِهِمَا مَعَ الْأَحْبِيَّةِ
بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى الْفَرْدُوسِ الْأَعْلَى ، وَالتَّمَتُّعِ هُنَاكَ فِي جَوَارِهِ تَعَالَى
بِنَفِيسِ تِلْكَ الْمَوَاهِبِ وَالْمَنَنِ .

* * *

(١) انظر « بغية السالك في أشرف المسالك » (ص ١٦٠) ، ومن الحكم التهليلية
ما بيَّته بقوله : (التوحيد لا يُنال سرُّه إلا بالإيمان ، والإيمان لا يصح إلا
بإثبات الرسالة ، فكما يطلب السالك بما يحرك عنده قوة الإيمان بذكر
التهليل ؛ كذلك يطلب بما يحرك عنده قوة شرط الإيمان بإثبات رسالة
الدليل) ، وقال أيضاً : (ومنها : حفظ العهد للواسطة ؛ بأن يُذكر
ولا يُنسى ، والنبي صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بيننا وبين الله تعالى والدال
عليه ، فمن حسن العهد ألا يُنسى وأن يذكر ، كيف لا ولم ينسنا في حياته ،
ولا عند مماته ، ولا عند النشر ، ولا في الحشر !) .

الفصل السابع

في بيان الفوائد التي تحصل لذكر كلمة التوحيد على الوجه الأكمل

الفصل الرابع من الفصول الأربعة : في الفوائد التي تحصل لذاكر هذه الكلمة المشرفة مع المواظبة على الوجه الأكمل .

اعلم : أن المواظبة على ذكر الكلمة المشرفة على الوجه الذي ذكرناه أولاً تحصل فوائد كثيرة : منها ما يرجع إلى محاسن الأخلاق الدينية ، ومنها ما يرجع إلى الكرامات التي هي خوارق العادات .

أما الأول^(١) : فمنها : اتصافه بالزهد : ونعني به : خلو الباطن من الميل إلى فان ، وفراغ القلب من الثقة بزائل ، وإن كانت اليد معمورة بمتاع حلال فعلى سبيل العارية المحضبة ، وتصرفه فيه بالإذن الشرعي تصرف الوكالة الخاصة ، ينتظر العزل عن ذلك التصرف بالموت أو غيره مع كل نفس ، وذلك ينفي عن النفس التعلق بما لا بد من زواله .

ومنها : التوكل : وهو ثقة القلب بالوكيل الحق ؛ بحيث يسكن عن الاضطراب عند تعذر الأسباب ثقة بمسبب الأسباب ، ولا يقدر

(١) ذكر لهذا النوع ثمانين محاسن دينية ؛ وهي : الزهد ، والتوكل ، والحياء ، والغناء (غنى القلب) ، والفقر ، والإيثار ، والفتوة ، والشكر .

في توكله تلبس ظاهره بالأسباب إذا كان قلبه فارغاً منها ، يستوي عنده وجودها وعدمها .

ومنها : الحياء^(١) : بتعظيم الله عز وجل ؛ بدوام ذكره ، والتزام امثال أمره ونهيه ، والإمساك عن الشكوى به إلى العجزة والفقراء غيره .

ومنها : الغناء : وهو غنى القلب ؛ بسلامته من فتن الأسباب ، فلا يعترض على الأحكام بـ (لو) ولا بـ (لعل) لعلمه بمن صدرت منه جل وعلا ، المنفرد بالملك والتدبير ، الملك الوهاب .

ومنها : الفقر : وهو نفض يد القلب من الدنيا حرصاً وإكثاراً ؛ لقطعه بأن حاجته ليست عند شيء منها ، وسكوت اللسان عنها بالكلية مدحاً وذمّاً^(٢) .

ومنها : الإيثار على نفسه : بما لا يذمه الشرع^(٣) .

ومنها : الفتوة : وهي التجافي عن مطالبة الخلق بالإحسان إليه ولو أحسن إليهم ؛ لعلمه بأن إحسانهم وإساءتهم إليه كل ذلك مخلوق له تعالى ، ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصفات : ٩٦] ، فلم ير لنفسه إحساناً حتى يطلب عليه جزاء ، ولم ير لهم إساءة حتى يذمهم عليها ، اللهم

(١) هو ثمرة المراقبة عند أصحاب اليقين . « ياسين » (ق ٢٨٣) .

(٢) قوله : (وسكوت) عطف على قوله : (نفض) . « دسوقي » (ص ٢٧٢) .

(٣) وأما ما يذمه الشرع : كأن كان يحتاجه لعياله ، أو يستدين ولا يظن وفاء لدينه . . فيحرم ، وعبرة « المنهج » : وتحرم ؛ أي : الصدقة ، بما يحتاجه لمؤمنه ، أو لدين لا يظن له وفاء . انتهى . « جمل » (ق ٦٩) .

إلا أن يكونَ الشرعُ هو الذي أمرَ بدممهم ومعاقبتهم ، فيفعلُ حينئذٍ ما أمرَ به الشرعُ ؛ ليقومَ بوظيفةِ التعبُّدِ فقط ، وهذه الفتوةُ هي فوقَ المسالمةِ^(١) .

ومنها : الشكرُ : وهو إفراذُ القلبِ بالشأنِ على الله تعالى ، ورؤيةُ النعمِ في طيِّ النقمِ^(٢) .

والفوائدُ كثيرةٌ ، فمنَ أرادها فليجتهدُ في أسبابها ، فسيعرفها بالذوقِ .

وأما النوعُ الثاني منَ الفوائدِ - وهو ما يرجعُ إلى الكراماتِ - :

فمنها : وضعُ البركةِ في الطعامِ ونحوهِ : حتى يكثرَ القليلُ ، ويكفي اليسيرُ ، وهذا مشاهدٌ لأولياءِ الله تعالى كثيراً .

ومنها : تيسرُ دنائيرِ أو دراهمِ أو كليهما أو غيرِ ذلك ممَّا تدعو إليه الحاجةُ : وقد كانَ بعضُ المشايخِ في أوَّلِ أمرِهِ حَرَّاراً^(٣) ، فتعدَّرَ عليه

(١) فيه شيء ، وأجاب بعضهم : بأن المسالمة هنا : أن يرى لنفسه حقاً على الغير ويتركه . انتهى ، والظاهر : ما كتبه الشيخ عبد البر الأجهوري ؛ وهو أن المسالمة : هي سلامةُ الناس من يده ولسانه ، وإحسانه إليهم وإن أسأوا إليه . « جمل » (ق ٦٩) .

(٢) فإذا ابتلاه الله بنقمة . . يرى أن فيها نعمة . « دسوقي » (ص ٢٧٣) .

(٣) بالحاء والراءين المهملات ، نسبة على فَعَالٍ إلى تعاطي صنعة الحرير . « ياسين » (ق ٢٨٣) .

قوله : (بعض المشايخ) قيل : هو الشيخ أبو علي الجزار - كذا - نفعنا الله به . « مقري » (ق ٨٥) ، والمثبت في النسبة من (أ ، ب ، د) ، وفي غيرها : (حَرَّاراً) ، ولعله تصحيف ، قال الحافظ ابن ناصر الدين في =

شُغِلَ الحِرَارَةُ تَعَدُّرًا شَرْعِيًّا ، فَكَانَ إِذَا قَضَى وَظِيْفَةً ذَكَرَهُ يَرْفَعُ رَأْسَهُ
فِيَجِدُ فِي حَجْرِهِ دَرَهْمًا يَشْتَرِي بِهِ قُوْتَ ذَلِكَ الْيَوْمِ .

وَقِيلَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ التَّوَادِيَّ (١) : أَنَّهُ احْتَجَّ كَسُوَةً لِأَوْلَادِهِ
وَزَوْجَتِهِ ، وَكَانَ كَثِيرَ الْأَوْلَادِ ، فَاشْتَرَى شُقَّةً وَذَهَبَ بِهَا إِلَى الْخِيَاطِ ،
فَأَعْطَاهُ طَرَفَهَا الْوَاحِدَ وَأَمْسَكَ تَحْتَهُ الطَّرْفَ الْآخَرَ ، فَجَعَلَ الْخِيَاطُ
يَجْذِبُهَا وَيَفْصِلُ مِنْهَا شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ، حَتَّى صَنَعَ أَثْوَابًا عَدَّةً تَشْهَدُ الْعَادَةَ
أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ مِنْ شُقَّةٍ وَاحِدَةٍ ، فَطَالَ ذَلِكَ عَلَى الْخِيَاطِ ، فَقَالَ :
يَا سَيِّدِي ؛ هَذِهِ الشَّقَّةُ مَا تَمَّتْ أَبَدًا ! فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ خَوْفَ الْفِتْنَةِ (٢) : هَا
هِيَ قَدْ تَمَّتْ ، وَرَمَى لَهُ بِبَاقِيهَا مِنْ تَحْتِهِ .

وَكَانَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ (٣) لَا يَنْتَصِبُ لِذِكْرِ وَلَا لِصَلَاةٍ عَلَى سَجَّادَتِهِ
فِي خُلُوتِهِ إِلَّا وَيَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى سَجَّادَتِهِ أَوْ تَحْتَهَا دَرَاهِمَ جُدُدًا ،

= « تَوْضِيحُ الْمَشْتَبِهَةِ » (٢ / ٣٤٣) ، وَالْحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ فِي « تَبْصِيرِ الْمُنْتَبِهَةِ »
(١ / ٣٣٠) : (وَالْمَغَارِبَةُ يَسْمُونُ الْحَرِيرِيَّ : الْحَرَّارُ) .

(١) هُوَ الْمَدْفُونُ بِبَابِ الْجَيْسَةِ ؛ أَحَدُ أَبْوَابِ فَاسِ الْمَحْرُوسَةِ بِاللَّهِ ، عَرَّفَ بِهِ التَّنَادُلِي
[يَعْنِي : فِي « التَّشَوُّفِ إِلَى رِجَالِ التَّصَوُّفِ » (ص ٢٧٢)] ، وَتَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ
عَامَ اثْنَيْ وَعَشْرِينَ [الظَّاهِرُ : وَسِتْ مِئَةٌ ؛ إِذْ ذَكَرَ فِي « التَّشَوُّفِ » (ص ٢٧٢)
أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ (٥٨٠ هـ)] ، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِنَّهُ يَعْرِفُ بِالْخِيَاطِ ، وَإِنَّهُ مِنْ
أَصْحَابِ الشَّيْخِ أَبِي يَعْزَى . « مَقْرِي » (ق ٨٥) .

(٢) أَيُ : خَوْفُ الْفِتْنَةِ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَعْبُدُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؛ لَجْهَلِهِمْ إِذَا تَلَقَّوْا
لَوْلَايَتَهُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْفِتْنَةَ ؛ لِأَنَّهُ وَلِيٌّ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ
تَعَالَى ، لَا يَدْخُلُهُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا . انْتَهَى مَنْجُورٌ . « جَمَلٌ » (ق ٧٠) .

(٣) نَقَلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ شَيْخِنَا الْقِصَارِ مَفْتِي فَاسِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : أَنَّ هَذَا
الشَّيْخَ هُوَ السَّاحِلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . « مَقْرِي » (ق ٨٦) .

وَكَانَ لَهُ عَائِلَةٌ وَأَوْلَادٌ ، فَكَانَ مَعَشَرُ أَوْلَادِهِ إِذَا رَأَوْهُ فِي التَّوَجُّهِ لِلصَّلَاةِ
أَوْ لِلذِّكْرِ يُحَدِّقُونَ بِهِ يَرْقُبُونَ انْفِصَالَهُ^(١) ، فَإِذَا انْفَصَلَ التَّقَطُّوا تِلْكَ
الدَّرَاهِمَ ، فَمِنْهُمْ الْمُقَلُّ وَمِنْهُمْ الْمَكْثَرُ ، وَدَامُوا عَلَى ذَلِكَ حَتَّى تَحَدَّثُوا
بِهِ ، وَشَاعَ الْحَدِيثُ ، فَانْقَطَعَ ذَلِكَ .

ومنها : أَنْ يُكْشَفَ لَهُ عَنْ حَقِيقَةِ مَا يَرِيدُ اسْتِعْمَالَهُ مِنَ الطَّعَامِ :
فَيَعْرِفَ حَالَهُ مِنْ حَرَامِهِ مِنْ مُتَشَابِهِهِ بِأَمَارَاتٍ يَجِدُهَا إِمَّا مِنْ بَاطِنِهِ ، أَوْ
مِنْ ظَاهِرِهِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ^(٢) .

وكراماتُ هذا البابِ كثيرةٌ لا تُحصى ، إلا أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْبَغِي أَنْ
يَقْصِدَهَا بِشَيْءٍ مِنْ طَاعَتِهِ ، وَإِلَّا دَخَلَ عَلَيْهِ الشَّرْكُ الْخَفِيُّ وَمُكْرَبٌ بِهِ
وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى ؛ إِذْ هَذِهِ مِنْ جَمَلَةٍ مَا يَجِبُ أَنْ يَصِفِّيَّ مِنْهَا قَلْبُهُ عِنْدَ
ذِكْرِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ ، فَلْيَقْطَعْ التَّفَاتَةَ إِلَيْهَا بِالْكَلِيَّةِ ، وَلْيَكُنْ مَقْصُودُهُ رِضَا
مَوْلَاهُ الَّذِي لَا خَلْفَ لَهُ مِنْهُ وَلَا غِنَى لِمَخْلُوقٍ عَنْهُ ، وَكُشِفَ الْحِجَابُ
عَنْ عَيْنِ قَلْبِهِ^(٣) ؛ حَتَّى يَتَنَزَّهَ فِي ذَلِكَ الْجَلَالِ الْعَدِيمِ الْمِثَالِ ، وَيُوجَّهَهُ
مَوْلَاهُ بِعَجَائِبِ وَأَسْرَارٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْبُرَ عَنْهَا الْمَقَالُ .

اللَّهُمَّ ؛ افْتَحْ لَنَا فِي ذَلِكَ ، وَزِدْنَا مِنْ فَضْلِكَ دُنْيَا وَآخِرَى يَا أَرْحَمَ

(١) أَي : فَرَاغَهُ . « جَمَل » (ق ٧٠) .

(٢) فَمِنْ الْبَاطِنِ : حَدِيثٌ فِي الْقَلْبِ ، وَمِنْ الظَّاهِرِ : انْعِقَادُ يَدِهِ فَلَا تُمُدُّ ، وَمِنْ
غَيْرِهِ : مَخْبِرٌ يَخْبِرُهُ بِوَصْفِهِ مِنْ حَرَمَةٍ أَوْ شَبْهَةٍ ، أَوْ يَجِدُ مِنْهُ رَائِحَةَ مُنْتَنَةٍ . مَفَادٌ
« جَمَل » (ق ٧٠) .

(٣) قَوْلُهُ : (وَكُشِفَ) بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ : « وَرِضَا مَوْلَاهُ » ؛ إِذْ هُوَ خَبِرَ
« يَكُن » . انْتَهَى مِنْجُور . « جَمَل » (ق ٧٠) .

الراحمين ، بجاهِ سيِّدِ الأوَّلِينَ والآخِرِينَ ؛ نبيِّنا ومولانا محمدٍ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى إِخْوَانِهِ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى
جَمِيعِ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ .

وإلى فضلِ هذهِ الكلمةِ ، وما يحصلُ لذاكِرها مِنَ الفوائدِ ..
أشرتُ بقولي في أصلِ العقيدةِ : (فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الْأَسْرَارِ وَالْعَجَائِبِ
إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ حَصْرِ) .

وهذا الفصلُ الرَّابِعُ هو آخرُ الفصولِ السبعةِ المتعلِّقةِ بكلمةِ
التوحيدِ ، جعلناها سبعةً تفاقماً ورجاءً مِنَ المولى الكريمِ جَلَّ وَعَلَا أَنْ
يجعلها لنا ولجميعِ أحبِّبنا حصناً حصيناً وحجاباً منيعاً مِنَ التعذيبِ بشيءٍ
مِنَ دركاتِ النَّارِ السَّبْعِ^(١) ، كما أَنَا ختمنا العقيدةَ وشرحها بتحقيقِ معنى
كلمتي الشهادةِ .. نرجو بهِ مِنْ مولانا جَلَّ وَعَلَا أَنْ يختمَ لنا ولجميعِ أحبِّبنا
وإخواننا في الدينِ بأفضلِ درجاتِ الإيمانِ ، ويجمعَ شملنا وشملهم
إِثْرَ الموتِ معَ أوليائِهِ الْمُقَرَّبِينَ أَهْلِ النِّعَمِ الْمُقِيمِ بِالرُّوحِ وَالرِّيْحَانِ^(٢) .

* * *

(١) إشارة إلى ما رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (١٤٥١) ، وابن عساكر في
« تاريخ دمشق » (٤٦٢/٥) من حديث مسلسل بذكر الأبوّة ، وأعيان آل
البيت ، عن سيدنا علي رضي الله عنه مرفوعاً : « يَقُولُ اللهُ تَعَالَى : لَا إِلَهَ
إِلَّا اللهُ : حَصْنِي ؛ فَمَنْ دَخَلَهُ مِنْ عَذَابِي » .

(٢) كذا في (أ) ، وفي سائر النسخ : (الروح) بدل (بالروح) ، والرُّوحُ :
الاستراحة ، وكذا الراحة ، والرَّيحانُ : الرحمة والرِّزْقُ الحسن . « جمل »
(٧٠ق) .

خاتمة الكتاب

ولنختم هذا الشرح المبارك إن شاء الله تعالى بأدعية ؛ فنقول :

الحمدُ للهِ الكريمِ الوهَّابِ ، المعطيِ النعمِ الجليَّةِ لمنْ شاءَ
بمخضِ فضلهِ لا بسببٍ منِ الأسبابِ ، الفتحِ بصائرِ القلوبِ بجودهِ
حتى خرقتْ بنورها حُجُبَ الكائناتِ كلِّها وظفرتْ بمنتهى الآرابِ .

والصلاةُ والسلامُ على سيِّدنا ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم
معدنِ الكمالاتِ ، والوسيلةِ العظمى دنيا وأخرى لنيلِ المنى
والحاجاتِ ، وينبوعِ الفضائلِ وأساسِ جميعِ الخيراتِ ، المشرفِ على
كلِّ مخلوقٍ للهِ تعالى في الأرضِ والسمواتِ ، ورضي اللهُ عن آلهِ
وصحبهِ الذينَ هم بعدَ غيبتهِ ولحوقهِ بالرفيقِ الأعلى الأنجمِ
الزاهراتِ ، والذينَ هم القدوةُ للخلائقِ بعدهُ وهم خيرُ الأُمَّةِ الأئمةِ
الهداةِ^(١) ، وعنِ التابعينَ ومنْ تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ يعثُ اللهُ
الرفاتِ^(٢) .

رَبَّنَا ؛ ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ .

(١) يوقف عليه بالتاء كما رُسم في أكثر النسخ مراعاةً للسجعة .

(٢) الرفات : ما بلي فتفتت من العظم ، وفي التنزيل : ﴿أَوَدَا كُنَّا عِظْمًا وَرَفْنَا﴾

[الإسراء : ٤٩] .

رَبَّنَا ؛ ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ظُلْمًا كَثِيرًا ، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، فَاعْفُرْ
لَنَا مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ .

رَبَّنَا ؛ لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ^(١) ، وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ
الْكَافِرِينَ .

اللَّهُمَّ ، يَا غِيَاثَ الْمُسْتَغِيثِينَ ، وَيَا مُلْجَأَ ذِي الْفِاقَاتِ
الْمَلْهُوفِينَ^(٢) ؛ أَسْأَلُكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ؛
أَنْ تَجْعَلَنَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِنْ أَهْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ، وَمِنْ خِيَارِ
أَهْلِ مَعْرِفَتِكَ ، وَأَنْ تَمْتَعَنَا إِثْرَ الْمَوْتِ مَعَ الْأَحِبَّةِ فِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ
بِجَلَالِ نِعْمَتِكَ ، وَجَمِيلِ رُؤْيَتِكَ ، وَأَنْ تَغْفِرَ لَنَا جَمِيعَ ذُنُوبِنَا بِلَا عِقُوبَةٍ
وَلَا مَحْنَةٍ ، وَأَنْ تُوَدِّيَ عَنَّا جَمِيعَ تَبَعَاتِنَا بِمَحْضِ فَضْلِكَ بِلَا خِزْيٍ يَا ذَا
الْفَضْلِ وَالْمِنَّةِ^(٣) .

اللَّهُمَّ ؛ لَكَ الْحَمْدُ ، وَإِلَيْكَ الْمَشْتَكَى مِنْ أَنْفُسِنَا ، وَمِنْ عَوَائِقِ قَد
عَسَرَ مَعَهَا فِي هَذِهِ الْأَزْمَةِ الصَّعْبَةِ النِّجَاةُ ، فَأَمَّنَّا يَا مَوْلَانَا مِنْ ضَرَرِهَا
فِي دِينِنَا وَدُنْيَانَا ، حَالًا وَمَالًا ؛ حَتَّى نَفُوزَ بِأَعْظَمِ رِضْوَانِكَ فِي الْحَيَاةِ
وَبَعْدَ الْمَمَاتِ .

(١) أي : لا تظهرهم علينا فيظنوا أنهم على الحق فينفتنوا بنا . « جمل »
(ق ٧٠) .

(٢) الملهوف : المظلوم يستغيث ، واللّهيف : المضطر ، واللّهفان : المتحسّر .
« جمل » (ق ٧٠) .

(٣) قوله : (تَبَعَاتِنَا) جمع تَبَعَةٌ ، وفي (أ) : (تَبَاعَاتِنَا) جمع تَبَاعَةٌ ، وكلاهما
بمعنى ؛ وهي ما اتبعت به صاحبك من ظلامة ونحوها ، وما فيه إثم يُتبع به .

اللهم ، يا أرحمَ الراحمينَ ؛ إِنَّهُ قد أَسْرَتْنَا الأوهامُ والهوى ،
 وضَعُفَتْ عَنِ النهوضِ إِلَى التَّمَتُّعِ بِمَنِيحِ جَنَابِكَ العَلِيِّ مِنَّا القَوَى ، وَقَدِ
 اشْتَدَّ عَلَيْنَا وَثَاقُ القلوبِ ، وَأَضْعَفَهَا وَأَعْمَى عَيْنَهَا تَوَالِي ظِلْمَاتِ
 المعاصي عليها وتراكمُ أَدْرَانِ الذنوبِ ، فقلوبُنَا تبكي وتندُبُ وَإِنْ
 ضحكُ مِنَّا اللسانُ^(١) ، وتريدُ النهوضِ إِلَى نيلِ الكمالِ شوقاً إِلَيْهِ
 فيمنعُهَا الأَسْرُ والعَمَى ولا تساعِدُهَا عَلَيْهِ القَوَى ولا النفسُ
 ولا الأركانُ ، فصرنا يا مولانا مطروحينَ فِي مَضِيقِ سَجْنِ الآفَاتِ ،
 مكبَلينَ فِيهِ بِثِقَالِ قِيودِ الشَهَوَاتِ .

فيا ذا الفضلِ العَظِيمِ الذي لا يُحَدُّ ولا يُعَلَّلُ ولا يُكَالُ بِمكيالِ
 ولا ميزانِ ، ويا ذا الكرمِ العميمِ الذي فاضَ عَلَى العوالمِ كُلِّهَا حتى
 طمَعَ فِيهِ القَريبُ وَمَنْ هو فِي غَايَةِ البُعْدِ والخسرانِ ؛ قد أمرتْنَا يا ذا
 الجلالِ والإكرامِ عَلَى لسانِ نبيِّكَ ورسولِكَ سيِّدِنَا ومولانا محمدِ
 صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِفِكَاكِ العانيِ وَإِنقَاذِهِ مِنَ الأَسْرِ الذي ضرُّهُ يَسِيرٌ
 وَعَرَضُهُ فَنِ ، فنحنُ يا مولانا العانُونَ حَقِيقَةً^(٢) الخائفُونَ الانقِطَاعَ عَمَّا
 يدومُ مِنَ الخيرِ العَظِيمِ ممَّا صَيَّرَتْ بِهِ أوليَاءَكَ فِي أعلى الجَنانِ ،
 ولا عَوضَ لَهُ . . مِنَ الفَوزِ مِنكَ بِجَمِيلِ الرضوانِ^(٣) ، فَمَنْ عَلَى قلوبِنَا

(١) كذا فِي النسخِ المعتمدة ، قال العلامة ياسين فِي « حاشيته » (ق ٢٨٣) :
 (الصواب : الأَسنان ؛ لأنَّ الضحك لا ينسب إِلَى اللسان ، وينسب للأَسنان ؛
 لظهورها عنده) ، ولعل للمصنف ملحظاً فِي استعارته .

(٢) العانُونَ : جمع عانٍ ؛ وهو الأَسير .

(٣) قوله : (من الفَوزِ) بيانٌ لما يدوم ولا عوض له . « دسوقي » (ص ٢٧٥) .

وذواتنا المأسورة المحبوسة عن التمتع بلذيدِ حضرة جلالِكَ التي لا يُملِكُ الصبرُ عنها. . بما به أمرتنا يا كريمُ يا وهَّابُ يا رحمانُ ، يا رحيمُ يا مَنْ ليسَ معه في تدبيرِ مُلكِهِ ثَانٍ .

اللهم ؛ اغفرْ لنا ، ولآبائنا وأمهاتنا ، ولأشياخنا وإخواننا وأحبتنا وذرياتنا^(١) ، واجمعْ شملنا وشملهم بلا محنةٍ معَ أكابرِ أوليائِكَ في أعلى عليينَ ، وتمعْ جميعنا إثرَ الموتِ في أعلى الفردوسِ بلذيدِ رؤيتِكَ ومرافقةٍ مَنْ أنعمتَ عليهم مِنَ النَّبِيِّينَ والصَّادِقِينَ والشَّهَدَاءِ والصَّالِحِينَ .

اللهم ؛ انفعْ بهذا الشرحِ كلَّ مَنْ اعتنى به مِنْ أهلِ الخيرِ والإيمانِ ، ومُنَّ اللهمَّ على كلِّ مَنْ حفظَ العقيدةَ أصله. . بحُسنِ الخاتمةِ والفوزِ بعمومِ الغفرانِ .

اللهم ؛ اجعلْ حفظها لهم نوراً عظيماً في الدنيا والآخرة ، وأعطيهم بسببها بلا محنةٍ مِنَ الفردوسِ الأعلى المنازلَ الفاخرةَ ، واحفظنا وإياهم إلى المماتِ مِنْ جميعِ الفتنِ ، واجعلْ بيننا وبينَ الظالمينَ حجاباً مستوراً في ديننا ودياننا يا عظيمَ المواهبِ والمِنَّنِ .

نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ يَا مَوْلَانَا فِي نَيْلِ هَذِهِ الْمَطَالِبِ كُلِّهَا بِذَاتِكَ الْعَلِيَّةِ ، ثُمَّ بِنَبِيِّكَ وَرَسُولِكَ ذِي النَّفْسِ الزَّكِيَّةِ ، الشَّفِيعِ الْمَشْفَعِ عِنْدَكَ ، سَيِّدِ

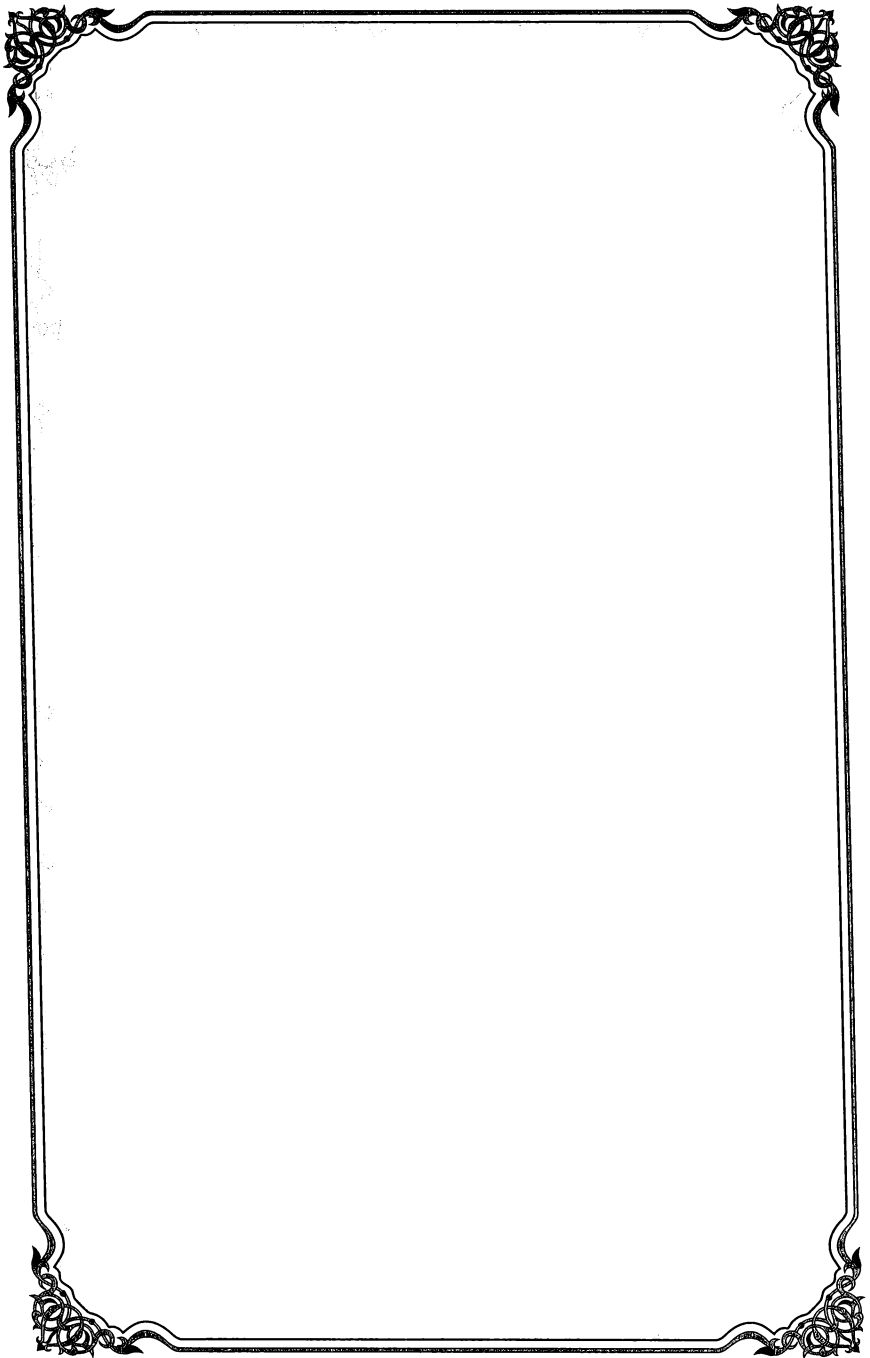
(١) قوله : (وأحببتنا) أي : من يحبُّنا ، لا من نحبه ، بهذا أجاب المؤلف رحمه الله تعالى . « مقري » (ق ٨٦) ، وانظر ما تقدم نقله عن العلامة ياسين (ص ٣٠١) .

الأُولَيْنَ وَالْآخِرِينَ ؛ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى
آلِهِ ، عَدَدَ مَا ذَكَرَكَ وَذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ ، وَغَفَلَ عَن ذَكَرِكَ وَذَكَرِهِ
الْغَافِلُونَ .

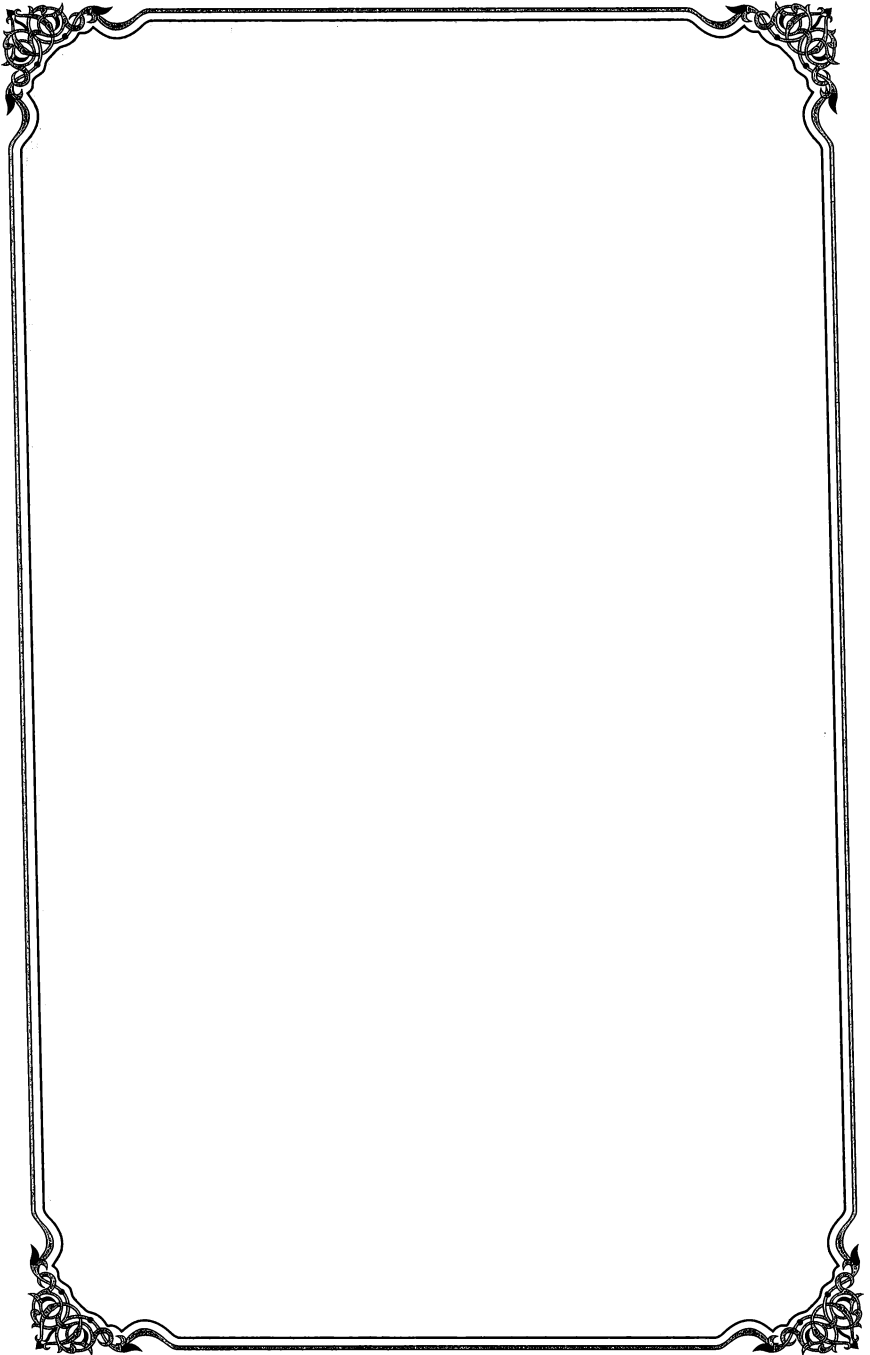
وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ يُحْتَسِبَ الْعَالَمِينَ ^(١)

* * *

(١) كان الشيخ مجاب الدعوة ، كما ذكره الشيخ الماللي في « مناقبه » ، نقله الشيخ
الجوهري . « جمل » (ق ٧٠) .



مَوْلَانِيمِ السَّخْرِ وَالْحَقِيبَةِ



مَنَامَةٌ (الشَّقِيَّةُ) (أ)

وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ونعم المولى ونعم النصير ، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله العلي العظيم ، وحسبنا الله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى .

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم عدد قطر الأمطار ، وعدد ورق الأشجار ، وعدد مئاquil الجبال والأحجار^(١) ، وعدد الرمال وزيد البحار ، وعدد الأبرار والفجَّار ، وعدد ما يختلج في الليل والنهار ، واجعل اللهم هذه الصلاة لنا نجاة من النار ، يا واحد يا مهيمن يا قهار ، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

كمل الشرح المبارك بحمد الله تعالى وحسن عونه ، ووافق الفراغ من نسخه أوائل جمادى الثاني من عام ثلاثة وأربعين بعد الألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

إِنْ تَجَدُّ عَيْبًا فَسُدَّ الْخُلَا جَلَّ مَنْ لَا فِيهِ عَيْبٌ وَعَلَا

(١) في (ب) : (الأشجار) بدل (الأحجار) .

مَآئِمَةُ النسخة (ب) (١)

تمَّ هذا الشرح المبارك بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه ؛
على يد الفقير خليل بن حسن ، في يوم الاثنين المبارك ، رابع عشر
شهر ربيع الأول ، سنة ألف ومئة وواحد من الهجرة النبوية ، على
صاحبها السلام .

مَآئِمَةُ النسخة (ج)

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم .

مَآئِمَةُ النسخة (د)

كمل الشرح المبارك بفضل الله وحسن عونه ، وحسبنا الله ونعم
الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

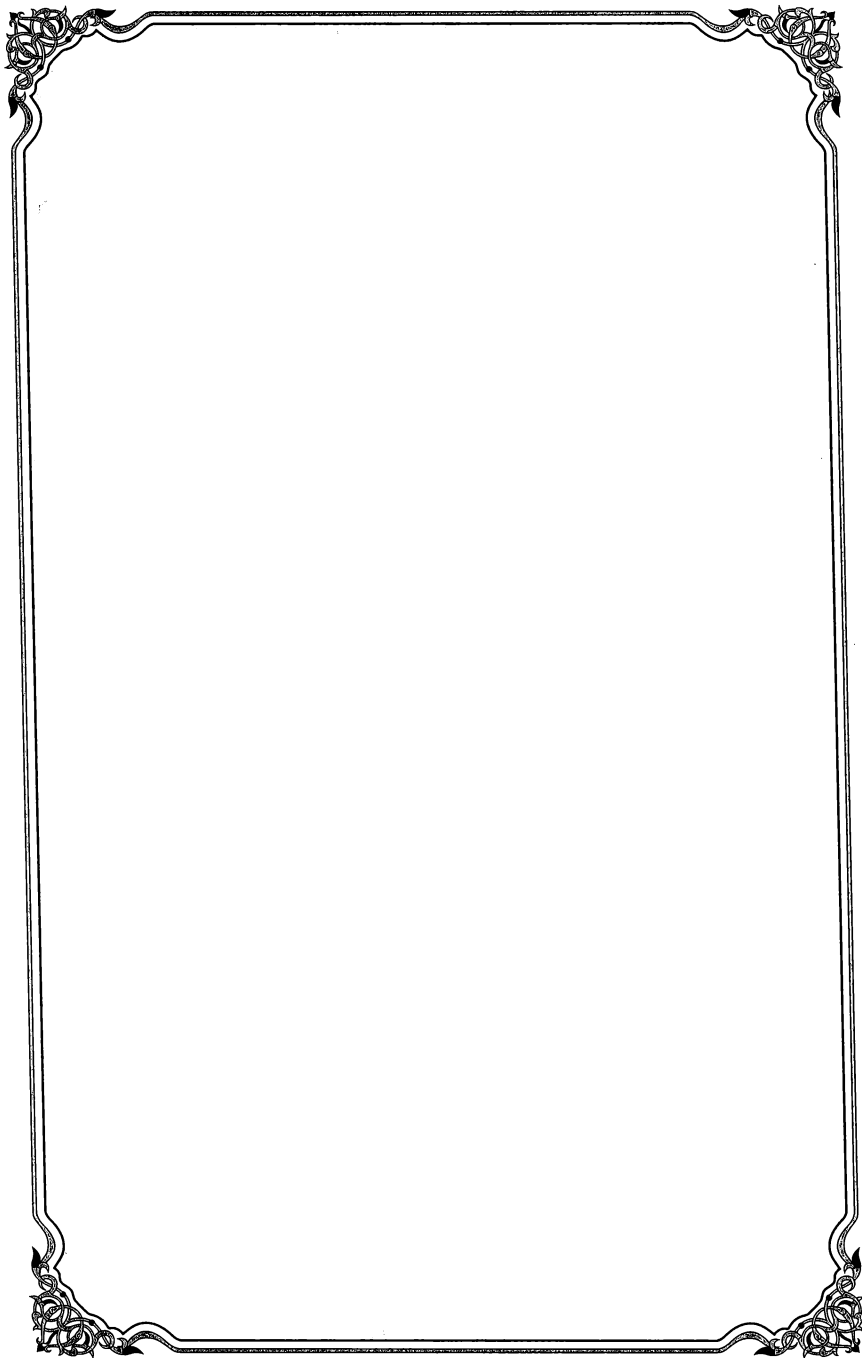
وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة المباركة يوم الاثنين ، حادي
عشر شوال من شهور سنة خمس وثلاثين وألف ، حسَّ الله تقضيها
وما بعدها في خير وعافية ، من غير فتنة ولا محنة ، وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

(١) تطابقت هي والنسخة (ج) مع النسخة (أ) إلى قوله : (وسلام على جميع
الأنبياء والمرسلين ، والحمد لله رب العالمين) ثم جاء بعدهما ما هو مذكور
هنا .

خاتمة النسخة (هـ)

كامل الشرح المبارك بحمد الله وحسن عونه ، فرحم الله كاتبه
وكاسبه وقارئه ومن ألفه ، ومن دعا لهم بالرحمة ، ومن قال : آمين ،
ولجميع المسلمين ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا
ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً دائماً أبداً .

* * *



فهرس أهم مصادر ومراج التحقق

- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط ١ ، (١٤٣٩هـ) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .
- الاقتصاد في الاعتقاد ، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد بن الشرفاوي ، ط ٢ ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .
- الانتصاف من الكشاف ، للإمام المفسر أحمد بن محمد بن منصور ابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣هـ) ، طبع بهامش كتاب الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، ط ١ ، (١٤١٨هـ) ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، السعودية .
- أبكار الأفكار ، للإمام المتكلم سيف الدين أبي الحسن علي بن محمد بن سالم البغدادي الآمدي (ت ٦٣١هـ) ، تحقيق أحمد محمد المهدي ، ط ٢ ، (١٤٢٤هـ) ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، مصر .
- أجوبة إمام الحرمين الجويني عن أسئلة الإمام عبد الحق الصقلي ، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٧٨هـ) ، تحقيق سعيد فوده ، ط ١ ، (١٤٢٧هـ) ، دار الرازي ، عمان ، الأردن .
- إحياء علوم الدين ، للإمام حُجَّة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن

محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ، ط ١ ، (١٤٣٢هـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- الأربعين في أصول الدين ، للإمام حُجَّة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ، ط ١ ، (١٤٣٩هـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٧٨هـ) ، طبع سنة (١٣٦٩هـ) ، تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .

- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) ، ط ٧ ، (١٣٢٣هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية ، القاهرة ، مصر .

- الإرشاد والتطريز في فضل ذكر الله تعالى وتلاوة كتابه العزيز وفضل الأولياء والناسكين والفقراء والمساكين ، للإمام العلامة المحدث عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي (ت ٧٦٨هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط ١ ، (٢٠٠٧م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- الأسرار العقلية في الكلمات النبوية ، للإمام تقي الدين أبي الفتح مظفر بن عبد الله بن علي المقترح (ت ٦١٢هـ) ، تحقيق نزار حمادي ، ط ١ ، (١٤٣٠هـ) ، دار المعارف ، بيروت ، لبنان .

- الأسماء والصفات ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، المكتبة الأزهرية ، القاهرة ، مصر .

- الإشارة في علم الكلام ، للإمام المفسر أبي عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق هاني محمد حامد محمد ، (١٤٢٨هـ) ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، مصر .
- أصول الفقه ، للإمام شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ) ، تحقيق فهد بن محمد السدحان ، ط ١ ، (١٤٢٠هـ) ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، السعودية .
- الإمام العلامة محمد بن يوسف السنوسي التلمساني وجهوده في خدمة الحديث النبوي الشريف ، للأستاذ الدكتور عبد العزيز الصغير دخان ، ط ١ ، (١٤٣١هـ) ، دار كردادة ، الجزائر .
- الأنوار الإلهية في المقدمة السنوسية ، للشیخ العلامة عبد الغني بن إسماعيل النابلسي (ت ١١٤٣هـ) ، تحقيق عمر بن محمد الشیخلي ، ط ١ ، (٢٠١٥م) ، دار النور المبين ، عمان ، الأردن .
- البحر المحيط في أصول الفقه ، للإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق عمر سليمان الأشقر ، ط ٢ ، (١٤١٣هـ) ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت .
- البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٧٨هـ) ، تحقيق عبد العظيم الديب ، ط ١ ، (١٣٩٩هـ) ، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، قطر .
- البرهان المؤيد ، لإمام الطريقة الرفاعية العارف بالله أحمد بن علي بن ثابت الرفاعي الحسيني ، تحقيق عبد الغني نكه مي ، ط ١ ، (١٤٠٨هـ) ، دار الكتاب النفيس ، بيروت ، لبنان .
- البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ، للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد ابن مريم الشريف المليتي التلمساني (ت بعد ١٠١٤هـ) ، تحقيق محمد ابن أبي شنب ، (١٢٢٦هـ) ، المطبعة الثعالبية ، الجزائر .

- بغية السالك في أشرف المسالك ، للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الساحلي المالقي (ت ٧٥٤هـ) ، تحقيق أحمد فريد المزيدي ، كتاب ناشرون ، بيروت ، لبنان .

- تاج العروس الحاوي لتهذيب النفوس ، للإمام العارف تاج الدين أبي العباس أحمد بن محمد ابن عطاء الله الإسكندري (ت ٧٠٩هـ) ، تحقيق قصي بن محمد نورس الحلاق ، ط ١ ، (١٤٣٩هـ) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .

- تاج العروس من جواهر القاموس ، للإمام الحافظ أبي الفيض محمد بن محمد مرتضى الزبيدي الحسيني (ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وجماعة من المحققين ، ط ١ ، (١٣٨٥هـ) ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت .

- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها ، للإمام حافظ الدنيا ثقة الدين أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١هـ) ، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي ، ط ١ ، (١٤١٥هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، طبع سنة ١٩٦٧م) ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان .

- التحفة المفيدة في شرح العقيدة الحفيدة ، للإمام أبي مهدي عيسى بن عبد الرحمن الشُّكَّاني (ت ١٠٦٢هـ) ، تحقيق نزار حمادي . ط ١ ، (١٤٣٣هـ) ، دار الضياء ، الكويت .

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، للإمام القاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ) ، تحقيق ابن تاويت الطنجي ، ط ١ ، (١٩٦٥م) ، مطبعة فضالة ، المحمدية ، المغرب .

- تصنيف المسامع بجمع الجوامع ، للإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع ، ط ١ ، (١٤١٨هـ) ، مكتبة قرطبة ، القاهرة ، مصر .
- تعريف الخلف برجال السلف ، للإمام أبي القاسم محمد الحفناوي ، طبع سنة (١٢٢٤هـ) بمطبعة بئر قوفتانة الشرقية ، الجزائر .
- تنبيه الغافلين ، للإمام الفقيه أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣هـ) ، تحقيق السيد العربي ، ط ١ ، (١٤١٥هـ) ، مكتبة الإيمان ، القاهرة ، مصر .
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ، للمحدث الشيخ نور الدين علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (ت ٩٦٣هـ) ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق الغماري ، ط ١ ، (١٣٩٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم ، للإمام المحدث شمس الدين محمد بن عبد الله أبي بكر بن محمد بن أحمد ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) ، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي ، ط ١ ، (١٩٩٣م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- ثبت البلوي ، للإمام أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي (ت ٩٣٨هـ) ، تحقيق عبد الله العمراني ، ط ١ ، (١٤٠٣هـ) ، دار الغرب الإسلامي ، المغرب .
- جامع بيان العلم وفضله ، للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري ، ط ١ ، (١٤١٤هـ) ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، السعودية .
- جامع الشروح والحواشي ، للشيخ عبد الله محمد الحبشي ، طبع في المركز الثقافي سنة (١٤٢٥هـ) ، أبو ظبي ، الإمارات .

- الجامع لشعب الإيمان ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق عبد العلي حامد ، ط ١ ، (١٤٢٣هـ) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية . الدار السلفية ، بومباي ، الهند .
- حاشية الجمل على شرح أم البراهين ، للعلامة سليمان بن عمر بن منصور العجيلي المعروف بـ الجمل (ت ١٢٠٤هـ) ، صورة عن مخطوطة المكتبة الأزهرية ، ذات الرقم العام (٤٤٦٥٣) ، والخاص (٣٣٠٤) ، عدد أوراقها : (٧٣) ، ناسخها : إبراهيم النحاس .
- حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين ، للعلامة محمد الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) ط ١ (مصورة) ، (١٤٤٠هـ) ، الناشر مؤسسة محمد السيد محمد محمد مصطفى ، ودار ميراث النبوة ، القاهرة ، مصر .
- حاشية السكتاني على شرح أم البراهين ، للعلامة الشيخ أبي مهدي عيسى بن عبد الرحمن الرجراجي السكتاني (ت ١٠٦٢هـ) ، صورة عن مخطوطة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية (السيدة زينب) ، ذات الرقم العام (٩٠٧) ، والخاص (٤٧٢) ، عدد أوراقها (١٣٦) ، تاريخ النسخ : (١١٥٢) ، قوبلت وصححت على يد الأستاذ الحنفي .
- حاشية العدوي على شرح أم البراهين ، للعلامة محمد بن عبادة بن بري العدوي (ت ١١٩٣هـ) ، صورة عن مخطوطة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية (السيدة زينب) ، ذات الرقم العام (٣٦٢٨) ، والخاص (٤ / ٢) ، عدد أوراقها (٦٤) ، تاريخ النسخ : (١٢٣٩هـ) .
- حاشية العطار على البدر الطالع شرح جمع الجوامع ، للإمام حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت ١٢٥٠هـ) ، دار الكتب العلمية (طبعة مصورة) ، بيروت ، لبنان .
- حاشية العكاري ، للعلامة المحقق علي العكاري المراكشي (ت ١١١٨هـ) ، صورة عن مخطوطة المكتبة الأزهرية ، ذات الرقم العام (٣٩٤٤٤) ، والخاص (٣٠٥٨) ، تاريخ النسخ : (١١٨٠هـ) .

- حاشية المقرئ على شرح أم البراهين ، للعلامة الشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى المقرئ التلمساني (ت ١٠٤١هـ) ، صورة عن مخطوطة المكتبة الأزهرية ، ذات الرقم العام (٥٧٣٧) ، والخاص (٤٠٦) ، عدد أوراقها : (٨٨) ، ناقصة الأول ، قوبلت على أصلها ، وقابلها عبد الوهاب الشنواني سنة (١١٠١هـ) كما كتب في نهاية المخطوط .
- حاشية ياسين على شرح أم البراهين ، للعلامة الشيخ ياسين بن زين الدين بن أبي بكر العليني الحمصي (ت ١٠٦١هـ) ، صورة عن مخطوطة المكتبة الأزهرية ، ذات الرقم العام (١٤٨٤) ، والخاص (٧١) ، عدد أوراقها : (٢٨٥) .

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، للإمام الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) ، ط ٥ ، (١٤٠٧هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة مطبعة السعادة والخانجي سنة (١٣٥٧هـ) لدى دار الريان للتراث ، القاهرة ، مصر . ودار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى ، للإمام المفتي المؤرخ نور الدين أبي الحسن علي بن عبد الله بن أحمد السمهودي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق محمد الأمين محمد محمود أحمد الجيني ، طبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد .

- دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر ، للإمام محمد بن عسكر الحسني الشفشاوني (ت ٩٨٦هـ) ، تحقيق محمد حجي ، ط ٢ ، (١٣٩٧هـ) ، دار المغرب ، الرباط ، المغرب .
- ديوان الأفوه الأودي ، للشاعر الجاهلي صلاءة بن عمرو بن مالك اليميني ، تحقيق محمد ألتونجي ، ط ١ ، (١٩٩٨م) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .
- الذخيرة ، للإمام أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق محمد حجي وسعيد أعراب ومحمد بوخبزة ، ط ١ ، (١٩٩٤م) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

- ذيل وفيات الأعيان ، المسمى : « درة الحجال في أسماء الرجال » ، للإمام أبي العباس أحمد بن محمد ابن القاضي المكناسي (ت ١٠٢٥هـ) ، تحقيق محمد الأحمدى ، ط ١ ، (١٣٩١هـ) ، دار التراث ، القاهرة ، مصر .
المكتبة العتيقة ، تونس .
- الرسالة ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي الهاشمي القرشي المطلبي (ت ٢٠٤هـ) ، تحقيق أحمد شاکر ، ط ١ ، (١٣٥٨هـ) ، مكتبة الحلبي ، القاهرة ، مصر .
- الرسالة القشيرية ، للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت ٤٦٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط ١ ، (١٤٣٨هـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .
- الرسائل الصغرى ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبد الله ابن عباد النفري (ت ٧٩٢هـ) ، نشرها الأب بولس سنة (١٩٥٧هـ) .
- سنن ابن ماجه ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط ١ ، (١٣٧٣هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر .
- سنن أبي داود ، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .
- سنن الترمذي ، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) ، تحقيق أحمد شاکر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض ، ط ٢ ، (١٣٩٥هـ) طبعة مصورة لدئى دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان .
- السنن الكبرى ، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) ، تحقيق حسن شلبي ، ط ١ ، (١٤٢١هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- سنن النسائي ، المسمى : « المجتبى من السنن » ، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط ٢ ، (١٤٠٦هـ) ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، سورية .

- الشامل في أصول الدين ، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٧٨هـ) ، تحقيق علي سامي النشار ويفصل بدير عون وسهير محمد مختار ، (١٩٦٩م) ، شركة الإسكندرية ، مصر .

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، للشيخ محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت ١٣٦٠هـ) ، تحقيق عبد المجيد خيالي ، ط ١ ، (١٤٢٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- شرح الإرشاد ، للإمام تقي الدين أبي الفتح مظفر بن عبد الله بن علي المقترح (ت ٦١٢هـ) ، تحقيق فتحي أحمد عبد الرزاق ، أطروحة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في العقيدة والفلسفة (١٤١٠هـ) ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، مصر .

- شرح التسهيل المسمى : « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » ، للإمام النحوي محب الدين محمد بن يوسف التميمي المعروف بـ ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) ، تحقيق محمد العزازي ، ط ١ ، (١٤٣٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- شرح تنقيح الفصول ، للإمام أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، ط ١ ، (١٣٩٣هـ) ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة ، مصر .

- شرح الجزائرية ، المسمى : « المنهج السديد في شرح كفاية المرید » ، للإمام المتكلم المحدث محمد بن يوسف بن عمر السنوسي الحسني (ت ٨٩٥هـ) ، تحقيق مصطفى مرزوقي ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر .

- شرح ديوان الحماسة ، للأديب الشاعر أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١هـ) ، تحقيق غريد الشيخ ، ط ١ ، (١٤٢٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، للإمام النحوي نجم الأئمة محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (نحو ٦٨٦هـ) ، ط ١ ، (١٤١٤هـ) ، طبع على نفقة صاحب السمو عبد الله بن عبد العزيز ، السعودية .
- شرح شطرنج العارفين المسمى : « أنيس الخائفين وسمير العاكفين في شرح شطرنج العارفين » للعارف بالله محمد بن الهاشمي بن عبد الرحمن الحسيني التلمساني ثم الدمشقي (ت ١٣٨١هـ) ، طبعة خاصة .
- شرح العقائد النسفية ، للإمام التحرير سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط ١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .
- شرح صغرى الصغرى ، للإمام المتكلم المحدث محمد بن يوسف بن عمر السنوسي الحسيني (ت ٨٩٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط ١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .
- شرح العقيدة الكبرى ، المسمى : « عمدة أهل التوفيق والتسديد » ، للإمام المتكلم المحدث محمد بن يوسف بن عمر السنوسي الحسيني (ت ٨٩٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط ١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .
- شرح العقيدة الوسطى ، للإمام المتكلم المحدث محمد بن يوسف بن عمر السنوسي الحسيني (ت ٨٩٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط ١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .
- شرح المقاصد ، للإمام التحرير سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) ، طبع سنة (١٤٠١هـ) ، دار المعارف النعمانية ، باكستان .

- شرح معالم أصول الدين ، للإمام شرف الدين عبد الله بن محمد ابن التلمساني الفهري (ت ٦٥٨هـ) ، تحقيق نزار حمادي ، ط ١ ، (١٤٣١هـ) ، دار الفتح ، عمان ، الأردن .

- شرح المقدمات ، للإمام المتكلم المحدث محمد بن يوسف بن عمر السنوسي الحسني (ت ٨٩٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط ١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .

- صحيح ابن خزيمة ، المسمى : « مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنقل العدل ، عن العدل موصولاً إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار » ، للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ) ، تحقيق محمد الأعظمي ، ط ٣ ، (١٤٢٤هـ) المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

- صحيح البخاري ، المسمى : « الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » ، (الطبعة السلطانية اليونانية) ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، عني به محمد زهير بن ناصر الناصر ، ط ٣ ، (١٤٣٦هـ) ، دار طوق النجاة ، بيروت ، لبنان . دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- صحيح مسلم ، المسمى : « المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط ١ ، (١٤١٢هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر .

- طبقات الحضيكي ، للإمام محمد بن أحمد الحضيكي (ت ١١٨٩هـ) ، تحقيق أحمد بومزكو ، ط ١ ، (١٤٢٧هـ) ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب .

- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، للإمام بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٣٣هـ) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، ط ١ ، (١٤٢٣هـ) ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .
- العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة ، للإمام العلامة عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت ٨٧٥هـ) ، طبع سنة (١٣١٧هـ) ، المطبعة الحميدية .
- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ، للإمام ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ) ، تحقيق محمد تامر حجازي ، ط ١ ، (١٤٢٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- الفائق في غريب الحديث والأثر ، للعلامة المفسر أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- فتاوى الرملي ، للإمام الفقيه شهاب الدين أحمد بن حمزة الأنصاري الرملي (ت ٩٥٧هـ) ، نشر المكتبة الإسلامية .
- الفردوس بمأثور الخطاب ، للإمام الحافظ أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو الديلمي (ت ٥٠٩هـ) ، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول ، ط ١ ، (١٤٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- الفروق ، المسمى : « أنوار البروق في أنواع الفروق » ، للإمام أبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق محمد أحمد سراج وعلي جمعة ، ط ١ ، (١٤٢١هـ) ، دار السلام ، القاهرة ، مصر .
- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، لعالم الأندلس المحدث الفقيه أبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .

- فهرس الفهارس والأبواب ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ،
للمحدث محمد عبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ) ، تحقيق إحسان عباس ،
ط ٢ ، (١٩٨٢م) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير ، للإمام الفقيه زين الدين محمد
عبد الرؤوف بن تاج العارفين القاهري المناوي (ت ١٠٣١هـ) ، ط ١ ،
(١٣٥٦هـ) ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، مصر .
- لسان الميزان ، للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني
(ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط ١ ، (١٤٢٣هـ) ، دار
البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .
- لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية ، للإمام الفقيه الرباني
أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ) ، تحقيق صهيب
ملا محمد نوري علي ، ط ١ ، (١٤٣٣هـ) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ،
للإمام المفسر أبي عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ،
تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، مصر .
- المختصر الكلامي ، للإمام المتكلم أبي عبد الله محمد بن محمد بن
محمد بن عرفة التونسي (ت ٨٠٣هـ) ، تحقيق نزار حمادي ، دار الضياء ،
الكويت .
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، للإمام نور الدين أبي الحسن ملا
علي بن سلطان محمد الشهير بملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) ، ط ١ ،
(١٤٢٢هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- مسند أبي يعلى ، للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المشنى بن يحيى التميمي
الموصلبي (ت ٣٠٧هـ) ، تحقيق حسين أسد ، ط ١ ، (١٤٠٤هـ) ، دار
المأمون للتراث ، دمشق ، سورية .

- مسند الإمام أحمد ، للإمام الحافظ أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) ، طبع سنة (١٣١٣هـ) ، الطبعة الميمنية ، القاهرة ، مصر .
- مسند البزار ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ) ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ، ط ١ ، (٢٠٠٩م) ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، السعودية .
- مسند الشاميين ، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق حمدي السلفي ، ط ١ ، (١٤٠٥هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- مسند الشهاب ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (ت ٤٥٤هـ) ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ، ط ٢ ، (١٤٠٧هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- المصنف ، للإمام الحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ط ٢ ، (١٤٠٣هـ) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
- المصنف ، للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت ٢٣٥هـ) ، تحقيق محمد عوامة ، ط ١ ، (١٤٢٧هـ) ، دار القبلة ، جدة ، السعودية . مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، سورية .
- المصنوعون في الأدب ، للأديب أبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت ٣٨٢هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٢ ، (١٩٨٤م) ، طبع في مطبعة حكومة الكويت ، الكويت .
- معارج القدس في مدارج معرفة النفس ، المنسوب للإمام أبي حامد حجة الإسلام محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ) ، ط ٢ ، (١٩٧٥م) ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان .

- معالم أصول الدين ، للإمام المفسر أبي عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق نزار حمادي ، ط ١ ، (١٤٣٣هـ) ، دار الضياء ، الكويت .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، للإمام الحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، ط ١ ، (١٤٠٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- المعجم الكبير ، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ، ط ٢ ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، مصر .
- معرفة الصحابة ، للإمام الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) ، تحقيق عادل العزازي ، ط ١ ، (١٤١٩هـ) ، دار الوطن ، الرياض ، السعودية .
- المنقذ من الضلال ، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ، ط ١ ، (١٤٣٤هـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .
- المواهب القدسية ، للشيخ محمد بن إبراهيم بن عمر الملاي (ت ٨٩٨هـ) ، صورة عن مخطوطة دار الكتب الوطنية بتونس ، ذات الرقم (٢٢٦٦٨) .
- المواهب اللدنية في شرح المقدمات السنوسية ، للعلامة أبي إسحاق إبراهيم بن علي البناني (ت بعد ١٠٨٨هـ) ، طبع سنة (١٣٧٣هـ) بهامش «شرح صغرى الصغرى» ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، مصر .
- الموطأ ، لإمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع سنة (١٤٠٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

- النبراس شرح شرح العقائد ، للإمام المعقول محمد عبد العزيز الفرهاري ،
طبع سنة (١٤٣٠هـ) ، إستنبول ، تركيا .
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، للإمام أبي العباس أحمد بابا بن أحمد بن
أحمد بن عمر الثنبكتي (ت ١٠٣٦هـ) ، تحقيق عبد الحميد عبد الله
الهرامة ، ط ٢ ، (٢٠٠٠م) ، دار الكاتب ، طرابلس ، ليبيا .
- هدية العارفين ، للعلامة إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني
البغدادي (ت ١٣٩٩هـ) ، طبعة مصورة عن منشورة وكالة المعارف الجليلة
إستنبول (١٩٥١م) لدى دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

* * *

محتوى الكتاب

- ٧ بين يدي الكتاب
- ١١ ترجمة الإمام السنوسي
- ١٢ مولده ونشأته
- ١٣ شيوخه
- ١٦ تصوفه وتربيته الأخلاقية
- ٢٠ تلامذته
- ٢٢ مؤلفاته ومخلفه العلمي
- ٣٦ قبس من عظيم أخلاقه
- ٤٣ أحواله في يومه ، وأثره من أخلاقه
- ٤٤ طرف من كراماته
- ٤٧ اللوحة الأخيرة من حياته
- ٥٢ كلمة في السلسلة العقيدية للإمام السنوسي
- ٦٠ كلمة عن كتاب « شرح العقيدة الصغرى »
- ٦٥ عنوان هذه العقيدة وشرحها
- ٦٦ ماذا في « شرح العقيدة الصغرى »
- ٦٨ منهج العمل في تحقيق الكتاب
- ٧١ وصف النسخ الخطية لـ « العقيدة الصغرى »
- ٧٢ وصف النسخ الخطية لـ « شرح العقيدة الصغرى »
- ٧٧ صور من المخطوطات المستعان بها

٨٧	متن « أم البراهين »
١٠٣	شرح « أم البراهين »
١٠٥	مقدمة المؤلف
١٠٩	منة الله تعالى على المصنف بتأليفه لعقائده المشهورة
	تعظيم نعمة الله على المصنف بتأليفه « العقيدة الصغرى » ، وبيان
١١٠	فضلها
١١٢	بيان فضل هذا الشرح المبارك
١١٣	الكلام على الحمد والشكر
١١٥	أقسام الحكم
١١٦	الكلام على الحكم الشرعي
١١٦	الأحكام التكليفية
١١٧	الأحكام الوضعية
١١٨	الكلام على الحكم العادي
١٢٠	الكلام على الحكم العقلي
١٢١	حد الواجب
١٢٢	حد المستحيل
١٢٣	حد الجائز
١٢٦	الكلام على المكلف ، وما يجب عليه معرفته
	التحذير من استفتاح قراءة علم العقائد من الكتب التي تكثر من
١٣٧	إيراد الشبه والمذاهب
١٣٩	الكلام على الإلهيات
١٤١	الصفات الواجبة لله تعالى
١٤٢	الصفة النفسية

- ١٤٤ صفات السلوب
- ١٤٤ صفة القدم
- ١٤٥ الخلاف في جواز إطلاق لفظ (القديم) عليه سبحانه
- ١٤٦ صفة البقاء
- ١٤٨ صفة المخالفة للحوادث
- ١٥٠ صفة القيام بالنفس
- ١٥٣ صفة الوحدانية
- ١٥٤ حقيقة الصفة النفسية والصفات السلبية
- ١٥٧ صفات المعاني
- ١٥٨ صفة القدرة والإرادة وتعلقتهما
- ١٦٤ صفة العلم
- ١٦٥ صفة الحياة
- ١٦٦ صفة السمع والبصر وتعلقتهما
- ١٦٨ صفة الكلام
- ١٧١ أقسام صفات المعاني من حيث التعلقات
- ١٧٢ الخلاف في صفة الإدراك
- ١٧٣ الصفات المعنوية
- ١٧٦ المستحيلات في حقه سبحانه وتعالى
- ١٧٦ أنواع المنافاة أربعة
- ١٧٨ أقسام المنافاة عند الأصوليين
- ١٨١ استحالة العدم ، والحدوث ، وطروء العدم في حقه تعالى
- ١٨٣ استحالة المماثلة للحوادث
- ١٨٧ استحالة القيام بالغير

١٨٨	استحالة ألا يكون واحداً
١٩٠	استحالة العجز عن ممكن ما
١٩١	استحالة عدم الإرادة
١٩٢	الفرق بين الإيجاد بالعلة والإيجاد بالطبع
١٩٦	استحالة الجهل والموت والصمم والعمى والبكم
٢٠٢	أضداد الصفات المعنوية
٢٠٤	الجائزات في حقه تعالى
٢٠٦	براهين الصفات الواجبة في حقه تعالى
٢٠٦	برهان وجوب الوجود
٢٠٩	برهان وجوب القدم
٢١١	برهان وجوب البقاء
٢١٣	برهان وجوب المخالفة للحوادث
٢١٥	برهان وجوب القيام بالنفس
٢١٨	برهان وجوب الوحدانية
٢١٩	الكلام على الكسب
٢٢٢	نفى الطبيعة والقوة المودعة عن الأشياء
٢٢٤	برهان وجوب القدرة والإرادة والعلم والحياة
٢٢٦	برهان وجوب السمع والبصر والكلام
٢٢٨	برهان الجائز في حقه تعالى
٢٣١	الكلام على النبوات
	الكلام على الرسل فيما يجب لهم ، ويستحيل عليهم ، ويجوز في
٢٣٣	حقهم
٢٣٥	برهان وجوب الصدق

- ٢٣٩ برهان وجوب الأمانة والتبليغ لما أمروا بتبليغه
- ٢٤٧ برهان جواز الأعراض البشرية عليهم
- ٢٤٨ فوائد نزول الأعراض البشرية بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام
- ٢٥٥ الكلام على كلمتي الشهادة
- ٢٥٧ بيان جمع كلمتي الشهادة لعقائد الإيمان كلها
- ٢٦٠ الفصل الأول : في ضبط كلمة التوحيد
- ٢٦٢ الفصل الثاني : في إعراب كلمة التوحيد
- ٢٧٥ الفصل الثالث : في معنى كلمة التوحيد
- ٢٧٩ بيان معنى الألوهية
- ٢٨٠ ما يلزم عن استغنائها تعالى عن كل ما سواه
- ٢٨٢ تنزهه تعالى في أفعاله وأحكامه عن الأغراض
- ٢٨٤ ما يلزم عن افتقار كل ما سواه إليه
- ٢٨٥ دلالة كلمة التوحيد على حدوث العالم
- ٢٨٨ أصول الكفر والبدع ستة
- ٢٩١ لا عبرة بمكاشفة لا توافق الأصول اليقينية
- ٢٩٣ ما يلزم عن قولنا : (محمد رسول الله ﷺ)
- ٢٩٧ عظمة شأن كلمة التوحيد
- ٣٠١ خاتمة العقيدة الصغرى
- ٣٠٣ الفصل الرابع : في بيان حكم كلمة التوحيد
- ٣٠٦ الفصل الخامس : في بيان فضل كلمة التوحيد
- الفصل السادس : في بيان كيفية ذكر كلمة التوحيد على الوجه
- ٣١٨ الأكمل
- ٣١٩ بيان : في توصيف مجلس الذكر

الفصل السابع : في بيان الفوائد التي تحصل لذاكر كلمة التوحيد

٣٢٩	على الوجه الأكمل
٣٣٥	خاتمة الكتاب
٣٤١	خواتيم النسخ الخطية
٣٤٧	فهرس أهم مصادر ومراجع التحقيق
٣٦٣	محتوى الكتاب

* * *